الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم

عند السيوطي في كتابية الإتقان ومعترك الأقران



الدكتورة
نادية عبد الرضا علي الموسوي

www.darsafa.net

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم عند السيوطي

في كتابيه الإتقان ومعترك الأقران

الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم عند السيوطي
في كتابيه الإتقان ومعترك الأقران

الدكتورة

نادية عبد الرضا علي الموسوي

الطبعة الأولى

2013م – 1434هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع ـ عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/10/3948)

225,2

الموسوي، نادية عبد الرضا

الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم عند السيوطي في كتابيه الإتقان ومعترك الأقران/ نادية عبد الرضا الموسوي. ــ عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012

( ) ص

ر. أ: 2012/10/3948

الواصفات: / القرآن الكريم// البلاغة// الإعجاز القرآني/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى

2013م – 1434هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان ـ شارع الملك حسين ـ مجمع الفحيص التجاري ـ تلفاكس 4612190 6 962+

هاتف: 4611169 6 962+ ص. ب 922762 عمان ـ 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing – Distributing

Telefax: +962 6 4612190- Tel: + 962 6 4611169

P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

http://www.darsafa.net

E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-865-9 ردمك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

(الإسراء: 85)

الإهداء

إلى روضة الصدق والصفا، أشرف الورى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)...

إلى أشرف الناس صدقاً وورعا، آل بيت محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)...

إلى أمي الحنون التي غمرتني بفيض حنانها وصبرها ودعائها...

إلى أبي الغالي الذي قذف في قلبي روح المثابرة والنشاط...

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الهادي خضير نيشان، الكريم في عطائه، الأمين في نصحه...

إلى أخوتي الأعزاء الذين قدموا لي يد المساعدة في كل وقت وحين، المهندس أحمد، والمهندسة زينب، والمهندس عمار، وأختي الصغيرة أفراح.

أهدي ثمرة جهدي

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل وفائق تقديري واحترامي إلى عمـا2دة كلية التربية للبنات، وإلى أساتذة قسم اللغة العربية، وأخص بالذكر الدكتور كاصد الزبيدي، والدكتور حيدر لازم، والدكتور علي السامرائي، والدكتور حسن منديل.

وشكري وعرفاني إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الهادي خضير نيشان، المشرف على رسالتي لما قدمه لي من نصائح ولمحات موجزة دالة.

ويحتم عليّ واجب الوفاء والإخلاص أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المرحوم الأستاذ الدكتور حسن الخفاجي طيب الله ثراه وأدخله فسيح جناته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عائلتي الكريمة فرداً فرداً.

وأقدم امتناني إلى جميع العاملين في المكتبة المركزية في جامعة بغداد، وإلى مكتبة جامعة العلوم الإسلامية في الأعظمية.

وأقدم فائق تقديري واحترامي إلى المشرف على طباعة هذه الرسالة، الأخ المهندس حيدر محسن جزاه الله عني خير الجزاء.

الباحثة

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الإعجاز البلاغي في ضوء علم البديع

المقدمة

الحمد لله الذي فضلّنا بالقرآن على الأمم أجمعين وآتانا بـه مـا لم يـؤت بـه أحداً من العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خـاتم الأنبيـاء والمرسـلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فغنيٌ عن التعريف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة(911هـ)، الذي تبوأ مكانة مرموقة بين العلماء المعاصرين له لمـا صـنّفه مـن مؤلفـات كـثيرة ومختلفـة ضمّت كثيراً من الموضوعات في علوم اللغة العربية وآدابهـا، وانتهـل مـن فنـون المعرفة ما استطاع، وتبحّر في علوم التفسـير والحـديث والفقـه والنحـو والمعـاني والبيان، فاختطف أنظار الباحثين والدارسـين، وأشـبعوه دراسـة وبحثـاً في شـتى المجالات اللغوية والنحوية والبلاغية، ودُرست مصنفاته المتنوعة دراسـة تحليليـة، مثل: رسالة(التوجه اللغوي في معترك الأقران) للباحث أحمـد رجـب الكبيسـي، و(المسائل اللغوية والنحويـة في كتـاب المعـترك) للباحـث حيـدر جبـار عيـدان، و(الإمام السيوطي وكتابه الإتقان) للباحث عبد الوهاب الأعظمي، و(السيوطي بلاغياً) ليونس هاشم الدوري. ومازال الباحثون ينهلون من فيضه الزاخر حتـى صُنف حديثاً كتاب(الإمام السيوطي وجهوده في علـوم القـرآن) للـدكتور محمـد يوسف الشربجي. فتمنيت أن تكون لي اسهامتي في هذا الباب، وأحببـت دراسـة جهود جلال الدين السيوطي من جانب جديد علّني أضيف إلى المكتبة السـيوطية رافداً جديداً والتفاتة تكـون ذات فائـدة. وبعـد البحـث والتقصـي اقـترح علـيّ أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الهادي خضير نيشان موضوع دراستي الموسـومة بـــ

(الإعجاز البلاغي في القرآن عند السيوطي في كتابيه الإتقان ومعـترك الأقـران)، وآلت هذه الرسالة حسب الخطـة المنهجيـة الموضـوعة وبموافقـة اللجنـة العلميـة المختصة وفضيلة أستاذنا المشرف إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

التمهيد جعلته في ثلاثة مباحث، المبحث الأول ضمّ الحـديث عـن مفهـوم الإعجاز لغـةً واصـطلاحاً، وتتبـع آراء العلمـاء السـابقين في الإعجـاز البلاغـي وصولاً إلى مؤلفنا الشيخ جلال الدين السيوطي وجهوده في الإعجـاز البلاغـي، وهو المبحث الثاني من التمهيـد وقـد ارتأيـتُ في هـذا المبحـث عـرض الوجـوه الإعجازية التي لها ارتباط وثيق بالإعجاز البلاغي عند السيوطي، وكـان المبحـث الثالث خاصاً بالتعريف بكتابي(الإتقان في علوم القرآن) و(معـترك الأقـران في إعجاز القرآن)، وقد استغنيتُ في التمهيد عن الحديث عن حياة السيوطي لكثـرة من كتب عنها وما كتب فيها.

وتناولـت في الفصـل الأول مـن البحـث جهـود السـيوطي في(الإعجـاز البلاغي في ضوء علم المعاني)، وقسمته على مباحث خمسة، يسبقها حـديث عـن علم المعاني وتطوره عبر تأريخ البلاغة العربية، وكان المبحـث الأول في التقـديم والتأخير، والمبحث الثاني في الحصر والاختصاص، والمبحـث الثالـث في الإيجـاز والإطناب، والمبحث الرابع في الخـبر والإنشـاء، والمبحـث الخـامس في التعريـف والتنكير.

أما في الفصل الثاني من البحث، وهو(الإعجـاز البلاغـي في ضـوء علـم البيان)، فقد قسمته على مباحث ثلاثـة يسـبقها أيضـاً حـديث عـن علـم البيـان وتطوره عبر تأريخ البلاغـة العربيـة بشـكل مـوجز، وجعلـت المبحـث الأول في المجـاز، والمبحـث الثـاني في الإسـتعارة والتشـبيه، والمبحـث الثالـث في الكنايـة والتعريض.

وخصصت الفصل الثالث من البحث للحديث عن(الإعجاز البلاغي في ضوء علم البديع)، وقسمته على مبحثين يسبقهما حديث عن علم البديع وتطوره عبر تأريخ البلاغة العربية، المبحث الأول تناولت فيه المحسنات البديعية، والمبحث الثاني كان في الفواصل القرآنية. ثم أردفت الفصول الثلاثة بخاتمة لخصت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وقد اتبعت في بحثي هذا على امتداد فصوله كتابة كل فن من الفنون البلاغية على وفق ما أورده السيوطي في كتابيه، متبعة منهجه في إيراد الوجوه الإعجازية(الأنواع) خطوة بخطوة، وآثرت ذكر نصوصه على كثرتها سبيلاً لاستنباط آرائه وإضافاته ومشاركاته.

وقد قام البحث على مصادر وروافد مهمة يأتي في مقدمتها كتابا(الإتقان) و(المعترك) لمؤلفنا جلال الدين السيوطي، وكتب خاصة بالبلاغة والإعجاز القرآني، واللغة والنحو، والتفسير.

وعلى الرغم من كل العوائق والصعوبات التي مررنا بها استطعنا أن ننجز عملاً مثمراً مرصّعاً بأغلى وأثمن لؤلؤ ألا وهي ألفاظ القرآن الكريم.

وختاماً نرجو من الله جلّ وعلا أن نكون قد وفقنا في مسعانا وإن كنّا لم نبلغ الغاية التي تطمح إليها نفوسنا، فما وفقنا فيه إلى الصواب فبتوفيق من الله سبحانه وتعالى وتوجيه أستاذي الجليل، وما فيه من تقصير فمن نفسي، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: مفهوم الإعجاز لغةً واصطلاحا.ً

المبحث الثاني: رأي العلماء السابقين في الإعجاز البلاغي.

المبحث الثالث: التعريف بالكتابين.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول

مفهوم الإعجاز لغةً واصطلاحاً

الإعجاز لغةً:

الإعجاز منْ «عَجَزَ، العَجْزُ: نقيضُ الحَزْم، عَجَزَ عن الأمـر يَعْجِـزُ وعَجِـزَ عَجْزاً فيهما. والعَجْزُ: الضعف، تقول: عَجَزْتُ عن كذا أعْجِز. والمَعْجَـزَةُ، بفـتح الجيم وكسرها، مَفْعَلة مِن العَجْز: عدم القدرة. ومعنى الإعجاز: الفَوْت والسَّبْقُ، يُقال: أعْجَزَني فـلانٌ أي فـاتني. والمُعْجِـزَةُ: واحـدة مُعْجِـزات الأنبيـاء، علـيهم السلام»[1].

الإعجاز اصطلاحاً:

الإعجاز في الكلام: «هو أن يؤدى المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عداه مـن الطـرق»[2]. والمُعْجِـزَة «أمـرٌ خـارقٌ للعـادة، مقـرونٌ بالتحـدي، سـالمٌ عـن المعارضة»[3].

رأي العلماء السابقين في الإعجاز البلاغي

من المعروف أن وجوه الإعجاز كثيرة، وقد أشارت إليهـا كتـب الإعجـاز القديمة والحديثة[1]، ولكننا معنيون بالإعجـاز البلاغـي، وتطـور فكـرة الإعجـاز

---

(1) لسان العرب: مادة عجز، المجلد العاشر: 42، 43

(2) التعريفات: 31

(3) الإتقان في علوم القرآن: 4/ 3

البلاغي عند علمائنا الذين سبقوا مؤلفنا جلال الدين السيوطي. والإعجاز البلاغي، وجه من وجوه الإعجاز القرآني، بل إنه الوجه البارز في الإعجاز مقارنة بوجوه الإعجاز الأخرى، فقد كان المحور الذي تدور حوله دراسات إعجاز القرآن، وما من عالم بحث في هذه الناحية القرآنية إلا وللبلاغة عنده نصيب كبير منها [2]. ومصطلح الإعجاز البلاغي مرادف لـ (مصطلح الإعجاز البياني) و(مصطلح بلاغة القرآن). ويقصد بهذه المصطلحات الثلاثة التركيبة الخاصة المتميزة لألفاظ القرآن ومعانيه،ومجموعة العلاقات المجازية، والتشبيهية، والإستعارية، والكنائية، والرمزية، والإيحائية بين المعاني والألفاظ، وخفته على اللسان، وحسن وقعه في السمع، وأخذه بمجامع القلوب[3]، وعجيب تأليفه وسموه في البلاغة إلى الحد الذي يعجز الخلق عن الإتيان بمثله[4].

ولقد كان القرآن الكريم، وما يزال «حجة بلاغية كبرى ومعجزة أدبية عظمى وقف العرب أمامها مبهورين لا يعرفون لذلك سبباً ولا يستطيعون لتأثيره رداً، وإن هذه المعجزة الكبرى دفعت العرب إلى الخوض في الدراسات البلاغية؛ لكي يبرهنوا على إعجازه ويفهموا آياته وأسلوبه، أي خدمة القرآن الكريم، وكان هذا الغرض من أهم الأهداف التي دفعتهم إلى البحث

=

(1) منها النكت في إعجاز القرآن للرماني، بيان إعجاز القرآن للخطابي، الرسالة الشافية للجرجاني، إعجاز القرآن البياني، لحفني محمد شرف، الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، لبنت الشاطئ، اعجاز القرآن للرافعي، تاريخ فكرة الإيجاز لنعيم الحمصي

(2) ينظر: تطور دراسات إعجاز القرآن وأثرها في البلاغة العربية: 391

(3) ينظر: القرآن والإعجاز العلمي، وملامح الإعجاز في القرآن العظيم، ضمن بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني المعقود بمدينة السلام بغداد: 324، 556

(4) ينظر: الإعجاز في نظم القرآن: 22، والإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم: 43

والتأليف»[1]. ولقد أفاض العلماء في الكلام على إعجاز القرآن والبحث في وجوهه وتعددت آراؤهم، وعُدّ المتكلمون أول من تطرق إلى إعجاز القرآن وبلاغته[2]، وقالت المعتزلة – إلاّ (النّظام) و(هشاماً الفوطي) و(عبّاد بن سليمان): «تأليف القرآن ونظمه معجز، محالٌ وقوعُه منهم، كاستحالة إحياء الموتى منهم، وإنه عَلَمٌ لرسول الله (ﷺ). وقال(النّظام): الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد، لولا أن الله منعهم بمنع وعَجْز أحدثهما فيهم. وقال (هشام) و(عبّاد): لا نقول إن شيئاً من الأعراض يدلُّ على الله سبحانه، ولا نقول أيضاً إن عرضاً يدلُّ على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يجعلا القرآن عَلَماً للنبي(ﷺ)، وزعما أن القرآن أعراض» [3]. أما الجاحظ (ت255هـ) فقد ألف كتاباً سماهُ (نظم القرآن)، وأشار إلى كتابه هذا في مقدمة كتابهِ (الحيوان) قال:«...كما عِبْتَ كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه»[4]، وقال أيضاً: « وفي كتابنا المنزل الذي يدّلنا على إنه صِدْقٌ، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثلّه العباد، مع ما سِوَى ذلك من الدلائل التي جاء بها مَنْ جاء به»[5]. وقد عدّ الجاحظ أول من درس موضوع الإعجاز في كتاب مستقل[6]. ومن المتكلمين القائلين بإعجاز القرآن من جهة الأسلوب، علي بن

(1) مناهج بلاغية: 42

(2) ينظر: البحث البلاغي عند العرب: د احمد مطلوب 30، 31، وبحوث بلاغية: 8

(3) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: 1/ 271

(4) الحيوان: 1/ 9

(5) م ن: 4/ 90

(6) ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: 151، ومحاضرات في علوم القرآن: 293، ومناهج العلماء في دراسة إعجاز القرآن عرض ومناقشة، ضمن بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني: 490

ربّن الطبري[1]، الذي قال:«... وذلك أني لم أجد لأحد عربي ولا عجمي هندي ولا رومي كتاباً جمع من التوحيد والتهليل والثناء على الله عز وجل والتصديق بالرسل والأنبياء، والحثّ على الصالحات الباقيات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والترغيب في الجنة والتزهيد في النار، مثل هذا القرآن منذ كانت الدنيا، فمن جاءنا بكتابٍ هذه نسبتُه ونعتُه وله من القلوب هذا المحل والجلالة والحلاوة ومعه هذا النْصرُ واليمنُ والغلبةُ، وكان صاحبهُ الذي نزل عليه أميّاً لم يعرفْ كتابةً ولا بلاغةً قط، فهو من آيات النبوة لاشكَّ فيه ولا مِرْية»[2]. أما ابن قتيبة، فقد افتتح كتابه (تأويل مشكل القرآن) بمقدمةٍ نلمح منها مذهبه في الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، حيث ذهب إلى أن القرآن:«قَطَعَ منه بمعجز التأليف أطماع الكائدين، وأبانه بعجيب النظم عن حيل المتكلفين، وجعله متلوّاً لا يُملّ على طول التلاوة، ومسموعاً لا تمجّه الآذان، وغضّاً لا يخلق على كثرة الرد، وعجيباً لا تنقضي عجائبه، ومفيداً لا تنقطع فوائده»[3]. وقد ذكرت لنا مصادر مهمة شخصيات قد ألفت كتباً في نظم القرآن وهم: أبو حنيفة الدينوري [4] (ت282ﻫ)، والواسطي (ت306ﻫ) وله كتاب (إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه)[5]، والطوسي (ت308ﻫ) له كتاب أيضاً في نظم القرآن[6]. كذلك أبو علي الجرجاني المتوفى في أوائل القرن الرابع الهجري وله كتاب في نظم

(1) لم يعرف تحديداً سنة وفاة ابن زين الطبري، فمنهم من رجح وفاته سنة 260هـ، ومنهم من اقل: إنه توفي سنة 247هـ، وينظر: في ذلك: هدية العارفين: 1/ 669، والدين والدولة: 17، والاعلام: 5/ 99، ومعجم المؤلفين: 7/ 106

(2) الدين والدولة: 98، 99

(3) تأويل مشكل القرآن: 3

(4) ينظر: معجم الأدباء: 3/ 32، ومعجم الدراسات القرآنية: 104

(1) ينظر: الفهرست: 81، 367، ومتمم كشف الظنون: 54، ومعجم الدراسات القرآنية: 93

(6) ينظر: طبقات المفسرين: 1/ 142

القرآن[1]، مما حدا بمكّي بن أبي طالب القيسي المغربي المتوفى سنة (437هـ) إلى تأليف كتاب سماه (انتخاب نظم القرآن للجرجاني) [2]، وله تسمية أخرى هي (انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه)، وهو في أربعة أجزاء[3]. ومن الذين لهم كتب في نظم القرآن السجستاني[4] (ت316هـ)، والبلخي[5] (ت322هـ)، وابن الأخشيد[6] (ت326هـ). ومن الجدير بالذكر أن هذه الكتب التي أُلفت لم تصل إلينا[7]، وإنما وردت إشارات في المصادر التي تمَّ ذكرها.

ومن المفسرين القائلين بإعجاز القرآن من جهة نظمه الطبري (ت310هـ)، فقد قال:« ومن أشرفِ تلك المعاني التي فَضَل بها كتابُنا سائر الكتب قبله، نظمه العجيبُ ورصفه الغريب وتأليفه البديع؛ الذي عجزتْ عن نظم مثْلِ أصغرِ سورة منه الخطباء، وكلَّت عن وَصْف شكل بعضه البلغاء، وتحيَّرت في تأليفه الشعراء ...»[8]. أما الرماني (ت386هـ)، فله رسالة مختصرة في إعجاز القرآن. وجلّ الدراسة في هذه الرسالة تقوم على إثبات أن كتاب الله معجز ببلاغته،

(1) ينظر: الفهرست: 82، وتأريخ جرجان: 187، 188، ومعجم الدراسات القرآنية: 104

(2) ينظر: فهرسة أبي بكر الأشبيلي: 41

(3) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 3/ 316، الإعجاز القرآني ونظرية النظم، ضمن بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني: 127

(4) ينظر: الفهرست: 489، وتأريخ بغداد: 9/ 464، ومعجم الدراسات القرآنية: 104

(5) ينظر: الفهرست: 266، ومعجم الأدباء: 3/ 67، والبصائر والذخائر: 2/ 379، ومعجم الدراسات القرآنية: 103

(6) ينظر: الفهرست: 82، ومعجم الدراسات القرآنية: 103

(7) ينظر: نظرية النظم د. حاتم الضامن: 13- 16، والتفكير البلاغي عند العرب: 460، 461، والبحث البلاغي عند العرب، د شفيع السيد: 48

(8) تفسير الطبري: 1/ 109

فقد قال:« فأمّا البلاغة فهي على ثلاث طبقات: منها ما هو في أعلى طبقة، ومنها ما هو في أدنى طبقة، ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة. فما كان في أعلاها طبقة فهو معجز، وهو بلاغة القرآن.» [1]، وقال أيضاً: «فأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن، وأعلى طبقات البلاغة للقرآن خاصة. وأعلى طبقات البلاغة معجز للعرب والعجم كإعجاز الشعر المفحم، فهذا معجز للمفحَم خاصة كما أن ذلك معجز للكافة» [2]. وأتى بعد الرماني معاصره الخطابي (ت388هـ)، ورأى أن بلاغة القرآن ترجع إلى جمال ألفاظه وحسن نظمه وسمو معانيه، حيث قال: «وأعلم أن القرآن إنما صار معجزاً؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني»[3].

وبرز في هذا القرن أيضاً أبو هلال العسكري الذي توفي سنة (395هـ)، وقد استهل كتابه بمقدمة أشاد فيها بفضل علم البلاغة وأهميته، وذهب إلى: « إنَّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقعْ علمُه بإعجاز القرآن من جهةِ ما خصَّهُ الله به من حُسْنِ التأليف، وبَرَاعَةِ التركيب، وما شَحَنَه به من الإيجاز البديع، والاختصار اللطيفِ، وضمَّنَه من الحلاوةِ، وجَلَّلَه من رونقِ الطلاوة، مع سهولة كَلِمِهِ وجَزَالتِها، وعذوبتِها وسلاستِها، إلى غير ذلك من محاسنهِ التي عجز الخلقُ عنها، وتحيّرتْ عقولُهم فيها.»[4]. ويرى الباقلاني (ت403هـ) أن القرآن معجز بأسلوبه، ونظمه البديع، وألفاظه، وأثره في النفوس، حيث قال: «إنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناهٍ في البلاغة إلى الحد الذي

(1) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: 69

(2) م ن: 69، 70

(3) بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: 24

(4)الصناعتين: 7

يعلم عجز الخلق عنه.»[1]. وقال أيضاً إنه:« عجيب النظم، وبديع الرصف، وأنـه لا قدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله، ولا تـأليف سـورة منـه، أو آيـة بقـدر سورة.»[2]. وإذا أتينا إلى القاضي عبد الجبـار الأسـد آبـادي (ت415هـ)، وكتابـه (المغني في أبواب التوحيد والعدل) وجدناه قد تحدث عن إعجاز القرآن في جزئـه السادس عشر، وقد أظهر المؤلف فيـه أنَّ إعجـاز القـرآن بـالنظم والفصـاحة، إذ قال: « إن بلاغة القرآن والفصاحة إنما تقومان على ضم الكلمات وتقاربهـا»[3]، وقال: « اعلم... أن الفصاحة لا تظهـر في أفـراد الكـلام وإنمـا تظهـر في الكـلام بالضم على طريقة مخصوصة. ولا بدَّ مع الضم أن يكون لكل كلمة صـفة، وقـد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بـالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع ولـيس لهـذه الأقسـام الثلاثـة رابـع.»[4]. وقول عبد الجبار الأسد آبادي إن إعجاز القرآن بالنظم، قـد حـدد فكـرة الـنظم تحديداً علمياً وبذلك سبق بهذه الفكرة عبد القاهر الجرجاني، الذي أخـذ بـدوره تطوير فكرة النظم ووضع اصولها الثابتة استشهاداً وشرحا وتحليلاً حتى نضجت علـي يديـه[5]. أمـا عـن عبـد القـاهر الجرجـاني(ت471هـ)، ورأيـه في الإعجـاز القرآني، فقد قرر أن الإعجاز من ناحية النظم والتأليف، حيث قال:«...ذلك لما مضى آنفاً من أن محالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نظم يعرفونـه مـن حالـه إنـه مساوٍ في الشرف نظم القرآن، ثم لا يذكرونه ولا يحتجون به على النبي صـلى الله

(1) إعجاز القرآن للباقلاني: 51
(2) نكت الإنتصار لنقل القرآن: 59
(3) المغني في أبواب التوحيد والعدل: 16/
(4) م ن: 16/ 199
(5) ينظر: بلاغة القرآن بين الفن والتأريخ: 137، ومناهج بلاغية: 51

عليه وسلم، وهو يخبرهم أن الذي أتى به خارج عن طوق البشر ويتجاوز قواهم.» [(1)]. وقال أيضاً: «أعجزتْهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر...» [(2)]، وبذلك ركز الجرجاني على فكرة النظم وجعلها المحور الأساسي الذي يدور حوله كل موضوع، وإنّ هذا الوجه الإعجازي الذي انتهى إليه الجرجاني، هو الوجه الوحيد عنده، أما بقية الوجوه التي توصل إليها العلماء السابقون فلم يعرها إِهتماماً [(3)].

ومن المفسرين القائلين بإعجاز القرآن الزمخشري (ت538هـ)، والبلاغة عنده إحدى الوسائل المهمة التي تكشف أسرار الإعجاز القرآني، إذ قال:« إنَّ أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها؛ علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم، كما ذكر الجاحظ في كتاب (نظم القرآن). فالفقيه وإن برّز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بزّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوّة لحييه؛ لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق؛ إلاّ رجل قد برع

(1) الرسالة الشافية، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: 122

(2) دلائل الإعجاز للجرجاني: 94

(3) ينظر: مباحث في إعجاز القرآن: 143، وتطور دراسات إعجاز القرآن وأثرها في البلاغة العربية: 283، 291، 292

في علمـين متخصصـين بـالقرآن، وهمـا علـم المعـاني وعلـم البيـان، وتمهـل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهمـا همـة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسـول الله...»[1]. أمـا ابن عطية الأندلسي (ت541هـ)، فقد قال في الإعجاز القرآني: «إن التحـدي إنمـا وقع بنظمه، وصحة معانيه، وتوالي فصاحة ألفاظه،...»[2]. ومن الذين كان لهـم رأي في الإعجاز القرآني القاضي عياض (ت 544هـ)، إذ قـال:«اعلـم وفقنـا اللهُ وإياك إن كتاب اللهِ العزيز منطوٍ على وجوه من الإعجـاز كـثيرة وتحصـيلُها مـن جهةِ ضبط أنواعها في أربعةِ أوجه أولُها حُسـنُ تأليفـه والتئـام كلمـهِ وفصـاحتُه ووجوهُ إيجازهِ وبلاغتُه الخارقة... الوجه الثاني من إعجازهِ صورةُ نظمِه العجيب والأسلوبُ الغريبُ المخالفُ لأساليب كلامِ العربِ ومناهج نظمِها ونثرِها الـذي جاء عليه ووقفتْ مقاطعُ آيه وانتهتْ فواصلُ كلماتهِ إليه... ومنها الروعة...»[3]. ولم يأتِ القاضي عياض في رأيه عن الإعجاز القرآني بجديد؛ حيث لخـص كـلام الباقلاني على الإعجاز، وزاد عليه جمع القرآن العلوم والمعـارف الـتي لم يجمعهـا كتاب قبله قط على الرغم من إيجازه[4]، وذهب فخر الـدين الـرازي (ت606هـ) إلى أن:«الوجـه في كـون القـرآن معجـزاً هـو الفصـاحة»[5]. وانتهـى السـكاكي (ت626هـ) إلى أن شأن الإعجاز يدرك ولا يوصف كاسـتقامة الـوزن تـدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة، حيث قال:«ومدرك الإعجاز عنـدي هـو الـذوق لـيس

(1) الكشاف: 1/ 5، 6

(2) تفسير ابن عطية: 1/ 59، 60

(3) شرح الشفا: 1/ 542، 543، 556، 573

(4) ينظر: تأريخ فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر: 89

(5) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 34

إلاّ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين، نعم للبلاغة وجوه ملتثمة ربما تيسرت إماطة اللثام عنها لتجلى عليك. أما نفس وجه الإعجاز فلا»[1]. ونظرة السكاكي هذه اعتمدت على الذوق والإدراك الروحاني أكثر من اعتمادها على التعليلات التي تبناها كثير من العلماء، وهذا ما يحمد للسكاكي الذي عاش في زمن تحكم المنطق فيه، وسيطرت النزعة العقلية التي أخذت تطغى في التعليل والتفسير[2]، وذكر علم الدين السخاوي (ت643هـ) رأياً في الإعجاز القرآني في«أنه خارج في بديع نظمه، وغرابة أساليبه عن معهود كلام البشر، مختص بنمط غريب، لا يشبه شيئاً من القول في الرصف والترتيب، لا هو من قبيل الشعر، ولا من ضروب الخطب والسجع، يعلم مَنْ تأمله إنه خارج عن المألوف، مباين للمعروف، متناسب في البلاغة، متشابه في البراعة، بريء من التكلف منزه عن التصنع والتعسف»[3].

ومن الآراء التي قيلت في الإعجاز القرآني رأي ابن الزملكاني (ت651هـ)، فقد ذهب إلى أن الإعجاز راجع إلى توخي معاني النحو وأحكامه في النظم، بأن يوقع كل فن في رتبته العليا في اللفظ والمعنى الإفرادي والتركيبي[4]، ويتضح لنا من رأي ابن الزملكاني، إنه يحذو حذو عبد القاهر الجرجاني في قضية الإعجاز وبيان الجهة التي يحصن منها[5].

(1) مفتاح العلوم: 653

(2) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 1/ 251

(3) جمال القراء وكمال الإقراء: 1/ 44

(4) ينظر: التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: 195، والبرهان الكشاف عن إعجاز القرآن: 54

(5) ينظر: البيان العربي: 357، 360، والمختصر في تأريخ البلاغة: 47

أما ابن أبي الإصبع المصري (ت654هـ) وكتابه (بـديع القـرآن)، فقـد عُـدّ كتابه أثراً من آثار الدراسات القرآنية، حيث كـان موضـوع بحثـه ومادتـه ومجـال التطبيق فيه هو القرآن الكريم، وقد ألفه لغاية خاصة هي بيـان مـا اشـتمل عليـه القرآن الكريم من فنون البديع، ليكون ذلك وجهاً من وجوه إعجـاز القـرآن[1]. وقد قال في مقدمة كتابه: «كتـاب (بـديعُ القـرآن) - الـذي هـو تتمّـة للإعجـاز المترجم (ببيان البرهان) أفردته من كتابٍ هو وظيفةُ عمـري، وثمـرة اشـتغالي في إبّان شبيبتي،...»[2]. ولم يقصد المصري بالبديع المحسـنات البديعيـة الـتي اصـطلح عليها العلماء المتأخرون، وإنما كان يقصد بالبديع جميع مباحث البلاغـة المعروفـة بعلومها الثلاثة، وهي المعاني، والبيان، والبديع[3].

ونأتي ألان إلى القرطبي (ت671هـ)، فقـد تكلـم علـى الإعجـاز القرآنـي، حيث جعل وجوه الإعجاز القرآني عشرة، ومن تلك الوجوه التي تكلـم عليهـا: نظمه البديع المخالف لكل نظم معهود في لسـان العـرب وفي غيرهـا؛ لأن نظمـه ليس من نظم الشعر في شيء، ومنها أيضاً أسـلوبه المخـالف لأسـاليب العـرب، وجزالتُه التي لاتصح في خطاب غيره، والتصرفُ في لسان العرب علـى وجـه لا يستقل به عربي، والحكمُ البالغة التي لم تجرِ العادة بأن تصدر في كثرتهـا وشـرفها من آدمي[4]. وانتهى إلى أن بلاغة القـرآن في «أعلـى طبقـات الإحسـان، وأرفـع درجات الإيجاز والبيان، بل تجاوزت حـدّ الإحسـان والإجـادة إلى حيّـز الإربـاء

(1) ينظر: البيان العربي: 70، 71، 318

(2) بديع القرآن: 3، 4

(3) ينظر: الإعجاز في نظم القرآن: 51

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 1/ 52-54

والزيـادة.» [1]. وأشـار حـازم القرطـاجني (ت 684هـ) إلى الإعجـاز القرآنـي، وقال:«إنّ الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه استمراراً لا توجد لـه فـترة، ولا يقـدر عليـه أحـد مـن البشـر» [2] أمـا الخطيب القزويني (ت739هـ)، فلـه رأي في الإعجـاز، وهـو وإن لم يـتكلم علـى الإعجاز بشيء، لكن نجده يقرر لنا ضمناً أن إعجاز القرآن في فصاحته، وبلاغتـه لا في شيء آخر [3]، حيث قال:«علم البلاغة وتوابعهـا مـن أجـلّ العلـوم قـدراً، وأدقها سرّاً إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها وتكشف عن وجوه الإعجـاز في نظم القرآن أستارها.» [4]. وتكلم يحيى أبن حمزة العلوي (ت749هـ) على إعجـاز القرآن، وقرر أن الوجه في إعجاز القرآن ما اشتمل عليه من الفصـاحة والبلاغـة مع نظمه [5]. ورأى عضد الدين الأيجي (ت 756 هـ)،أن القرآن معجز لما فيه مـن البلاغة والنظم الغريب، والإخبار عن الغيب، ولإشتماله على الحكم البالغة [6].

وقـد وقـف المراكشـي (ت807هــ) في كتابـه (شـرح المصـباح) مـع هـذه الظاهرة، وأنعم النظر فيها، فقال إن: «الجهة المعجزة في القرآن تعرف بـالتفكّر في علم البيان، وهو كما اختاره جماعة في تعريفه مـا يحـترز بـه عـن الخطـأ في تأديـة المعنى، وعن تعقيده، وتعرف به وجوهُ تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقـه لمقتضـى الحال» [7]. وانتهى ابن خلدون (ت808هـ) إلى أن ثمرة علم البلاغة: «إنما هـي في

(1) م ن: 1/ 56

(2) البرهان في علوم القرآن: 2/ 101، وينظر: منهاج البلغاء: 289

(3) ينظر: تأريخ فكرة إعجاز القرآن: 102، 103

(4) التلخيص: 22

(5) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق القرآن: 1/ 34، 3/ 410

(6) ينظرك المواقف في علم الكلام: 353

(7) الإتقان في علوم القرآن: 4/ 9

فهم الإعجاز من القـرآن؛ لأن إعجـازه في وفـاء الدلالـة منـه بجميـع مقتضـيات الأحوال منطوقةً ومفهومةً، وهي أعلى مراتب الكمال في الكلام مـع الكـلام فيمـا يختصُّ بالألفاظ في انتقائها وجودة رْصفِها وتركيبها، وهـذا هـو الإعجـاز الـذي تُقصِّـرُ الإفهام عن إدراكه»[1].

(1) مقدمة تأريخ ابن خلدون: 1/ 762

المبحث الثاني
السيوطي والإعجاز البلاغي

لقد تكلم جلال الدين السيوطي في كتابيه (الإتقان) و(المعترك) على إعجاز القرآن. ففي مقدمة كتابه (الإتقان) نلمح عند السيوطي قولاً بيّن فيه رأيه في الإعجاز القرآني، فبعد حمده لله سبحانه على هذا الكتاب، الذي جعله تبصرةً لأولي الألباب، وأودع فيه من فنون العلوم والحكم العجب العجاب. راح يصف لنا ما حوى القرآن الكريم من العلم، ذلك العلم الذي لا يُدرك، ولا يمكن الوصول إلى تتمته[1]، دالٌ على ذلك قول الله تعالى:» ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2]. «ومن بين تلك العلوم التي أُودعت فيه أن«... البيّاني يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صوْغ الكلام.»[3]، وقال أيضاً:«هذا مع فصاحة لفظٍ وبلاغة أسلوب، تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلاّ علام الغيوب.»[4]. وقد أفرد السيوطي فصلاً خاصاً بإعجاز القرآن، لخص فيها آراء العلماء في الإعجاز القرآني، وتعدد وجهات نظرهم فيه، وقد أشار في بداية حديثه إلى إنه مسبوق في هذه الدراسة، وذكر بعض العلماء الذين أفردوا كتباً في الإعجاز أمثال: الرمانيو الخطابيو الباقلاني والرازي وابن الزملكاني وغيرهم[5]. وقد فنّد الآراء التي ذهبت إلى أن التحدي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات، وإن العرب كُلِّفت في ذلك ما لا يطاق، وبه وقع

---

(1) ينظر: الإتقان: 1/ 3

(2) سورة الإسراء: 85

(3) الإتقان: 1/ 4

(4) م ن: 1/ 4

(5) ينظر: م ن: 4/ 3

عجزها. وردَّ هذا القول بقوله:«وهو مردود؛ لأن ما لا يمكن الوقوف عليه لا يتصور التحدي به»[(1)]، ومؤيداً في ذلك رأي الجمهور الذي يذهب إلى أنَّ التحدي وقع بالدّال على القديم، وهو الألفاظ[(2)]. كذلك فنّد رأي النظّام الذي يقول:«أن إعجازه بالصَّرْفة» وردّهُ بقوله:«وهذا قول فاسد بدليل:» ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾...«فإنه يدلّ على عجزهم، مع بقاء قدرتهم، ولو سلبوا القدرة لم يبق لهم فائدة لاجتماعهم، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجزُ الموتى مما يحتفل بذكره، هذا مع أن الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجزاً وليس فيه صفة إعجاز! بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم القدرة على الإتيان بمثله. وأيضاً فيلزم من القول بالصَّرْفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدّي، وخلوّ القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرقٌ لإجماع الأمة؛ أن معجزة الرسول العظمى باقية ولا معجزة له باقية سوى القرآن»[(3)]. ونلحظ من ردّ السيوطي هذا إنه أخذه من الزركشي في أثناء حديثه عن الصرفة [(4)].

أما كتابه (معترك الأقران في إعجاز القرآن)، فقد أفرده لدراسة إعجاز القرآن، وقد تبنّى السيوطي في كتابه (المعترك) آراء من سبقه من العلماء، وهذا يعني إنه أفاد من دراساتهم؛ لذلك نراه يصرّح في مقدمة كتابه (المعترك) بالعلماء الذين أفردوا تصانيف في إعجاز القرآن، وبينوا وجوه إعجازه. وبيّن السيوطي

(1) م ن: 4/ 6، إنَّ ردّ السيوطي لم يكن جديداً، فقد سبقه إلى ذلك ابن حزم الظاهري (ت456 هـ) في كتابه الفصل في الملل والاهواء والنحل، وينظر: 3/ 25

(2) ينظر: الاتقان: 4/ 6

(3) م ن: 4/ 6-7، والآية من سورة الإسراء: 88

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: 2/ 94

أن بعضهم أنهى وجوه إعجازه إلى ثمانين وجهاً إعجازياً، ويرى أن لا نهاية لوجوه إعجاز القرآن، وإن هذا هو الصواب عنده[1]. ولكن نجده حين خاض في الحديث عن إعجاز القرآن، وبيان وجوهه، حصر تلك الوجوه، وجعلها في خمسة وثلاثين وجهاً إعجازياً. ومن بين تلك الوجوه التي تكلم عليها، وجوه لها صلة بالإعجاز البلاغي نذكر منها:

الوجه الأول وهو: احتواؤه على علوم ومعارف لم يجمعها كتاب من الكتب، ولا أحاط بعلمها أحدٌ في كلمات قليلة وأحرف معدودة[2]. ومن بين تلك العلوم التي حواها القرآن الكريم، علم المعاني، والبيان، والبديع التي استخرج كنوزه الكُتّاب والشعراء، حين أنعموا النظر إلى ما فيه من جزالة اللفظ، وبديع النظم، وحُسْن السياق، والمبادي والمقاطع، والمخالص، والتلوين في الخطاب، والإطناب والإيجاز، وغير ذلك[3]. واهتم النحاة بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال، والحروف العاملة وغيرها، كذلك اهتم المفسرون بألفاظه التي تدل على معنى واحد، والتي تدل على معنيين، أو أكثر، واعتنى الأصوليون بما فيه من الأدلة العقلية، والشواهد الأصلية والنظرية[4]. إلى غير ذلك من العلوم التي استخرجت من القرآن الكريم، وأُفيد منها في مختلف المجالات كالطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنجامة، وغير ذلك[5]. ونلحظ من كلام السيوطي في هذا الوجه

(1) ينظر: المعترك: 1/ 5

(2) ينظر: م ن: 1/ 12

(3) ينظر: م ن: 1/ 17

(4) ينظر: م ن: 1/ 15

(5) ينظر: م ن: 1/ 17 وما بعدها

إنه ذكره لنا في مقدمة كتابه (الإتقان) بشيء من الإيجاز[1]، وذكره أيضاً في (المعترك) لكن عدّه وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني، إلى جانب ذلك كلامه فيه كان مفصلاً. ولقد تكلم الغزالي (ت505هـ) على العلوم والمعارف التي حواها القرآن الكريم[2]، وقد عُدَّ «أول من يعرض لهذه الفكرة القائلة باحتواء القرآن على جميع أوليات العلوم الدينية والدنيوية»[3]. ومن الذين أتوا بعده، وتكلموا على هذا الوجه القاضي عياض[4] (ت544هـ)، وفخر الدين الرازي[5] (ت606هـ).

ومن بين تلك الوجوه الوجه الثالث عشر، الذي دلّ به على احتواء القرآن على جميع لغات العرب، وبلغة غيرهم من الفرس والروم والحبشة وغيرهم. وقد أشار في بداية حديثه عن هذا الوجه إلى إنه قد أفرد في هذا النوع كتاباً سماه (المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب)[6]. وقد ذكر في هذا الوجه الإعجازي اختلاف العلماء في وقوع المعرّب في القرآن، وقد قال في ذلك:«فالأكثرون، ومنهم الإمام الشافعي وابن جرير، وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر، وابن فارس، على عدم وقوعه فيه، لقوله تعالى:﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[7]، وقوله:﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾[8]... وذهب آخرون إلى وقوعه فيه.

(1) ينظر: الإتقان: 1/ 4

(2) ينظر: إحياء علوم الدين: 1/ 383-389

(3) تأريخ فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر: 89

(4) ينظر: شرح الشفا: 1/ 720-733

(5) ينظر: التفسير الكبير: 2/ 107

(6) ينظر: المعترك: 1/ 147

(7) سورة فصلت: 3

(8) سورة فصلت: 44

وأجابوا عن قوله:﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً؛ فالقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية. وعن قوله: ﴿ ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ بأن المعنى من السياق: أكلام أعجمي ومخاطب عربي؟ واستدلوا باتفاق النحاة على أن منعَ صرف نحو إبراهيم للعلمية والعجمة.» [1] وبعد أن ذكر اختلاف العلماء بشأن وقوع المعرّب في القرآن. قال:«وأقوى ما رأيته للوقوع – وهو اختياري- ما أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل، قال: في القرآن من كل لسان. وروي مثلّه عن سعيد بن جُبير، ووهْب بن مُنَبّه، فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن إنه حوى علم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلا بد أن فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن، لتتم إحاطته بكل شيء، فاختير من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب.» [2]. وقد بسط القول عن العلماء الذين تحدثوا عن القرآن الكريم، ولغات القرآن الكريم من العرب، وذكرهم لألفاظ عديدة توجد في القرآن الكريم، ونسبوا هذه الألفاظ إلى كل لغة من لغات العرب، كلغة كنانة، وهُذيل، وحمير، وجُرْهم وغيرها. ومن اللغات غير العربية التي في القرآن، لغة الفرس، والنبط والروم، والحبشة، والبربر، والسريانية [3]. وكان ذكر أقوال العلماء ليدل على ما ذهب إليه شيخنا جلال الدين في أن القرآن الكريم حوى جميع لغات العرب وبلغة غيرهم من الفرس والروم والحبشة وغيرهم.

ومن بين تلك الوجوه الوجه السابع عشر في وجوه مخاطباته، حيث قال:«وهي ثلاثة أقسام: قسم لا يصلح إلاّ للنبي صلى الله عليه وسلم، وقسم لا

(1) المعترك: 1/ 147، 148

(2) م ن: 1/ 148

(3) ينظر: م ن: 1/ 150- 155

يصلح إلاّ لغيره، وقسم يصلح لهما.» [1].وقد جاء السيوطي بأقوال العلماء في وجوه مخاطبات القرآن الكريم لبيان تلك الوجوه التي وردت في القرآن الكريم، حيث نقل أقوالهم بشكل مفصل وذكر أمثلتهم، وأشار إلى اختلاف العلماء في وجوه مخاطبات القرآن، فرأي يذهب إلى أن القرآن أُنزل على ثلاثين نحواً - ولم يذكر السيوطي مَنْ قال هذا الرأي فقد نسبه إلى بعض الأقدمين- ورأي ثانٍ وهو لابن الجوزي، في قوله في كتابه (النفيس) إن الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً، ورأي ثالث يقول: إن القرآن أُنزل على أكثر من ثلاثين وجهاً [2] - ولم يصرح السيوطي مَنْ قال بهذا الرأي أو ذهب إليه- ومن تلك الوجوه: أحدها: خطاب العام، والمراد به العموم،كقوله:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ [3]، والثاني: خطاب الخاص والمراد به الخصوص، كقوله:﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [4]، والثالث: خطاب العام والمراد به الخصوص، كقوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ﴾ [5]، والرابع: خطاب الخاص والمراد به العموم، كقوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ﴾ [6] إلخ. واستمر السيوطي بنقل تلك الوجوه والشواهد القرآنية وبذلك اتضح لنا أن السيوطي نقل أقوالاً لعلماء خاضوا في الحديث فيه عن هذا الوجه الإعجازي بعد أن ذكر لنا رأيه أولاً.

أما الوجه الآخر فهو الوجه العشرون، وبيّن فيه روعته ومهابته،

(1) م ن: 1/ 172

(2) ينظر: م ن: 1/ 172، 174

(3) سورة الروم: 40

(4) سورة آل عمران: 106

(5) سورة النساء: 1

(6) سورة الطلاق: 1

تلك:«الروعة التي تلحق قلوبَ سامعيه وأسماعهم عند سماعه، والهيبة التي تعتريهم عند تلاوته لقوة حاله وإبانة خطره، وهي على المكذبين به أعظم حتى كانوا يستثقلون سماعه، ويزيدهم نفوراً، كما قال تعالى؛ ويودُّن انقطاعه لكراهتهم له؛ ولذا قال عليه السلام: إن القرآن صعب مستصعب على من كرهه وهو الحكم. وأما المؤمن فلا تزال روعته به وهيبته إياه مع تلاوته توليه انجذاباً، وتكسبه هشاشة لميل قلبه إليه، وتصديقه به، قال تعالى:﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [1]، وقال تعالى:﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ ﴾ [2]. ويدلُّ على هذا شيء خُص به إنه يعتريه من لا يفهم معانيه، ولا يعلم تفاسيره، كما روي عن نصراني إنه مرَّ بقارئ فوقف يبكي، فقيل له: مِمّ بكيت؟ قال: للشجى والنظم [3]. وهذه الروعة قد اعترف بها جماعة قبل الإسلام وبعده، فمنهم مَنْ أسلم لها لأول وهلة وآمن به، ومنهم من كفر...» [4]. وإن هذا الوجه الإعجازي الذي ذكره لنا السيوطي نقله نقلاً كاملاً عن القاضي عياض، وهو أحد الوجوه الإعجازية التي اوردها في كتابه [5]، وجعله الخطابي وجهاً من وجوه الإعجاز [6]، وذكره الباقلاني [7] والزركشي أيضاً [8].

(1) سورة الزمر: 23

(2) سورة الحشر: 21

(3) ورد في(المعترك) القول خطأً: (للشجاعة والنظم)، والصواب(للشجى والنظم)، أي الحزن، وينظر: شرح الشفا: 1/ 574

(4) المعترك: 1/ 182، 183

(5) ينظر: شرح الشفا: 1/ 573- 575

(6) ينظر: بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: 64

(7) ينظر: إعجاز القرآن: 419

(8) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: 2/ 106، 107

ومن الوجوه الأخرى التي لها ارتباط بالوجه العشرين هو الوجه الإعجازي الذي تلاه مباشرةً وهو الوجه الحادي والعشرون، حيث قال:«أن سامعه لا يمجّه وقارئه لا يملُّه فتلذ له الأسماع وتشغف له القلوب فلا تزيد تلاوته إلاّ حلاوة، ولا ترديده إلاّ محّبةً، ولا يزال غضّاً طرّياً، وغيره من الكلام- ولو بلغ في الحسن والبلاغة مبلغه- يُمَلّ مع الترديد، ويعادى إذا أعيد؛ لأن إعادة الحديث على القلب أثقل من الحديد، وكتابُنا بحمد الله يستلذّ به في الخلوات، ويؤنس به في الأزمات؛ وسواه من الكتب لا يوجد فيها ذلك، حتى أحدث لها أصحابها لحوناً وطرباً يستجلبون بتلك اللحون تنشيطهم على قراءتها،...»[1]. ثم ساق حديثاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصف فيه القرآن الكريم بما فيه من فوائد وعجائب، وما فيه من تأثير[2]. ولم تكن فكرة هذا الوجه الإعجازي جديدة، وإنما كان متبنياً فيه آراء من سبقه من العلماء أمثال: ابن قتيبة[3]، والقاضي عياض[4]، والزركشي[5].

ومن بين تلك الوجوه الوجه الثاني والعشرون (تيسيره تعالى حفظه وتقريبه على متحفظيه). وقد بين السيوطي في هذا الوجه الإعجازي أن القرآن ميسر لعباده، ولمؤمنيه، فقد حفظه الغلمان في أقرب مدة، حتى أن منهم من حفظه في المنام[6]، وقد قال تعالى:﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ ﴾[7]. نقل أقوالاً لعلماء

(1) المعترك: 1/ 184

(2) ينظر: م ن: 1/ 184، 185

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 3

(4) ينظر: شرح الشفا: 1/ 573

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/ 106، 107

(6) ينظر: المعترك: 1/ 185

(7) سورة القمر: 22

خاضوا في الحديث عن تيسير القرآن الكريم لحافظيه، ونقل من تلك الأقوال ما يناسب حديثه عن هذا الوجه الإعجازي. من ذلك ما قاله ابن عطيه:«يُسّر بما فيه من حسن النظم، وشرف المعاني، فله لَوْطة بالقلوب، وامتزاج بالعقول؛ وهذا مشاهد بالعيان، فلا يحتاج فيه إلى برهان»(1).

إن ما أفاده السيوطي في كتابيه (الإتقان) و(المعترك) كان ملخصاً جامعاً ما أفاده العلماء السابقون، الذين تلمسوا وجوه إعجاز القرآن من جميع جوانبه ولا سيما الجوانب النفسية والعاطفية التي لها صلة وثيقة بالإعجاز البلاغي، إلى جانب الوجوه الإعجازية الأخرى، وخلاصة القول أن السيوطي كان متبنياً آراءهم، مقتفياً آثارهم، ومهتدياً بأفكارهم.

(1) المعترك: 1/ 185

المبحث الثالث
التعريف بالكتابين

قبل الدخول والتعريف بالكتابين لابد من إن نقول أن هذين المؤلفين لم يولدا من فراغ، وإنما سبقتهما حركة كبيرة في التأليف كان همها في الأساس هو الدفاع عن القرآن الكريم، وبيان مفرداته وتفسير آياته القرآنية الكريمة، ومن هذه الكتب كتاب (معاني القرآن) للفراء (ت207هـ)، وهو من الكتب التي جمعت بين النحو واللغة والتفسير والرواية[1]، وكتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة (ت210هـ)، ولم يكن يقصد بكلمة (المجاز) المعنى البلاغي المعروف وإنما معناه الواسع (أي ما يعبر عن الآية)، وكان يهدف أبو عبيدة من وراء كتابه كيفية فهم المعاني القرآنية الكريمة[2]، ووضع الجاحظ (ت255هـ) كتاباً في إعجاز القرآن وقد سماه (نظم القرآن)، نبه إليه في كتابه (الحيوان)[3]، وألف ابن قتيبة (ت276هـ) كتاب (تأويل مشكل القرآن)، وعُدّ كتابه من أوائل كتب التفسير اللغوي، الذي برز فيه بدور الناقد اللغوي البارع[4]، وألف الروماني (ت386هـ) رسالة في إعجاز القرآن (النكت في إعجاز القرآن)، وتابعه في التأليف معاصره الخطابي (ت388هـ) في (بيان إعجاز القرآن)، ومن ثم صنّف الباقلاني (ت403هـ) كتاباً في المجال نفسه سماه (إعجاز القرآن). ومن الدراسات القرآنية دراسة (الشافية) لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وهي رسالة في الإعجاز القرآني بيّن فيها عجز العرب عن معارضة القرآن الكريم، وأكمل ما بدأ به الجرجاني، وذلك

---

(1) ينظر: المختصر في تأريخ البلاغة: 24

(2) ينظر: البيان العربي: 28، 29

(3) ينظر: الحيوان: 1/ 9

(4) ينظر: دراسة في كتب ابن قتيبة: 224، 225

بتأليف كتابه (دلائل الإعجاز) وبه نظّم الأفكار وأثبت أن الإعجاز لا يكـون إلاّ في النظم، كذلك ألف الزمخشري (ت538هـ) (الكشاف) وبه أقر أن علمي المعاني والبيان لابد من تسنمهما لتفسير القرآن العزيز[1]. وأتى بعده الرازي (ت606هـ) صاحب كتاب (نهاية الإيجاز في دراية الإعجـاز)، كـذلك ألـف ابـن الزملكـاني (ت651هـ) كتابين في هذا المجال هما (التبيان في علم البيـان المطلـع علـى إعجـاز القرآن) و(البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن)، وألف ابن أبي الأصبع المصـري (ت654هـ) كتابين أيضاً: (بديع القرآن) و(تحرير التعبير)، ومن ثم ألّف يحيى بـن حمزة العلوي (ت749هـ) كتاباً في الإعجاز سماه (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز). فكان من الطبيعي أن يواكب العلماء المتأخرون حركـة التأليف هذه وسلسلة الدراسـات القرآنيـة، فـألفوا كتبـاً جمعـت عصـارة أقـوال البلاغيين ودونوا آراءهم واختلاف وجهات النظر بشأن مـا قيـل عـن الإعجـاز القرآني والبلاغة واللغة والنحو وغير ذلك، وكان من بينهم مؤلفنا جلال الـدين السيوطي، فكان تأليفه لهذين المؤلفين وغيرهما من الكتب امتداداً متواصلاً لهـذا الفيض الزاخر من التأليف.

الإتقان في علوم القرآن:

يعدُّ من أشهر كتب السيوطي، وأعلام مؤلفاته، وعدّ موسوعة في المباحـث القرآنية التي انتهى إليها الاستنباط والتفريع والتشقيق في دراسة القـرآن[2]. ولقـد كان الإمام السيوطي مسبوقاً في الدراسات القرآنية، فعندما جاء وجد أمامه كمـاً هائلاً من المؤلفات في علوم القرآن بالمعنى اللغوي والاصطلاحي، إلاّ أن ذلك لم

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 6

(2) ينظر: مكتبة الجلال السيوطي: 52

يثنِ عزمه عن التأليف في علوم القرآن[1]. فألف كتابه (الإتقان)، الذي يعدُّ الحلقة الذهبية في سلسلة كتب الدراسات القرآنية، ومن أحسن الكتب تصنيفاً وتأليفاً، واستيعاباً وشمولاً، جمع فيه أشتات الفوائد ومنثور المسائل ما لم يجمتع في كتاب؛ لأن هذه الدراسات لم تكن قد اتخذت وضعاً مستقلاً في العصور الإسلامية الأولى، وإنما وردت متفرقة في روايات المحدثين وأقوال العلماء، ومقدمات كتب المفسرين، كالطبري والزمخشري، والحوفي، وابن عطية والقرطبي. وجاء قدرٌ منها في كتب النقد والبلاغة، كدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة كذلك في كتب الجدل والمناظرات، وفي كتب القراءات والرسم والأحكام[2]. وقد بّين لنا ذلك السيوطي في مقدمة كتابه، حيث قال:«وقد كنت في زمان الطلب أتعجّب من المتقدمين إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن؛ كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا أستاذ الاستاذين...، أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي - مدّ الله في أجله، وأسبغ عليه ظلّه - يقول: قد دونت في علوم التفسير كتاباً لم أسبق إليه فكتبته عنه فإذا هو صغير الحجم جداً، وحاصل ما فيه بابان: **الأول** في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية، **والثاني** في شروط القول فيه بالرأي، وبعدهما خاتمة في آداب العالم والمتعلم؛ فلم يشفِ لي ذلك غليلاً، ولم يهدني إلى المقصود سبيلاً. ثم أوقفني شيخنا شيخ مشايخ الإسلام قاضي القضاة وخلاصة الأنام حامل لواء المذهب المطلبي عَلَمُ الدين البُلقينيّ رحمه الله تعالى، على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين. سماه مواقع العلوم من مواقع النجوم، فرأيته تأليفاً لطيفاً، ومجموعاً ظريفاً، ذا

---

(1) ينظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 508

(2) ينظر: الإتقان: 1/ 7

ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير.»[1]. وبعد أن ذكر خطبة كتابه، وتقسيماته لعلوم القرآن على ستة أقسام قال الشيخ جلال الدين معلقاً على هذا الكتاب:«...؛ ثم تكلمّ في كل نوعٍ منها بكلام مختصر يحتاج إلى تحرير وتتمّات وزوائد مهمات.»[2] فكان ذلك سبباً جعله يصنّف كتاباً سماه (التحبير في علوم التفسير)، وقد ذكر فيه ما ذكره البُلقينيّ من الأنواع مع زيادة مثلها، وأضاف إليه مهمات لم يستوفِ البُلقينيّ الكلام عليها، وقسمه على أنواع بلغت (102) نوع. وقد أتم كتابه سنة اثنتين وسبعين وثمان مئة للهجرة. ولم تقف همة السيوطي عند تأليف هذا الكتاب فحسب، وإنما خطرت في ذهنه فكرة تأليف كتاب آخر، حيث قال: «ثم خطر لي بعد ذلك أن أُولف كتاباً مبسوطاً، ومجموعاً مضبوطاً، أسلك فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء.»[3]. وبينما تجول في ذهنه هذه الفكرة، بلغه أن الشيخ بدر الدين بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) ألف كتاباً في ذلك حافلاً، سمّاه: (البرهان في علوم القرآن)، عندها وقف على هذا الكتاب، أطلع على ما فيه، فازداد سروراً، وحمد الله كثيراً. وكان هذا الكتاب حافزاً له، قوى عزيمته على تصنيف كتابه حيث قال: «فوضعتُ هذا الكتاب العليّ الشأن، الجلّي البرهان، الكثير الفوائد والإتقان، ورتبت أنواعه ترتيباً أنسب من ترتيب البرهان، وأدمجت بعض الأنواع في بعض، وفصلّتُ ما حقّه أن يُبان، وزدته على ما فيه من الفوائد والفرائد، والقواعد والشوارد، ما يشنّف الآذان، وسميته الإتقان في علوم القرآن... وقد جعلته مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه، وسميته بمجمع البحرين، ومطلع البدرين، الجامع لتحرير الرواية، وتقرير

(1) الإتقان في علوم القرآن: 1/ 4، 5

(2) م ن: 1/ 6

(3) م ن: 1/ 10

الدرايـة...»[1]. وقـد جعـل أنـواع علـوم القـرآن في ثمـانين نوعـاً، وقـال عـن الأنواع:«وغالب هذه الأنواع فيها تصانيف مفردة، وقفت على كثير منها»[2]، ولم يكن كتاب البرهان معروفاً لدى الباحثين في علوم القرآن، حتى دلّ عليه شـيخنا جلال الدين السيوطي في كتابه (الإتقان)، حيث عدّه أصلاً من الأصول التي بنى عليه كتابـه، وبـذلك أصـبحت لكتـاب (الإتقـان) منــزلة كـبيرة لـدى العلمـاء والباحثين، لم يظفر بها كتاب (البرهان) نفسه[3]. والسـيوطي لم يـذكر في مقدمـة كتابه عن منهجه في (الإتقان) إلاّ أننا لمحنا عنده كلاماً قـال فيـه:«ورتبـت أنواعـه ترتيباً أنسب من ترتيب البرهان»[4]، فيتضح أن ترتيبه أنواع علوم القـرآن راعـى فيه التسلسل المنطقي والتدرج الزمني مـن بدايـة نــزوله حتـى تفسـيره وشـروط المفسر وطبقات المفسرين. فقد ذكر في النوع الأول إلى السادس عشـر مـا يتعلـق بنـزول القرآن وفي السابع عشر وما بعده حتى الخامس والثلاثين ما يتعلـق بجمـه وعدد سوره وآياته وطريقة تحمله وأدائه وقراءته وآداب تلاوته، ثم الأنواع المعنية على فهم القرآن من بيان غريبه واللغات في وجوهه ونظائره وإعرابه ومـا يتعلـق بذلك من قواعد يحتاج إليهـا المفسـر مـن النـوع السـادس والـثلاثين إلى الثـاني والأربعين. وبعد ذلك تكلم على القواعد الأصولية من المحكم والمتشـابه والعـام والخاص والمطلق والمقيّد وما شابه ذلك، وذلك من النوع الثالث والأربعين حتى الحادي والخمسين، ثم أردف حديثه عن النواحي البلاغية التي تضـمنها الكتـاب

(1) م ن: 1/ 14

(2) م ن: 1/ 18

(3) ينظر: المختار من كتاب الإتقان في علوم القرآن لجـلال الـدين السـيوطي: 6، 7 وبلاغـة القرآن بين الفن والتأريخ: 7، والبرهان في علوم القرآن-دراسة وتحليل، رسالة ماجسـتير: 237

(4) الإتقان: 1/ 14

الكريم من الحصر والإختصاص، والتشبيه والاستعارة، وبديع القرآن إلخ، من النوع الثاني والخمسين، إلى التاسع والخمسين منه، ثم تكلم على إعجاز القرآن وذلك في ارتباط آياته وسوره وما يستنبط منه من قواعد وأحكام، وهذا من النوع الستين إلى الحادي والسبعين، وختم كتابه بالنوع الثمانين الذي أشتمل على فضائل القرآن ومعرفة تأويله وتفسيره وبيان شرفه والحاجة إليه ومن هو المفسر وطبقات المفسرين[1].

وقد بيّن المصنفات التي أُلفت في مثل كتابه (الإتقان) وهي: فنون الأفنان في علوم القرآن لابن الجوزي (ت597هـ)، وجمال القُراء وكمال الإقراء للسخاوي (ت643هـ) والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز لأبي شامة (ت665هـ)، والبرهان في علوم القرآن لعزيزي شيذلة (ت494هـ). وبعد أن ذكر هذه الكتب قال معلقاً:«؛ وكلّها بالنسبة إلى نوع من هذا الكتاب كحبّة رمل في جنب رمل عالج، ونقطة قطر في حيال بحر زاخر»[2]. وذكر أيضاً المصادر التي استعان بها، ولخص منها، وكانت كثيرة متنوعة، فقد ذكر كتباً نقلية، وكتباً في القراءات، وكتباً في اللغات والغريب والعربية والإعراب، وفي الأحكام وتعلقاتها وكتباً متعلقة بالإعجاز القرآني وفنون البلاغة، وكتباً أخرى[3]، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلُّ على أمانته العلمية التي لا بد من أن يتحلى بها كل باحث. ولم يذكر السيوطي تأريخ إنجاز هذا الكتاب كما فعل في (التحبير)، وإنما يستأنس بما ذكره أحد محققي الكتاب وهو محمد أبو الفضل إبراهيم من إنه رجع إلى نسخة خطية نادرة نسخها تلميذ السيوطي (جرامرد الناصري) راوي كتبه

---

(1) ينظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 520، 521

(2) الإتقان: 1/ 18

(3) ينظر: م ن: 1/ 18-21

وناسخها، كتبها سنة (883هـ/ 1478م). ثم قرأها على السيوطي وأجازه بها. فيفهم من هذا أن السيوطي ألف كتابه قبل عام (883هـ/ 1478م) بقليل. فيكون ما بين الكتابين- التحبير والإتقان- زهاء عشر سنوات تقريباً[1].

وتظهر لنا قيمة هذا الكتاب وأهميته العلمية، في كونه من أهم المصادر التي يرجع إليها الباحثون في علوم القرآن[2]، إلى جانب ذلك فأنه تضمن خلاصة وافية لكثير من المؤلفات التي صنفت في هذا الفن الجليل[3]. وقد قال فيه صاحب كشف الظنون:«... وهو أشبه آثاره وأفيدها...»[4] ويعود الفضل إلى (الإتقان) في لم شمل أنواع علوم القرآن، وجمعها في كتاب واحد، حتى صارت وحدة متناسقة متكاملة[5]؛ لأن السيوطي زاد على الزركشي أنواعاً كثيرة في علوم القرآن، ولكن هذا لا يعني أن الزركشي أغفلها في كتابه (البرهان)، وإنما لم يفرد لها نوعاً مستقلاً كما فعل جلال الدين السيوطي[6]. لذلك قال أحد الباحثين عن هذا الكتاب:«... ولئن استطاع علماء اللغة من بعد السيوطي أن يضيفوا شيئاً جديداً إلى ما كتبه في (المزهر)» فإن علماء القرآن وتأريخه لم يضيفوا جديداً إلى ما

(1) الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 518

(2) ينظر: السيوطي النحوي: 164، والإمام السيوطي وكتابه الإتقان في علوم القرآن، رسالة ماجستير: 18، والإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 593

(3) ينظر: السيوطي النحوي: 165

(4) كشف الظنون: 1/ 8

(5) ينظر: السيوطي وعلوم القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: 682، والإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 586، وصفحات من تأريخ مصر في عصر السيوطي: 160

(6) ينظر: السيوطي وعلوم القرآن: 680، 682، والإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 585

كتبه في (الإتقان) نظن ذلك غير آثمين»[1]. وقال صاحب مؤلف (فتح المنان) مبالغاً بالثناء عليه:«وأظن إنه لم يأتِ كتاب يماثله دقةً وعلماً وشمولاً. جمع من أنواع الفوائد ما لم يوجد في غيره.. وهو وإن كان قد سبقه في الوجود (كتاب البرهان) للزركشي و(كتاب مواقع العلوم لابن رسلان العسقلاني) وغيرهما إلاّ إنه لم يأتِ مؤلف بمثل ما جاء به هذا الكتاب القيِّم.. وذلك لتناوله موضوعات لم يسبق لأحد من العلماء تحريرها.. واشتماله على مسائل دقيقة لم يتيسر لأحد من السابقين الخوض فيها.. فهو بحق يعدُّ من أتقن الكتب التي أُلفت في هذا الشأن»[2]. وقد أثر (الإتقان) في الكتب المؤلفة بعده، حيث قامت دراسات مختلفة حول هذا الكتاب لأهميته، فعمد بعضهم إلى اختصاره وتلخيصه، وبعضهم اختار أنواعاً منه وأفردها بالتأليف ونظمه أحدهم[3].

معترك الأقران في إعجاز القرآن:

وهو من الكتب الجامعة التي ألفها السيوطي وتحيط بإعجاز القرآن من جميع وجوهه التي كتبت عنه، وتجمع كلَّ ما قيل فيه[4]. وقد استهل جلال الدين السيوطي كتابه بمقدمة تكلم فيها على معجزات أمة العرب، وحمد الله لجعله هذه المعجزات عقلية، وفضلّهم على من تقدمهم إذ كانت معجزاتهم حسية لبلادتهم، وقلة بصيرتهم، وحَمِدَ الله لقوله لرسوله عليه الصلاة والسلام وعلى آله الطيبين الطاهرين:«وانـزلنا إليك الذّكرَ لتبين للناس ما نـزل إليهمْ»[5]، وكيف خصّه

(1) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: 3/ 375

(2) فتح المنان في نسخ القرآن: 254

(3) ينظر: الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 594، 595، 596- 623

(4) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، أ

(5) سورة النحل: 44

بالإعانة على التبليغ فلم يقدر أحدٌ من البشر على معارضته بعد تحديهم، على الرغم من فصاحتهم وبلاغتهم اللتين عرفوا بهما [(1)]. وبيّن أن العلماء الذين سبقوه أفردوا تصانيف كثيرة في إعجاز القرآن، وبينّوا وجوه إعجازه من جوانب عدة، وقد أشار إلى ذلك بقوله:«وقد أفرد علماؤنا رضي الله عنهم بتصنيف إعجاز القرآن، وخاضوا في وجوه إعجازه كثيراً، منهم الخطابي، والرماني، والزملكاني، والإمام الرازي، وابن سراقة، والقاضي أبو بكر الباقلاني.»[(2)].

وذكر أيضاً أن بعضاً منهم أنهى وجوه إعجازه إلى ثمانين وجهاً، ولكنه يرى إنه لا نهاية لوجوه إعجازه معللاً ذلك ومؤيداً كلامه بقول السكاكي صاحب مفتاح العلوم في أن إعجاز القرآن يُدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تُدرك ولا يمكن وصفها؛ وكالملاحة[(3)]. والسيوطي يجعل في هذا الكتاب، وجوهاً للإعجاز القرآني، يجمعها في خمس وثلاثين وجهاً؛ فسمّى **الوجه الأول** من وجوه إعجازه: العلوم المستنبطة منه، **والوجه الثاني**: كونه محفوظاً من الزيادة والنقصان، والثالث: حُسن تأليفه والتئام كلمه... وهكذا حتى يصل إلى الوجه الخامس والثلاثين من وجوه إعجازه، وهو في ألفاظ القرآن المشتركة، والذي هو عبارة عن معجم شامل يشرح ألفاظ القرآن ويفسرِّها. وقد رتب السيوطي هذه الألفاظ على حسب حروف الهجاء، وأحاط بمعانيها، وأزال غموضها، راجعاً في كل ذلك إلى كتب التفسير والحديث واللغة وغيرها.

وبعد أن ذكر آراء العلماء في إعجاز القرآن، واختلاف وجهات نظرهم

(1) ينظر: المعترك: 1/ 3

(2) م ن: 1/ 5

[(3)] ينظر: م ن: 1/ 5

فيه[1]، قال:«فإذا علمت عجز الخلق عن تحصيل وجوه إعجازه فما فائدة ذكرها؟» قال:«لكنا نذكر بعضها تطفلاً على من سبق...» [2]. ولقد قال عن بعض وجوه إعجاز القرآن التي انتهى إليها:«وإن كانت بعض الأوجه لا تعد من إعجازه فإنما ذكرتها للإطلاع على بعض معانيه؛ فيثلج له صدرك، وتبتهج نفسك.» [3]. وقال السيوطي في نهاية الجزء الأول من المعترك قولاً، يدلُّ على تواضعه، وفضل من سبقه عليه:«على أني ليس لي فيه مزية، وإنما الفضل لمتقدمي علماء الأمة المحمدية...» [4]. ولم يذكر السيوطي في مقدمة كتابه زمن انتهائه من تأليف كتاب المعترك، ولكن قال الباحث حيدر جبار عيدان: «...إلاّ أن بعض الدلائل تهدينا إلى القول إنه صنفه في أواخر عمره. منها: إن السيوطي- رحمه الله - ذكر ثبتاً شاملاً بأسماء مؤلفاته وهو يترجم لنفسه في كتابه (حسن المحاضرة)، ولم يذكر كتابه (معترك الأقران في إعجاز القرآن)، فكيف يفوت السيوطي أن يسجل لنفسه كتاباً ألفه، مع ما نعرفه من مبلغ حرصه على أن لا يفوته في هذا الثبت الجامع كتاب واحد من كتبه، فكيف تعلل ذلك؟»[5]. وقال أيضاً: «... يضاف إلى ذلك أن السيوطي ذكر فيه بعض كتبه التي ألفها مبكراً وورد ذكرها في (حسن المحاضرة) مثل (الإتقان) وكتباً لم يرد لها ذكر في (حسن المحاضرة) مثل: (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن)» [6]. وإنا نذهب إلى ما

---

(1) ينظر: م ن: 1/ 5-11
(2) م ن: 1/ 11
(3) م ن: 1/ 11
(4) م ن: 1/ 390
(5) المسائل اللغوية والنحوية في كتاب معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، رسالة ماجستير: 8
(6) م ن: 8

ذهب إليه الباحث حيدر جبار عيدان في أن السيوطي ألف كتابه (المعترك) بعد تأليفه كتاب (الإتقان)؛ لأن هناك أقولاً للسيوطي نفسه، جعلتنا نذهب إلى هذا القول، منها أشارة السيوطي في مقدمة كتابه (قطف الأزهار في كشف الأسرار) إلى الكتب التي ألفها، والتي كانت تكمّل بعضها بعضاً، حيث جاء في مقدمة هذا الكتاب«وبعد فإن الله سبحانه، وله الحمد قد منَّ عليّ بالنظر في علوم القرآن وحقائقه، وتتبع أسراره ودقائقه حتى صنفت في تعليقاته كتباً شتى، منها التفسير الملقب (ترجمان القرآن)... ولما كان هذا التفسير المشار إليه نقلاً محضاً، ليس فيه إعراب، ولا سر بياني، ولا نكتة بديعية، ولا استنباط حكم، إلاّ نادراً، أردفته بكتب، في ذلك لتكون كالتتمة له ويحصل بها تمام ما يراد من كتب التفسير، فأجل ما وضعت من ذلك: كتاب الإتقان في علوم القرآن، وهو كالمقدمة لمن يريد التفسير، قواعد كلية... ثم وضعت في الأحكام كتاب الإكليل في استنباط التنزيل وهو مجلد لطيف يشتمل على جميع ما ذكره المصنفون في أحكام القرآن... ثم أفردت كراسةً في ما وقع من الألفاظ المعربة، تتبعت فيها واستوعبت: ثم كراسة سميتها (معترك الأقران في مشترك القرآن) فائقة في معناها. ثم مختصراً يسمى (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن) وهذا لم يتم بعد...»[1].

من إشارة السيوطي في مقدمة كتابه (قطف الأزهار) يتضح لنا إنه ألف كتابه (المعترك) بعد تأليفه (الاتقان).

أما موارد السيوطي فقد مثلت خلاصة التراث الإسلامي كله، منذ القدحة الأولى للتأليف حتى زمنه. حيث جاء (معترك الأقران) موسوعة ضخمة، وكتاباً حافلاً بذكر المصادر، ولما كانت العلوم القرآنية كثيرة، فإن هذا يستدعي من الشيخ أن يقف عند مصادر هذه الفنون ينتهل منها ما وسعه أن ينتهل، وقد استطاع أن ينظم هذا الكم الهائل من المعلومات بطريقة تجعل القارئ يشعر بأنه

---

(1) قطف الأزهار في كشف الأسرار: 1/ 89، 91، 95

لم يترك كتاباً أُلف في موضوع الإعجاز وما يتصل به إلاّ قرأه واستعان به[1]. وقد قيل في وصف المعترك:«فريدٌ في بابه، قيّم في محتوياته، شامل لموضوعاته، جمّ الفائدة، كثير العائدة،...»[2].

وتبدو لنا قيمة كتاب (المعترك)، في كونه من المصادر المهمة، التي يرجع إليها الباحثون، وفي إفادتهم منه؛ لاحتوائه على كتب نادرة، وكتب ضلت طريقها إلينا. إلى جانب ذلك تأثيره في مَنْ عاصره، ومن أتى بعده، فمن تلك الكتب التي أُلفت، وتأثرت بالمعترك لما حواه من آراء وإشارات وموضوعات: مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة (ت928هـ)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي (ت1270هـ)، وغير ذلك من الكتب[3].

وعند الموازنة بين هذين الكتابين في المباحث التي دار الحديث عنها نجد أن مباحث السيوطي في (الإتقان) كانت متنوعة، متشعبة تدخل تحت خيمة علوم القرآن، حيث توجد بحوث في علوم اللغة والنحو والبلاغة وفي التجويد وفي البحوث التأريخية وفي الإعجاز القرآني، وفي التفسير والمفسرين وما يحتاج إليه المفسرون. فكتابه (الإتقان) يعدُّ بحق موسوعة علمية ضمت ما يفيد الباحث ويغنيه؛ لاشتمالها على فنون قرآنية تهم الفقيه والنحوي والبياني. أما كتابه (معترك الأقران)، فيمكن وصفه كما وصفه السيوطي نفسه بأنه رسالة أو كراسة مختصرة، متممة ومكملة لمكتبة التفسير القرآني[4]، كانت المباحث التي بحثها في

(1) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي: 1/ لم

(2) الأمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن: 431

(3) التوجه اللغوي في معترك الأقران في إعجاز القرآن، رسالة ماجستير:17، والمسائل اللغوية والنحوية في كتاب معترك الأقران: 18، 19

(4) ينظر: قطف الأزهار في كشف الأسرار:

هذا الكتاب هي ذات المباحث التي توجد في (الإتقان) ومزيداً عليها بعض الشيء، والشيء الوحيد الذي يلفت القارئ إليه هو أن المباحث التي قسمها في (الإتقان) كانت على أساس (النوع) أما في (المعترك) فكانت باسم (الوجه الإعجازي)، ولكن إذا تعمقنا في المحتوى أو المضمون في كلا الكتابين فلا اختلاف في المادة، وبذلك تبرز لنا حقائق مهمة عُدت الحجر الأساس في اختيار هذين الكتابين:

- السبب الرئيس هو لملاحظة جهود السيوطي البلاغية في إطار علوم القرآن.
- أن السيوطي تحدث في كلا الكتابين عن الفنون البلاغية.
- لم يعمد إلى التقسيم المعهود لفنون البلاغة على ثلاثة أقسام، أي إنه اعتمد على منهجيه ثابتة في كلا المصنفين.
- أعطى السيوطي لكل فن من فنون البلاغة حقها، فقد بحث كل فن على حدة في نوع أو وجه إعجازي خاص به، على سبيل المثال لا الحصر بحث في كتابه (الإتقان) فن المجاز في النوع (الثاني والخمسين)، وفي (المعترك) بحثه في الوجه (الثالث والعشرين) من وجوه إعجاز القرآن، كذلك الشأن في بقية الفنون الأخرى.
- أفرد السيوطي مبحثاً خاصاً بالفواصل القرآنية ولم يدخله ضمن إطار علم البديع، وسار على هذه الطريقة في (الإتقان) و(المعترك).

ومن وجوه الاختلاف هي:

- أن السيوطي تحدث عن الفنون البلاغية في (الإتقان) بعدّها نوعاً من أنواع علوم القرآن وفي (المعترك) كونها وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني.
- المباحث التي بحثها في (الإتقان) كانت باسم (النوع) وفي (المعترك) باسم (الوجه).

الفصل الأول

الإعجاز البلاغي في ضوء

علم المعاني

الفصل الأول
الإعجاز البلاغي في ضوء علم المعاني

المبحث الأول: التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: الحصر والإختصاص.

المبحث الثالث: الإيجاز والإطناب.

المبحث الرابع: الخبر والإنشاء.

المبحث الخامس: التعريف والتنكير.

الفصل الأول
الإعجاز البلاغي في ضوء علم المعاني

يعد علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية لها ارتباط بالجملة، وما يحصل فيها من تقديم وتأخير أو تعريف وتنكير، أو حذف وذكر، أو قصر أو فصل ووصل. ولقد تناول الأوائل هذا المصطلح في دراساتهم القرآنية الأدبية، واتخذوه أسماء لكتبهم، مثل كتاب (معاني القرآن) و(معاني الشعر)، ومن أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة (معاني النحو) التي وردت في المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي (ت368هـ) وأبي بشر متّى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن الفرات، حيث قال السيرافي «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ في ذلك، وإن زاغ شيء عن النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»[1]

وتناول ابن فارس (ت395هـ) في كتابه (الصاحبي) باباً سماه (معاني الكلام)[2] عرض فيه معاني الكلام عند أهل العلم فأوصلها إلى عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمن وتعجب. ويعد

(1) الإمتاع والمؤانسة: 1/ 121، معجم الأدباء: 8/ 214، 215

(2) ينظر: الصاحبي: 289 وما بعدها

ابن فارس هذا أول من أطلق اصطلاح (معاني الكلام) على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد من أهم فصول علم المعاني[1].

وجاء القرن الخامس لتتضح معالم نظرية النظم على يد عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، إذ سمى موضوعات التقديم والتأخير والحذف والذكر، والفصل والوصل، والقصر والتعريف والتنكير معاني النحو أو النظم، يقول «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخل بشيء منها»[2]. ومعنى النظم في منهج عبد القاهر هو «أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد ينطلق، وزيد منطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد،... وفي الشرط والجزاء التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج... وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له... ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير، في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له...»[3]. أي أن معاني النحو تشمل الخبر وأركان الجملة وما يتعلق بالمسند والمسند إليه من شرط وحال، وتشمل أيضاً مواضع الفصل والوصل

(1) ينظر: مصطلحات بلاغية: 53، 54 وأساليب بلاغية: 68، والبيان العربي: 179، والمعاني في ضوء أساليب القرآن،: 105

(2) دلائل الإعجاز: 127

(3) دلائل الإعجاز: 127

ومعاني الحروف، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإضمار والإظهار[1]. وبذلك يكون الجرجاني «أول عالم اخرج النحو من نطاق شكليته وجفافه، وأصبح النظم الذي يرتبط بالنحو، أو النحو الذي يعود إليه النظم مباحث في الأسرار البلاغية، والنكات الفنية التي تدق في جاذبيتها وتحلق في تصويرها حتى تصل إلى أرفع مراقي البيان، وذلك هو الإعجاز الذي أذاب فيه الرجل عصارة أيامه ولياليه»[2] ولقد عبّر الدكتور درويش الجندي عنه بقوله «ولقد كانت نظرية النظم لدى عبد القاهر دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهاج جديد يقوم على الحس والذوق وحسن التخير، بدلاً من المنهاج التقليدي الذي يوجه العناية إلى الإعراب، وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تكون على خلاف المعنى المقصود»[3]. وبذلك يتم لعبد القاهر الجرجاني وضع علمين من علوم البلاغة، وهما علم المعاني والبيان[4]، حيث «جمع متفرقاتها وأقام بناءها على أسس متينة وركز دعائمها على أرض جَدَد لاتنهار، وأملى من القواعد ما شاء الله أن يملي في كتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز)»[5].

وأنجب القرن السادس العلامة الزمخشري (ت 538هـ) صاحب التآليف المتميزة، ففي الكشاف تردد مصطلحا علم المعاني وعلم البيان، فقد كان يطلق

(1) ينظر: مصطلحات بلاغية: 55

(2) دراسات في البلاغة العربية،: 9

(3) نظرية عبد القاهر في النظم: 122

(4) ينظر: النقد، د شوقي ضيف، والبلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف: 16، وتاريخ البلاغة العربية، د عبد العزيز عتيق: 246

(5) علوم البلاغة(البيان والمعاني والبديع): 8

(علم البيان) على المباحث البلاغية جميعها، منها (الإستئناف) المعروف في باب (الفصل والوصل)، وهو من أبواب علم المعاني، وصفه الزمخشري بأنه من أبواب علم البيان، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: «قيل ادخل الجنة»، قال الزمخشري: ما مخرج هذا القول من علم البيان، وأجاب قائلاً: مخرجه مخرج الإستئناف [1]، وقد قال بهاء الدين السبكي (ت773 هـ) عن الزمخشري إنه كثيراً ما يقع كلامه في الكشاف تسمية علمي (البيان والبديع) بعلم البيان، وقد يسمي علوم البلاغة الثلاثة بعلم البديع استشهاداً بقوله تعالى «أولائك الذين اشتروا الضلالة بالهدى» إنه من الصنعة البديعية [2]. وبذلك يتضح أن ذكر الزمخشري في كتابه (الكشاف) علمي (المعاني والبيان) كان مجرد تسمية أطلقها من دون أن يضع حداً لعلم المعاني أو يفرق من الناحية العلمية والتطبيقية بين مباحث علم المعاني وعلم البيان على نحو ما فعل السكاكي في المفتاح[3]؛ وعلّة ذلك هو أنه: «لم يكن يبحث في البلاغة حينما ألف (الكشاف) وإنما يفسر القرآن الكريم ويوضح ما فيه من معانٍ رفيعة ومن روعة وجمال وتأثير في النفوس»[4]. وقد عمل فخر الدين الرازي (ت 606هـ) على تنظيم وتبويب ما ذكره عبد القاهر الجرجاني، وكان عمله أول محاولة لتقرير المصطلحات البلاغية وتقنينها، وأول محاولة منهجية لدراسة البلاغة في إطار المفردة والتركيب، وقد كان عمل الرازي

(1) ينظر: الكشاف: 2/ 994، 995، والآية من سورة يس: 26

(2) ينظر: عروس الأفراح: 1/ 151، والآية من سورة البقرة: 16

(3) ينظر: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار: 122

(4) أساليب بلاغية: 75، وينظر: مصطلحات بلاغية: 56، وعبد القاهر الجرجاني حياته وآثاره: 31، والتراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري: 224، ودروس في البلاغة وتطورها: 32

الأساس الذي بنى عليه السكاكي وغيره منهج تقسيم البلاغة [1]. وهكـذا بقيـت البلاغة تهتدي بأفكـار الجرجـاني إلى أن جـاء السـكاكي (ت 626هــ) فأخضـع البلاغة إلى صيغة منهجية مهتدياً بعمل الرازي، فقد حولّت السمة التحليلية عنـد عبد القاهر إلى سمة تقريرية فقيدت المصطلح البلاغـي وجـدّدت أبعـاده الأدبيـة وبدأت البلاغة به منهجها المدرسي الـذي أوصـلها إلى يومنـا هـذا، فقـد خـرج السكاكي على من سبقه في تقسيمه للبلاغة على عواملها الثلاثة، وما يتفرع عنها من مصطلحات بلاغية [2]. وبذلك كان السكاكي أول من أطلق مصـطلح (علـم المعـاني) علـى الموضـوعات الـتي سماهـا عبـد القـاهر (التنظـيم) أو (معـاني النحو)[3]. وحده بقوله «هو تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الإستحسان وغيره ليتحرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكـلام علـى ما يقتضي الحال ذكره»[4].

وكان الخطيب القزويني أوضح منهجاً مـن السـكاكي، حيـث عـرّف علـم المعاني «بأنـه علـم يُعـرف بـه أحـوال اللفـظ العربـي الـتي بهـا يطـابق مقتضـى الحال»[5]، فكان حدّه لعلم المعاني أكثر دقة وأقرب معنى؛ لأن المسـائل البلاغيـة التي تبحث في هذا العلم تتصل بالتراكيب وما يقع بين الجمل من تقديم وتأخير،

---

(1) ينظر: فخر الدين الرازي بلاغياً: 257، 258

(2) ينظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد: 1/ 47، 48

(3) ينظر: تأريخ علـوم البلاغـة والتعريـف برجالهـا: 33، وعلـوم البلاغـة(البيـان والمعـاني والبديع): 9، والبلاغة عند السكاكي: 401، والمعاني في ضوء أساليب القرآن: 30، 109

(4) مفتاح العلوم: 341

(5) الإيضاح: 1/ 12

وحذف وذكر، وحصر، وقصر، وفصل ووصل، وغير ذلك من المسائل. وقد تابعهم في هذا المنهج البلاغيون المتأخرون والشراح والملخلصون[1].

وإذا جئنا إلى مؤلفنا جلال الدين السيوطي (ت911 هـ)، ودوره في البلاغة العربية، نجد له مشاركة كبيرة في الدرس البلاغي، حيث ألّف عدة كتب في البلاغة، منها نكت على التلخيص سماه (الإفصاح)، و(عقود الجمان في علم المعاني والبيان) وشرحه، و(شرح أبيات تلخيص المفتاح) ومختصره، و(نكت على حاشية المطول) للفنري، و(حاشية على المختصر)، والبديعية المسماة (نظم البديع في مدح خير شفيع) وشرحها، و(اللطائف المصاغة في الفصاحة والبلاغة)، و(الجمع والتفريق في أنواع البديع)، و(النقاية) وشرحها، و(إتمام الدراية لقراء النقاية)، و(جنى الجناس)، إلى جانب ذلك كلامه على البلاغة في كتبه الأخرى، ككتاب (التحبير في علوم التفسير)، (معترك الإقران في إعجاز القرآن)، و(الإتقان في علوم القرآن)، و(المزهر في علوم اللغة وأنواعها)[2]. وقد مثّلت هذه الكتب «منهجين مختلفين في دراسة البلاغة الأول: دراسة البلاغة في كتب علوم القرآن وإعجازه من غير تقسيمها إلى علومها الثلاثة المعروفة. الآخر: دراسة البلاغة من خلال منهج السكاكي الذي أرساه الخطيب القزويني (ت739هـ) بتلخيصه للقسم الثالث من (مفتاح العلوم) وبشرحه الذي سماه

(1) ينظر: مصطلحات بلاغية: 65، والبحث البلاغي عند العرب: 9

(2) ينظر: بحوث بلاغية: 293، والقزويني وشروح التلخيص: 603 وما بعدها، وجلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية: 264 وما بعدها، ولمعرفة كتب السيوطي المطبوعة منها والمخطوطة، وينظر: السيوطي النحوي: 148-150، والسيوطي بلاغياً، رسالة ماجستير: 27، 28

(الإيضاح)، وهو منهج يقسم البلاغة إلى ثلاثة علوم: المعاني والبيان والبديع»[1].

وبذلك يتضح منهج السيوطي في كتابيه (الإتقان) و(المعترك) في دراسة البلاغة، ففي كتابه (الإتقان) درس فنون البلاغة الثلاثة، وعدّها من علوم القرآن، وتحدث عنها من غير أن يقسمها على علومها الثلاثة، وكانت الموضوعات التي تناولها ودرسها في (الإتقان) هي نفسها في (المعترك)، حيث عدّ موضوعات البلاغة وجهاً من وجوه إعجاز القرآن، وإن ما نهجه في (الإتقان) هو عين ما نهجه في (المعترك)، فلم يقسم البلاغة على علومها الثلاثة أيضا. كذلك الحال في كتاب (المزهر)، فقد بحث فيه علوم البلاغة مثل: الفصاحة، والحذف والإختصار، والحقيقة، والمجاز، والإستعارة،...[2]، وقد جاءت فنون البلاغة في هذه الكتب خدمة للقرآن الكريم، وفقه اللغة، ولذلك لم يقسم السيوطي علوم «كما قسمها السكاكي والقزويني، ومن جاء بعدهما من الملخصين والشراح، ولكنه اتخذ من منهج السكاكي سبيلاً في كتبه التي خصصها للبلاغة، ولذلك جاءت صورة لما استقر في عهده»[3]. وقد وصفت جهود السيوطي البلاغية في كتبه بأنها «تندرج من الأعم إلى الأخص، فلقد بدأ بالإعجاز القرآني واتجه إلى الإعجاز البلاغي ثم إلى البلاغة بعواملها الثلاثة، ثم اتجه إلى البديع وأخيرا ينتهي به المطاف في البحث البلاغي إلى القول في لون واحد من ألوان البديع» [4].

(1) بحوث بلاغية: 293، 294

(2) ينظر: المزهر: 1/ 184- 197، 331-345، 355-368

(3) بحوث بلاغية: 295، 296

(4) جنى الجناس، لجلال الدين السيوطي: 9

ولم نجد عنده حداً لعلم المعاني، وبيان أقسامه في كل من مصنفيه (الإتقان) و(المعترك)، كما هي الحال في كتبه الأخرى، وإنما عمل على بيان موضوعات علم المعاني، وبحث مسائلها البلاغية من دون إخضاعها للحدود والتقسيمات المعروفة، كذلك الحال في موضوعات علم البيان، أما في علم البديع فقد اختلفت منهجيته بعض الشيء، وهذا ما سنلحظه بعون الله في الفصل الخاص به، وبذلك يتبين لنا تحرر السيوطي في المنهجية عمن سبقه من البلاغيين.

المبحث الأول

التقديم والتأخير

يتسنم التعبير القرآني في فن التقديم والتأخير -كما في غيره من الفنون الأخرى- القمة في وضع الألفاظ الوضع الذي تستحقه والرصف الذي تستقر عليه، مراعياً في ذلك «جميع المواضع التي وردت فيها اللفظة ونظر إليها نظرة واحدة شاملة في القرآن الكريم كله، فنرى التعبير متسقاً متناسقاً مع غيره من التعبيرات كأنه لوحة فنية واحدة مكتملة متكاملة»(1).

وقد بحث علماء اللغة العربية أسلوب التقديم والتأخير في النظم القرآني، وحددوا أنواعه، واستقروا شروطه، فظهر لهم أن أسلوب القرآن الكريم في طرقه لهذا الفن البلاغي مختلف عما هو في غيره من الكلام للخصوصية القرآنية وحدها، وقد عد سيبويه (ت 180هـ) أول من طرق هذا اللون البلاغي وتحدث عنه، واستنبط أسراره البلاغية، مما جعله رائداً من الرواد الذين كان لهم نصيب كبير في تأسيس علم البلاغة(2)، حيث أشار سيبويه إلى الأغراض المتوخاة من التقديم والتأخير، ومنها العناية والاهتمام، وعبارته هي «كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم»(3).

كانت دراسة النحاة الأوائل أسلوب التقديم والتأخير «نتفاً متفرقة في كتب النحويين، فلم يكن ليقصد إلى دراسة الموضوع بصورة موحدة ومتكاملة، بل جاءت تلك الدراسات عرضا دون القصد، وكانت دراسة المصطلح تخلو من

(1) التعبير القرآني: 51، وينظر: فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب: 53، 54

(2) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: 80، والمختصر في تأريخ البلاغة: 57، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم: 13

(3) الكتاب: 1/ 34

وحدة الموضوع»[1]. وعندما أطل علينا عبد القاهر الجرجاني بكتابه (دلائل الإعجاز)، حظي التقديم والتأخير عنده بدراسة فنية لا نكاد نجد لها مثيلاً في كتب السابقين، وقد نبه عبد القاهر إلى مكانة هذا الفن، ووصفه بأنه «باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة»[2]، فكان التقديم والتأخير عنده باباً من «الأبواب التي تظهر بها مزية الكلام ويعلو بها أسلوب على أسلوب ويبدو بها إعجاز القرآن»[3].

وقد أُلفت كتب في إعجاز القرآن ابتداءً من القرن الرابع الهجري حتى العصر الذي ظهر فيه شيخنا السيوطي، إلا أن من الملاحظ على الكتب التي أُلفت في القرن الرابع الهجري، (كالنكت في إعجاز القرآن) للرماني (ت386هـ)، و(إعجاز القرآن) للباقلاني (ت403هـ)، أنها أغفلت بيان أسرار التقديم والتأخير في القرآن الكريم بشكل تام، ونظرت إليها نظرة سطحية؛ لكونه يجلب التعقيد المعنوي في الكلام، ولكونه مرتبطاً بالسجع. إلا أن هذا الفن لم يهمله البلاغيون اللاحقون، فبتقدم الزمن صنفت كتب منها في البلاغة ومنها في الإعجاز القرآني، تضمن الحديث فيها عن التقديم والتأخير، وبيان أسراره البلاغية، كعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) وإبن الأثير (ت637هـ)، والعلوي[4] (ت749)، اللذين استخرجوا نماذج معينة من التقديم في القرآن الكريم[5].

---

(1) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم: 31

(2) دلائل الإعجاز: 148

(3) عبد القاهر والبلاغة العربية: 139

(4) ينظر: المثل السائر: 2/ 38، والطراز: 2/ 57

(5) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم: 32، 159

وقد اهتم دارسو القرآن الكريم بهذه الظاهرة الأسلوبية اهتماماً كبيراً، فقد تكلموا على أنماط متعددة من التقديم، وبينوا الألفاظ التي ورد فيها التقديم في القرآن الكريم، كاشفين عن المعاني البلاغية في الأسلوب القرآني التي أودعها الله في كتابه العزيز، فكانت دراستهم لموضوع التقديم والتأخير في هذا المجال أكثر عمقاً وأغزر مادة وأكثر فائدة للدارسين ولا نغفل دور عبد القاهر الجرجاني في دراسة فن التقديم والتأخير، الذي أكسبه نظرة جديدة وحوّله من الدرس النحوي إلى الدرس البلاغي[1]. وهذا ما سنلحظه عند مؤلفنا جلال الدين السيوطي.

التقديم والتأخير عند السيوطي

تكلم السيوطي على التقديم والتأخير، وعده وجهاً من وجوه الإعجاز القرآني، ونوعاً من أنواع علوم القرآن[2]. «ولقد رأى السيوطي أن في تقديم بعض من ألفاظ القرآن الكريم وتأخيرها في مواضع فوائد منها: كون السياق القرآني يقتضي ما وقع، أو لقصد البدء به والختم به، عناية بشأنه، كما في قول الباري سبحانه: ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ ... ﴾[3]. أو يأتي الغرض من التقديم والتأخير للتفنن في الفصاحة وإخراج الكلام بطرق مختلفة وأساليب متفاوتة، كما في قوله سبحانه، ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾، وأيضاً قوله تعالى ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾[4]، فرأى السيوطي أن هذا التغيير في الأسلوب، من أجل

(1) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 2/ 329

(2) ينظر: المعترك: 1/ 128، والإتقان: 3/ 41

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 41، والمعترك: 1/ 128، والآية من سورة آل عمران: 106

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 41، والمعترك: 1/ 128، 129، والآيتان من سورتي البقرة: 58، والأعراف: 161

إخراج الكلام على أساليب مختلفة، وهـذا مـا إتفـق عليـه المفسـرون [1]. ومـن الشواهد الأخرى قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾وقوله تعـالى ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [2] فالسياق القرآنـي الـذي ورد في سورة المائدة كلام مستأنف لبيان شأن التوراة، ووجوب مراعـاة الأحكـام، الـتي سار عليها الأنبياء عليهم السلام، واقتدى به التابعون لهم، أما السياق الذي ورد في سورة الأنعام فقد جيء به على طريقة التبكيـت؛ لتلاعـب اليهـود بالأحكـام والفرائض ويخفون ما لا يتفق مع هذه الخطة من صحائف التوراة، وهذا ما اتفق عليه المفسرون [3].

وقد قسم السيوطي التقديم والتأخير قسمين:

القسم الأول: وقال إنه أشكل معناه بحسب الظاهر، ولمـا عـرف إنـه مـن بـاب التقديم اتضح، ورأى إنه جدير بأن يفرد بالتصنيف، وقد نقل السيوطي آثار السلف وما استشهدوا به من آيات الذكر الحكيم، من ذلك ما نقله عن ابـن جرير الذي اخرج بدوره عن ابن زيد في قوله سبحانه ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾، قال السيوطي «قال: هـذه الآيـة مقدمـة

(1) ينظر: الكشاف: 2/ 170، وتفسير أبي السـعود: 3/ 283، والتعـبير القرآنـي: 277، 283، 284، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة لغوية وصفية تحليلية، رسالة ماجستير: 169-174

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 41، والمعترك: 1/ 129، والآيتان من سورتي المائدة: 44، والأنعام: 91

(3) ينظر: الوجوه والنظائر في القرآن الكريم عن هارون بن موسى: 340، والتفسير الكـبير: 12/ 3، وتفسير النسفي: 1/ 487، وتفسير أبي السعود: 3/ 40، 161، وفي ظـلال القـرآن: 6/ 896، 1146

ومؤخرة، إنما هي أذاعوا به إلا قليلاً منهم، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم ينجُ قليل ولا كثير»[(1)].

وقد شارك السيوطي في التمثيل لهذا القسم من التقديم والتأخير، من ذلك قوله تعالى ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾، فقال معلقاً: «والأصل (سود غرابيب)؛ لأن الغربيب الشديد السواد»[(2)]. وقد تابع ممن سبقوه في تلمس هذا المعنى[(3)]. ومن الشواهد القرآنية الأخرى، في قوله تعالى ﴿فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا ﴾، فقال: إنها على تقدير بشرناها فضحكت[(4)]، وقد تابع العلماء الذين يرون أن الآية تقديماً وتأخيراً[(5)].

أما القسم الثاني من التقديم والتأخير فهو: ما ليس كذلك، وقد ذكر السيوطي أن العلامة شمس الدين بن الصائغ ألّف كتاب (المقدمة في سر الألفاظ المقدمة)، وقد قال فيه: ان الحكمة الشائعة في ذلك الإهتمام، كما قال سيبويه في كتابه، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن هذه الحكمة إجمالية[(6)]. وقد عرض السيوطي ضمن القسم الثاني ما ذكره شمس

(1) الإتقان: 3/ 34، والمعترك: 1/ 129،وينظر: تفسير الطبري: 5/ 240، والآية من سورة النساء: 83

(2) الإتقان: 4/ 34، والمعترك: 1/ 130، والآية من سورة فاطر: 27

(3) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: 2/ 154، وتفسير الطبري 22/ 159، والجامع لأحكام القرآن: 14/ 219

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 35، والمعترك: 1/ 130، والآية من سورة هود: 71

(5) ينظر: تفسير الطبري: 12/ 91، والمفردات في غريب القرآن: 433، والجامع لأحكام القرآن: 9/ 66

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 35، والمعترك: 1/ 130، 131

الدين بن الصائغ في كتابه (المقدمة في سر الألفاظ المقدمة) عن أسباب التقديم وأسراره، والتي كانت عشرة أنواع [1].

النوع الأول: التبرك، كتقديم اسم الله في الأمور ذوات الشأن. ومنه قوله تعالى ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا ﴾ [2].

الثاني: التعظيم، كقوله ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾ [3]، وقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [4].

الثالث: التشريف، كتقديم الذكر على الأنثى في نحو ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ .. ﴾ [5]، والحر في قوله ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [6]، والحي في قوله ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [7].

الرابع: المناسبة: وهي إما مناسبة المتقدم لسياق الكلام، كقوله ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ [8]، فإن الجَمال بالجِمال وإنْ ثابتاً حالتي السراح والإراحة إلا أنها حالة إراحتها، وهو مجيئها من المرعى آخر النهار، يكون الجمال بها أفخر، إذ هي فيه بطان، وحالة سراحها للرعي أول النهار يكون الجمال بها دون الأول؛ إذ هي فيه خماص. إما مناسبة

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 35-40، والمعترك: 1/ 131-135

(2) سورة آل عمران: 18

(3) سورة النساء: 69

(4) سورة الأحزاب: 56

(5) سورة الأحزاب: 35

(6) سورة البقرة: 178

(7) سورة الروم: 19

(8) سورة النحل: 6

لفظ هو من التقدم أو التأخر، كقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[1]، وقوله ﴿ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾[2]، وأما قوله ﴿فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾[3]، فلمراعارة الفاصلة، وكذا قوله ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾[4].

أما النوع الخامس فهو: الحث عليه والحض على القيام به حذراً من التهاون به، كتقديم الوصية على الدين في قوله ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾[5]، مع أن الدين مقدم عليها شرعاً.

السادس: السبق، وهو إما في الزمان باعتبار الإيجاد، كتقديم الليل على النهار، والظلمات على النور، وآدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، وداود على سليمان، والملائكة على البشر في قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[6].

أو باعتبار الإنزال، كقوله تعالى ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[7] أو باعتبار الوجوب والتكليف، نحو ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾[8] أو بالذات، نحو «مثنى وثلث ورباع»[1]،

(1) سورة الحديد: 3
(2) سورة الحجر: 24
(3) سورة النجم: 25
(4) سورة المرسلات: 38
(5) سورة النساء: 11
(6) سورة الحج: 75
(7) سورة آل عمران: 3، 4
(8) سورة الحج: 77

وقوله أيضاً ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (2). وكذا جميع الأعداد، كل مرتبة هي متقدمة على ما فوقها بالذات، وأما قوله ﴿أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾(3) فاللحث على الجماعة والاجتماع على الخير.

والنوع السابع: السببية، كتقديم العزيز على الحكيم؛ لأنه عز فحكم والعليم عليه؛ لأن الأحكام والإتقان ناشئ عن العلم. وأما تقديم الحكيم عليه في سورة الأنعام؛ فلأنه مقام تشريع الأحكام.

والنوع الثامن: الكثرة، كقوله تعالى ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾(4)، لأن الكفار أكثر، وقوله ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾(5)، قدم الظالم لكثرته ثم المقتصد، ثم السابق. قيل: ولهذا قدم السارق على السارقة، لأن السرقة في الذكور أكثر، والزانية على الزاني، لأن الزنا فيهن أكثر.

أما النوع التاسع: الترقي من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ (6)، بدأ بالأدنى لغرض الترقي، لأن اليد اشرف من الرجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

(1) سورة النساء: 3
(2) سورة المجادلة: 7
(3) سورة سبا: 46
(4) سورة التغابن: 2
(5) سورة فاطر: 32
(6) سورة الأعراف: 195

وكان النوع العاشر: في التدلي من الأعلى إلى الأدنى، وخُـرِّج عليـه ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾[1]، وقوله تعالى ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[2].

وبعد أن انتهى السيوطي من عرض أسـباب التقـديم وأسـراره نقـلاً عـن صاحب (المقدمة في سر الألفاظ المقدمة) قال «هذا مـا ذكـره ابـن الصـائغ، وزاد غيره أسباباً أخر؛ منها كونه أدل على القدرة وأعجب[3]، كقولـه تعـالى ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[4]، وقوله تعالى ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾[5]، قـال قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير، لأن تسخيرها لـه وتسـبيبها لـه أعجـب، وأدل على القدرة، وأدخل في الإعجاز؛ لأنهـا جمـاد، والطـير حيـوان نـاطق[6]. ومنها رعاية الفواصل»[7].

وفي معرض حديث السيوطي عن أسباب التقديم وأسراره نقـلاً عـن ابـن الصـائغ نلمـح عنـد السـيوطي مشـاركة في ذكـره أسـباب التقـديم واستشـهاده بنصوص قرآنية توضح ما يقتضيه المقام.

من ذلك قوله عن النوع الثالث (التشريف): ومن ذلـك تقديمـه صـلى الله عليه وسلم على نوح ومن معه في قوله تعـالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ

(1) سورة الكهف: 49
(2) سورة البقرة: 255
(3) وقد ذكر هذا السبب ابن الأثير في المثل السائر، وينظر: 2/ 47، 48
(4) سورة النور: 45
(5) سورة الأنبياء: 79
(6) ينظر: الكشاف: 2/ 580، وفيه ورد قول الزمخشري: {والطير حيوان غير ناطق}
(7) المعترك: 1/ 135، 136، وينظر: الإتقان: 3/ 40، 41، والبرهان للزركشي: 3/ 273

﴿ وَمِن نُّوحٍ ﴾[1]، وتقديم الرسول في قوله تعالى ﴿ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾[2]. وتقديم الإنس على الجن حيث ذكرا في القرآن، وتقديم النبيين على الصدّيقين، والشهداء على الصالحين في آية النساء، وتقديم إسماعيل على إسحاق؛ لأنه أشرف بكون النبي صلى الله عليه وسلم من ولده وأسنّ، وتقديم موسى على هارون لاصطفائه بالكلام، وقدم هارون عليه في سورة طه رعايةً للفاصلة، وتقديم جبريل على ميكائيل في آية البقرة؛ لأنه أفضل، وتقديم العاقل على غيره في قوله: ﴿ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴾[3]، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ﴾[4]. وأما تقديم الأنعام في قوله: ﴿ تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ﴾[5]؛ فلأنه فلأنه تقدم ذكر الزرع فناسب تقديم الأنعام، بخلاف آية عبس فإنه تقدم فيها: فلينظر الإنسان إلى طعامه؛ فناسب تقديم (لكم) وتقديم (المؤمنين) على (الكفار) في كل موضع. وأصحاب اليمين على أصحاب الشمال، والسماء على الأرض، والشمس على القمر حيث وقع إلا في قوله: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۝١٥ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾[6]، فقيل: لمراعاة الفاصلة، وقيل: لأن انتفاع أهل السموات العائد عليهن الضمير به أكثر. وقال أبن الأنبا ري: يقال إن القمر وجهه يضيء لأهل السموات وظهره لأهل الأرض؛ ولهذا قال تعالى: «فيهن»، لما كان أكثر نوره يضيء إلى أهل السماء ومنه تقديم الغيب على

---

(1) سورة الأحزاب: 7

(2) سورة الحج: 52

(3) سورة النازعات: 33

(4) سورة النور: 41

(5) سورة السجدة: 27

(6) سورة نوح: 15، 16

الشهادة في قوله: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [1] لأن علمه أشرف، وأما قوله: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى ﴾ [2]؛ فأخّر رعايةً للفاصلة» [3]. إن ما أتى بـه السـيوطي كـان متابعـاً ملخصاً ما ذكره الزركشي[4].

وأورد أيضاً شواهد قرآنية بشأن مناسبة المتقدم لسـياق الكـلام مـن ذلـك قوله: ونظيره قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ ﴾ [5]، قدم نفي الإسراف؛ الإسراف؛ لأن الشرف في الإنفاق، وقوله: «يُريكُمُ البَـرقَ خَوْفـاً وَطَمَعـاً»[6] لأن الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلاّ بعد توالي البرقات، وقولـه: ﴿ وَٱبۡنَهَآ ءَايَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [7] وقدمها على الإبن لما كان السياق في ذكرها في قوله: قوله: ﴿ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا ﴾ [8]، ولذلك قدم الابن في قوله: ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾ [9]، وحسّنه تقديم موسى في الآية قبله)[10].

وشارك السيوطي في الرأي في النوع السابع (السببية)، حيث أورد شـواهد قرآنية، حيث قال: إن منه تقديم العبادة على الاستعانة في سـورة الفاتحـة؛ لأنهـا سبب حصول الإعانـة، وقـال في قـول الله عـز وجـل: «﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ

(1) سورة المؤمنون: 92

(2) سورة طه: 7

(3) المعترك: 1/ 131، 132، وينظر: الإتقان: 1/ 36، 37

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 253-260

(5) سورة: الفرقان: 67

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 39، والمعترك: 1/ 133، وينظر: البرهان للزركشي: 262

(7) سورة الأنبياء: 91

(8) سورة التحريم: 12

(9) سورة المؤمنون: 50

(10) الإتقان: 3/ 37، والمعترك: 1/ 133، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 305, 304

﴿أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾؛ لأن البصـر داعيـة إلى الفـرج[1]. وقولـه في: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾؛ لأن التوبة سبب الطهارة[2].

وقال في قوله سبحانه: ﴿كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾؛ كون الإفك سبباً للإثـم[3]. وقـد استعان إبن الزملكاني بهذين الشـاهدين في أثنـاء حديثـه عـن أسـباب التقـديم والتأخير في القرآن الكريم[4].

وشارك أيضاً في النوع الثامن (الكثرة)، حيث قـال: «ومنـه تقـديم الرحمـة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً؛ ولهذا ورد: **(إنّ رحمتي غلبت غضـبي)**، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾[5]. قال ابن الحاجب في أماليه: إنما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء، ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد، وكان أقعد في المعنى المـراد فقـدّم؛ ولـذلك قدمت الأموال في قولـه: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَـٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[6]؛ لأن الأمـوال لا تكـاد تفارقها الفتنة: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[7]؛ وليست الأولاد في استلزام استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديمها أولى»[8]

---

(1) الإتقان: 3/ 39، والمعترك: 1/ 134، والآية من سورة النور: 30

(2) الإتقان: 3/ 39، والمعترك: 1/ 134، والآية من سورة البقرة: 222

(3) الإتقان: 3/ 39، والمعترك: 1/ 134، والآية من سورة الجاثية: 7

(4) ينظر: التبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 148، والبرهـان الكشـاف: 291، والبرهـان للزركشي: 3/ 289

(5) سورة التغابن: 14

(6) سورة التغابن: 15

(7) سورة العلق: 6، 7

(8) الإتقان: 3/ 40، والمعترك: 1/ 135، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 261

ومن المعروف أن ما يدخل ضمن باب التقديم والتأخير مباحث دقيقة المسلك، وقد وصفه أبن الأثير بقوله: «باب طويل عريض، يشتمل على أسرار دقيقة،...» [(1)]، وهي تقديم المسند إليه وتأخيره، وتعريفه وتنكيره، وحذفه وذكره، كذلك الحال مع المسند، وتقديم متعلقات الفعل من الحال والظرف والجار والمجرور. إلاّ أن السيوطي لم يبحث هذه المسائل البلاغية ضمن هذا الوجه أو (النوع)، كما بحثها السابقون وعلى رأسهم صاحب نظرية النظم عبد القاهر الجرجاني، ومن ثم تابعه من جاء بعده أمثال: السكاكي والقزويني وغيرهما، حيث كان بحث السيوطي خالصاً لبيان أسباب التقديم وأسراره في القرآن الكريم، أي ما كان يناسب الكلام على الإعجاز القرآني، وبذلك كان منهجه مخالفاً غيره في كلا الكتابين (الإتقان) و(المعترك).

(1) المثل السائر: 2/ 38

المبحث الثاني
الحصر (القصر) والاختصاص

يعدّ أسلوب القصر من مباحث علم المعاني، وأحد الأساليب البلاغية التي يقتضيها المقام ويدعو إليها حال المخاطب.

ويقصد بالقصر لغوياً هو: «الحَبس والالتزام، نقول: (قصرت نفسي على الشيء إذا حبستها عليه، وألزمتها إياه) ويقال: (قصرت الشيء على كذا، إذا لم أتجاوز به غيره)»[(1)].

أما الحصر فيقصد به لغوياً أيضاً (الحَبْس): «يقال: حصرته فهو محصور أي حبسته...»[(2)]. وقال الزمخشري: «حَصَرْتُهم حصراً: حبستهم والله حاصرُ الأرواح في الأجسام،...»[(3)]. أي أن المدلول اللغوي للفظة القصر والحصر هو الحَبْس وتوقيف الشيء.

ولأسلوب القصر قيمة بلاغية، فقد قال الرماني عن مفهوم القصر هو: « بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف»[(4)]، وقال أيضاً إنه يتسم بخاصية الإيجاز، حيث قال: «وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف، وإن كان الحذف غامضاً...» [(5)]، من ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ

(1) لسان العرب، مادة قصر: 6/ 408، وينظر: تاج العروس للزبيدي، مادة قصر: 3/ 494، 495

(2) تاج العروس: 3/ 143

(3) أساس البلاغة: 128

(4) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: 70

(5) م ن: 71

﴿أَنفُسِكُم﴾ [1]، وأيضاً قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [2] وذهب العسكري إلى أن الإيجاز هو القصر، حيث قال: «القصر تقليل الألفاظ، وتكثير المعاني، وهو قول الله عز وجل ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [3]. ويتضح من النصين اللذين ذُكرا أن مفقوم القصر لا يقتصر على الأداة، وإنما يقع في غيرها وذلك بدلالة المعنى على الإيجاز، وهذه الإشارات تدل على استقرار مفهوم واحد من الموضوعات المهمة التي يعالجها علم المعاني عند البلاغيين، ولذلك نجد عبد القاهر الجرجاني يبسط القول في أسلوب القصر عند دراسته المعمقة لنظرية النظم، والقصر عنده يكون في باب الفروق في الخبر، حيث إنه جعل في ضمير الفصل الذي جيء به بين المبتدأ والخبر قصراً كما جعله في دخول (أل) على خبر المبتدأ ... ومن قوله في القصر بدخول (أل) على الخبر قوله: «وأعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً أحدهما: أنْ تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: «زيد هو الجواد »...، (والوجه الثاني) أنْ تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر، على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى إنه لا يوجد إلا منه ... (والوجه الثالث): أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان في «زيد هو الشجاع» ... لكن على وجه ثالث وهو الذي عليه قول الخنساء:

إذا قَبُحَ البكاءُ على قتيلٍ ... رأيتُ بكاءك الحسَنَ الجميلا

لم تُرِدْ أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء

(1) سورة يونس: 23

(2) سورة فاطر: 43

(3) الصناعتين: 181، والآية من سورة البقرة: 179

فيتصور أن يقصر على البكاء ... ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حُسْنُهُ الحُسْنَ الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شاك[1].

أما الحصر بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي، أو بـ (إنّما) فقد تناوله الجرجاني في باب الإختصاص قال: «أعلم أنْ السبب في أنْ لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره، ولم يكن (ما ضرب زيداً إلا عمرو وما ضرب عمرو إلاّ زيداً) سواء في المعنى، أنّ الإختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعاً ثم إنه يقع في الذي يكون بعد (إلاّ) منهما دون الذي قبلها، لاستحالة أنْ يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يجيء الحرف) [2]. وأضاف أيضاً «أن الإختصاص مع (إلاّ) كما يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول فكذلك يقع مع (إنما) في المؤخر منهما دون المقدم. فإذا قلت: (إنما ضرب زيداً عمرو)، كان الإختصاص في الضارب. وإذا قلت: (إنما ضرب عمرو زيداً)، كان الإختصاص في المضروب...»[3].

وأطلق الزمخشري مصطلح القصر في تحليلاته لآي الذكر الحكيم، وقد أراد به الحصر، فقد قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، «(إنما) لقصر الحكم على شيء كقولك: (إنما ينطلق زيدٌ)، أو لقصر الشيء على الحكم كقولك: (إنما زيدٌ كاتب)»[4]. وأطلق السكاكي مصطلح القصر وأراد به الحصر أيضاً، فقد قال «اعلم أنّ القصر كما يجري بين المبتدأ والخبر فيقصر المبتدأ تارة على الخبر والخبر على المبتدأ أخرى، يجري بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول، وبين

(1) دلائل الإعجاز: 204-206

(2) م ن: 337

(3) م ن: 337

(4) الكشاف: 1/ 30، والآية من سورة البقرة: 11

المفعولين وبين الحال وذي الحال وبين كل طرفين...» [1]، استعمل ابن الزملكاني القصر والحصر من دون أن يفرق بينهما، ففي قولـه: «... ولـو قلـت (إنما لـك هذا) كان الحصر في المبتدأ الذي هو مملوك ولذلك تقول بعده: (لا ذاك)...» وفي التنـزيل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾... وليس الحصر الذي ذكرناه بمناف لما سلف من أفادتها قصر الشيء على حكم تارة وقصر الحكم على الشيء أخرى عند المتأمل...)[2]، وألفينا العلوي استعمل الحصر في قولـه: (مـا ضـربْتُ إلاّ زيداً أحداً فإذا تقدم المضروب فإنه يفيد الحصر وأنه لا مضـروب لـك سـواه وهكذا لو قلت:ما ضربتُ أحداً إلاّ زيـداً، فالصـورتان دالتـان علـى الحصـر[3]، وإستعمل مؤلفنا السيوطي القصر والحصر من دون أن يفرق بينهما، حيـث قـال في حدّه: «أمـا الحصـر - يقـال لـه القصـر - فهـو تخصـيص أمـر بـآخر بطريـق مخصوص...»[4]

الحصر والإختصاص عند السيوطي:

وهو الوجه الثاني عشـر مـن وجـوه إعجـاز القـرآن الكـريم، وقـد بحـث السيوطي في هذا الوجه الإعجازي مسائل بلاغية تدخل ضمن مصطلحي الحصر والإختصاص.

وقد قام بدايةً بوضع حدٍ للحصر، حيـث قـال «هـو تخصـيص أمـرٍ بـآخر بطريق مخصوص. ويقـال أيضـاً: إثبـات الحكـم للمـذكور ونفيـه عّمـا عـداه»[5]

(1) مفتاح العلوم: 507

(2) البرهان الكشاف: 165, 164، والآية من سورة الرعد: 40

(3) الطراز: 2/ 216, 215

(4) الإتقان: 30/ 166

(5) الإتقان: 3/ 149، والمعترك: 1/ 136

ونلحظ أن السيوطي في تعريفه للحصر قد تابع من سبقه في تعريفهم له، ومن بينهم والسبكي[1]، التفتازاني[2].

وقد جرى السيوطي على التقسيم المألوف للحصر على قسمين هما: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وذكر أن كلاً من هذين القسمين إما حقيقي وإما مجازي. وقد أورد السيوطي لكل من القسمين أمثلة، فمثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً (ما زيدٌ إلا كاتبٌ)، وقال معلقاً « أي لا صفة له غيرها، وهو عزيز لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتى يمكن إثبات شيء منها ونفيُ ماعداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة،ليس لها غيرها؛ ولذا لم يقع في التنزيل» [3]. ويتضح أن السيوطي في هذا المثال قرر ما قرره القزويني [4] والتفتازاني [5]، والذي رأى الأخير إنه مفض إلى المحال. واستشهد بقوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [6]؛ لبيان لبيان قصر الموصوف على الصفة مجازياً، وأفاد بأن (محمد) اقتصر على تأدية الرسالة التي أُمر بها، وإن ما كلّف به لا يتعدى إلى التبري والخلاص من الموت الذي استعظموه وعدّوه أمراً بعيداً، فهذا أمر من شأن الإله ويدخل ضمن قدرته[7]. ومثال القسم الثاني قصر الصفة على الموصوف حقيقياً، قول الباري

(1) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 166

(2) ينظر: المختصر: 2/ 166

(3) الإتقان: 3/ 149، والمعترك: 1/ 136

(4) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 1/ 118

(5) ينظر: المختصر: 2/ 172

(6) سورة آل عمران: 144

(7) الإتقان: 3/ 149، والمعترك: 1/ 136، ومفتاح العلوم: 508، والمختصر: 2/ 215، 216

عز وجل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [1]. ومثاله مجازياً: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾، وقد علّق على الآية الكريمة بقوله «كما قال الشافعي فيما تقدم نقله عنه في أسباب النزول: إن الكفار لما كانوا يحلّون الميتة والدم ولحم الخنزير، وما أهلّ لغير الله به، وكانوا يحرمون كثيراً من المباحات، وكانت سجيتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقة بذكر شُبههم في التبحيرة والسائبة والوَصيلة والحامي؛ وكان الغرض إبانة كذبهم؛ فكأنه قال: لا حرام إلاّ ما أحللتموه؛ والغرض الردّ عليهم والمضادّة، لا الحصر الحقيقي»[2].

وقسم الحصر باعتبار آخر ثلاثة أقسام: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

«**فالأول**: يخاطب به من يعتقد الشركة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [3]، خوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الإلوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له، نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [4] خوطب به نمرود، الذي اعتقد إنه هو المحيي المميت دون الله،...

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها»[5]

---

(1) سورة محمد: 19

(2) الإتقان: 3/ 149، وينظر: المعترك: 1/ 137, 136، والآية من سورة الأنعام: 145

(3) سورة النحل: 51

(4) سورة البقرة: 258

(5) الإتقان: 3/ 150، والمعترك: 1/ 137

ويظهر فضل السيوطي في هذه التقسيمات الثلاثة إنه أورد كثيراً من الشواهد القرآنية الكريمة مقارنة بمن سبقه[1]. فقد استشهدوا بأمثلة نحوية.

وعقد السيوطي فصلاً بحث فيه طرق الحصر، وقد ذكر أن طرق الحصر كثيرة:

أحدها: النفي والاستثناء، سواء كان النفي بـ (لا) أم (ما) أم غيرهما، والاستثناء بـ (إلاّ)، أو (غير)، نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ »[2]، و﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ توجه النفي فيه إلى مقدّر وهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مُخرج منه، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي، ولابد أن يكون عاماً لأن الإخراج لا يكون إلاّ من عام، ولابدّ أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه؛ مثل (ما قام إلاّ زيد)؛ أي أحد، و(ما أكلت إلاّ تمراً)؛ أي مأكولاً، ولابد أن يوافقه في صفته أي إعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أوجبَ منه شيء بإلا ضرورة ببقاء ما عداه على صفة الانتفاء. وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم؛ وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾؛ فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته، لأن كل رسول فلا بدّ من موته؛ فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته»[3].

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 507، والإيضاح: 1/ 118، 119، وعروس الأفراح: 2/ 172-179، والمختصر: 2/ 178-181

(2) سورة آل عمران: 62

(3) الإتقان: 3 / 151, 150، والمعترك: 1/ 137، 138، والآية من سورة آل عمران: 144

إن كلام السيوطي هنا على مسألة الاستثناء وعدّها من طرق الحصر كانت مطروحة عند العلماء السابقين ولم يأت بجديد، ومنهم السكاكي [1]، والقزويني[2]، اللذان تحدثا عن هذه المسألة، إلاّ أن السيوطي وجدناه معتمداً في هذه المسألة على ما ذكره صاحب عروس الأفراح [3] من تعليق على الاستثناء المفرّغ، كذلك الحال مع الآية القرآنية الكريمة وتعليقه عليها: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ فقد تابع القزويني[4]، والسبكي[5]، والتفتازاني[6].

ونعود إلى ما ذكره المؤلف من طرق الحصر وهي: (إنما) بالكسر، فقد ألمح السيوطي إلى أن (إنما) تفيد الحصر باتفاق الجمهور، فبعضهم من قال إنها تفيد الحصر بالمنطوق (أي لفظاً)، وبعضهم الآخر قال تفيد الحصر بالمفهوم (أي معنى). وأشار إلى أن قوماً أنكر إفادة (إنما) الحصر[7] بعدها ذكر ما استدل به من من أثبت إفادة (إنما) الحصر منها قوله تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ﴾ [8]. بالنصب؛ فكان معنى قوله سبحانه «ما حرّم عليكم إلاّ الميتةَ»؛ لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع؛ فإنها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل إستواء معنى القراءتين.

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 518–521

(2) ينظر: الإيضاح: 1/ 127– 129

(3) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 230، 231

(4) ينظر: الإيضاح: 1/ 123

(5) ينظر: عروس الأفراح: 2 / 213

(6) ينظر: المختصر: 2/ 215، 216

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 151، والمعترك: 1/ 138

(8) سورة البقرة: 173

ومنها: أنّ (إنّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بد من أن يحصل القصر، للجمع بين النفي والإثبات، لكن بعضهم من رجح أن (ما) زائدة كافة، لا نافية.

ومنها: أن (إنّ) للتأكيد و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر، وقد أشار إلى أن هذا القول الأخير قاله السكاكي[1]، وعقب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفادة نحو (إنّ زيداً لقائمٌ). وأجيب بأن مراده: لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلاّ للحصر.

ومنها: قوله تعالى ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلۡعِلۡمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[2]، و﴿قَالَ إِنَّمَا يَأۡتِيكُم بِهِ﴾[3]، و﴿قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي﴾[4]، فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنما) للحصر للحصر ليكون معناها: «لا آتيكم به، إنما يأتي به اللهُ»، «ولا أعلمها إنما يعلمها اللهُ»، وكذا قوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾[5]. و﴿مَا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ إلى قوله: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ وَهُمۡ أَغۡنِيَآءُ﴾[6]، فلا يستقيم المعنى في هذه الآيات الكريمة إلاّ بالحصر[7].

ويبدو أن السيوطي في إيراده الأدلة على تضمن (إنما) معنى (ما) و(إلاّ) موافق من ذهب هذا المذهب، وقد كان يقصد بـ (استدل مثبتوه

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 511

(2) سورة الأحقاف: 23

(3) سورة هود: 33

(4) سورة الأعراف: 187

(5) سورة الشورى: 41، 42

(6) سورة التوبة: 91، 92، 93

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 151، 152، والمعترك: 1/ 138، 139

بأمور السكاكي[1]، الذي أشار إليه في أثناء حديثه عن الأدلة، والقـزويني[2]، وبهاء الدين السبكي[3]، وقد ذكر السيوطي طائفة من الآيـات القرآنيـة الـتي استشهد بها، سالكاً فيها درب السـبكي الـذي استشـهد بهـذه الطائفـة مـن الآيات الكريمة[4].

وذكر السيوطي أن أحسن ما تستعمل (إنما) في مواقع التعـريض، نحـو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[5]، وقد تابع في هذا القول عبد القـاهر الجرجـاني[6]، الجرجاني[6]، وابن الزملكاني[7]، والقزويني[8]، والسبكي[9]، والتفتازاني[10]. والتفتازاني[10].

الثالث: (أنما) بالفتح، هنا ذكر السيوطي مسائل (أنما) بالفتح واختلاف الأقوال في عدِّها من طرق الحصر، قال: «عدّها من الحصـر الزمخشـري والبيضـاوي فقالا في قوله تعـالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾: (إنمـا) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، نحو (إنمـا زيـدٌ قـائم) و(إنما يقوم زيد). وقد اجتمع الأمران في هذه الآية؛ لأن «إنمـا يـوحى إلـي»

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 510، 511
(2) ينظر: الإيضاح: 1/ 121، 122
(3) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 191– 194
(4) ينظر: م ن: 2/ 193، 194
(5) ينظر: الإتقان: 3/ 152، والمعترك: 1/ 139، والآية من سورة الرعد: 19
(6) ينظر: دلائل الإعجاز: 346
(7) ينظر: البرهان الكشاف: 165
(8) ينظر: الإيضاح: 1/ 126
(9) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 218، 220
(10) ينظر: المختصر: 2/ 223

مع فاعله بمنـزلة (إنما يقوم زيد)، و«إنما إلهكم» بمنـزلة (إنما زيدٌ قائم)، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصورٌ على استئثار الله بالوحدانية[1] وصرّح التنوحني في الأقصى القريب بكونها للحصر، فقال: «فكلما أوجب أن (إنما) بالكسر للحصر أوجب أن (أنما) بالفتح للحصر؛ لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه[2]. وردّ أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية، وأُجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام»[3].

الرابع: العطف بـ (لا) أو (بل)، يقول السيوطي إن أهل البيان ذكروا هذا النوع، ولم يحكوا فيه خلافاً، ونقل قولاً للشيخ بهاء الدين السبكي صاحب عروس الأفراح، مفاده أن أي قصرٍ في العطف بلا، إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبتة حقيقةً أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب، وأما العطف (ببل)، فأبعد منه؛ لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات[4].

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 743، وتفسير البيضاوي: 2/ 677

(2) ينظر: الأقصى القريب في علم البيان: 8

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 152، والمعترك: 1/ 139، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 201 – 203، والآية من سورة الأنبياء: 108

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 152، 153 ،والمعترك: 1/ 139، وعروس الأفراح: 2/ 187

أما النوع الخامس فهو: ضمير الفصل، وقد أتى بشواهد قرآنية كثيرة منها قول الله عز وجل: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [(1)]، قال: أي لا غيره، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [(2)]. وقال إن البيانيين ذكروا أن ضمير الفصل يفيد الحصر في أثناء بحثهم المسند إليه، ومن الذين ذكرهم السيوطي واستدل بهم السُهيلي، ونقل لنا رأيه في هذه المسألة ومفاده أن ضمير الفصل يؤتى به في كل موضع أدُّعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدّع، وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [(3)]، إلى آخر الآيات، فلم يؤت به في: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [(4)]،﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾ [(5)]؛ لأن ذلك لم يدّع لغير الله، وأُتي به في الباقي لادعائه لغيره. وذكر قولاً للسبكي صاحب عروس الأفراح إنه استنبط دلالة ضمير الفصل على الحصر من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [(6)]؛ لأنه لو لم يكن للحصر لما حَسُنَ، لأن الله لم يزل رقيباً عليهم؛ وإنما الذي حصل بتوفيته إنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى، ومن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [(7)]، ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [(7)]، فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلاّ بأن يكون الضمير للاختصاص [(8)].

(1) سورة الشورى: 9

(2) سورة آل عمران: 62

(3) سورة النجم: 43

(4) سورة النجم: 45

(5) سورة النجم: 47

(6) سورة المائدة: 117

(7) سورة الحشر: 20

(8) ينظر: الإتقان: 3/ 153، والمعترك: 1/ 140، وعروس الأفراح: 1/ 387

النوع السادس: تقديم المسند إليه، وقد تركز جهد السيوطي في هذا النوع على إجمال فكرة عبد القاهر الجرجاني في تقديم المسند إليه، والتي مفادها أن المسند إليه قد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي. وقال السيوطي: إن الحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

«**أحدها:** أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً، فيأتي للتخصيص، نحو أنا قمتُ، وأنا سعيتُ في حاجتك، فإن قُصد به قصر الإفراد أُكد بنحو «وحدي»، أو قصر القلب أُكّد بنحو: (لا غيري)، ومنه في القرآن: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [1] فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾، ولفظ «بل» المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد (بل أنتم لا غيركم) فإن المقصود نفي فرحه بالهدية لا إثبات الفرح لهم بهديتهم قاله في عروس الأفراح، قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [2]، أي لا يعلمهم إلا نحن، وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص، قال الشيخ بهاء الدين: ولا يتميز ذلك إلاّ بما يقتضيه الحال وسياق الكلام[3].

ثانيها: أن يكون المسند منفياً، نحو (أنت لا تكذب)، فأنه أبلغُ في نفي الكذب من (لا تكذب) ومن (لا تكذب أنت). وقد يفيد التخصيص، ومنه «فَهُمْ لا يتساءلونَ»[4].

ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً، نحو: «رجلٌ جاءني»، فيفيد التخصيص إما بالجنس أي لا امرأة، أو الوحدة أي لا رجلان.

---

(1) سورة النمل: 36

(2) سورة التوبة: 101

(3) ينظر: عروس الأفراح: 1/ 396-398

(4) سورة القصص: 66

رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي، فيفيده نحو: (ما أنا قلت هذا)، أي لم أقله مع أن غيري قاله، ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾، أي العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1].»[2]

وأشار إلى أن ما أفاده الجرجاني، وافقه السكاكي وزاد عليه شروطاً وتفاصيل.

النوع السابع: تقديم المسند، وقد قال السيوطي إن ابن الأثير[3] وأبن النفيس ذكرا أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الإختصاص. وقد ردّه صاحب الفلك الدائر، وقال إنه لم يقل به أحدٌ، وهو ممنوع، وإن السكاكي[4] صرّح وغيره بأن تقديم مار رتبته التأخير يفيد الإختصاص، وقد مثلّوه بنحو (تميميٌ أنا)[5]

النوع الثامن: كان في ذكر المسند إليه، وقد قال السيوطي إن السكاكي ذَكَرَ أن المسند إليه قد يُذِكر ليفيد التخصيص، وقد تعقبه القزويني صاحب الإيضاح[6]، كذلك الزمخشري أفاد بأنه يفيد الإختصاص، من ذلك قول الله الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾[7] وفي قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾[8]، وفي

(1) سورة هود: 91، 92

(2) الاتقان: 3/ 153، 154، والمعترك: 1/ 140، 141، وينظر: دلائل الإعجاز: 167-174

(3) ينظر: الجامع الكبير: 108، 108

(4) ينظر: مفتاح العلوم: 421

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 155، والمعترك: 1/ 141، وعروس الأفراح: 2/ 151

(6) ينظر: مفتاح العلوم: 364، والإيضاح: 1/ 33

(7) ينظر: الكشاف: 1/ 568، والآية من سورة الرعد: 26

(8) ينظر: م ن: 2/ 1051، والآية من سورة الزمر: 23

وفي قولـه: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [1]، وقـد قـال السـيوطي: يحتمل أن الزمخشري أراد أن تقديمـه أفـاد الإختصـاص، فيكـون مـن أمثلـة تقديم المسند إليه (النوع السادس)[2].

النوع التاسع: في تعريف الجزأين، قال السيوطي: إن الإمام فخر الدين الـرازي قال في كتابه (نهايـة الإيجـاز) إن تعريـف الجـزأين يفيـد الحصـر حقيقـة أو مبالغة، نحو: (المنطلق زيدٌ)[3]، ومنه في القرآن، فقد قال ابن الزملكـاني عـن قوله سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، إنه يفيد الحصـر، كمـا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [4]، أي الحمد لله لا لغيره[5].

أما النوع العاشر، فنحو: (جاء زيدٌ نفسه، وقد ذكر السـيوطي إنـه نقـل بعـض شُرّاح التلخيص عن بعضـهم إنـه يفيـد الحصـر[6] وكـان يقصـد السـيوطي بـ(بعض شُرّاح التلخيص) السبكي[7].

الحادي عشر: نحو: (إنّ زيداً لقائمٌ) قال نقله المذكور أيضاً[8]

الثاني عشر: نحو (قائم) في جواب (زيدٌ إمـا قـائمٌ أو قاعـدٌ) وقـال السـيوطي ذكره الطيّبي في شرح التبيان[9]

---

(1) ينظر: م ن: 2/ 939، والآية من سورة الأحزاب: 4

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 155، والمعترك: 1/ 141، 142

(3) ينظر: نهاية الإيجاز: 78

(4) ينظر: البرهان الكشاف: 230، والآية من سورة الفاتحة: 1، 4

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 155، والمعترك: 1/ 142، وعروس الأفراح: 2/ 197 – 199

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 155، والمعترك: 1/ 142

(7) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 199

(8) ينظر: الإتقان: 3/ 155، والمعترك: 1/ 142، وعروس الأفراح: 2/ 199

(9) ينظر: الإتقان: 3/ 155، والمعترك: 1/ 142، وعروس الأفراح: 2/ 200199

الثالث عشر: قلبْ بعض حروف الكلمة، قال إنه: «يفيد الحصر على ما نقله في الكشاف [1] في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾، قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ «الطاغوت»؛ لأن وزنه على قول (فَعلوت) من الطغيان، كملكوت ورَحَموت، قُلِبَ بتقديم اللام على العين، فوزنه (فَلَعُوت) ففيه مبالغات التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان» [2].

وبعد أن انتهى السيوطي من ذكر طرق الحصر الكثيرة نبّه إلى مسألة بلاغية تخص تقديم متعلقات الفعل، وكيف قد أثيرت حول المسألة البلاغية مناقشة مفادها هل أن تقديم متعلقات الفعل يفيد الحصر؟.

قال السيوطي: «كاد أهلُ البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً؛ ولهذا قيل في؛ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [3]: معناه نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [4]: معناه إليه لا لغيره، وفي: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [5]، أُخرّت الصلة في الشهادة الأولى، وقدمت في الثانية؛ لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم، وفي الثانية إثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم. وخالف في ذلك ابن الحاجب، فقال في شرح المفصل:

---

(1) ينظر: الكشاف: 2/ 1049

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 156، وينظر: المعترك: 1/ 142، وعروس الأفراح: 2/ 200, 199، والآية من سورة الزمر: 17

(3) فاتحة الكتاب: 4

(4) سورة آل عمران: 158

(5) سورة البقرة: 143

الإختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وَهْمٌ، واستدل على ذلك بقوله: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [(1)]،﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [(2)]. وردّ هذا الاستدلال بأن ﴿مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ أغنى عن أعادة الحصر، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [(3)]، وقال: ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [(4)]، بل قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ من أقوى أدلة الإختصاص، فإن قبلها: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها (أعبد الله) لما حصل الإضراب الذي هو معنى (بل). «وأعترض أبو حيان على مدّعي الإختصاص بنحو: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [(5)]، وأجيب بأنه لما كان مَنْ أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة. وردّ صاحب الفلك الدائر الإختصاص بقوله: «﴿كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُ﴾[(6)]، وهو من أقوى ما ردّ به. وأُجيب بأنه لا يُدّعَى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب. قال الشيخ بهاء الدين: وقد اجتمع الإختصاص وعدمه في آية واحدة؛ وهي: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾ [(7)]، فإن التقديم في الأولى قطعاً ليس للاختصاص، وفي إياه قطعاً للاختصاص.»[(8)].

(1) سورة الزمر: 2

(2) سورة الزمر: 66

(3) سورة الحج: 77

(4) سورة يوسف: 40

(5) سورة الزمر: 64

(6) سورة الانعام: 84

(7) سورة الأنعام: 40، 41

(8) المعترك: 1/ 143، 142، وينظر: الإتقان: 3/ 156، 157

إن هذه المسألة البلاغية التي عرضها السيوطي لنا قد سبقه في ذكرها العلماء وأهل البيان(1). ولم يقتصر السيوطي على ذكر هذه المسألة، وعرض آراء العلماء فيهل، وانما نلمح عنده مشاركة في الرأي أيضاً فقد أيد رأي أبي حيان على مدّعي الإختصاص، وقال عن رأيه: إنه من أقوى مارد به، خلافاً لبعض الباحثين(2) الذي ذهب إلى أن السيوطي قد أدلى بدلوه وعلق على ما ذهب إليه ابن الحاجب: «بل الله فاعبد وكن من الشاكرين» فقال: أي السيوطي «من أقوى أدلة الإختصاص»، فهذا القول ليس للسيوطي وإنما لابن الحاجب نفسه.

وختم السيوطي كلامه على الحصر والإختصاص بالفرق بين الحصر والإختصاص، حيث قال: «وقال والده (أي والد بهاء الدين السبكي) الشيخ تقي الدين في كتاب الإقتناص بين الحصر والإختصاص: اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الإختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول: إنما يفيد الإهتمام. وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعْنى؛ والبيانيون على إفادة الاختصاص. ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصرة وليس كذلك؛ وإنما الإختصاص شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر، وإنما عبروا بالإختصاص والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور. والإختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه؛ وبيانُ ذلك أن الإختصاص افتعال من الخصوص: والخصوص مركب من شيئين:

أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء.

والثاني معنى منضمٌ إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد، فإنه أخص من مطلق الضرب. فإذا قلت ضربت زيداً أخبرتَ بضرب عام وقع منك على شخص

(1) ينظر: الكشاف: 1/ 62، 318، 474، ومفتاح العلوم: 440، 441، والمثل السائر: 2/ 39، والايضاح: 1/ 111، 112، وعروس الأفراح: 2/ 151، 154

(2) ينظر: المسائل اللغوية والنحوية في كتاب معترك الأقران: 97، 98

خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما أنضم إليه منك ومن زيد؛ وهذه المعاني الثلاثة؛ أعني مطلق الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء. وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويُعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه؛ فإن الإبتداء بالشيء يدلّ على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم، فإذا قلت زيداً ضربتُ عُلِمَ أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود. ولاشك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان؛ فقد يقصد من جهة عمومه، ويقصد من جهة خصوصه. والثاني هو الإختصاص وأنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد أفادته السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنى زائد عليه، وهو نفي ماعدا المذكور، وإنما جاء هذا في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [(1)]؛ للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله، ولذا لم يطرد في بقية الآيات، فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [(2)]، لو جُعل في معنى (ما يبغون إلا غير دين الله)، وهمزة الإنكار داخلة عليه، لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيهم غير دين الله وليس المراد. وكذلك: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [(3)]، المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر. وقد قال الزمخشري في: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [(4)]، في تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هُمْ) تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه مَنْ آمنَ بما

(1) فاتحة الكتاب: 5

(2) سورة آل عمران: 83

(3) سورة الصافات: 86

(4) سورة البقرة: 4

أُنـزل إليك وما أنـزلَ من قبلـك[1]. وهـذا الـذي قالـه الزمخشـري في غايـة الحسن. وقد أعترض عليه بعضهم، فقال: تقديم (الآخرة) أفـاد أن إيقـانهم مقصور على إنه إيقان بالآخرة لا بغيرها. وهذا الاعتراض مـن قائلـه مـبنيٌ على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد القصـر، ولـيس كـذلك. ثـم قـال المعترض: وتقديم (هُمْ) أفـاد أن هـذا الحصـر يخـتص بهـم، فيكـون إيقـان غيرهـم بـالآخرة إيمانـاً بغيرهـا حيـث قـالوا: «﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ﴾»[2]. وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه مـن الحصـر؛ أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرهـا. وهـذا فهم عجيب ألجأه إليه فهمـه الحصـر، وهـذا ممنـوع. وعلـى تقـدير تسـليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلا، كقوله: ما قام إلاّ زيدٌ - صريحٌ في نفـي القيـام مـن غـير زيد، ومقتضى إثبات القيام لزيد، قيل بالمنطوق، وقيـل بـالمفهوم، وهـو الصـحيح لكنـه أقـوى المفـاهيم؛ لأن «إلاّ» موضـوعة للاسـتثناء وهـو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخـراج من عدم القيام ليس هو عَين القيام، بل قد يستلزمه؛ فلذلك رجحنا إنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بإنما، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانـب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيـد إذا قلـت: إنمـا قـام زيـد بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيده التقديم، وليس علـى تقـدير تسـليمه مثـل

(1) الكشاف: 1/ 23

(2) سورة البقرة: 80

الحصر في الأوّلين، بل هو في قوة جملتين: إحداهما ما صُدّر به الحكم نفياً كان أو إثباتاً، وهو المنطوق. والأخرى ما فُهم من التقديم. والحصر يقتضي نفي المنطوق دون ما دلّ عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم له. فإذا قلت: أنا لا أكرم إلاّ إياك - أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه. وقد قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [1]، أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾؛ بياناً لما سكت عنه في الأولى؛ فلو قال: «بالآخرة يوقنون» أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند مَنْ يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصوداً بالذات. والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدحوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: يُوقنون بالآخرة دون غيرها؛ فاضبط هذا وإياك أن تجعل تقديره لا يوقنون إلاّ بالآخرة.

إذا عرفت هذا فتقديم «هُمْ» أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير «لا يوقنون إلاّ بالآخرة» كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه؛ فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها، كما زعم المعترض، ويطرح إفهام إنه لا يوقن بالآخرة. ولا شك أن هذا ليس بمراد؛ بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة؛ فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة، ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر؛ لأن الحصر لم يدل عليه بجملة واحدة، مثل ما وإلاّ ومثل إنما؛ وإنما دلّ عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيداً بالآخر حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور؛

(1) سورة النور: 3

بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم؛ وهذا كله على تقدير تسليم الحصر؛ ونحن نمنع ذلك، ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقاً.»[1].

تفتقر هذه السطور التي أوردها السيوطي إلى كلام أو تعليق أو رأي خاص به، فقد كان دوره هنا مجرد ذكر كلام الشيخ تقي الدين، الذي أورده ابنه الشيخ بهاء الدين السبكي (ت773هـ) في معرض كلامه على أحوال متعلقات الفعل[2]، وإن كل ما قام به، تصريحه باسم صاحب الكتاب، واسم الكتاب أيضاً، وكونه أميناً في ما نقله عنه مع بعض التغيير في طريقة الأسلوب، وهذا ما لحظناه في هذه المسألة وفي بقية المسائل البلاغية الأخرى.

هذا ما أفاده لنا في مبحث الحصر والاختصاص، الذي ذكر فيه المسائل البلاغية الداخلة ضمن الوجه الإعجازي، عارضاً فيها آراء العلماء الذين سبقوه في الزمن، باسطاً أفكارهم ومناقشاتهم حولها.

إلى جانب ذلك لمحنا عند السيوطي بعضاً من الإشارات التي يفهم منها تأييده مسألة بلاغية معينة، حيث لحظنا في بداية كلامه على الوجه الإعجازي كيف حدَّ الحصر متابعاً فيه العلماء الذين سبقوه، وكيف بيّن أقسامه حسب طرفي الحصر، والتقسيم الثاني للحصر الذي لم يشر فيه السيوطي إلى أن هذا التقسيم هو حسب حال المخاطب، وأنه خاص بالقصر الإضافي، وإطلاقه مصطلح الحصر بدلاً من القصر، وقد كان متابعاً في ذلك السبكي الذي قال فيه: «والقصر هو الحصر وهو التخصيص أمر بآخر...» [3]. وبذلك وجدنا السيوطي بعد البحث والتقصي عن هذه المسائل البلاغية في بطون كتب السابقين متابعاً

(1) المعترك: 1/ 143-146، وينظر: الإتقان: 3/ 157- 160

(2) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 154-159

(3) م ن: 2/ 166

لآراء سابقيه: الجرجاني، والسكاكي، وابن الزملكاني، والقـزويني، والتفتـازاني، إلى جانـب الـذين تكلّـم علـيهم، وصـرّح لنـا بأسمـائهم وكتـبهم، وقـد يكـون السيوطي في المواضع التي يصرّح لنا بأسماء العلماء متفقاً معهم في الآراء.

وتتضح لنا جهوده البلاغية في إنه عرض طرق الحصر بأنواعها الكثيرة، ولم يكتف بذكر أربع منها كما فعل سابقوه أمثال: السكاكي، والقزويني، والتفتازاني، ذاهباً في ذلك إلى ما ذهب إليـه السـبكي الـذي عمـل علـى ذكـر طـرق الحصـر بأنواعها الكثيرة والتي أفردها بالتفصيل(1). وتجدر الإشارة إلى أن السـيوطي كـان معتمداً في هذا المبحث كل الإعتماد على صاحب عروس الأفراح حيث كـان – أي السبكي – مـن شـرّاح التلخـيص، والـذي عمـل علـى بسـط أفكـار ورؤى البلاغيين في المسائل والبحوث البلاغية في كتابه (عروس الأفراح).

(1) ينظر: م ن: 2/ 166

المبحث الثالث
الإيجاز والإطناب

وهما من أساليب البلاغة في علم المعاني، ويقصد بهذين الأسلوبين، زيادة الألفاظ في الإطناب، وتقليلها في الإيجاز.

وللإيجاز فائدة في زيادة دلالة الكلام؛ كونه يترك: «على أطراف المعاني ظلالاً خفيفة يشتغل بها الذهن ويعمل فيها الخيال حتى تبرزه وتتلون وتتسع، ثم تتشعب إلى معانٍ أخرى يتحملها اللفظ بالتفسير أو التأويل»[1].

وقد عُرف الإيجاز منذ الجاهلية، فقد مارسه العرب في أدبهم، وكانت من أهم دواعي الإيجاز، كونه وسيلة للمحافظة على التراث الأدبي، وبسبب ظروف المجتمع الذي كان تسود فيه الأمية وندرة الكتابة، فكان طريقهم لحماية تراثهم اللجوء إلى الإيجاز، ولم يلق النور على هذا اللون من الألوان البلاغية عند ظهور الإسلام، ولكن بظهور طائفة من الأدباء أخذت التفنن في الكتابة وأساليبها، فبدأ الإهتمام بفن الإيجاز، ومن ثم تطور مفهومه شيئاً فشيئاً حتى عدُّ غاية بلاغية يُرمى إليها[2]. وإذا أتينا إلى العصر العباسي، رأينا الأديب الجاحظ يحدد مفهوم الإيجاز قائلاً: «ولو أن قائلاً قال لبعضنا: ما الإيجاز؟ لظننت إنه يقول الإختصار»[3]، وقد بحث الجاحظ نوعي الإيجاز، فقد تحدث عن الإيجاز بالحذف في باب سماه (الكلام المحذوف)، وأتى بأمثلة كثيرة في الحديث وكلام الصحابة

---

(1) دفاع عن البلاغة: 99

(2) ينظر: البلاغة العربية في دور نشأتها: 154، وعلم المعاني، د عبد العزيز عتيق: 188، 189، وعلم المعاني، د درويش الجندي: 165، 166

(3) الحيوان: 1/ 91

وغيرهم[1]، وتناول أيضاً إيجاز القصر ولكن من غير تسمية، من ذلك تعليقه على قول الإمام علي (عليه السلام): «قيمة كلِّ إمرىء ما يُحسِن» فقال: «فلو لم نقف من هذا الكتاب إلاّ على هذه الكلمة لوجدناها شافية كافية، ومجزئة مغنية، بل لوجدناها فاضلة عن الكفاية، وغير مقصرة عن الغاية، وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره»[2]. ومن البلاغيين الذين أتوا بعد الجاحظ ابن قتيبة، وقد تحدث عن الإيجاز أيضاً بنوعيه من غير تسمية، حيث تحدث عن إيجاز القصر، عندما وصف النظم القرآني بأنه جمع المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة، وسماه الإختصار، وأورد شواهد قرآنية، وأقوالاً من كلام العرب[3]. وأما عن إيجاز الحذف فقد عقد له باباً سماه (الحذف والإختصار)[4]، وقد أتى بأمثلة كثيرة ومتنوعة، تمثلت في حذف الكلمتين والجملة وحذف الحرف والإسم والفعل، وقد عُدّت هذه الأمثلة عوناً ومدداً لا ينضب لمن أتى بعده من البلاغيين والنقاد[5]. وعندما جاء الرماني قام بتقسيم الإيجاز على نوعين: إيجاز قصر وإيجاز حذف[6]، وعُدّ أول من قسم الإيجاز على نوعين، وقد تابعه البلاغيون اللاحقون له في هذا التقسيم[7]، وعندما أطل الجرجاني بنظرية النظم، النظم، وقف على الأسرار البلاغية لهذين النوعين من الإيجاز، وبيّن مواطنهما

(1) ينظر: البيان والتبيين: 2/ 278، 289

(2) م ن: 1/ 83

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 3

(4) ينظر: م ن: 162

(5) ينظر: من بلاغة النظم العربي: 2/ 219

(6) ينظر: النكت في إعجاز القرآن: 70

(7) ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن: 345، والإعجاز البلاغي دراسة تحليلية: 91

بحدسه وذائقته الفنية، وذلك في كتابه (دلائل الإعجاز)، وقد أفاد منه البلاغيـون اللاحقون له، ونهلوا منه ما استطاعوا [1].

أما الإطناب، فقد عُدّ أبو عبيدة (ت210هــ) أول مـن التفـت إليـه وبـيّن بعضاً من مواطنه البلاغية في كتابه (مجاز القرآن)[2]، حيث قال: «ومن مجاز المكرر للتوكيد قال: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾، أعدا الرؤية، وقال: ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾، أعـاد اللفـظ»[3]. وعنـدما أتـى الجاحظ، أطال الحديث عنه، وحدد لـه الحـال والمقـام الـذي يسـتدعيه، إذ قـال: «وجملة القول في الترداد إنه ليس فيه حد ينتهي إليه، ولا يؤتى على وصفه، وإنمـا ذلك على قدر المستمعين، ومن يحضره من العوام والخواص، وقد رأينـا الله عـز وجل ردد ذكر قصة موسى وهـود، وهـارون وشـعيب وإبـراهيم ولـوط، وعـاد وثمود، وكذلك ذكرك الجنة والنار، وأمور كثيرة؛ لأنه خاطـب جميـع الأمـم مـن العرب وأصناف العجم، وأكثرهم غـبي غافـل، ومعانـد مشـغول الفكـر سـاهي القلب»[4]، وقال أيضاً: «وقد بقيت – أبقاك الله – أبواب توجب الإطالة، وتحوج وتحوج إلى الإطناب، وليس بإطالة ما لم يجاوز مقدار الحاجة، ووقف عند منتهـى البغية»[5]. وقد تطور أسلوب الإطناب تطوراً ملحوظاً على يدي أبن قتيبة، حيث حيث عقد له باباً في كتابه (تأويل مشكل للقرآن) بعنوان (تكرار الكلام والزيادة

---

(1) ينظر: من بلاغة النظم العربي: 2/ 219

(2) ينظر: م ن: 2/ 232، 233

(3) مجاز القرآن لمحمد حسين الصغير: 1/ 15، والآيتان من سورتي: يوسف: 4، والقيامة: 34 34

(4) البيان والتبيين: 1/ 105

(5) الحيوان: 6/ 7

فيه)[1]، ورأى فيه أن مذاهب العرب في القول التكرار؛ لإرادة التوكيد والإفهام، ومن مذاهبهم أيضاً الإختصار، وقد حدد للإطناب المقام والغرض الذي يستدعيه، وهو للتعبير عن المعنى بعبارة زائدة، بحيث تحقق الزيادة فائدة، فإن كانت الزيادة في اللفظ لغير فائدة، فقد خرج الأسلوب عن مراتب البلاغة، ولم يكن إطناباً، بل كان الزائد تطويلاً أو حشواً وكلاهما عيب في الكلام. فكانت نظرته لأسلوب الإطناب نظرة فاحص متأمل، أفاد منها البلاغيون الذين أتوا من بعده، وقد جعلوا لهذا الفن البلاغي صوراً وأنواعاً كثيرة، وحددوا كل نوع تحديداً دقيقاً[2].

الإيجاز والإطناب عند السيوطي:

أما السيوطي وجهوده في هذين الأسلوبين البلاغيين، فقد وجدناه تكلم عليهما، وجعلهما من وجوه إعجاز القرآن، وكان ذلك في الوجه السادس والعشرين[3]، وذكر أنهما من أعظم أنواع البلاغة، وفي بداية حديثه عن هذا الوجه الإعجازي طرح سؤالاً، قائلاً فيه: «اختلف هل بينهما واسطة – وهي المساواة – أوْ لا، وهي داخلة في قسم الإيجاز؟»[4]، فأجاب عندها بأن «السكاكي وجماعة على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة؛ لأنهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها لكون المقام خليقاً بالبسط. وابن الأثير وجماعة على الثاني، فقالوا: الإيجاز التعبير عن

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 182

(2) ينظر: من بلاغة النظم العربي: 2/ 234

(3) ينظر: المعترك: 1/ 222

(4) المعترك: 1/ 222، وينظر: الإتقان: 3/ 161

المراد بلفظ غير زائد. والإطناب بلفظ أزيد)[1]. وأورد أيضاً رأي القزويني في هذه المسألة، حيث قال: «الأقربُ أن يقال إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله، إما بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة. والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب، واحترز بوافٍ عن الإخلال، وبقوله لفائدة عن الحشو والتطويل. فعنده ثبوت المساواة، وإنها من قسم المقبول» [2].

ذلك ما عرضه لنا السيوطي بشكل موجز عن مصطلح (المساواة)، وما ذهب إليه البلاغيون بشأنه وختمه برأي القزويني. بعدها ذكر رأيه في مصطلح (المساواة)، حيث قال: «فإن قلت: عدمُ ذكرك المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟ قلت: لهما، ولأمر ثالث، وهو أن المساواة لا تكاد توجد خصوصاً في القرآن»[3].

نلحظ أن السيوطي هنا خالف الآراء[4]، التي قيلت بشأن مصطلح (المساواة)، والتي تذهب إلى أن المساواة المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب، التي مُثل لها بآيات قرآنية كريمة. وقد يكون السبب في رفض السيوطي وجود المساواة في القرآن الكريم؛ هو لأن المقصود بالمساواة أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى غير زائد عليه، ولا ناقص عنه، فظنّ أن هذه صفة تغلب على أساليب الكلام المعتاد عند البشر، فليس فيها شيء من البلاغة؛ ولأن للقرآن الكريم أسلوباً خاصاً به يتميز من أساليب البشر وكلامهم، فلم يعد السيوطي المساواة

---

(1) الإتقان: 3/ 161، والمعترك: 1/ 222

(2) المعترك: 1/ 222، وينظر: الإتقان: 3/ 161، 162، والإيضاح: 1/ 177، 178

(3) الإتقان: 3/ 162، والمعترك: 1/ 222

(4) الصناعتين: 184، وإعجاز القرآن: 136، وبديع القرآن: 79، وتحرير التحبير: 197، ومنهاج البلغاء: 65، والطراز: 3/ 322، والمختصر: 3/ 180، 181

موجودة في القرآن الكريم، إلاّ إنه غير محق في رأيه هذا؛ لأن كثيراً من آيات القرآن الكريم وردت وفيها اللفظ مساوياً للمعنى، أو أن يكون اللفظ أقل من المعنى، مع الوفاء به، أو زائداً على أصل المعنى المراد لفائدة، وذلك حسب ما يقتضيه المقام وما يناسبه (1). فمن ذلك ورد قوله تعالى بأسلوب المساواة: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ (2)، وورد معنى الآية في موضع آخر بأسلوب الإيجاز في قوله: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ (3)، وورد معنى هذه الآية في موضع آخر بأسلوب الإطناب، في قوله سبحانه: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ۝٢٩ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ (4).

وذكر السيوطي أن صاحب التلخيص مثّل لها بآي من الذكر الحكيم: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾ (5)، ومثل في الإيضاح بقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ (6).

---

(1) ينظر: علم المعاني، ددرويش الجندي: 162، 163، والبلاغة العربية تأصيل وتجديد: 43، 44

(2) سورة الزلزال: 7-8

(3) سورة الطور: 21

(4) سورة الكهف: 29-30

(5) ينظر: الاتقان: 3/ 162، والمعترك: 1/ 222، والتلخيص: 213، والإيضاح: 1/ 181، 188، والآية من سورة فاطر: 43

(6) ينظر: الاتقان: 3/ 162، والمعترك: 1/ 222، والتلخيص: 213، والايضاح: 1/ 181، 182، والآية من سورة الأنعام: 68

وقد نبّه السيوطي إلى أن كلاً من الإيجاز والإختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من المفتاح، والخطيبي، ونقل قولاً عن بعضهم مفاده: أن الإختصار خاص بحذف الجمل، خلافاً للإيجاز، وقد ردّ على هذا القول برأي للشيخ بهاء الدين الذي يرى أن هذا الفرق ليس بشيء[1] ونبه أيضاً إلى أن الإطناب قيل بمعنى الإسهاب، والحق إنه أخص منه؛ لأن الإسهاب التطويل لفائدة أو لغير فائدة، كما ذكره التنوخي وغيره[2].

وعقد فصلاً في الإيجاز، وقال إن الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

إيجاز القصر

قال في حدّ إيجاز القصر: هو الوجيز بلفظه، وذكر أقوالاً كثيرة في بيان حدّ إيجاز القصر، ومن بينها قول الشيخ بهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر[3]. وأورد قولاً عن بعضهم مفاده القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وقول الآخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة. وبيّن السيوطي سبب حسن إيجاز القصر؛ كونه يدلّ على التمكن في الفصاحة؛ ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «أُوتيت جوامع الكلم»[4].

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 162، والمعترك: 1/ 223، وعروس الأفراح: 3/ 169

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 162، والمعترك: 1/ 223، وعروس الأفراح: 3/ 170، والاقصى القريب: 70

(3) عروس الأفراح: 3/ 183

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 163، والمعترك: 1/ 223

وقد نقل السيوطي ما ذكره الطيبي عن الإيجاز الخالي من الحذف، حيث قال: «وقال الطيبي في التبيان: الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يُقصر اللفظ على معناه، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [(1)] إلى قوله: ﴿وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾ جمع في أحرف العنوان، والكتاب والحاجة. وقيل في وصف بليغ: كانت ألفاظه قوالب معناه. قلت: وهذا رأي من يدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يقدر معنى زائداً على المنطوق، ويسمى بالتضييق أيضاً وبه سمّاه بدر الدين بن مالك في المصباح؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾ [(2)] أي خطاياه غُفرت، فهي له لا عليه، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [(3)]، أي الضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة، نحو: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ [(4)]، فإن العدل هو الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط المؤدى به إلى جميع الواجبات في الإعتقاد والأخلاق والعبودية، والإحسان هو الإخلاص في واجبات العبودية لتفسيره في الحديث بقوله: **«أنْ تعبدَ الله كأنكَ تراه»**، أي تعبده مخلصاً في نيتك، وواقفاً في الخضوع، آخذاً أهبةَ الحذر إلى ما لا يُحصى،﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾، هو الزيادة على الواجب من النوافل، هذا في الأوامر. وأما في النواهي

(1) سورة النمل: 30, 31

(2) سورة البقرة: 275

(3) سورة البقرة: 2

(4) سورة النحل: 90

فبالفحشاء الإشارة إلى القوة الشهوانية، وبالمنكر إلى الإفراط الحاصل من آثار الغضبية أو كل محرّم شرعاً، وبالبغي إلى الإستعلاء الفائض عن الوهمية»[1]، فقال السيوطي: «قلت: ولهذا قال ابن مسعود: ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية. أخرجه في المستدرك. وروى البيهقي في شعب الأيمان عن الحسن إنه قرأها يوماً ثم وقف فقال: إن الله جمع لكم الخير والشر كله في آية واحدة؛ فو الله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلاّ جمعه، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغي من معصية الله شيئاً إلاّ جمعه. وروي أيضاً عن ابن أبي شهاب في معنى حديث الشيخين: بُعثت بجوامع الكلم، قال: بلغني أن جوامع الكلم أن الله يجمع لكم الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين ونحو ذلك»[2].

وقد ذكر طائفة من الآيات القرآنية الكريمة، والتي لم تخرج عما ذكره البلاغيون المتقدمون استشهاداً وتعليقاً، منها: قول الباري عز وجل: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾، قال السيوطي: «فإنها جامعة لمكارم الأخلاق؛ لأن في أخذ العفو التساهل والتسامح في الحقوق واللين والرفق في الدعاء إلى الدين، وفي الأمر بالمعروف كفُّ الأذى وغضُّ البصر وما شاكلهما من المحرمات، وفي الإعراض الصبر والحلم والتؤدة»[3]، ولم يخرج تعليقه عما ذكره غيره من البلاغيين الذين استشهدوا بهذه الآية الكريمة[4].

---

(1) الإتقان: 3/ 163، والمعترك: 1/ 223، 224، وينظر: التبيان في علم المعاني والبيان للطيبي: 153، 154

(2) الإتقان: 3/ 164، والمعترك: 1/ 224، 225

(3) الإتقان: 3/ 164، والمعترك: 1/ 225، والآية من سورة الأعراف: 199

(4) ينظر: الصناعتين: 183، والإيضاح: 1/ 184، والطراز: 2/ 88، 127

وقوله: ﴿يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ قال: «أمر فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت، وسمى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقص من الأنباء ما لو شُرح ما اندرج في هذه الجملة من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لجفت الأقلام. وقد أفردت بلاغة هذه الآية بالتأليف[1]، وفي العجائب للكرماني: أجمع المعاندون على أن طوق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بعد أن فتشوا جميع كلام العرب والعجم فلم يجدوا مثلها في فخامة ألفاظها، وحسن نظمها، وجودة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال»[2].

وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾، فقال السيوطي: «جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً من الكلام، نادَت وكَنَتْ، ونبّهت وسمّت، وأمرت، وقصّت، وحذّرت، وخصّت وعمّت، وأشارت وأعذرت. فالنداء (يا)، والكناية (أيّ)، والتنبيه (ها)، والتسمية (النمل) والأمر (ادخلوا)، والقصص (مساكنكم)، والتحذير (لا يحطمنك)، والتخصيص (سليمان)، والتعميم (جنوده)، والإشارة (هم)، والعذر (لا يشعرون). فأدت خمسة حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيتها، وحق جنود سليمان.»[3].

ومن بين الشواهد القرآنية التي ذكرها قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾، قال: «فإن معناه كثير ولفظه قليل؛ لأن معناه أن الإنسان إذا علم إنه متى قَتَل قُتِلَ كان ذلك داعياً إلى ألا يُقدِم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص

(1) ينظر: دلائل الاعجاز: 36، 37، ومفتاح العلوم: 654-658، وبديع القرآن: 340– 343، وتحرير التحبير: 611– 613، والطراز: 3/ 228– 250

(2) الإتقان: 3/ 165، والمعترك: 1/ 225، 226، والآية من سورة هود: 44

(3) الإتقان: 3/ 165، والمعترك: 1/ 226، والآية من سورة النمل: 18

كثير من قتل الناس بعضهم لبعضٍ، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم»[1]. وقد ذكر أن هذه الآية فُضّلت على أوجر ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قولهم: القتل أنفى للقتل بعشرين وجهاً أو أكثر، وذكر أيضاً أن ابن الأثير أشار إلى إنكار هذا التفضيل، وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق، إنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك[2]، وقد تابع السيوطي في هذه الإشارة بهاء الدين السبكي[3]، والزركشي[4]. وقد عرض السيوطي أوجه المقارنة بين الآية الكريمة والقول المأثور، وأوصلها إلى عشرين وجهاً[5]. ومن المعروف أن هذه المقارنة قد دارت في كتب البلاغة عند المتقدمين والمتأخرين؛ لبيان أن نظم القرآن قد بلغ الغاية القصوى في البلاغة، وأن أية بلاغة مهما علت فأنها لن تبلغ القمة التي وصلت إليها بلاغة القرآن، وتجدر الإشارة إلى أن المبرد أول من عقد المقارنة بين هذين المعنيين[6]، وتابعه بعد ذلك البلاغيون، وإن ما ذكره السيوطي من وجوه التفضيل، كان ملخصاً لما اهتدى إليه البلاغيون[7] وما ذكروه من

(1) الإتقان: 3/ 166، وينظر: المعترك: 1/ 227، والإيضاح: 1/ 182، وعروس الأفراح: 3/ 184، والآية من سورة البقرة: 179

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 166، والمعترك: 1/ 227، والمثل السائر: 2/ 126، 127

(3) ينظر: عروس الأفراح: 3/ 185

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 222

(5) ينظر الإتقان: 3/ 167– 169، والمعترك: 1/ 227– 229

(6) ينظر: البلاغة: 67

(7) ينظر: في ذلك: النكت في إعجاز القرآن: 71، 72، وسر الفصاحة: 245، 246، والتفسير والتفسير الكبير: 5/ 49، والمثل السائر: 2/ 126، وبديع القرآن: 192 – 195، وتحرير التحبير: 468، 469، والإيضاح: 1/ 182، 183، والطراز: 2/ 127، 128، المختصر: 3/ 185 – 190

الأدلة التي تسمو بها بلاغة قرآننا الكريم. ولم يكن السيوطي أول من أجمل هذه الوجوه، التي وصلت إلى عشرين وجهاً، فقد سبقه إلى ذلك بهاء الدين السبكي صاحب (عروس الأفراح)، والزركشي صاحب (البرهان)[1].

وختم السيوطي إيجاز القصر بتنبيهات ذكر فيها أنواعاً من الإيجاز[2]:

التنبيه الأول: عد السيوطي (الإشارة) التي ذكرها قدامة بن جعفر من أنواع البديع، وفسرها بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمة، عدها إيجاز قصر بعينه، وقد تابع في ذلك السبكي صاحب عروس الأفراح[3]. وقال السيوطي أن ابن أبي الأصبع المصري فرق بين دلالتي الإيجاز والإشارة، وهي أن ودلالة الإيجاز المطابقة، دلالة الإشارة إما تضمن أو التزام[4].

التنبيه الثاني: قال السيوطي: إن أبا بكر الباقلاني ذكر في (إعجاز القرآن) أن من الإيجاز نوعاً يسمى التضمين، وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه، وإن التضمين نوعان: أحدهما ما يفهم من البنية، كقولك: معلوم، فإنه يوجب إنه لابد من عالم، والثاني: من معنى العبارة، كبسم الله الرحمن الرحيم، فإنه تضمن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله والتبرك باسمه[5].

---

(1) ينظر: عروس الأفراح 3/ 185 – 189، والبرهان 3/ 222 – 225

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 169، 170، والمعترك: 1/ 230، 231

(3) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 471

(4) ينظر: بديع القرآن: 82

(5) ينظر: إعجاز القرآن: 412 - 414

التنبيه الثالث: قال السيوطي: ذكر ابن الأثير وصاحب عروس الأفراح(1) وغيرهما أن من أنواع إيجاز القصر:

باب الحصر، سواء كان بإلاّ أو أنما أو غيرهما من أدواته؛ لأن الجملة فيها نابت مناب جملتين. وباب العطف:؛ لأن حرفه وضع للإغناء عن إعادة العوامل.

وباب النائب عن الفاعل:؛ لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه، وعلى المفعول بوضعه.

وباب الضمير:؛ كونه وضع للاستغناء عن الظاهر اختصاراً، ولهذا لا يُعدل إلى المنفصل مكان المتصل.

وباب علمتُ أنك قائم؛ لأن محل الإسم واحد سد مسد المفعولين من غير حذف. ومنها باب التنازع:إذا لم تقدر على رأي الفراء.

ومنها طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدي كاللازم.

ومنها جميع أدوات الاستفهام والشرط، فإن (كم مالُك) ؟ يغني عن قولك: أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى مالا يتناهى.

ومنها الألفاظ الملازمة للعموم كأحد.

ومنها لفظ التثنية والجمع، فإنه يغني عن تكرير المفرد، وأقيم الحرف فيها مقامة اختصاراً. وعدّ السيوطي مصطلح الإتساع - وهو من أنواع البديع- من أنواع الإيجاز، وهو أن يأتي بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني، كفواتح السور وأشار السيوطي إلى أن هذا المصطلح ذكره ابن أبي

(1) ينظر: الجامع الكبير: 122، 123، وعروس الأفراح: 3/ 189، 190

الإصبع المصري[1].

ذلك ما ذكره السيوطي عن إيجاز القصر وأنواعه، وقلما نجد مثل هذه الجهود في كتاب آخر حتى وإن كانت تلك الأنواع الداخلة ضمن إيجاز القصر ليست من مستخرجاته إلاّ إنه يرجع الفضل له في ذكرها وجمعها من بطون كتب متفرقة مذكورة هنا وهناك.

إيجاز الحذف

وهو القسم الثاني من الإيجاز، وقد أورد السيوطي فيه أسباب الحذف التي ترد في الكلام منها:

للاختصار والإحتراز عن العبث لظهوره.

وللتنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الإهتمام بالمحذوف يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله سبحانه: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾، (فناقة الله) تحذير بمعنى ذروا أو اتركوا، و(سقياها) إغراء بمعنى الزموا[2].

ومن أسباب الحذف أيضاً: التفخيم والإعظام، وقد ذكر رأي حازم القرطاجني، الذي يقول: «إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، قال: ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله في وصف أهل الجنة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾، فحذف الجواب إذ كان وصف ما

(1) ينظر: بديع القرآن: 173

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 170، والمعترك: 1/ 231، والآية من سورة الشمس: 13

يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وترك النفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك» [1]. وأضاف السيوطي قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾، فقال معلقاً: «أي لرأيت أمراً فظيعاً لا تكاد تحيط به العبارة»[2].

ومن الأسباب التخفيف لكثرة الاستعمال، واستشهد له بقوله سبحانه: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾، أي في حذف حرف النداء (يا)[3]، ومنها حذف نون (لم يك)، والجمع السالم كقوله سبحانه: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[4].

ومنها كونه لا يصلح إلاّ له، كقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾[5]، وأيضاً قوله: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[6].

ولشهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء، وقد أورد قول الزمخشري، الذي قال: إنه نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال، وقد حُمل عليه قراءة حمزة: «تَساءلونَ بهِ والأرحامَ»؛ لأن هذا مكان شُهر وعرف بتكرير الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر[7].

(1) الإتقان: 3/ 171، والمعترك: 1/ 231، وينظر: منهاج البلغاء: 391، والآية من سورة الزمر: 73

(2) الإتقان: 3/ 171، والمعترك: 1/ 231، والآية من سورة الأنعام: 27

(3) ينظر الإتقان: 3/ 171، والمعترك: 1/ 231، 232، والآية من سورة يوسف: 29

(4) ينظر الإتقان: 3/ 171، والمعترك: 1/ 232، والآية من سورة الحج: 35

(5) ينظر الإتقان: 3/ 171، والمعترك: 1/ 232، والآية من سورة المؤمنون: 92

(6) ينظر الإتقان: 3/ 171، والمعترك: 1/ 232، والآية من سورة هود: 107

(7) ينظر الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 232، والكشاف: 1/ 212، والآية من سورة النساء: 1

ومنها أيضاً صيانته عن ذكره تشريفاً له، كقوله سبحانه: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وقد قال السيوطي معلقاً: «حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع: قبل ذكر الرب، أي (هو ربّ)، و(الله ربّكم)، و(الله ربّ المشرق)؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً»[1]. وقد ألمح السيوطي إلى أن السبكي استشهد له بقوله سبحانه: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾، أي ذاتك[2].

ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له، واستشهد له بقوله: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ ﴾، وقدّره بـ (هم) أو (المنافقون)[3].

وقد يرد الحذف لقصد العموم، كقوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾، فقال معلقاً: «أي على العبادة وعلى أمورنا كلها»[4]، ومنها أيضاً قوله سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾، بمعنى كل واحد[5].

وقد يأتي الحذف مراعاة للفاصلة القرآنية كقوله سبحانه: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾، فالتقدير: وما قلاك[6].

وقد يرد الحذف لقصد البيان بعد الإبهام، كما ورد في فعل المشيئة، كقوله تعالى: ﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ ﴾، فقال السيوطي: «أي فلو شاء هدايتكم، فأنه إذا سمع

---

(1) الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 232، والآية من سورة الشعراء: 23 – 28

(2) ينظر الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 232، وعروس الأفراح: 2/ 143، والآية من سورة الأعراف: 143

(3) ينظر الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 232، والآية من سورة البقرة: 18

(4)الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 232، 233، والآية من سورة الفاتحة: 4

(5) ينظر الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 233، والآية من سورة يونس: 25

(6) ينظر الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 233، والآية من سورة الضحى: 3

السامع (فلو شاء) تعلّقت نفسه بما شاء، انبهم عليه، لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب استبان بعد ذلك، وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط؛ لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها» [1]، وأضاف السيوطي، وقد يكون مع غيرها استدلالا بغير الجواب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [2]. وأشار السيوطي إلى أن أهل البيان [3] ذكروا أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلا إذا كان غريباً أو عظيماً، من ذلك قول الباري سبحانه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [4]، [4]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [5]. وعلل السيوطي سبب كثرة حذف المفعول مقارنة بسائر الأفعال: «لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب؛ ولذلك كانت الإرادة مثلها في أطراد حذف مفعولها، ذكره الزملكاني والتنوخي في الأقصى القريب، قالوا: إذا حذف بعد (لو) فهو المذكور في جوابها أبداً، وأورد في عروس الأفراح: «﴿قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [6]، فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل الرسل لأنـزل الملائكة؛ لأن المعنى معين على ذلك» [7]

(1) المعترك: 1/ 233، وينظر: الاتقان: 3/ 172، والآية من سورة الانعام: 149

(2) ينظر الإتقان: 3/ 172، والمعترك: 1/ 233، والآية من سورة البقرة: 255

(3) ينظر: في ذلك: المثل السائر: 2/ 98، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: بديع القرآن: 187، 188، والطراز: 2/ 105، وعروس الأفراح: 2/ 131، 132

(4) سورة التكوير: 28

(5) سورة الأنبياء: 17

(6) سورة فصلت: 14

(7) الإتقان: 3/ 172، 173، والمعترك: 1/ 233، وينظر: التبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 118، 119، وعروس الأفراح: 2/ 135 –137، والاقصى القريب: 67

ذلك ما أفاده السيوطي في أسباب إيجاز الحذف، إلاّ إنه لم يضف شيئاً؛ فقد تمثلت جهوده بجمع كل ما قيل عن أسباب الحذف، حيث أورد ما ذكره من سبقه من البلاغيين: بهاء الدين السبكي والزركشي[1]، وكان في كل ذلك ملخصاً متصرفاً في ما أورده.

وقد أشار السيوطي في فائدة إلى قولين أحدهما لعبد القاهر الجرجاني، والآخر لابن جني، حيث قال: «قال الشيخ عبد القاهر: ما مِنْ اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره. وسمى ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام»[2].

وعمل السيوطي في حديثه عن حذف المفعول على نقل ما أورده أبن هشام الأنصاري (ت761هـ) صاحب كتاب (مغني اللبيب) عن حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً[3].

وقد فصّل القول في الكلام على شروط الحذف، وقد أوضح أنها ثمانية منها:

وجود دليل إما حالي، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾، والتقدير: سلمنا سلاماً[4]. وإما مقالي، كقوله تعالى: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرًا﴾، ﴿خَيۡرًا﴾، أي أنـزل خيراً[1].

---

(1) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 131، 135، 143، 144، 3/ 201، والبرهان للزركشي: 3/ 105 - 108

(2) الإتقان: 3/ 173، والمعترك: 1/ 233، 234، وينظر: دلائل الإعجاز: 183، والخصائص: 2/ 360

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 174، 173، والمعترك: 1/ 234، 235، ومغني اللبيب: 2/ 797-799

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 174، والمعترك: 1/ 235، والآية من سورة هود: 69

ومن الأدلة العقل، حيث تستحيل صحة الكلام عقلاً إلاّ بتقدير محذوف.

ومنها أيضاً يدل على الأصل المحذوف بالتعيين من دليل آخر، واستشهد له بقوله تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾، فقال السيوطي معلقاً: «فإن العقل يدل على أنها ليست المحرمة؛ لأن التحريم لا يضاف إلى الإحرام، وإنما هو الُحلُّ مضافان إلى الأفعال، فعلم بالعقل حذف شيْء، وأما تعيينه وهو التناول فمستفاد من الشرع، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما حرم أكله لأن العقل لا يدرك محل الحل ولا الُحرْمة»[2].

وتارة أخرى يدل العقل على التعيين، كقوله سبحانه: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾، فقال معلقاً: «أي أمره، بمعنى عذابه؛ لأن العقل دل على استحالة مجيء الباري، لأنه من سمات الحادث، وعلى أن الجائي أمره»[3].

وقد يدل على التعيين العادة، كقول الباري سبحانه: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾، وقد علّق على هذه الآية قائلاً: «دلّ العقل على الحذف؛ لأن يوسف لا يصح ظرفاً للوم، ثم يُحتمل أن يُقدّر (لُمتنني في حبّه)؛ لقوله: «قد شغفها حُبّاً» أو في مراودته؛ لقوله: «تُراود فتيها»، والعادة دلّت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة، لأنه ليس اختيارياً، بخلاف المراودة للقدرة على دفعها» [4]، ولم يختلف في تعليقه عن القزويني والسبكي والزركشي[1].

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 174، والمعترك: 1/ 235، والآية من سورة النحل: 30

(2) الإتقان: 3/ 174، 175، والمعترك: 1/ 235، وينظر: عروس الأفراح: 3/ 203، والآية من سورة المائدة: 3

(3) الإتقان: 3/ 175، والمعترك: 1/ 235، 236، وينظر: الإيضاح: 1/ 194، وعروس الأفراح: 3/ 205، والبرهان للزركشي: 3/ 109، والآية من سورة الفجر: 22

(4) الإتقان: 3/ 175، والمعترك: 1/ 236، والآية من سورة يوسف: 30، 32

ويدل على الحذف أيضاً التصريح به في موضع آخر، وقد عدّ السيوطي هذا الشرط من أقوى الأدلة، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾، أي كعرض السموات بدليل التصريح به في آية الحديد[2]. ومنها أيضاً قوله عز وجل: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[3]، أي من عند الباري سبحانه بدليل التصريح به في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[4].

ومن الأدلة على أصل الحذف العادة، بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف، كقول الباري سبحانه: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ﴾، فعلق قائلاً: «أي مكان قتال، والمراد مكاناً صالحاً للقتال، وإنما كان كذلك لأنهم كانوا أخبرَ الناس بالقتال، ويتعيرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه، فالعادة تمنع أن يريدوا: (لو نعلم حقيقة القتال)، فلذلك قدّره مجاهد (مكان قتال)، ويدل عليه إنه أشاروا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا يخرج من المدينة»[5]. وقد تابع في الاستشهاد والتعليق القزويني والسبكي والزركشي كذلك[6].

=

(1) ينظر: الإيضاح: 1/ 194، وعروس الأفراح: 3/ 206، 207، والبرهان للزركشي: 3/ 109، 110

(2) الإتقان: 3/ 175، والمعترك: 1/ 236، والبرهان للزركشي: 3/ 114، والآية من سورة آل عمران: 133

(3) سورة البينة: 2

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 175، والمعترك: 1/ 236، والآية من سورة البقرة: 101

(5) الإتقان: 3/ 176، والمعترك: 1/ 236، والآية من سورة آل عمران: 167

(6) ينظر: الإيضاح: 1/ 194، وعروس الأفراح: 3/ 207، 208، والبرهان للزركشي: 3/ 110

ومن الأدلة أيضاً الشروع في الفعل، ومثّله بـ «بسم الله»، وقال: «فيقدّر ما جعلت التسميةُ مبدأ له، فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت (أقرأ)، أو الأكل قدّرت (آكل)[1] وأضاف إنه على هذا أهل البيان قاطبةً، خلافاً للنحاة، إذ قالوا: إنه يقدر (ابتدأت)، أو (ابتدائي) كائن بسم الله. وقال إنه يدل على صحة الأول، هو التصريح به في قوله تعالى: ﴿ ۞وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾، ومنها أيضاً ما ورد في الحديث: باسمك اللهم وضعتُ جنبي[2].

وقد يدلّ على الحذف الصناعة النحوية[3]، كقوله تعالى في سورة القيامة: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ ﴾، فالتقدير: لأنا أُقْسم؛ ذلك لأن فعل الحال لا يُقسم عليه[4]، ومنها أيضاً قوله سبحانه: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾[5]. والتقدير: (لاتفتأ)؛ لأن الجواب لو كان مثبتاً لدخلت اللام والنون، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾[6].

(1) الإتقان: 3/ 176، والمعترك: 1/ 236، وينظر: الإيضاح: 1/ 195، وعروس الأفراح: 3/ 208

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 176، والمعترك: 1/ 237, 236، والآية من سورة هود: 41

(3) يقصد بالصناعة النحوية هو: {ماينسب إلى صناعة النحو، ذلك أن ما وضعه النحاة من أسس وأصول عامة، وقواعد وقوانين خاصة قد دفعهم إلى تقدير أنواع من المحذوفات في بعض العبارات دون أن يحتاج إدراك المعنى – في بعض الأحيان – إلى تقديرها حيث تكون العناصر المذكورة كافية لفهم المعنى، وابن هشام صاحب هذه التسمية، وهو يعني بها مايستدل عليه من المحذوفات بواسطة القوانين والأقيسة النحوية التي يختص بمعرفتها النحاة لا بالقرينة اللفظية العامة أو الحالية}، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 109

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 176، والمعترك: 1/ 237، ومغني اللبيب: 2/ 789، والبرهان للزركشي: للزركشي: 3/ 122، والآية من سورة القيامة: 1

(5) سورة يوسف: 85

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 176، والمعترك: 1/ 237، والبرهان للزركشي: 3/ 128، والآية من سورة الأنبياء: 57

فكما لحظنا أن السيوطي تبنّى ما أفاد به البلاغيون المتأخرون عن شروط الحذف.

وقد أشار السيوطي إلى فائدة نلمح فيها رأيه، حيث قال: «اعتبر الأخفش في الحذف التدريج حيث أمكن، ولهذا قال في قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾، إن الأصل (لا تجزي فيه)، فحذف حرف الجر فصار (تجزيه)، فحذف الضمير فصار (تجزي)، وهذه ملاطفة في الصناعة»[1]، موافقاً لما ذهب إليه ابن جني والزركشي[2]، وأضاف السيوطي أن سيبويه يرى أنهما حذفا معاً، في حين ابن جني يرى أن قول الأخفش في النفس أوفق وآنس من أن يحذف الحرفان معاً في آن واحد[3].

وعقد فصلاً آخر بحث فيه أنواع الحذف، وقال: إنه على أنواع:

أولها: الإقتطاع، وقال في حدّه هو حذف بعض أحرف الكلمة، وذكر ان ابن الأثير[4] أنكر ورود هذا النوع في القران الكريم، وردّ بأن بعضهم جعل منه منه فواتح السور على القول بأن كل حرف منها يدل على اسم من أسمائه تعالى، وقال: إن بعضهم أدعى أن «الباء» في قول الباري «وامسحوا برؤوسكم»[5]، أول كلمة (بعض) ثم حذف الباقي، ومنه قراءة بعضهم «ونادوا يا مالِ»[6]، بالترخيم، ولما سمعها بعض السلف، قال: ما أغْنى أهل

(1) الإتقان: 3/ 178، والمعترك: 1/ 239، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ 88 ،89، والآية من سورة البقرة: 48

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 473، والبرهان للزركشي: 3/ 116

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 178، والمعترك: 1/ 239

(4) ينظر: المثل السائر: 2/ 113، 114

(5) سورة المائدة: 6

(6) سورة الزخرف: 77

أهل النار عن الترخيم؟، وأجاب بعضهم بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة[1]. وقد تابع السيوطي في هذا الكلام وفي ذكر هذا المصطلح الزركشي[2]. وقد أضاف السيوطي نصوصاً قرآنية تدخل ضمن هذا المصطلح إلى جانب ما ذكره الزركشي، حيث قال: «ويدخل في هذا النوع حذف همزة (أنا) في قوله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[3]، إذ الأصل (لكن أنا)، حُذفت همزة (أنا) تخفيفاً وأدغامت النون في النون. ومثلّه ما قُرىء: ﴿ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴾[4]،﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[5]،﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[6]،﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾[7][8].

النوع الثاني: ما يسمى بالاكتفاء - وقد سبقه في ذكر هذا المصطلح الزركشي وحدّه بقوله: «هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة»[9]، وقال إن غالباً ما يختص بالارتباط العطفي، وقد ذكر طائفة من الشواهد القرآنية التي استوعب فيها معنى هذا المصطلح، معتمداً في تلك الشواهد القرآنية على ما ذكره الزركشي صاحب

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 180، والمعترك: 1/ 241

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 132، 133

(3) سورة الكهف: 38

(4) سورة الحج: 65

(5) سورة البقرة: 4

(6) سورة البقرة: 203

(7) سورة المدثر: 35

(8) الإتقان: 3/ 180، والمعترك: 1/ 242

(9) الإتقان: 3/ 180، والمعترك: 1/ 242

(كتاب البرهان)، من ذلك قول الباري: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [1]، فعلّق قائلاً: «أي والبرد، وخصص الحر بالذكر»؛ لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد، وقيل لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ أَثَٰثٗا﴾، وفي قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا﴾، في قوله: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ﴾[2]، وقال في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾، «أي والمغارب»[3]، وفي قوله سبحانه: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، قال: «أي وللكافرين، قاله ابن الأنباري، ويؤيده قوله تعالى: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾[4].

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك، وقد قال عن هذا المصطلح إنه من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلّ من تنبه له أو نبّه عليه من أهل البلاغة، ولم أره إلاّ في شرح بديعية الأمة لرفيقه الأندلسي، وذكره الزركشي في البرهان ولم يسمه هذا الإسم بل سمّاه بالحذف المقابلي، وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي الأندلسي في شرح البديعية، وعدّه من أنواع البديع، ونوعاً عزيزاً، وقال في حدّه، هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ

(1) سورة النحل: 81

(2) الإتقان: 3/ 181، والمعترك: 1/ 242، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 118، 119، والآيات من سورة النحل: 80، 81، 5

(3) الإتقان: 3/ 182، والمعترك: 1/ 242، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 120، والآية من سورة الصافات: 5

(4) الإتقان: 3/ 182، والمعترك: 1/ 242، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 120، والآية من سورة البقرة: 2، 185

كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾، والتقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق، والذي ينعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة الذي ينعق عليه، ومن الثاني الذي ينعق به لدلالة الذين كفروا عليه[1]. وتبنى السيوطي كذلك الشواهد القرآنية التي أوردها الزركشي في مصطلح الإحتباك، حيث قال: «وقال الزركشي: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله، لدلالة الآخر عليه كقوله، تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾[2]، التقدير: إن افتريته فعليَّ إجرامي وأنتم براء منه، وعليكم أجرامكم وأنا بريءٌ مما تجرمون. وقوله: ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾[3]، التقدير: ويعذب المنافقين فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم...»[4].

وبعد أن ذكر ما قاله برهان الدين البقاعي والزركشي عن هذا المصطلح، وما استشهدوا به من الآيات القرآنية، شارك السيوطي أيضاً في هذا المصطلح، حيث ساق شاهداً قرآنياً. وقال فيه: «قلتُ: ومن لطيفه: «فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة»، أي فئةٌ مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت. وفي الغرائب للكرماني: في الآية الأولى التقدير: مثل الذين كفروا معك يا محمد كمثل الناعق مع الغنم، فحذف من كل طرف ما يدل عليه الطرف الآخر. وله في القرآن نظائر، وهو أبلغ ما يكون من الكلام»[5].

ويرى السيوطي أن تسمية (الإحتباك) مأخوذة من الحبك الذي يقصد به الشدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبك الثوب، هو سد ما بين

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 182، والمعترك: 1/ 243, 242، والآية من سورة البقرة: 171

(2) سورة هود: 35

(3) سورة الأحزاب: 24

(4) الإتقان: 3/ 182، 183، والمعترك: 1/ 242، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 129

(5) الإتقان: 3/ 183، والمعترك: 1/ 244, 243، والآية من سورة آل عمران: 13

خيوطه وضبطه بإحكام، بحيث تكون صنعته بعيدة عن الخلل مع جمال ورونق العمل. وشبّه عمل الناقد البليغ بحابك الثوب، فالناقد البصير بفنه وصوغه، والماهر في عمله ونظمه وحوكه، ذلك الذي يضع الكلام المحذوف في موضعه المناسب، فكان في عمله هذا حابكاً له، مانعاً من خلل يطرقه، إذ سدّ ما يحصل به الخلل مع زيادة حسنه ورونقه[1].

النوع الرابع: ما يُسمى بالاختزال، وقد قال فيه: «وهو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام؛ لأن المحذوف إما كلمة اسم، أو فعل، أو حرف، أو أكثر»[2].

من أمثلة حذف الاسم: حذف الموصوف، من ذلك قوله عزّ اسمه: «وعندهم قاصراتُ الطرفِ»، فقال: «أي حور قاصرات»[3]، ومنها أيضاً: «أن أعمل سابغاتٍ»، أي «دروعاً سابغات»[4].

أما حذف الصفة فكقوله تعالى: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾، أي يأخذ كل سفينة صالحة بدليل إنه قرىء كذلك، و«أن تعيبها»، لا يخرجها عن كونها سفينة[5]، ومنها أيضاً: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّ﴾، أي بالحق الواضح[6].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 183، والمعترك: 1/ 244

(2) الإتقان: 3/ 184، والمعترك: 1/ 244

(3) الإتقان: 3/ 185، والمعترك: 1/ 245، وينظر: الطراز: 2/ 107، والبرهان للزركشي: 3/ 155،وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 216، والآية من سورة الصافات: 48

(4) الإتقان: 3/ 185، والمعترك: 1/ 245، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 155،وظاهرة الحذف: 216، والآية من سورة سبأ: 11

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 185، والمعترك: 1/ 245، والمثل السائر: 2/ 103، والإيضاح: 1/ 186، 1/ 186، وعروس الأفراح: 3/ 192، والمختصر: 3/ 190، وظاهرة الحذف: 218، ومعاني النحو د فاضل السامرائي: 3/ 202، والآية من سورة الكهف: 79

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 185، والمعترك: 1/ 246، وظاهرة الحذف: 218، والآية من سورة البقرة: 71

ومنها أيضاً حذف العاطف مع المعطوف، واستشهد له بقوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾، فتقديره: ومن أنفق بعده[1]، وأيضاً قوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، أي والشر[2]، حذف المبدل منه، وقال: إنه خُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾، أي لما تصفه، والكذب بدل من الهاء[3].

ومنها حذف العائد: وقد أوضح إنه يقع في أربعة أبواب: منها إذا وقع الضمير العائد على الإسم الموصول مفعولاً به في جملة الصلة يحذف، كقوله تعالى: «﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [4]، وإذا وقع الضمير العائد الذي يربط جملة الصفة بالموصوف مفعولاً به يحذف، كقول الباري: «﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾[5]، وإذا وقع الضمير العائد، الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ منصوباً يحذف أيضاً، كقوله عزّ اسمه: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[6].

ومن أمثلة حذف الفعل: فقد أوضح إنه يُكثر حذفه إذا كان مفسراً، كقوله

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 186، والمعترك: 1/ 246، وعروس الأفراح: 3/ 201، والآية من سورة الحديد: 10

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 186، والمعترك: 1/ 246، والآية من سورة آل عمران: 26

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 186، والمعترك: 1/ 246، والبرهان للزركشي: 3/ 185، والآية من سورة النحل: 116

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 187، والمعترك: 1/ 247، وإعراب القرآن للزجاج: 2/ 479، والآية من من سورة الفرقان: 41

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 187، والمعترك: 1/ 247، والآية من سورة البقرة: 48

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 187، والمعترك: 1/ 247، وهمع الهوامع: 1/ 97، والآية من سورة النساء: 95

تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[1]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[2].
ويكثر حذف الفعل إذا وقع في جواب الاستفهام، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾، أي أنزل خيراً[3]. وأوضح إنه كثيراً ما يحذف القول، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا ﴾، وتقديره: يقولان ربنا[4]. واستشهد بآيات كثيرة بيّن فيها حذف الفعل في مواضع أخرى، من ذلك قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾، فقال إن تقديره: وأتوا[5].

ومن أمثلة حذف الحرف، حذف فاء الجواب، وقال إنه خُرج عليه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾[6].

ومن أمثلة حذف الحرف: حذف لام لقد، وقال إنه يحسن حذفها مع طول الكلام، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[7].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 187، والمعترك: 1/ 247، وظاهرة الحذف: 229، والآية من سورة التوبة: 6

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 187، والمعترك: 1/ 247، وظاهرة الحذف: 229، والآية من سورة الانشقاق: 1

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 187، والمعترك: 1/ 247، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 77، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 2/ 794، والآية من سورة النحل: 30

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 188, 187، والمعترك: 1/ 247، وإعراب القرآن: 1/ 14، والآية من سورة البقرة: 127

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 188، والمعترك: 1/ 248،، والآية من سورة النساء: 171

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 189، والمعترك: 1/ 249، والكتاب لسيبويه: 3/ 64 ،65، مغني اللبيب: اللبيب: 2/ 832، والآية من سورة البقرة: 180

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 190، والمعترك: 1/ 249، والمقتضب: 2/ 337، والآية من سورة الشمس: 9

ومنها حذف التنوين، وقال إنه خُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[2].

ومنها حذف حركة الإعراب والبناء، وقال إنه خُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾، وقوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾، إذ قُرئت بسكون الثلاثة[3].

ومن أمثلة حذف أكثر من كلمة: حذف مضافين، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾، والتقدير: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب[4].

ومنها حذف الجار مع المجرور، كقوله سبحانه: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾، أي بسيءٍ[5].

ومنها حذف جواب الشرط، وقد استشهد بشواهد قرآنية كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، والتقدير: فافعل[6].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 190، والمعترك: 1/ 250،ومغني اللبيب: 2/ 844، وظاهرة التخفيف في النحو العربي: 288، والآية من سورة الإخلاص: 1، 2

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 190، والمعترك: 1/ 250،ومغني اللبيب: 2/ 844، وظاهرة التخفيف: 288، والآية من سورة يس: 40

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 190، والمعترك: 1/ 250، وظاهرة الحذف: 175، والآيات من سورة البقرة: 54، 67، 228

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 190، والمعترك: 1/ 250،ومغني اللبيب: 2/ 814، وظاهرة الحذف: 211، والآية من سورة الحج: 32

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 191، والمعترك: 1/ 250، وعروس الأفراح: 3/ 195، والبرهان للزركشي: 3/ 153، والآية من سورة التوبة: 102

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 191، والمعترك: 1/ 251،ومغني اللبيب: 2/ 849، والآية من سور الأنعام: 35

ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾، أي أعرضوا، بدليل ما بعده[1].

ومنها حذف جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿ قٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴾، وتقديره الجواب: أي ما الأمر كما زعموا[2].

ومن أمثلة الحذف، حذف جمل كثيرة، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾، فعلّق قائلاً: «أي فأرسلوني إلى يوسف لاستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأتاه، فقال له: يا يوسف»[3].

الإطناب:

وقد عقد للإطناب فصلاً، وقسمه على قسمين: القسم الأول الإطناب بالبسط، والقسم الثاني الإطناب بالزيادة، وأوضح أن القسم الأول يكون بتكثير الجمل، واستشهد له بقول الله سبحانه: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ... ﴾، وعلّق على هذه الآية قائلاً: إن الله سبحانه أبلغ في الإطناب في هذه الآية الكريمة؛ لكون الخطاب مع الثقلين وفي كل عصر وحين، وإنه شمل العالم والجاهل، والموافق والمنافق على حد سواء[4]. واستشهد أيضاً بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ ﴾، فعلّق قائلاً: «فقوله: ﴿ وَيُؤْمِنُونَ

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 191، والمعترك: 1/ 251، والإيضاح: 1/ 187، ومعاني النحو: 4/ 123، والآية من سورة يس: 45

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 192، والمعترك: 1/ 251، وتأويل مشكل القرآن: 173، والمثل السائر: 2/ 106، والآية من سورة ق: 1

(3) الإتقان: 3/ 192، والمعترك: 1/ 251، والايضاح: 1/ 192، والبحر المحيط: 6/ 284، 285، وغني اللبيب: 2/ 852، وعروس الأفراح: 3/ 200، والآية من سورة يوسف: 46, 45

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 192، والمعترك: 1/ 252، والآية من سورة البقرة: 164

بِهِۦ ﴾ إطناب، لأن إيمان حملة العرش معلوم وحسّنه إظهار شرف الإيمـان ترغيبـاً فيه»[1].

أما النوع الثاني من الإطناب، وهو الإطنـاب بالزيـادة، فقـد جعلـه علـى أنواع كثيرة، أوصلها إلى واحد وعشرين نوعاً، ومنها:

التأكيد الصناعي

وقال إنه يكون على أربعة أقسام:

الأول: التأكيد المعنوي بكل، وأجمع، وكِلا، وكلتا، كقولـه تعـالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، وبيّن أن الغرض منه رفع احتمال المجاز وعدم الشمول[2].

والثاني: التأكيد اللفظي، الذي يكون بإعادة اللفظ الأول إما بمرادفه لتقوية معناه، كقوله تعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[3]، ونقل السيوطي عن غيره شـاهداً قرآنياً في قوله: ﴿قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُواْ نُورًا ﴾، فقال: «فوراء ليست هاهنـا ظرفاً؛ لأن لفظ (ارجعوا يُنبىء عنه، بل هو اسم فعل بمعنى (ارجعوا)، فكأنه قال: ارجعوا ارجعوا»[4].

وقد يكون التأكيد اللفظي بتكرار اللفظ الأول بلفظه، فيكـون في الإسم والفعل والحرف والجملة، وقد استشـهد بشـواهد قرآنيـة كـثيرة لبيان هذا النوع من التأكيد، مثال ذلك، التأكيد بالاسم، كقولـه تعـالى:

(1) الإتقان: 3/ 193، والمعترك: 1/ 252، والآية من سورة غافر: 7

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 197، والمعترك: 1/ 256، والآية من سورة الحجر: 30

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 197، والمعترك: 1/ 256، والآية من سورة الأنعام: 125

(4) الإتقان: 3/ 197، والمعترك: 1/ 257، والآية من سورة الحديد: 13

﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠ ﴾ [1]، والتأكيد بالحرف، كقوله سبحانه: ﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [2].

أما النوع الثالث من التأكيد الصناعي، فهو تأكيد الفعل بمصدره، وقال عنه: «وهو عوض من تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهم المجاز في الفعل، بخلاف التوكيد السابق؛ فإنه لرفع توهم المجاز في المسند إليه، كذا فرق به ابن عصفور وغيره»[3]. وقد استشهد لهذا النوع بقوله تعالى: ﴿ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [4] وأيضاً قوله: ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴿٩﴾ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ [5]. ولم يعدّ السيوطي الآية التي قال فيها: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾، من باب تأكيد الفعل بمصدره، معللاً ذلك بقوله: «بل هو جمع (ظنّ)؛ لاختلاف أنواعه»[6]. وقال عن قوله عز أسمه: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾، «فيحتمل أن يكون منه، وأن يكون الشيء بمعنى الأمر والشأن»[7].

والنوع الرابع: الحال المؤكدة، واستشهد لهذا النوع بنصوص قرآنية، منها قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [8]، وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [9]، ولم

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 197، والمعترك: 1/ 257، والآية من سورة الإنسان: 15، 16

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 198، والمعترك: 1/ 257، والآية من سورة هود: 108

(3) الإتقان: 3/ 198، والمعترك: 1/ 257

(4) سورة الأحزاب: 56

(5) سورة الطور: 9، 10

(6) الإتقان: 3/ 198، والمعترك: 1/ 257، والآية من سورة الأحزاب: 10

(7) الإتقان: 3/ 198، والمعترك: 1/ 257, 258، والآية من سورة الأنعام: 80

(8) سورة مريم: 33

(9) سورة النساء: 79

ولم يعدّ الآية الكريمة ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ من النوع الرابع؛ معللاً ذلك بقوله: «لأن التولي قد لا يكون إدباراً، بدليل قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [1]» [2]، كذلك الحال في الآية التي قال فيها الله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾؛ كون **«التبسّم قد لايكون ضحكاً»** [3].

التكرير

وقد أبدى السيوطي رأيه في هذا النوع، حيث رجّح إنه أبلغ من التأكيد، وأنه من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض من غلط[4]. ويبدو من كلام السيوطي إنه مؤيد لمن ذهب هذا المذهب[5]، مخالف بعض من ذهب إلى أن التأكيد يقال له التكرير، الذي رأى أن التأكيد مجريان: المجرى الأول عام ويعلق بالمعاني الإعرابية، وينقسم على لفظي ومعنوي. أما المجرى الثاني: وهو المقصود، فهو خاص ويتعلق بعلوم البيان، والذي قال عن هذا المجرى: إنه يقال له التكرير أيضاً[6]. وقد بيّن السيوطي أن التكرير له فوائد:

منها التقرير: وقد ألمح إلى إنه قيل أن الكلام إذا تكرر تقرر، وأن الله سبحانه نبّه على السبب الذي لأجله كرر القصص والإنذار في القرآن بقوله تعالى: ﴿

(1) سورة البقرة: 144

(2) الإتقان: 3/ 199، والمعترك: 1/ 258، والآية من سورة النمل: 10

(3) الإتقان: 3/ 199، والمعترك: 1/ 258، والآية من سورة النمل: 19

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 199، والمعترك: 1/ 258

(5) ذهب إلى هذا الرأي القزويني والزركشي، وينظر: الإيضاح: 1/ 197، والبرهان للزركشي: 3/ 9، 11

(6) ينظر: الطراز: 2/ 176

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾[1]، فتابع في هذا الشاهد القرآني الخطابي والزركشي[2].

ومنها أيضاً: التأكيد، ولم يشر السيوطي إلى أي تعليق عن هذه الفائدة.

ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلّقي الكلام بالقبول، واستشهد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾، وعلّق عليه قائلاً: إن الله سبحانه كرر النداء في هذه الآية لزيادة التنبيه[3]، وقد تابع السيوطي في هذا الشاهد والتعليق القزويني، والزركشي[4].

ومنها:إذا كان الكلام الأول طويلاً وخُشي تناسيه، أعيد ثانياً تطرية له وتجديداً لعهده، واستشهد بنصوص قرآنية عديدة، منها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[5]، وقد سبقه في هذا الشاهد القزويني والزركشي[6]. ومن الشواهد الشواهد الأخرى التي ذكرها قوله سبحانه: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 199، والمعترك: 1/ 258، والآية من سورة طه: 113

(2) ينظر: بيان الإعجاز القرآن للخطابي، ضمن ثلاث رسائل: 48، والبرهان للزركشي: 3/ 10

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 200، والمعترك: 1/ 258، 259، والآية من سورة غافر: 38، 39

(4) ينظر: الإيضاح: 1/ 197، والبرهان للزركشي: 3/ 13، 14

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 200، والمعترك: 1/ 259، والآية من سورة النحل: 119

(6) ينظر: الإيضاح: 1/ 198، والبرهان للزركشي: 3، 14

أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾، وإن هذا الشاهد القرآني الذي أورده كان نقلاً عن الزركشي[1].

ومنها: **التعظيم والتهويل**، وقد استشهد كذلك بآيات قرآنية، متابعاً فيها الزركشي، منها قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾[2].

وقد لجأ السيوطي إلى طريقة جدلية؛ ليثبت فيها ما ذهب إليه من أن التكرير أبلغ من التأكيد، ولدحض فكرة أن التكرير أحد أنواع التأكيد، قال: «فإن قلت: هذا النوع أحد أقسام النوع قبله؛ فإن منها التوكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عدُّه نوعاً مستقلاً. قلت: هو يجامعه ويفارقه، ويزيد عليه وينقص عنه، فصار أصلاً برأسه؛ فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدم في أمثلته، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً. وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيداً للتأكيد معنى. ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكررين، فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده، نحو: ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[3]،﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[4]. فالآيتان من باب التكرير، لا التأكيد اللفظي الصناعي، ومنه الآيات المتقدمة في التكرير للطول»[5].

ومن الفوائد الأخرى التي ذكرها السيوطي للتكرير: ما كان لتعدد المتعلق، وذلك بأن يكون المكرر ثانياً متعلقاً بغير ما تعلق به الأول، وذكر أن هذا القسم

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 200، والمعترك: 1/ 259، والبرهان 3/ 14، والآية من سورة يوسف: 4

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 200، والمعترك: 1/ 259، والبرهان للزركشي: 3/ 17، والآية من سورة الواقعة: 27

(3) سورة الحشر: 18

(4) سورة آل عمران: 42

(5) الإتقان: 3/ 200، والمعترك: 1/ 259

يسمى الترديد، وقد أتى بشواهد قرآنية، منها قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾، فقال السيوطي: «فإنها تكررت نيفاً وثلاثين مرة، كل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائداً على شيء واحد لما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها، قاله ابن عبد السلام وغيره. وإن كان بعضها ليس بنعمة فذكرُ النقمة للتحذير نعمة، وقد سئل: أي نعمة في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾، فأجاب بأجوبة أحسنها النقلةُ من دار الهموم إلى دار السرور، وإراحة المؤمن من الكافر، والبار من الفاجر»[1].

وقد أتى السيوطي بخمسة أجوبة رداً على سؤال، سُئل فيه عن الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف (عليه السلام)، وأنها ذُكرت في موضع واحد من القرآن الكريم مقارنة بغيرها من القصص القرآنية، وكانت الأجوبة الثلاثة الأولى التي أوردها نقلاً عن الزركشي[2]، أما الجواب الرابع والخامس، فكانا من إضافات السيوطي، حيث قال: «قلت: وظهر لي جواب رابع، وهو أن سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقص عليهم، كما رواه الحاكم في مستدركه، فنزلت مبسوطة تامة ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصة، وترويح النفس بها، والإحاطة بطرفيها. وجواب خامس، وهو أقوى ما يجاب به: أن قصص الأنبياء إنما كررت لأن المقصود بها إفادة إهلاك من كذّبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار للرسول صلى الله عليه وسلم، فلما كذبوا أنزلت قصة منذرة بحلول العذاب، كما حل على المكذبين، ولهذا قال

(1) الإتقان: 3/ 201، والمعترك: 1/ 260، وينظر: الإشارة إلى الإيجاز: 274، 275، والآية من سورة الرحمن: 11

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 205، 206، والمعترك: 1/ 264، والبرهان للزركشي: 3/ 29، 30

تعالى في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ (1)، ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ (2). وقصة يوسف لم يُقصد منها ذلك؛ وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصة أهل الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصة موسى مع الخضر، وقصة الذبيح، فإن قلت: قد تكررت قصة ولادة يحيى وولادة عيسى مرتين، وليست من قبيل ذلك؟ قلت: الأولى في سورة كهيعص، وهي مكية أنزلت خطاباً، لأهل مكة، والثانية في سورة آل عمران، وهي مدنية أنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نجران حين قدموا؛ ولهذا اتصل بها ذكرُ المحاجّة والمباهلة»(3).

تلك هي جهود السيوطي في (التكرير)، حيث وجدناه أفاض فيه الحديث طويلاً، وأحاط به من جميع جوانبه، وإنْ كان ما أورده السيوطي من كلام على هذا المصطلح قد سبقه في ذلك البلاغيون، فقد تكلم على هذا المصطلح القزويني(4) والزركشي(5)، وإن ما استشهد به من الآيات القرآنية، وتعليقه عليها، كان مستعيناً بما أفاد القزويني(6) والزركشي(7) إلى جانب آخرين صرح بهم، إلاّ إنه كانت لديه إضافات لم نلمحها عند من سبقه، كذلك توجد لديه آراء في أثناء حديثه عن هذا المصطلح.

---

(1) سورة الأنفال: 38

(2) سورة الأنعام: 6

(3) الإتقان: 3/ 206، والمعترك: 1/ 265

(4) ينظر: الإيضاح: 1/ 197

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 8

(6) ينظر: الإيضاح: 1/ 197، 198، 199

(7) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 13، 17، 21، 23– 25، 28، 29، 33

البدل

وأوضح أن القصد منه، الإيضاح بعد الإبهام، وإن فائدته البيان والتأكيد، وذكر إنه على ثلاثة أقسام، وهو إما بالمطابقة في بدل الكل، وإما بالتضمين في بدل البعض، أو بالإشتمال في بدل الإشتمال وقد استشهد للأول بقوله سبحانه: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [1]، و«إلى صراط العزيز الحميد. الله»[2]. وللثاني بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾ [3]، و ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ ﴾ [4]. ومثال الثالث: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞ ﴾ [5]، و﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۞ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾ [6]. وألمح إلى أن بعضهم زاد نوعاً رابعاً إلى جانب الأنواع الأخرى وهو بدل الكل عن البعض، وقال السيوطي: إنه وجد مثالاً له في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۞ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾، «فجنات عدن بدل من الجنة التي هي بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة»[7]. ونقل السيوطي قولاً عن ابن السيد: «وليس كل بدل يقصد به رفعُ الإشكال الذي يعرض في المبدل منه؛ بل من البدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنياً عنه، كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾، ألا ترى إنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشك أحد في أن الصراط المستقيم هو صراط الله، وقد نص

(1) سورة الفاتحة: 5، 6

(2) سورة إبراهيم: 1، 2

(3) سورة آل عمران: 97

(4) سورة البقرة: 251

(5) سورة البقرة: 217

(6) سورة البروج: 4، 5

(7) الإتقان: 3/ 210، والمعترك: 1/ 269، والآية من سورة مريم: 60، 61

سيبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيد» [1]. وقال السيوطي إن ابن عبد السلام جعل منه قول الله سبحانه: ﴿ ۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ ﴾، وقال: «ولا بيان فيه؛ لأن الأب لا يلتبس بغيره. ورُدّ بأنه قد يطلق على الجد، فأبدل لبيان أرادة الأب حقيقة» [2].

عطف الخاص على العام

وذكر أن فائدته «التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات»[3]. وقد تابع السيوطي في هذا القول القول ما ذكره البلاغيون السابقون[4]، ومن الشواهد القرآنية التي استشهد بها على هذا النوع: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [5]، و﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [6]، و﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [7]، و﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [8]، وعلّقَ على هذه الآيات الكريمة بما حكاه الكرماني في العجائب، قال: «إنما إقامتها من جملة التمسك بالكتاب، وخُصّت بالذكر إظهارا لرتبتها، لكونها عماد الدين، وخص جبريل بالذكر رداً على اليهود في دعواهم عداوته، وضم إليه

(1) الإتقان: 3/ 210، 211، والمعترك: 1/ 269، والآية من سورة الشورى: 52، 53

(2) الإتقان: 3/ 211، والمعترك: 1/ 269، وينظر: الفوائد في مُشكل القرآن: 64، 65، والآية من سورة الأنعام: 74

(3) الإتقان: 3/ 212، والمعترك: 1/ 271

(4) ينظر: الإيضاح: 1/ 197، وعروس الأفراح: 3/ 216، 217، والمختصر: 3/ 217

(5) سورة البقرة: 238

(6) سورة البقرة: 98

(7) سورة آل عمران: 104

(8) سورة الأعراف: 170

ميكائيل؛ لأنه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أن جبريل ملك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح. وقيل: إن جبريل وميكائيل لما كانا أميري الملائكة لم يدخلا في لفظ الملائكة أولاً، كما أن الأمير لا يدخل في مسمى الجند»[1]. ونبه السيوطي إلى أن المراد بالخاص والعام هنا ما كان فيه الأول شاملاً للثاني لا المصطلح عليه في الأصول[2].

عطف العام على الخاص

وقد ذهب السيوطي إلى أن هذا النوع موجود في القرآن، وردّ على من أنكر وجود هذا النوع بقوله: أخطأ. وقال السيوطي إن فائدته وهي التعميم، مثلّه قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾، قال: «والنسك العبادة فهو أعم»[3]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[4]، و﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[5]. وأشار إلى أن الزمخشري جعل منه: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾، بعد قوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم﴾[6].

الإيضاح بعد الإبهام

نقل السيوطي عن أهل البيان[7] قولاً مفاده: «إذا أردت أن تُبْهم ثم توضّح

(1) المعترك: 1/ 271، وينظر: الإتقان: 3/ 212، 213

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 213، والمعترك: 1/ 271

(3) الإتقان: 3/ 213، والمعترك: 1/ 272، والآية من سورة الأنعام: 162

(4) سورة الحجر: 87

(5) سورة نوح: 28

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 213، والمعترك: 1/ 272، والكشاف: 1/ 478، والآية من سورة يونس: يونس: 31

(7) يقصد (بأهل البيان) مَنْ تحدث عن هذا النوع، وينظر: الإيضاح: 1/ 195، وعروس الأفراح: 3/ 210

توضّح فإنك تُطنب»[1]. وذكر أن فائدته «إما رؤية المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام، والإيضاح، أو ليتمكن المعنى في النفس تمكناً زائداً لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعز من المنساق بلا تعب، أو لتكمل لذةُ العلم به؛ فإن الشيء إذا عُلم من وجه ما تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه، وتألمت؛ فإذا حصل العلم من بقية الوجوه كانت لذته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة»[2]. ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝٢٥ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴾، فإن (اشرح) يفيد طلب شرح شيء مّاله، و(صدري) يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك (يسر لي أمري)، «فإن المقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذِن بتلقي الشدائد»[3]، وكذلك: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾، والمقام يقتضي التأكيد؛ لأنه مقام امتنان وتفخيم»[4]. وأضاف إلى ذلك التفصيل بعد الإجمال، واستشهد له بقوله سبحانه: سبحانه: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ إلى قوله: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾[5]. وعكسه، كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾»[6]، فقال السيوطي: أُعيد ذكر العشرة لدفع توهم أن الواو في (وسبعة) بمعنى (أو) فتكون الثلاثة داخلة فيها، كما في قوله: ﴿ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾، ثم قال: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ

(1) الإتقان: 3/ 214، والمعترك: 1/ 272

(2) الإتقان: 3/ 214، والمعترك: 1/ 272

(3) الإتقان: 3/ 214، والمعترك: 1/ 272، وينظر: الإيضاح: 1/ 195، 196، وعروس الأفراح: 3/ 211، 212، والمختصر: 3/ 211، 212، والآية من سورة طه: 25، 26

(4) الإتقان: 3/ 214، والمعترك: 1/ 272، وينظر: عروس الأفراح: 3/ 212، والآية من سورة سورة الإنشراح: 1

(5) سورة التوبة: 36

(6) سورة البقرة: 196

مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾[1]؛ فإن من جملتها اليومين المذكورين أولاً، وليست أربعة غيرهما. وقد أدلى السيوطي بدلوه عن ما قيل عن هذه الآية الكريمة، ورجح إنه أحسن الأجوبة، وألمح إلى أن الزمخشري أشار إليه، وابن عبد السلام وافقه عليه، وقطع به ابن الزملكاني في (أسرار التنزيل)[2]، ونقل السيوطي عن ابن الزملكاني إنه قال: نظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾، فإنه رافع لاحتمال أن تكون تلك العشرة من غير مواعدة[3]. وعضّد السيوطي قول ابن الزملكاني بقولٍ لابن عسكر، حيث قال: «قال ابن عسكر: وفائدة الوعد بثلاثين أولاً ثم بعشرٍ، ليتجدد له قرب انقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهباً، مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية، فلما فُصلت استشعرت النفسُ قرب التمام، وتجدّد بذلك عزم لم يتقدم»[4].

الإيغال

وقد حدّه بقوله: «وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها»[5]، وقد تابع السيوطي في هذا الحدّ القزويني وبهاء الدين

(1) سورة فصلت: 10

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 214، والمعترك: 1/ 273، والكشاف: 2/ 1084، 1085، والفوائد: 155، 156، والبراهان الكشاف لابن الزملكاني: 304، 305

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 214، 215 والمعترك: 1/ 273، والبرهان الكشاف لابن الزملكاني: 304، 305، والآية من سورة الأعراف: 142

(4) الإتقان: 3/ 215، والمعترك: 1/ 273

(5) الإتقان: 3/ 220، والمعترك: 1/ 278

السبكي[1]، وأشار السيوطي إلى أن بعضهم زعم إنه خاص بالشعر، وكان يقصد بذلك قدامة بن جعفر الذي تكلم على الإيغال، والذي قيّده بالشعر خاصة[2]، وقد أشار إلى ذلك الباقلاني[3] أيضاً. وذكر السيوطي أن هذا الزعم رُدّ عليه بأنه وقع في القرآن[4]، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾، فقوله بعده: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنه يتمّ المعنى بدونه؛ إذ الرسول مهتد لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على إتباع الرسل والترغيب فيه[5]، وذكر أيضاً أن ابن أبي الإصبع جعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾[6]، وانه علّق عليه بقوله: إن ﴿إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾ زائد على المعنى، للمبالغة في عدم انتفاعهم، كذلك الحال في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[7]، فإن قوله تعالى: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، زائد على المعنى، أُريد به مدح المؤمنين والتعريض بالذم لليهود في أنهم بعيدون عن الإيمان[8].

التذييل

وقد قال في حدّه: «وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند

(1) ينظر: الإيضاح: 1/ 199، وعروس الأفراح: 3/ 220
(2) ينظر: نقد الشعر: 168
(3) ينظر: إعجاز القرآن: 139
(4) ردّ على هذا الزعم بهاء الدين السبكي، وينظر: عروس الأفراح: 3/ 224
(5) ينظر: الإتقان: 3/ 220، والمعترك: 1/ 278، والآية من سورة يس: 20، 21
(6) سورة النمل: 80
(7) سورة المائدة: 50
(8) ينظر: الإتقان: 3/ 220، والمعترك: 1/ 278، وبديع القرآن: 91 – 93

من فهمه»[1]، ولم يختلف في حد هذا النوع عن البلاغيين الذين سبقوه[2]، كذلك الحال في الشواهد القرآنية، من ذلك قوله سبحانه: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾[4]، ولم نلمح عند السيوطي أي تعليق.

الطرد والعكس

وقد ذكر السيوطي في هذا النوع ما قاله الطيبي، حيث قال: «قال الطيبي: وهو أن يؤتي بكلامين يقرر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ﴾[5] إلى قوله: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم ﴾، فمنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة مقرر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها، وبالعكس. وكذا قوله: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾[6]»[7]. وبعد أن ذكر ما قاله الطيبي قال السيوطي: «وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك»[8].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279

(2) الإيضاح: 1/ 200، 202 وعروس الأفراح: 3/ 225، والبرهان للزركشي: 3/ 68

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279، والإيضاح: 1/ 201، وعروس الأفراح: 3/ 226، والآية من سورة سبأ: 17

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279، والإيضاح: 1/ 202، وعروس الأفراح: 3/ 228، والآية من سورة الإسراء: 81

(5) سورة النور: 58

(6) سورة التحريم: 6

(7) الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279، وينظر التبيان: 369، 370

(8) الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279

التكميل

وقال عن هذا النوع إنه يسمى بالاحتراس أيضاً، وحدّه بقوله: «وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم»[1]، واستشهد لهذا النوع بنصوص قرآنية، منها قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وعلّق عليه بقوله: إن الله لو اقتصر على (أذلة) لتوهم إنه لضعفهم؛ فلذلك رفعه بقوله (أعزة)[2]، ومن الشواهد الأخرى، قوله سبحانه: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾، فقال معلقاً: «فقوله (وهم لا يشعرون)، احتراس لئلا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان»[3].

التتميم

وقال في حدّ هذا النوع: «وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضْلة تفيد نكتة؛ كالمبالغة في قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾، أي مع حب الطعام أي اشتهائه؛ فإن الإطعام حينئذ أُبلغ وأكثر أجراً»[4]، وقد تابع هذا الحدّ والشاهد البلاغيين[5]، ومنه: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [6]، و﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن

---

(1) الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279، وينظر الايضاح: 1/ 202، وعروس الأفراح: 3/ 231

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 221، والمعترك: 1/ 279، والإيضاح: 1/ 203، وعروس الأفراح: 3/ 233، والبرهان للزركشي: 3/ 65، والآية من سورة المائدة: 54

(3) المعترك: 1/ 279، وينظر: الإتقان: 3/ 222، والآية من سورة النمل: 18

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 222، والمعترك: 1/ 280، والآية من سورة الإنسان: 8

(5) ينظر: العمدة لابن رشيق القيرواني: 2/ 51، والإيضاح: 1/ 205، وعروس الأفراح: 3/ 235، 236

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 222، والمعترك: 1/ 280، والإيضاح: 1/ 205، وعروس الأفراح: 3/ 236،، والآية من سورة البقرة: 177

﴿مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾، فقال معلقاً: «فقوله (وهو مؤمن) تتميم في غاية الحسن»[1]، وقد سبقه في ذكر الشاهد والتعليق ابن رشيق القيرواني[2].

الاستقصاء

وقال السيوطي عن هذا النوع: «وهو أن يتناول المتكلم معنى يستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لم يترك بعده فيه مقالاً»[3]، وقد استشهد لهذا النوع بآية قرآنية واحدة، وهي في قول الباري سبحانه: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [4]، فعلق عليها قائلاً: «فإنه لو اقتصر على قوله (جنة) لكان كافياً، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها: «من نخيل وأعناب»، فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثم زاد: «تجري من تحتها الأنهار» متمماً لوصفها» بذلك، ثم كمّل وصفها بعد التتميمين، فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾، فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتد الأسف على إفسادها. ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ ﴾، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصفه بالكبر: «وله ذرية ضعفاء». ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بالضعف، ثم ذكر استئصال الجنة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت، حيث قال: «فأصابها إعصار فيه نارٌ فاحترقتْ»، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل به سرعةُ الهلاك، فقال: «فيه نارٌ فاحترقتْ»، ثم لم يقف عند ذلك. حتى اخبرنا باحتراقها؛ لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: «فاحترقت»، وقد قال

(1) الإتقان: 3/ 222، والمعترك: 1/ 280، والآية من سورة النساء: 124

(2) ينظر: العمدة: 2/ 51

(3) المعترك: 1/ 280، وينظر: الإتقان: 3/ 222

(4) سورة البقرة: 266

السيوطي عن هذا الكلام، فهذا أحسنُ استقصاء وقع في كلام وأتمه وأكمله»[1] وذكر السيوطي أن ابن أبي الإصبع المصري فرّق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل، فالتتميم «يرد على المعنى الناقص ليتم، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمّل أوصافه، والاستقصاء يردُ على المعنى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأسبابه وأوصافه حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه فلا يبقى لأحد فيه مساغ»[2]. ومن الجدير بالذكر أن ما أورده السيوطي منذ بداية كلامه على هذا النوع كان متابعاً وملخصاً ما أتى به ابن أبي الإصبع من كلام على هذا النوع[3].

الاعتراض

ألمح السيوطي إلى أن هذا النوع سماه قدامة التفاتاً[4]، وقال في حدّه: «وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنى لنكتة غير رفْع الإيهام»[5]، كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾، «فقوله: (سبحانه) اعتراض لتنزيه الله عن البنات والشناعة على فاعليها»[6]. ومن وقوعه بأكثر من جملة قول الله عز وجل: « **ويجعلون لله البناتِ سبحانه ولهم ما يشتهون** » إلى قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، قال: إن فيه اعتراض بثلاث جمل، وهي ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾، ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى

(1) الإتقان: 3/ 222، 223، والمعترك: 1/ 280، 281

(2) الإتقان: 3/ 223، والمعترك: 1/ 281

(3) ينظر: بديع القرآن: 247 – 251

(4) ينظر: نقد الشعر: 150

(5) الإتقان: 3/ 223، والمعترك: 1/ 281، وينظر: الإيضاح: 1/ 206، وعروس الأفراح: 3/ 237، والبرهان للزركشي: 3/ 56

(6) الإتقان: 3/ 223، والمعترك: 1/ 281، وينظر: عروس الأفراح: 3/ 240، والآية من سورة سورة النحل: 57

ﱡﭐ ﲡ ﱠ [1]. وقد ذكر السيوطي قول التنوخي في الأقصى القريب عن هذه الآية الكريمة، حيث قال: «ونكتته إفادة أن هذا الأمر واقع بين القولين لا محالة، ولو أتى به آخراً لكان الظاهر تأخيره، فبتوسُّطه ظهر كونه غير متأخر، ثم فيه اعتراض في اعتراض، فإن «وقضي الأمر» معترض بين وغيض واستوت؛ لأن الاستواء يحصل عقب الغيض. وقوله: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ إلى قوله: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ ﴾، فيه اعتراض بسبع جمل إذا أعرب حالاً منه»[2]. ومن أمثلة وقوع اعتراض في اعتراض قوله تعالى: ﴿ ۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾، فقال السيوطي: أنه اعترض بين القسم وجوابه بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ ﴾، واعترض بين القسم وصفته بقوله تعالى: ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ تعظيماً للمقسم به، وتحقيقاً لإجلاله، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها[3]. ونقل السيوطي عن صاحب التبيان أن وجه حسن الاعتراض، حسن الإفادة مع مجيئه مجيء ما لا يترقب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب[4].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 224، والمعترك: 1/ 281، وعروس الأفراح: 3/ 244، 245، والبرهان للزركشي: 3/ 69، والآية من سورة هود: 44

(2) الإتقان: 3/ 224، والمعترك: 1/ 282، وينظر: الأقصى القريب: 58، 59، والآية من سورة الرحمن: 46 – 54

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 224، والمعترك: 1/ 282، والبرهان للزركشي: 3/ 64، والآية من سورة الواقعة: 75- 77

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 224، والمعترك: 1/ 282، والتبيان للطيبي: 385

المبحث الرابع
الخبر والإنشاء

الإنشاء في معناه اللغوي، يعني الابتداء والخلق، فقد جاء في لسان العرب: «أَنْشَأَهُ اللهُ: خَلَقَه.. وأَنْشَأَ اللهُ الخَلْقَ أي ابَتَدأَ خَلْقَهم.. والنشِّيءُ: أَولُ ما يَنْشَأُ من السَّحاب ويرتفع، وقد أَنْشَأُه اللهُ... وأَنْشَأَ السَّحابُ يُمَطُرُ: بَدَأَ، وأَنْشَأَ دارا: بَدَأَ بناءها»[1]. وأما في الاصطلاح فإنه يُقال: «على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه»[2]

أما الخبر لغةً، فهو «النَّبأُ والجمع أَخْبارٌ»[3]، وأما اصطلاحاً، فهو: «ما جاز على قائله التصديقُ والتكذيب»[4].

أي أن الخبر، يكون له واقع خارجي ومن ثم يُوصف بالصدق أو الكذب حسب مطابقته لهذا الواقع أو عدمها، أما فلا خارج له يطابقه أو لا يطابقه، وإنما هو يُوجد حين التلفظ به، ولذا صارت الأساليب الإنشائية مجردة من الزمن، فقولنا: بعتُ أو قُمْ «فإن نسبة البيع إلى الفاعل إنما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام للمخاطب على وجه الأمر إنما وجِدت بنفس التلفظ من غير قصد إلى أنّ إحدى النسبتين حاصلة الآن أو في المضي أو الاستقبال»[5]، وهذا خلاف الخبر الذي يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة.

---

(1) لسان العرب: مادة نشأ، المجلد الرابع عشر: 252

(2) التعريفات: 38

(3) لسان العرب: مادة خبر، المجلد الخامس: 10

(4) المقتضب: 3/ 89، وينظر: التمهيد للباقلاني: 379

(5) مواهب الفتاح، ضمن شروح التلخيص: 1/ 167

والفارق بينهما أن نسبة الخبر تكون حاكية عن حالة بين الطرفين في الأمر نفسه، أمّا نسبة الإنشاء فتكون محضرة لا خارج لها[1]، ومن ثمّة قيل إنّ الخبر حكاية والإنشاء ارتجال، ومن ثم ذهبوا إلى أن مضمون الخبر أوسع من مضمون الإنتشاء، «لأن الإنشاء يدلُّ على وجود النسبة والخبر يدلّ على وجودها مع الحديث عنها»[2]. ومما افترق فيه الخبر عن الإنشاء أيضاً، هو أن الأساليب الانشائية تكون بالقرائن أي بالأدوات، والحروف كالاستفهام والنفي والتعجب والمدح والذم والقسم.. أما الأساليب الخبرية فتكون عن طريق الأساليب والصيغ[3].

ومن الفروق أيضاً أن الإنشاء لا يحتاج إلى دليل ولا يُطلب من المتكلم إثبات كلامه؛ لعدم وجود حكم سابق في ذهن المتلقي فيطابقه الكلام أوْلا، وإنما المتكلم يُنشئ الحكم ويُوجده عند لحظة النطق به في حين يكون للخبر نسبة وحكم بين الطرفين في الأمر المنقول أو المخبر عنه، ومن ثمّة يحتاج المتكلم إلى دليل لإثبات الخبر المنقول....

وعلى الرغم من كل هذه الفروق وغيرها بين الخبر والإنشاء، فإن هناك مواضع ينوب فيها الإنشاء عن الخبر ويقع موقعه، بدلالة القرائن المعنوية، كقول الباري سبحانه: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ فقوله تعالى في (يتربصن) «صيغته صيغة الخبر، ولكن لا يمكن حمله على حقيقته، فإنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل

(1) ينظر: الإيضاح: 1/ 166(ضمن شروح التلخيص)

(2) البحث النحوي عند الاصوليين: 271

(3) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 123

الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال»[1]. وهناك مواضع أخرى سنلحظها عند شيخنا جلال الدين السيوطي.

الخبر والإنشاء عند السيوطي

وهو الوجه الثامن والعشرون من وجوه إعجاز القرآن عند السيوطي في احتوائه على الخبر والإنشاء، وقد ذهب فيه السيوطي إلى ما ذهب إليه الحذاق من النحاة وأهل البيان من انحصار الكلام فيهما، وإنه ليس له قسم ثالث[2].

وذكر السيوطي أن قوماً ادعّوا أن أقسام الكلام عشرة: نداء ومسألة، وأمر، وتشّفع، وتعجّب، وقَسّمَ، وشرط، ووضع، وشك، واستفهام. ومنهم من قال: إنه تسعة، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة. وقيل: ثمانية: بإسقاط التشفّع لدخوله فيها. وقيل أيضاً: سبعة بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر. وأشار إلى أن الأخفش قال: إن أقسام الكلام ستة: خبر، واستخبار، وأمر ونهي، ونداء، وتمنٍ. وإن بعضهم قال: خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء. وإن قوماً قال: إنه أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء[3]. وإن كثيرين قالوا: ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء؛ لأن الكلام إما إن يحتمل التصديق والتكذيب أوْ لا: الأول الخبر، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإنّ لم يقترن بل تأخرَ عنه، فهو الطلب. واتفق المحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وإنّ معنى (اضرب) مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطلب لا نفسه[4].

(1) البرهان للزركشي: 2/ 216، والآية من سورة البقرة: 228

(2) ينظر: المعترك: 1/ 319، والإتقان: 3/ 225

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 225، والبرهان للزركشي: 316

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 225، والمعترك: 1/ 319

وقد أشار إلى إنه اختلف الناس في حدّ الخبر، فمنهم من قال: إنه لا يحد لعُسره، وقيل: لأنه ضروري؛ لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة، وألمح إلى أن الإمام رجّحه في المحصول. ورأى أن الأكثر على حدّه، هو قول القاضي الباقلاني والمعتزلة: الخبر الذي يدخله الصدق والكذب، فأورد عليه خبر الله تعالى؛ فإنه لا يكون إلا صادقاً، فأجاب القاضي بأنه يصح دخوله لغةً. وقيل: الذي يدخله التصديق والتكذيب، ويكون سالماً من الإيراد المذكور[1]. وقال أبو الحسن البصري: كلامٌ يفيد بنفسه نسبة، فأورد عليه نحو: (قُمْ)، فإنه يدخل في الحد؛ لأن القيام منسوب والطلب منسوب. وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً أو إثباتاً. وقيل: القول المقتضى بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات[2].

إن ما ذكره السيوطي في إشارته هذه عن اختلاف الناس في حدّ الخبر كان ملخصاً ما ذكره صاحب عروس الأفراح[3]، وقد أضاف السيوطي إلى ذلك قولاً لبعض المتأخرين: «الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه. وقال مَنْ جعل الأقسام ثلاثة: الكلام إنْ أفاد بالوضع طلباً فلا يخلو إمّا أن يطلب ذكر الماهية، أو تحصيلها، أو الكفّ عنها، والأول الاستفهام، والثاني الأمر، والثالث النهي. وإنْ لم يفد طلباً بالوضع فإن لم يحتمل الصدق والكذب سُميَ تنبيهاً وإنشاء؛ لأنك نبّهتَ به على مقصودك، وإنشأته، أي ابتكرته، من

(1) ينظر: التمديد للباقلاني: 379، 380

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 225، 226، والمعترك: 1/ 319، 320

(3) ينظر: عروس الأفراح: 1/ 174

غير أن يكون موجوداً في الخارج، سواء أفاد طلباً لازماً، كالتمني والترجي والنداء والقسم، أم لا، كأنت طالق، وإن احتملها من حيث هو فهو الخبر»[1].

وقد عقد فصلاً في الخبر، وحدّه بقوله: إنه يقصد به إفادة المخاطب[2]. وقد استشهد بآيات قرآنية، بيّن فيها مواضع الخبر، التي يخرج بها عن معناه الخبري إلى معان أخر، منها قوله سبحانه: ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾، فالخبر هنا ورد بمعنى الأمر[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾، فقد ورد بمعنى النهي[4]، وأنه ورد بمعنى الدعاء في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، أي أعنّا[5]، وكذا في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾، فإنه دعاء عليه[6].

وقد ذكر السيوطي رأي ابن العربي عن الخبر هل يرد بمعنى الأمر أو النهي، قال: «ونازع ابن العربي في قولهم: إن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهي، قال في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [7]، ليس نفياً لوجود الرفث، بل نفي لمشروعيته؛ فإن الرفث يوجد من بعض الناس، وأخبار الله تعالى لا يجوز أن تقع بخلاف مخبره، وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً،

(1) المعترك: 1/ 320، وينظر: الإتقان: 3/ 226

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 226، والمعترك: 1/ 320

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 226، والمعترك: 1/ 320، والكشاف: 1/ 127، والبرهان للزركشي: 2/ 320، والآية من سورة البقرة: 233

(4)ينظر: الإتقان: 3/ 226، والمعترك: 1/ 320، والبرهان للزركشي: 2/ 321، والآية من سورة الواقعة: 79

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 227، والمعترك: 1/ 320، والبرهان للزركشي: 2/ 321، والآية من سورة الفاتحة: 4

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 227، والمعترك: 1/ 320، والآية من سورة اللهب: 1

(7) سورة البقرة: 197

كقولـه: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[1]، ومعنـاه مشـروعاً لا محسوسـاً، فإنـا نجـد مطلقات لا يتربصن، فعاد النفي إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسّي، وكذا: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾[2]، أي لا يمسه أحد منهم شرعاً، فإن وجد المسّ فعلى خلاف حكم الشرع. قال: وهذه الدقيقة الـتي فاتـت العلمـاء، فقـالوا: إن الخـبر يكون بمعنى النهي وما وُجِـد ذلـك قـط، ولا يصـح أن يوجـد، فإنهمـا مختلفـان حقيقة ويتباينان وضعاً»[3].

أقسام الخبر

1. التعجب:

وقد أورد السيوطي أربعة أقوال لأهل البيان في حدّ التعجـب، منهـا قـول ابن فارس: هو تفضيل شيء على أضرابه[4]. وقول ابن الصائغ: استعظام صـفة، خرج بها المتعجّب منه عن نظائره. وأيضاً قول الزمخشري، الذي حدّه بقوله: هـو تعظيم الأمر في قلوب السامعين؛ لأن التعجب لا يكون إلاّ من شيء خارج عـن نظائره وأشكاله[5]. وقول الرمـاني: إن المطلـوب في التعجـب الإبهـام؛ لأن مـن شأن الناس أن يتعجبوا مما لم يُعرف سببه، فكلما استبهم السـبب كـان التعجـب أحسن، وإن أصل التعجب إنما هو للمعنى الخفـي سـببه[6]، وإن الصـيغة الدالـة

(1) سورة البقرة: 228

(2) سورة الواقعة: 79

(3) الإتقان: 3/ 227، والمعترك: 1/ 320، 321، واحكام القرآن العربي: 1/ 188، 189

(4) ينظر: الصاحبي: 304

(5) ينظر: الكشاف: 2/ 1244

(6) ينظر: معاني الحروف للرماني: 87

عليه تسمى تعجباً مجازاً، وقال: ومن أجل الإبهام لم تعمل (نعـم) إلاّ في الجـنس من أجل التفخيم، ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر[1].

وقال السيوطي إنهم وضعوا للتعجب صيغاً من لفظه، وهي: (ما أَفْعـلَ)، و(أَفْعِل به)، وصيغاً من غـير لفظـه، نحـو: (كَبُـر)، كقـول الله سـبحانه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[2]، «﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[3].

وقد ذكر قاعدةً أفاد فيهـا: إن المحققـين قـالوا: «إذا ورد التعجـب مـن الله صُرف إلى المخاطب، كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[4]، أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم، وإنما لا يُوصف تعالى بالتعجب؛ لأنه استعظام يصحبه الجهـل، وهو تعالى منـزه عن ذلك؛ ولهذا تُعبّر جماعة بالتعجيب بدله، أي إنه تعجيب مـن الله للمخاطبين. ونظير هذا مجيء الدعاء والترجي منه تعالى، إنما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب، أي هؤلاء مما يجب أن يقال لهم: عندكم هذا. ولهذا قال سيبويه في قول تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[5]، المعنى اذهبـا علـى رجائكمـا وطمعكمـا. وفي قوله: «ويلٌ للمطففين»[6]، و«ويلٌ يومئذٍ للمكذبينَ»[7]، لا نقول هـذا دعـاء؛ دعاء؛ لأن الكلام بذلك قبيح، ولكن العرب إنما تكلموا بكلامهم، وجاء القـرآن

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 227، 228، والمعترك: 1/ 321، والبرهان للزركشي: 2/ 317

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 228، والمعترك: 1/ 321، والبرهـان للزركشـي: 2/ 318، والآيـة مـن سورة الكهف: 5

(3)ينظر: الإتقان: 3/ 228، والمعترك: 1/ 321، والكشـاف: 2/ 1244، والبرهـان للزركشـي: 2/ 318، والآية من سورة الصف: 3

(4) سورة البقرة: 175

(5) سورة طه: 44

(6) سورة المطففين: 1

(7) سورة المطففين: 10

على لغتهم وعلى ما يعنونه، فكأنه قيل لهم: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾، أي هؤلاء مما وجب هذا القول لهم؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة؛ فقيل: هؤلاء ممن دخل في الهلكة»[1]. فكما لحظنا أن السيوطي لم يختلف في بحثه قسم التعجب عن الزركشي، فقد كان نقلاً عنه.

2. الوعد والوعيد :

وقد استشهد له بقول الله: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [2]، و﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ [3]، وأشار السيوطي إلى أن ابن قتيبة عدّ هذا القسم إنشاء وليس من أقسام الخبر[4].

3. النفي:

وقد فرق السيوطي بينه وبين الجحد، وذلك أن النافي إن كان صادقاً سُمي كلامه نفياً، ولا يسمى جحداً. وإن كان كاذباً سُمي نفياً وجحداً أيضاً، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً، وألمح إلى أن هذا ذكره أبو جعفر النحاس وابن الشجري وغيرهما[5]. مثال النفي قوله سبحانه: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [6]، ومثال الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى، قال تعالى: «﴿ فَلَمَّا

---

(1) الإتقان: 3/ 228، 229، والمعترك: 1/ 322، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 318 – 320

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 229، والمعترك: 1/ 322، والبرهان للزركشي: 2/ 321، والآية من سورة فصلت: 53

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 229، والمعترك: 1/ 322، والبرهان للزركشي: 2/ 321، والآية من سورة الشعراء: 227

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 229، والمعترك: 1/ 322

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 229، والمعترك: 1/ 322، والبرهان للزركشي: 2/ 376

(6) سورة الأحزاب: 40

جَآءَتۡهُمۡ ءَايَٰتُنَا مُبۡصِرَةٗ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ١٣ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا ﴾ [1].

وقد ذكر أدوات النفي: لا، لات، ليس، ما، إنْ، لم، ولما.

وذكر أن الخويّي قال: «أصل أدوات النفي لا، وما؛ لأن النفي إما في الماضي وإما في المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً، و(لا) أخفّ من (ما)، فوضعوا الأخف للأكثر. ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً، أو نفياً فيه أحكام متعددة، وكذلك النفي في المستقبل، فصار النفي على أربعة أقسام. واختاروا له أربع كلمات: ما، لوم، ولن، ولا، وأما (أنْ) و(لّما) فليسا بأصلين، (فما) و(لا) في الماضي والمستقبل متقابلان. و(لم) كأنه مأخوذ من (لا) و(ما)؛ لأن (لم) نفي للاستقبال لفظاً والمضي معنى، فأخذ اللام من (لا) التي هي لنفي المستقبل والميم من (ما) التي هي لنفي الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أن في (لم) إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم (اللام) على (الميم) إشارة إلى أن (لا) هي أصل النفي، ولهذا يُنفى بها في أثناء الكلام، فيقال: لم يفعل زيد ولا عمرو. وأما (لما) فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: (لم) و(ما) لتوكيد معنى النفي في الماضي.وتفيد الاستقبال أيضاً، ولهذا تفيد (لّما) الاستمرار»[2].

وقد أورد السيوطي تنبيهات خمسة، منها ما ذكره في التنبيه الأول، حيث قال: إن بعضهم زعم أن شرط صحة النفي عن الشيء يوجب صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وقد فنّد السيوطي هذا الشرط، وذهب إلى إنه مردود بدليل قوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا

(1) سورة النمل: 13، 14

(2) الإتقان: 3/ 229، 230، والمعترك: 1/ 323، وينظر البرهان للزركشي: 2/ 378، 379

(3) سورة الأنعام: 132

بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[1]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[2]، ونظائره كثيرة في القرآن الكريم[3]. ورأى السيوطي أن الصواب: «أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه»[4]، مؤيداً في هذا الرد والرأي الزركشي[5].

ومنها: ما ذكره في التنبيه الرابع، وما أُشكل على قوله عز وجل: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ﴾[6]، فقد نقل السيوطي عن بعضهم: يمكن نفي المجاز خلافاً للحقيقة، إلاّ إنه أشكل عليه قوله تعالى، ذلك أن المنفي فيه هو الحقيقة، فأجيب عندها أن المراد بالرمي هنا المترتّب عليه، وهو وصوله إلى الكفار، فالوارد عليه النفي هنا مجاز لا حقيقة، والتقدير: وما رميت خلقاً إذ رميت كسباً، أو ما رميت انتهاء إذ رميت ابتداءً[7].

وقد نبه السيوطي في التنبيه الخامس إلى نفي الاستطاعة قد يراد به نفي القدرة والإمكان، وقد استشهد له بقوله عز اسمه: ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً ﴾[8]، وأيضاً قوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا ﴾[9]. وقد يراد بنفي الاستطاعة نفي الامتناع، الامتناع، كقوله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾، وقد عليه قائلاً: «أي هل يفعل؟ أو

(1) سورة مريم: 64

(2) سورة البقرة: 255

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 230، والمعترك: 1/ 323

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 230، والمعترك: 1/ 324

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 376، 377

(6) سورة الأنفال: 17

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 231، والمعترك: 1/ 325

(8) ينظر: الإتقان: 3/ 231، 232، والمعترك: 1/ 325، والآية من سورة يس: 50

(9) سورة الأنبياء: 40

هل تجيبنا إلى أن تسأل؟ فقد علموا إن الله قادر على الإنـزال، وأن عيسـى قـادر على السؤال»[1]. وقد يراد بنفي الاستطاعة الوقوع بمشقة وكلفـة، واستشـهد لـه بقوله سبحانه: ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾[2].

وأورد قاعدة أفاد فيها أن نفي العام يدل على نفي الخاص، وثبـوت العـام لا يدل على ثبوت الخاص، وثبوت الخاص لا يدل على ثبوت العام، ونفيه يـدل على نفيه، وأن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به؛ فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص، وإثبات الخاص أحسن من أثبات العام[3]، وقد استشهد استشهد للأول بقوله سـبحانه: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[4]، وعلـق قائلاً: «ولم يقل (بضوئهم) بعد قوله: (أضاءت)؛ لأن النور أعم مـن الضـوء، إذ يقال على القليل والكثير، وإنما يقال الضوء على النور الكثير، ولـذلك قـال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾[5]، ففي الضـوء دلالـة علـى النـور، فهـو أخص منه، فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً، ولـذلك قـال عقبـه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾»[6]. واستشـهد للثـاني بقوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾، فقال معلقـاً: «ولم يقـل (طولها)؛ لأن العرض أخص، إذ كل ما له عرض فله طول ولا ينعكس»[7].

(1) المعترك: 1/ 325، وينظر: الاتقان: 3/ 232، والآية من سورة المائدة: 112

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 232، والمعترك: 1/ 325، والآية من سورة الكهف: 67

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 232، والمعترك: 1/ 325

(4) سورة البقرة: 17

(5) سورة يونس: 5

(6) الإتقان: 3/ 232، والمعترك: 1/ 326

(7) الإتقان: 3/ 233، والمعترك: 1/ 326، والآية من سورة آل عمران: 133

أقسام الإنشاء

1. الاستفهام:

وقد حدّه بقوله: «وهو طلب الفهم بمعنى، وهو الاستخبار. وقيل الاستخبار ما سبق أولاً ولم يُفهم حقَّ الفهم، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً، حكاه ابن فارس في فقه اللغة»[(1)].

وقال إن أدواته: الهمزة، وهل، وما، ومنْ، وأيّ،كم، وأين، وأنّى، ومتى، وأيان. وذكر أن ابن مالك قال في (المصباح): «وما عدا الهمزة نائب عنها؛ولكونه طلب ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن لزم أن يكون حقيقة من شاكّ مصدق بإمكان الإعلام؛ فإن غير الشاكّ إذا استفهم يلزم عليه تحصيل الحاصل، وأذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام»[(2)]، ونقل قولاً عن بعض الأئمة: أن «ما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام فإنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل»[(3)].

وذكر أن كثيراً ما تستعمل صيغة الاستفهام في غير معناها الاستفهامي المعروف، فتخرج إلى معان أخر مجازاً، وأشار إلى أن شمس الدين بن الصائغ، صنف كتاباً سماه (روض الأفهام في أقسام الاستفهام)، الذي أورد فيه أن العرب توسعت في الاستفهام، فاخرجته عن حقيقته لمعان أخر،وأنه لا يمكن التجوز بالهمزة خلافاً للصفار.

(1) الإتقان: 3/ 234، والمعترك: 1/ 327، وينظر: الصاحبي: 292، والبرهان للزركشي: 2/ 326

(2) المعترك: 1/ 328، وينظر: الإتقان: 3/ 234، والبرهان للزركشي: 2/ 327, 326

(3) الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 327

الأول: الإنكار: فالمعنى فيه على النفي، وأن ما بعده منفي، ولذلك تصحبه (إلا) كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ (1)، و﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ (2)، وبيّن في مواضع أخرى عُطف فيها على المنفي، كقوله سبحانه: ﴿فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾، أي أن الله لا يهدي الضالين(3). ومنه قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾، أي لا نؤمن (4). وقال إنه كثير ما يصحب الإنكار التكذيب، فيكون في الماضي بمعنى (لم يكن) كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ (5)، ويكون في المستقبل بمعنى (لا يكون)، كقوله سبحانه: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ (6)، ولم يختلف السيوطي في هذه الإشارة عن البلاغيين السابقين(7).

الثاني: التوبيخ، وذكر السيوطي أن بعضهم جعله من قبيل الإنكار، إلا أن السيوطي فرّق بينهما، وذهب إلى أن الأول إنكار إبطال، وهذا إنكار توبيخ،

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، والبرهان للزركشي: 2/ 328، والآية من سورة الأحقاف: 35

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، والبرهان للزركشي: 2/ 328، والآية من سورة سبأ: 17

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، والبرهان للزركشي: 2/ 328، والآية من سورة الروم: 29

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، والبرهان للزركشي: 2/ 329، والآية من سورة المؤمنون: 47

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، والآية من سورة الإسراء: 40

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 328، والآية من سورة هود: 28

(7) ينظر: دلائل الإعجاز: 153، 155، ومفتاح العلوم: 540، والإيضاح: 1/ 138، 139،وعروس الأفراح: 2/ 300، والمختصر: 2/ 300-302،البرهان للزركشي: 2/ 331

وأنكر من جعل التوبيخ من قبيل الإنكار، وكان يقصد بـ (بعضهم) السكاكي[1] والقزويني[2]، والسبكي[3]، والتفتازاني[4]، الذين قسموا الإنكار الإنكار على: إنكار توبيخي، وإنكار تكذيبي. وذهب السيوطي في التوبيخ الذي عدّه إنكاراً توبيخياً إلى أن معناه ما بعده واقع جدير بأن يُنفي، وإنّ النفى هنا غير قصدي، والإثبات قصدي، على عكس ما تقدم في الإنكار[5]. الإنكار[5]. ويعبر عن ذلك بالتقريع أيضاً، نحو: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾[6]، و﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾[7]، و﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[8]. وكثيراً ما ما يقع التوبيخ في أمرٍ ثابت وبّخ على فعله، كما يقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع، كقوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾[9]،﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾[10].

الثاني: التقرير: وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده. وقد أورد السيوطي أقوالا لعلماء منها، قول ابن جني، الذي رأى أن

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 540

(2) ينظر: الإيضاح: 1/ 138

(3) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 299، 300

(4) ينظر: المختصر: 2/ 300-302

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 235، والمعترك: 1/ 329

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 235، 236، والمعترك: 1/ 329، والآية من سورة طه: 93

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والبرهان للزركشي: 2/ 331، والآية من سورة الصافات: 95

(8) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والآية من سورة الصافات: 125

(9) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والآية من سورة فاطر: 37

(10) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والآية من سورة النساء: 97

(هل) لا تستعمل في التقرير كما هو الأمر في أدوات الاستفهام الأخرى. وإن الكندي قال: ذهب كثير من العلماء في قوله: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ ﴾ [1]، إلى أن (هل) تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ، إلاّ أن أبا علي أنكر هذا الأمر، وعدّ (هل) جاءت في معنى الإنكار وليس التقرير، وأيدّه في هذا الرأي الكندي. ونقل السيوطي عن أبي حيان عن سيبويه أن الاستفهام التقريري لا يكون (بهل)، بل يكون (بالهمزة)، ونقل أبو حيان أيضاً عن بعضهم أن (هل) يمكن أن تأتي تقريراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ [2].

وذكر السيوطي أن الكلام مع التقرير موجب، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب، ويُعطف على صريح الموجب. **والأول**: كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ [3]، و﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ﴾ [4]. **والثاني**: ﴿أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [5]، [5]، على ما قرره الجرجاني من جعلها مثل قوله سبحانه: ﴿﴿ وَجَحَدُوا بِهَا

(1) سورة الشعراء: 72، 73

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والبرهان للزركشي: 2/ 331، 332، والآية من سورة الفجر: 5

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والبرهان للزركشي: 2/ 332، والآية من سورة الإنشراح: 1، 2

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والبرهان للزركشي: 2/ 332، والآية من سورة الضحى: 6، 7

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والبرهان للزركشي: 2/ 333، والآية من سورة النمل: 84

وَاسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [1]. وقال إن حقيقة استفهام التقرير إنه استفهام إنكار، والإنكار نفيٌ، وقد دخل على النفي، ونفي النفي إثبات، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [2]،﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [3] وقال إن الزمخشري جعل منه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [4]. وكما رأينا لم يختلف السيوطي عن الزركشي في حديثه عن الاستفهام التقريري، فقد تابعه حديثاً واستشهاداً.

الرابع: التعجب (التعجيب): واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾[5]، وقوله: ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [6]. وقال إنه قد اجتمع هذا القسم وسابقاه في قول الله سبحانه: ﴿ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 329، والبرهان للزركشي: 2/ 333، والآية من سورة النمل: 14

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 236، والمعترك: 1/ 330، والبرهان للزركشي: 2/ 334، والآية من سورة الزمر: 36

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والبرهان للزركشي: 2/ 334، والآية من سورة الأعراف: 172

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والكشاف: 1/ 80، والآية من سورة البقرة: 106

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 23،ومفتاح العلوم: 538، والإيضاح: 1/ 143، والبرهان للزركشي: 2/ 334، والآية من سورة البقرة: 28

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والإيضاح: 1/ 137،والطراز: 3/ 209، وعروس الأفراح: 2/ 292،والمختصر: 2/ 291،والبرهان للزركشي: 2/ 344،والآية من سورة النمل: 20

﴿أَنفُسَكُمْ﴾[1]، وألمح إلى أن الزمخشري قال عن هذه الآية الكريمة: «الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم»[2]. ويحتمل التعجب والاستفهام الحقيقي كقوله تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾[3].

الخامس: العتاب، كقوله: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[4]، ومن الآيات التي استخرجها قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾[5]، [5]، وعلق قائلاً: إن هذه الآية من ألطف ما عاتب الله به خير خلقه، وقد أشار إلى أن الزمخشري لم يتأدب بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء أدبه، مؤيداً فيه قول الزركشي[6]، متحاملاً على الزمخشري في هذه الآية الكريمة، بنعته بسوء الأدب، إلاّ أن الزمخشري كان في هذه الآية الكريمة يبين حقيقة عتاب الله سبحانه وتعالى للرسول (عليه الصلاة والسلام وعلى آله الطيبين الطاهرين)؛ لإذنه لجماعةٍ في التخلف باجتهادٍ منه، وبدون أمر من الباري سبحانه[7].

السادس: التذكير: وقال فيه إن فيه نوع اختصار، كقوله تعالى: ﴿ألم أعهد إليكم

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والإيضاح: 1/ 143، والآية من سورة البقرة: 44

(2) الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330،الكشاف: 1/ 61

(3)ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والآية من سورة البقرة: 142

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والبرهان للزركشي: 2/ 336، والآية من سورة الحديد: 16

(5) سورة التوبة: 43

(6) ينظر: الإتقان: 7، والمعترك: 1/ 330، والبرهان للزركشي: 2/ 336

(7) ينظر: الكشاف: 1/ 445، وتفسير البيضاوي: 1/ 407، وتفسير الجلالين: 248

يا بني آدم إلا تعبدوا الشيطان﴾[1]، و﴿هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه﴾[2].

السابع: الافتخار: نحو: «أليس لي ملك مصر»[3].

الثامن: التفخيم: نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾[4].

التاسع: التهويل والتخويف: نحو: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[5].

العاشر: عكسه: وهو التسهيل والتخفيف، نحو: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟﴾[6].

الحادي عشر: التهديد والوعيد: نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[7].

الثاني عشر: التكثير: نحو: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾[8].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والآية من سورة يس: 60

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، والبرهان للزركشي: 2/ 340، والآية من سورة يوسف: 89

(3) الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 335، والآية من سورة الزخرف: 51

(4) الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 330، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 338، والآية من سورة الكهف: 49

(5) الإتقان: 3/ 237، والمعترك: 1/ 331، وينظر: الصاحبي: 270، والكشاف: 2/ 1279، والبرهان للزركشي: 2/ 338، والآية من سورة الحاقة: 1,2

(6) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 338، والآية من سورة النساء: 39

(7) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: مفتاح العلوم: 263، والإيضاح: 1/ 137، والآية من سورة المرسلات: 16

(8) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، والآية من سورة الحج: 45

الثالث عشر: التسوية: وهو الاستفهام الداخل على جملة يصح حلـول المصـدر محلها، نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ (1).

الرابع عشر: الأمـر: نحـو: ﴿ ءَأَسۡلَمۡتُمۡ ﴾، أي أسـلموا(2)،﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾، أي انتهوا(3).

الخامس عشر: التنبيه: وقال إنه من أقسام الأمـر، نحـو: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ أي أنظر(4)، وجعل منه قوم: ﴿ فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ ﴾، للتنبيه على الضلال(5)، الضلال(5)، و﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾ (6).

السادس عشر: الترغيب: نحو: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا ﴾ (7).

---

(1) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: البرهـان للزركشـي: 2/ 336، والآيـة مـن سورة البقرة: 6

(2) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 202، والآيـة مـن سورة آل عمران: 20

(3) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: معـاني القـرآن للفـراء: 1/ 202 والبرهـان للزركشي: 2/ 339، والآية من سورة المائدة: 91

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، والبرهـان للزركشـي: 2/ 340، والآيـة مـن سورة الفرقان: 45

(5)ينظر: الإتقان: 3/ 238، والمعـترك: 1/ 331، ومفتـاح العلـوم: 539، وعـروس الأفـراح: 2/ 292، والمختصر: 2/ 292، والبرهان للزركشي: 2/ 340، والآية من سورة التكوير: 26

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، والبرهـان للزركشـي: 2/ 340، والآيـة مـن سورة البقرة: 130

(7) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: البرهـان للزركشـي: 2/ 341، والآيـة مـن سورة البقرة: 245

السابع عشر: النهي: نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [1]، بدليل قوله: فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [2].

الثامن عشر: الدعاء: وقال إنه كالنهي، ويكون من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾، أي لا تهلكنا[3].

التاسع عشر: الاسترشاد: نحو:﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [4].

العشرون: التمني: نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ﴾ [5].

الحادي والعشرون: الاستبطاء: نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾[6].

الثاني والعشرون: العرض: نحو: ﴿﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾[7].

---

(1) الإتقان: 3/ 238، والمعترك: 1/ 331، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 339، والآية من سورة التوبة: 13

(2) سورة المائدة: 44

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، والبرهان للزركشي: 2/ 341، والآية من سورة الأعراف: 155

(4) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 338، والآية من سورة البقرة: 30

(5) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 341، والآية من سورة الأعراف: 53

(6) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: مفتاح العلوم: 150، والإيضاح: 1/ 137،وعروس الأفراح: 2/ 290، 291، والبرهان للزركشي: 2/ 342، والآية من سورة البقرة: 214

(7) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 342، والآية من سورة النور: 22

الثالث والعشرون: التحضيض: نحو: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ ﴾[1].

الرابع والعشرون: التجاهل: نحو: ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَا ﴾[2].

الخامس والعشرون: التعظيم: نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾[3].

السادس والعشرون: التحقير نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ ﴾[4].

السابع والعشرون: الاكتفاء نحو: ﴿أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوٗى لِّلۡمُتَكَبِّرِينَ ﴾[5].

الثامن والعشرون: الاستبعاد: نحو: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكۡرَىٰ ﴾[6].

التاسع والعشرون: الإيناس: نحو: ﴿ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[7].

الثلاثون: إلتهكم والاستهزاء: نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ ﴾[8].

الحادي والثلاثون: التأكيد لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله،كقوله: ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾[9]، وقد اعتمد في تعليقه على هذه

---

(1) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 342، والآية من سورة التوبة: 13

(2) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، والآية من سورة ص: 8

(3) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 342، والآية من سورة البقرة: 255

(4) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، والآية من سورة الأنبياء: 36

(5) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، والآية من سورة الزمر: 60

(6) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، وينظر: مفتاح العلوم: 539، والإيضاح: 1/ 142،والمختصر: 2/ 306، والبرهان للزركشي: 2/ 344، والآية من سورة الفجر: 23

(7) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 332، والبرهان للزركشي: 2/ 343، والآية من سورة طه: طه: 17

(8) الإتقان: 3/ 239، والمعترك: 1/ 333، وينظر: الكشاف: 1/ 515،والإيضاح: 1/ 142،والمختصر: 2/ 303،والبرهان للزركشي: 2/ 343، والآية من سورة هود: 87

(9) سورة الزمر: 19

هذه الآية بقولين: الأول لموفق عبد اللطيف البغدادي، حيث قال: «أي مَنْ حقّ عليه كلمة العذاب فإنك لا تنقذه فمن للشرط، والفاء جواب الشرط، والهمزة في (أفأنت) دخلت معادة مؤكّدة لطول الكلام. وهذا نوع من أنواعها»[1]، والثاني للزمخشري، حيث قال: «الهمزة الثانية هي الأولى كُررت كُررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد»[2].

الثاني والثلاثون: الإخبار: نحو: ﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾ [3]، و﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ [4].

وقد أورد تنبيهات على صيغ الاستفهام التي خرجت عن معناها الحقيقي مجازاً:

التنبيه الأول: قال فيه: «هل يُقال إن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود وانضم إليه معنى آخر، أو تجّرد عن الاستفهام بالكلية؟». وقد أجاب عن هذا السؤال بجواب عائد إلى السبكي، حيث قال: «قال في عروس الأفراح: محل نظر، والذي يظهر الأول. قال: ويساعده قول التنوخي في الأقصى القريب: إن (لعل) تكون للاستفهام مع بقاء الترجي، قال: ومما يرجحه أن الاستبطاء في قولك: كم أدعوك؟ معناه أن الدعاء وصل إلى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أعلم عدده، والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثُر فلم يعلمه، وفي طلب فهم عدده ما يُشعر

(1) الإتقان: 3/ 240، والمعترك: 1/ 333

(2) الإتقان: 3/ 240، والمعترك: 1/ 333، الكشاف: 2/ 1050

(3) الإتقان: 3/ 240، والمعترك: 1/ 333، والآية من سورة النور: 50

(4) الإتقان: 3/ 240، والمعترك: 1/ 333، وينظر: المقتضب: 1/ 34، 44، 3/ 289، وتأويل مشكل القرآن: 410، والصاحبي: 295، والآية من سورة الإنسان: 1

بالاستبطاء. وأما التعجب فالاستفهام معه مستمر، فمن تعجّب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه،وكأنه يقول: أي شيء عرض لي في حال عدم رؤية الهدهد؟»[1]، وقد عضّد السيوطي قول السبكي صاحب عروس الأفراح برأي الزمخشري، حيث قال: «وقد صرّح في الكشاف ببقاء الاستفهام في هذه الآية»[2]. واستمر السيوطي بعرض قول بهاء الدين السبكي، فقال: «وأما التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقي؛ لأن المعنى (أين تذهب) ؟ أخبرني إلى أي مكان تذهب؟ فإني لا أعرف ذلك. وغاية الضلال لا يُشْعَر بها إلى أين تنتهي. وأما التقرير فإن قلنا: المراد به الحكم بثبوته فهو خبر بأن المذكور عَقِب الأداة واقع، أو طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم، فهو استفهام يقرر المخاطب، أي يطلبُ منه أن يكون مقرّاً به، وفي كلام أهل الفن ما يقتضي الاحتمالين. والثاني أظهر. وفي الإيضاح تصريح به ولا بِدْعَ في صدور الاستفهام، ممن يعلم المستفهم منه؛ لأنه طلب الفهم؛ إما طلب فهم المستفهم أو وقوع فَهْم لمن لم يفهم كائناً من كان. وبهذا تنحلّ إشكالات كثيرة في مواقع الاستفهام ويظهر بالتأمل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة.

الثاني: القاعدة أن المبهم يجب أن يلي الهمزة. وأشكل عليها قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾[3]، فأن الذي يليها هنا الإصفاء بالبنين، وليس هو المنكر، وإنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً. وأُجيب بأن لفظ الإصفاء يُشعر بزعم أن البنات لغيرهم، أو بأن المراد مجموع الجملتين،

(1) الإتقان: 3/ 240، والمعترك: 1/ 333

(2) الإتقان: 3/ 240، والمعترك: 1/ 333، وينظر الكشاف: 3/ 142

(3) سورة الإسراء: 40

وينحلّ منهما كلام واحد. والتقدير: أَجمَعَ بين الإصفاء بالبنين، واتخاذ البنات. وأشكل منه قوله تعالى: ﴿ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾[1].

ووجه الإشكال إنه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر فقط، كما تقتضيه القاعدة المذكورة؛ لأن أمر البر ليس مما يُنكر، ولا نسيان النفس فقط، لأنه يصير ذكْرُ أمر الناس بالبر لا مدخل له، ولا مجموع الأمرين، لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر، ولا نسيان النفس بشرط الأمر؛ لأن النسيان منكر مطلقاً، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر؛ لأن المعصية لا تزداد بشاعتها بانضمامها للطاعة؛ لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبرّ واجب، وإن كان الإنسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان النفس، ولا يأتي الخير بالشر. قال في عروس الأفراح: ويجاب بأن فعل المعصية مع النهي عنها أفحش؛ لأنها تجعل حال الإنسان كالمتناقض، وتجعل القول كالمخالف للفعل، ولذلك كانت المعصية مع العلم أفحش منها مع الجهل. قال: ولكن الجواب على أن الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها مع جنسها؟ فيه دقة»[2]. لقد كان السيوطي كما لحظنا متبنياً ومعتمداً على ما أورد صاحب عروس الأفراح[3]، وقد كان في كل ما أورده متصرفاً وملخصاً وأميناً.

2. الأمر:

وقال إنه من أقسام الإنشاء، وعرفه بقوله: هو طلب فعل غير كفّ، وإن له صيغتين وهي (افعَلْ) و(ليفْعل)، وإنها حقيقة في الإيجاب، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ

(1) سورة البقرة: 44

(2) المعترك: 1/ 334، 335، وينظر: الإتقان: 3/ 240- 242

(3) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 304، 306، 307

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1]، و﴿فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾[2]. وترد مجازاً لمعانٍ أُخر، منها:

الندب: نحو: «وإذا قُرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا»[3].

والإباحة: نحو «فكاتبوهم»، قال السيوطي: «نص الشافعي على أن الأمر فيه للإباحة»[4].

والدعاء: من السافل للعالي، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾[5].

والتهديد: نحو: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾[6]، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا.

والإهانة: نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[7].

التسخير، أي التذليل: نحو: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً﴾، فقد عبّر به عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم[8]، وقال عن التسخير إنه أخصُ من الإهانة، وقد تابع في ذلك السبكي[9].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، والآية من سورة البقرة: 43

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، والآية من سورة النساء: 102

(3) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، والآية من سورة الأعراف: 204

(4) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، والآية من سورة النور: 33

(5) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، وينظر: الإيضاح: 1/ 145،وعروس الأفراح: 2/ 320،والمختصر: 2/ 320، والآية من سورة الأعراف: 151

(6) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، وينظر: الإيضاح: 1/ 144،وعروس الأفراح: 2/ 314،والمختصر: 2/ 314، والآية من سورة فصلت: 40

(7) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، وينظر: الإيضاح: 1/ 144، والآية من سورة الدخان: 49

(8)ينظر: الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، والإيضاح: 1/ 144،وعروس الأفراح: 2/ 317، والآية من سورة البقرة: 65

(9) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 317، 318

التعجيز: نحو: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[1]، إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، بل إظهار عجزهم.

الامتنان: نحو: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾[2].

العجب: نحو: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾[3].

التسوية: نحو: ﴿ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾[4].

الإرشاد: نحو: ﴿وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾[5].

الاحتقار: نحو: ﴿أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾[6].

الإنذار: نحو: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا۟﴾[7].

الإكرام: نحو: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾[8].

---

(1) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 335، وينظر: الإيضاح: 1/ 144،وعروس الأفراح: 2/ 314،والمختصر: 2/ 314، والآية من سورة البقرة: 23

(2) الإتقان: 3/ 242، والمعترك: 1/ 336،والآية من سورة الأنعام: 141

(3) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة سورة الإسراء: 48

(4) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: الإيضاح: 1/ 144، وعروس الأفراح: 2/ 318،والمختصر: 2/ 318، والآية من سورة الطور: 16

(5) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، والآية من سورة البقرة: 282

(6) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: الإيضاح: 1/ 145، وعروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة يونس: 80

(7) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، والآية من سورة إبراهيم: 30

(8) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة سورة الحجر: 46

التكوين: نحو: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾، وقال السيوطي إنه أعم من التسخير، وقد تابع في ذلك السبكي أيضاً[1].

الإنعام: أي تذكير النعمة، نحو: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾[2].

التكذيب: نحو: ﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ ﴾[3].

المشورة: نحو: ﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ ﴾[4].

الاعتبار: نحو: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ ﴾[5].

التعجب: نحو: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾، وألمح السيوطي إلى أن السكاكي ذكره في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر[6].

3. النهي:

وقد حدّه بقوله: هو طلب الكف عن فعل، وصيغته هي (لا تفْعَل)، وترد حقيقته في التحريم، وترد مجازاً لمعانٍ منها:

---

(1) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وعروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة البقرة: 117

(2) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة سورة الأنعام: 142

(3) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة سورة آل عمران: 93

(4) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة سورة الصافات: 102

(5) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 321، والآية من سورة سورة الأنعام: 99

(6) الإتقان: 3/ 243، والمعترك: 1/ 336، والآية من سورة مريم: 38

الكراهة: نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1].

الدعاء: نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[2].

الإرشاد: نحو: ﴿تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[3].

التسوية: نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾[4].

الاحتقار والتقليل: نحو: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ...﴾[5]، أي فهو قليل حقير.

بيان العاقبة: نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[6]، أي عاقبة الجهاد الحياة لا الموت.

اليأس: نحو: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾[7].

الإهانة: نحو: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[8].

---

(1) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 336، والآية من سورة الإسراء: 37

(2) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 327، والآية من سورة آل عمران: 8

(3) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 325، والآية من سورة المائدة: 101

(4) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 327، والآية من سورة سورة الطور: 16

(5) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 327، والآية من سورة سورة الحجر: 88

(6) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 326، والآية من سورة سورة آل عمران: 169

(7) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، والآية من سورة التحريم: 7

(8) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وينظر: عروس الأفراح: 2/ 327، والآية من سورة سورة المؤمنون: 108

4. التمني:

وقد حدّه بقوله: «هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة، ولا يُشترط إمكان المتمنى بخلاف المترجّى، لكن نوزع في تسمية تمني المحال طلباً، بأن ما لا يتوقع كيف يطلب»[(1)]. وقد تابع في هذا الحدّ السبكي والتفتازاني[(2)]، وألمح السيوطي إلى أن السبكي يرى أن التمني والترجي والنداء والقسم ليس فيها طلب،وإنما هو تنبيه،ولا بدع في تسميته إنشاء[(3)].

وذكر أن قوماً بالغوا فجعلوا التمني قسماً من أقسام الخبر، وأن معناه النفي، وألمح إلى أن الزمخشري جزم بخلاف ذلك،ثم استشكل دخول التكذيب في جوابه في قوله: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ إلى قوله تعالى:﴿إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾، وأجاب بتضمنه معنى العِدة فتعلق به التكذيب[(4)]. وذكر السيوطي أن غيره قال: قال: «أن التمني لا يصح فيه الكذب، وإنما الكذب في المتمنّى الذي يترجح عند صاحبه وقوعه. فهو إذاً وارد على ذلك الإعتقاد الذي هو ظن، وهو خبر صحيح. قال: وليس المعنى في قوله: ﴿إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ أن ما تمنَّوا ليس بواقع؛ لأنه ورد في معرض الذم لهم، وليس في ذلك المتمنّى ذم، بل التكذيب. ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون وأنهم يؤمنون»[(5)].

---

(1) الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337

(2) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 238، 240، والمختصر: 2/ 238، 239

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، وعروس الأفراح: 2/ 240

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 244، والمعترك: 1/ 337، والكشاف: 1/ 323، والبرهان للزركشي: 2/ 322، والآية من سورة الأنعام: 27، 28

(5) الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 323

وذكر أن حرف التمني الموضوع له (ليت)، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ [1]، و﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [2]، و﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [3].

وقد يتمنى بـ (هل) حيث يُعلم فقده، كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [4]، أو بـ (لو)، نحو: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ﴾ [5]، ولذا نصب الفعل في جوابها.

وقد يتمنى بـ (لعل) في البعيد، فيعطي حكم ليت في نصب الجواب، كقوله سبحانه: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [6].

5. الترجّي:

وعقد فصلاً في الترجي، وقال إن من أقسام الإنشاء الترجي، وألمح إلى أن القرافي نقل في (الفروق) الإجماع على إنه إنشاء، وذكر أنه فرّق بين الترجي والتمني، بأن الترجي في الممكن، والتمني فيه وفي المستحيل، وبان الترجي في القريب، والتمني في البعيد، والترجي في المتوقع والتمني في غيره. وبأن التمني في المعشوق للنفس، والترجي في غيره، وأورد السيوطي قولاً عن شيخه الكافيجي،

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، والآية من سورة الأنعام: 27

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، والآية من سورة يس: 26

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، والآية من سورة النساء: 73

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، وينظر: الإيضاح: 1/ 131، وعروس الأفراح: 2/ 241، والآية من سورة الأعراف: 53

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، وعروس الأفراح: 2/ 242، والآية من سورة سورة الشعراء: 102

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 245، والمعترك: 1/ 338، الإيضاح: 1/ 131، وعروس الأفراح: 2/ 242، 243، والآية من سورة غافر: 36، 37

هو أن الفرق بين التمني وبين العرض هو الفرق بينه وبين الترجي. وقال السيوطي: إن حرفي الترجي هما: لعل، وعسى، وقد تردُ (لعل) مجازاً لتوقع محذور؛ ويسمى الإشفاق، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[1].

6. النداء:

وعقد فصلاً في قسم من أقسام الإنشاء وهو النداء، وقد حدّه بقوله: «وهو طلب إقبال المدعوّ على الداعي بحرف نائب مناب أدعو»[2]، وقد تابع في هذا الحدّ التفتازاني[3]. وقال إنه كثير ما يصحب الأمر والنهي، وفي الغالب تقدمه نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾[4]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[5]. وقد يتأخر، كقوله: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[6].

وقد يصحب الجملة الخبرية فتعقبها جملة الأمر، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 245، 246، والمعترك: 1/ 338، 339، والآية من سورة الشورى: 17

(2) الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339

(3) ينظر: المختصر: 2/ 334

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 323، والآية من سورة البقرة: 21

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 323، والآية من سورة الحجرات: 1

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 323، والآية من سورة النور: 31

مَثَلٌ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾[1]، و﴿ وَيَٰقَوۡمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ فَذَرُوهَا ﴾[2]، وقد لا تعقبها، نحو: «﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾[3]، و«﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ ﴾[4]. وقد تصحبه الاستفهامية، نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ ﴾[5]، و﴿ ۞ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ ﴾[6].

وقد يرد النداء لغيره مجازاً، كالإغراء والتحذير، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾[7].

والاختصاص، كقوله تعالى: ﴿ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ ﴾[8].

والتنبيه، نحو: ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْۤ لِلَّهِۤ ﴾[9].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 324، والآية من سورة الحج: 73

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والآية من سورة هود: 64

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 324، والآية من سورة الزخرف: 68

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والآية من سورة فاطر: 15

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 324، والآية من سورة مريم: 42

(6)ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 324، والآية من سورة غافر: 41

(7)ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والبرهان للزركشي: 2/ 325، والآية من سورة الشمس: 13

(8) ينظر: الإتقان: 3/ 246، والمعترك: 1/ 339، والآية من سورة هود: 73

(9) الإتقان: 3/ 247، والمعترك: 1/ 340، والآية من سورة النمل: 25

والتعجب، نحو: ﴿ يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾[1].

التحسّر، نحو: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا ﴾[2].

وذكر قاعدة أفاد فيها: إن «أصل النداء بـ (يا) أن يكون للبعيد حقيقة أو حكماً، وقد يُنادى بها القريب لنكته.

منها: إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعوّ، نحو: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ﴾[3].

ومنها: كون الخطاب المتلوّ معتنىً به، كقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾[4].

ومنها: قصد تعظيم شأن المدعوّ، نحو: ﴿يَـٰرَبِّ ﴾. وقد قال تعالى: ﴿فَإِنِّى ﴾[5].

ومنها: قصد انحطاطه، كقول فرعون: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾[6]»[7]

وذكر أيضاً في فائدة أفاد فيها قول الزمخشري، حيث قال: «قال الزمخشري وغيره: كرر في القرآن النداء بـ (يا أيها) دون غيره؛ لأن فيه أوجهاً من التأكيد،وأسباباً من المبالغة. ومنها ما في (يا) من التأكيد والتنبيه وما في (ها) من التنبيه، وما في التدرج من الإبهام في (أي) إلى التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد؛ لأن كل ما نادى الله عباده من أوامره ونواهيه، وعظاته وزواجره، ووعده ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية، وغير ذلك مما أنطق الله به

(1) الإتقان: 3/ 247، والمعترك: 1/ 340، والآية من سورة يس: 30
(2) الإتقان: 3/ 247، والمعترك: 1/ 340، والآية من سورة النبأ: 40
(3) سورة القصص: 31
(4) سورة البقرة: 21
(5) سورة البقرة: 186
(6) سورة الإسراء: 101
(7) الإتقان: 3/ 247، والمعترك: 1/ 340

كتابه أمورٌ عظام وخطوب جسام، ومعان واجب عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ»[1].

7. القَسَم:

وعقد فصلاً في القَسَم، وعدّه من أقسام الإنشاء، وذكر السيوطي أن القرافي قال: ذهب الإجماع إلى أنه إنشاء، وإن فائدته تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع[2].

8. الشرط:

وقد عدّه من أقسام الإنشاء[3]. وقد تكلم السيوطي بعد أن أنهى هذا الوجه الإعجازي على وجه إعجازي آخر، وهو الوجه التاسع والعشرون في إقسامه سبحانه في مواضع لإقامة الحجة وتأكيدها. وقد آثرنا الحديث عنه؛ لما له من اتصال وارتباط بالأسلوب الذي تكلم عليه، وهو الأسلوب الإنشائي (القَسَم)؛ لأنه اكتفى - كما رأينا - في معرض حديثه عن أسلوب القَسَم بكلام مقتضب. وقد أشار في بداية حديثه إلى أن ابن القيم الجوزية صنّف كتاباً خاصاً سمّاه (التبيان في أقسام القرآن)، وذكر السيوطي أن القسم يقصد به هو «تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ قسماً، وإن كان فيه

(1) الإتقان: 3/ 247، 248، والمعترك: 1/ 340، وينظر: الكشاف: 1/ 41، 42

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 248، والمعترك: 1/ 341

(3) أشار محقق كتاب الإتقان إلى أنه يوجد بياض عن قسم(الشرط) في جميع الأصول، وينظر وينظر الاتقان: 3/ 248

إخبار بشهادة؛ لأنه لما جاء توكيداً للخبر سُمي قسماً»[1]. وأضاف أيضاً أن العرب معروف عندها القسم، فإذا أرادت أن تؤكد أمراً أقسمت. ولبيان السبب في ورود القسم في القرآن الكريم، قال: «وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها؛ وذلك أن الحكم يفصل بإثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ ﴾[2]، وقال: ﴿ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾[3]، وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾[4]. صرخ وقال: «مَنْ ذا الذي أغضب الجليل حتى ألجاه إلى اليمين!»[5]. ونقل أيضاً عن أبي القاسم في موضع آخر عن فائدة القسم القرآني كونها لا تخرج عن وجهين أما لفضيلة من الباري سبحانه، أو لمنفعة إلهية، حيث قال: «وقال أبو القاسم القشيري: القسم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة أو لمنفعة، فالفضيلة كقوله: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾[6]، والمنفعة، نحو: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾[7]»[8].

وأوضح السيوطي أن القسم لا يكون إلا بإسم معظم، وأن الباري سبحانه أقسم بذاته المقدسة في سبعة مواضع من القرآن الكريم منها: قوله عز إسمه:

(1) الإتقان: 4/ 46، وينظر: المعترك: 1/ 341، والآية من سورة المنافقون: 1

(2) سورة آل عمران: 18

(3) سورة يونس: 53

(4) سورة الذاريات: 22، 23

(5) الإتقان: 4/ 46، وينظر: المعترك: 1/ 341

(6) سورة التين: 2، 3

(7) سورة التين: 1

(8) ينظر: الإتقان: 4/ 48، والمعترك: 1/ 343

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[1]، و﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾[2]، و﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾[3]، و﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾[4]، و﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[5]، و﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[6]، و﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾[7]. والباقي كله قسم بمخلوقاته، كقوله تعالى: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾، و﴿ وَالصَّافَّاتِ ﴾، و﴿ وَالشَّمْسِ ﴾، و﴿ وَاللَّيْلِ ﴾، و﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾، و﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴾[8].

وقد أورد السيوطي قولاً لابن القيم الجوزية، حيث قال: «وقال ابن القيم: اعلم أنه سبحانه وتعالى يُقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنها من عظيم آياته، فالقسم إما على جملة خبرية وهو الغالب، كقوله: ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾[9]، وإما على جملة طلبية كقوله: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[10]، مع أن هذا القسم قد يُراد به تحقيق المقسم عليه فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القسم؛ فالمقسم عليه يُراد

---

(1) سورة آل عمران: 18

(2) سورة يونس: 53

(3) سورة التغابن: 7

(4) سورة مريم: 68

(5) سورة الحجر: 92

(6) سورة النساء: 65

(7) سورة المعارج: 40

(8) ينظر: الإتقان: 4/ 46، 48، والمعترك: 1/ 342, 341

(9) سورة الذاريات: 23

(10) سورة الحجر: 92, 93

بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بد أن يكون مما يحسن فيه؛ وذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها؛ فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر، والليل والنهار، والسماء والأرض، فهذه يُقسِم بها ولا يُقسم عليها، وما أقسم عليه الربُّ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسماً به ولا ينعكس(1).

ونقل عنه أيضاً كثيراً ما يحذف جواب القسم إذا كان في المقسم به نفسه دلالة على المقسم عليه؛ ذلك أن المقصود يحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز، واستشهد له بقوله سبحانه: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾، فقال معلقاً: «فإن في المقسم به من تعظيم القرآن، ووصفه بأنه (ذي الذكر) المتضمن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه، والشرف والقدر، ما يدّل على المقسم عليه، وهو كونه حقاً من عند الله غير مفترى كما يقوله الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب (إن القرآن لحق)، وهذا مطرد في كل ما شابه ذلك»(2).

فلم نجد عند السيوطي في هذا الوجه الإعجازي أية مشاركة تذكر له في رأي أو قول، فجهوده تكمن في جمع كل ما قيل عن القسم القرآني، وعرض أفكار السابقين الذين خاضوا في الحديث عن هذا الوجه الإعجازي، ولكن يمكن القول أن السيوطي أراد أن يؤكد لنا ما أفاده من أقوال وآراء غيره أن القسم القرآني له خصلة خاصة يتميز بها في مواضع من القرآن الكريم، وإنه لا يفيد معنى القسم بذاته، وإنما يُراد به التصديق بما يقسم به، من ذلك ذكره رأي ابن

(1) الإتقان: 4/ 49، والمعترك: 1/ 344، وينظر التبيان في أقسام القرآن لابن القيم الجوزية: 3 3

(2) الإتقان: 4/ 51,50، والمعترك: 1/ 345، وينظر: التبيان في أقسام القرآن لابن القيم الجوزية: 8، 9

القيم عن الآية الكريمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ...﴾ قال: «أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له؛ وذلك متضمن لتصديقه له فهو قسم على صحة نبوءته، وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسم على النبوءة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته. وتأمل مطابقة هذا القَسَم وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل للمقسم عليه، وه نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه، حتى قال أعداؤه: ودّع محمد ربّه، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه»(1). وإنه قد يراد بالقسم إثبات رسالة النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله، أو قد يراد به أن الجزاء حق، أو إثبات المعاد، فالله سبحانه وتعالى يُقسم بهذه الأمور ليقررها أبلغ تقرير؛ لحاجة النفوس إلى معرفتها وإدراكها والإيمان بها.

ولم يفصح السيوطي عن كون القسم طلبياً أم غير طلبي، ولكن ندرك من فحوى حدّ القسم الذي ذكره لنا في بداية حديثه عن هذا الوجه، إنه غير طلبي؛ لأنه قال إن القسم هو تحقيق الخبر وتوكيده عند السامع. والمتكلم ينشئ قسمه تبعاً لحالة المتلقي النفسية إن كان شاكاً أو متردداً، أو كان في نفسه حكم مغاير لما سيقسم عليه المتكلم(2)، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ...﴾، فالزعم فيه توهم وظن، لذا أقسم سبحانه وتعالى بأنه سيبعثهم ويحييهم بعد

(1) الإتقان: 4/ 51، والمعترك: 1/ 345، 346، وينظر: التبيان في أقسام القرآن لابن القيم الجوزية: 46، والآية من سورة الضحى: 1، 2

(2) ولمعرفة أهم الدوافع التي تستوجب القسم، وينظر: الإنشاء غير الطلبي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير: 95، 99

مماتهم، فبذلك أنشأ حكماً مغايراً لمّا توهموا وزعموا بعدم البعث، فقال سبحانه: «﴿ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [1]. أي أن القسم هو: إنشاء لحكم جديد لم يكن له وجود من قبل التلفظ به وبهذا يخرج عن كونه خبراً لعدم احتماله التصديق والتكذيب، ولعدم وجود خارج يطابقه أو لا يطابقه، وإن هذا الإنشاء لا يستدعي مطلوباً غير حاصل، فخرج عن كونه إنشاء طلبياً.

ومن الجدير بالذكر أن السيوطي سُبق في الكلام على أسلوب القَسَم في القرآن الكريم، فقد تحدث عنه الرازي في كتابه (التفسير الكبير)، وابن القيم الجوزية في (التبيان)، والزركشي في (البرهان)[2]. ويمكن أن نصف ما أفادوه عن القَسَم القرآني بأنها رؤية مشوبة ينقصها المعنى الدقيق أو النظرة التأملية الفاحصة، أو بأنها صورة لم تتضح معالمها وأبعادها بعد، وقد أخذت هذه الصورة بالجلاء والوضوح على يد الدكتورة بنت الشاطئ، حيث طال تأملها لهذه الظاهرة الأسلوبية، فخرجت بشيء هو أن الواو التي يقسم بها في القرآن الكريم تخرج عن معناها اللغوي إلى معنى بياني، حيث قالت إن الواو في: «هذا الأسلوب تلفت لفتاً قوياً إلى حسيات مدركة ليست موضع غرابة أو جدال، توطئة إيضاحية لبيان معنويات وغيبيات لا تدرك بالحس، فالقسم بالواو غالباً، لون من ألوان البياني الفني للمعاني، بالأشياء الحسية. وما يلمح فيه من الإعظام، إنما يُقصد به إلى قوة اللفت. واختيار المقسم به تراعى فيه الصفة التي تناسب الموقف، وحين نتتبع أقسام القرآن في مثل آية الضحى، نجدها تأتي عرضاً

(1) ينظر: الطراز: 3/ 172، والآية من سورة التغابن: 7

(2) ينظر: أساليب القسم في اللغة العربية: 13، 355- 357

بيانياً لصورة مادية محسّة، يستحضر بها واقع مشهود، لافت إلى صورة مماثلة أخرى معنوية، غير مشهودة ولا مدركة، يمارى فيها من يمارى؛ فالقرآن الكريم في قسمه بالصبح إذا به أسفر، وإذا تنفس، والنهار إذا تجلى، والليل إذا عسعس، وإذا يغشى، وإذا أدبر، يجلو معاني من الهدى والحق، أو الضلال والباطل، بماديات من النور والظلمة، وهذا البيان للمعنوي بالحسي، هو الذي يمكن أن نعرضه على أقسام القرآن بالواو، فتقبلها دون تكلف أو قسر في التأويل»[1].

ونخلص مما تقدم أن السيوطي في مبحث الخبر والإنشاء قد جعل في دراسته مقصورة على الأغراض البلاغية التي يخرج إليها كل من الخبر والإنشاء، ولكنه لم يسر على ما سار عليه البلاغيون المتأخرون في تقسيم الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي، وإنما تناول الأساليب الإنشائية الطلبية وغير الطلبية من غير تقسيم، وبحث أساليب الإنشاء غير الطلبي (الترجي والقَسَم) في الوقت الذي أهملها البلاغيون المتأخرون؛ لقلة الأغراض البلاغية المتعلقة بهما، ولأن أكثر هذه الأنواع أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء[2]. حيث لحظنا إنه أفصح عن رأيه وأدلى بدلوه في الترجي، فقد عدّه من أساليب الطلب الإنشائية التي يمكن أن يخرج عن معناها الحقيقي إلى معانٍ أخر مجازاً كطلب الشيء المحبوب ومعنى الإشفاق، وكان مؤيداً في هذه الخطوة القرافي (ت684هـ) صاحب كتاب (أنوار البروق في

(1) التفسير البياني للقرآن الكريم: 1/ 25، 26، وينظر: من أسرار العربية في البيان القرآني: 58- 60

(2) ينظر: علم المعاني لدرويش الجندي: 36، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 13، أساليب بلاغية: 110

أنواع الفروق)، والسبكي[1]. ومن المعروف أن البلاغيين لم يعطوا لهذا النوع من الأساليب أية أهمية تذكر، منطلقين من إنه ليس من أنواع الطلب الإنشائية[2]. وقد اختلفت الأسباب في عدم عدّ الترجي من أقسام الطلب، وكان السبب الرئيس يكمن في دلالة (لعل) و(عسى) تارة على الترجي (أي ترجي الشيء المحبوب)، الذي فيه معنى الطلب، وتارة أخرى على معنى الإشفاق، الذي لا يكمن فيه معنى الطلب؛ لأن العاقل لا يطلب ما يكرهه[3]. وتناول السيوطي أيضاً القَسَم في حين أن البلاغيين أسقطوه؛ لكونه إنشاء غير طلبي، وبذلك اختلف عن منهجية السابقين، حيث أضاف القَسَم إلى جانب الأساليب الأخرى، وقد يكون السبب في ذلك أن السيوطي أودع في كتابيه مختلف العلوم، وكونه يتناول الإعجاز القرآني ولاسيما البلاغي، فكان حرياً به أن يأخذ بالحديث عن القَسَم القرآني لبيان طبيعة هذا الأسلوب في القرآن الكريم، فالقَسَم وإن كان إنشاء غير طلبي فله معنى بياني، وكان على هذه الشاكلة أيضاً الزركشي فكتابه (البرهان في علوم القرآن) خاص بالحديث عن فنون القرآن وعلومه، فقد شمل حديثه أيضاً عن القسم القرآني[4].

(1) ينظر: عروس الأفراح: 2/ 337

(2) ينظر: مفتاح العلوم: 145- 156، والإيضاح: 1/ 130- 147، وحاشية الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: 2/ 239، ومواهب الفتاح، ضمن شروح التلخيص: 2/ 245

(3) ولمزيد من التوضيح ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 547- 550

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 40-46

المبحث الخامس
التعريف والتنكير

يقصد بالتعريف لغوياً، الإعلام، أما التنكير فهو ضد المعرفة [1]. ويقصد بالمعرفة اصطلاحاً، ما دلّ على شيء بعينه، والنكرةما دلّ على شيء لا بعينه [2].

ويرتبط التنكير والتعريف في لغات البشر بالتقابل بين المجهول والمعلوم في حياتهم، فهو ظاهرة عامة في كل اللغات الإنسانية، إلاّ أن هذه اللغات تختلف في وسائل التعبير عن هذه الظاهرة[3]، وقد تنبه لهذا أبو حيان الأندلسي، فقال: «وبعض الألسن خالٍ من أداة التعريف كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التنكير، وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، وهذه كلها أوضاع لا تعلّل»[4].

وليس للتعريف مزية مطلقة على التنكير، ولا العكس، فلكل طرف من طرفي هذه الثنائية التركيبية خصائصه، وللمبدع أن يوظف هذه الخصائص في الهيأة التي تمنح الدلالة تعميقاً وقدرة على العطاء المتجدد، وطرق التعريف، وسياقاته متعددة، هذه السياقات «تتكاثر إلى الحد الذي تنضوي فيه كل صور المعرفة للمسند إليه، أو للمسند، تحت نظام المعنى الذي يمتلكه المتكلم، وليس المقصود هنا المعنى المعجمي، وإنما المعنى المفاد من طبيعة الصياغة، وخواص

(1) ينظر: مختار الصحاح للرازي: مادة عرف: 427، ومادة نكر: 679

(2) ينظر: الطراز: 2/ 11

(3) ينظر: التنكير والتعريف بين الدلالة والشكل: 11

(4) ارتشاف الضرب: 513، 514

التركيب»[1]. وللتعريف صور ست: وأعرفها المضمر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، والموصول، ثم المعرف بالألف واللام، ثم المضاف إلى واحد منها إضافة معنوية.

ويتضح الفرق بين التعريف والتنكير، إن النكرة «يفهم منها ذات المعين فحسب ولا يفهم منها كونه معلوماً للسامع، والمعرفة يفهم منها ذات المعين وكونه معلوماً للسامع» [2]. وإن للتنكير دلالة غير ما نراه في التعريف، فقد «يظن ظان أن المعرفة أجلي، فهي من النكرة أولى، ويخفى عليه أن الإبهام في مواطن خليق، وأن سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق... وعلّة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد، والنكرة متكثرة الأشخاص، يتقاذف الذهن من مطالعها إلى غاربها، وينظرها بالبصيرة من منسمها إلى مغاربها، فيحصل في النفس لها فخامة، وتكتسي منها وسامة. وهذا فيما ليس لمفرده مقدار محصور، بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت الذهن عنده ويسكن إليه»[3]. ويعدل في بعض المواضع عن التنكير إلى التعريف لنكتة، وهي «لتزداد الفائدة وتتم، فإن فائدة الخبر أو لازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابةً»[4].

وقد عُدّ الزمخشري، أول من دقّ على أبواب النكرة، وبيّن أسرارها البلاغية، مستدلاً عليها بنصوص قرآنية، وكان له التأثير الواضح في البلاغيين، الذين جاءوا بعده[5].

---

(1) البلاغة والأسلوبية: 260
(2) علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع): 117
(3) البرهان الكشاف: 136
(4) علوم البلاغة(البيان والمعاني والبديع): 117
(5) ينظر: م ن: 131

التعريف والتنكير عند السيوطي

عدّ السيوطي التعريف والتنكير قاعدة [1] مهمة من القواعد التي لابدّ من أن يحتاج إليها المفسر للقرآن الكريم، ولابدّ من معرفتها، وقد بحث قاعدة التعريف والتنكير في كل من كتاب (الإتقان) [2]، وذلك في النوع الثاني والأربعين، وكتاب (المعترك) [3] في الوجه الخامس والثلاثين من وجوه إعجاز القرآن.

أسباب التنكير

وقد أوضح السيوطي أن لكل من التعريف والتنكير مقاماً ومواضع تناسبها ولا تليق بالآخر، وابتدأ بالتنكير وقال إن له أسباباً منها:

إرادة الوحدة، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ ﴾، فقال: أي رجل واحد [4].

ومنها أيضاً إرادة النوع، كقوله تعالى: «هذا ذكرٌ»، أي يُقصد به نوع من الذكر [5]، وقوله عزّ وجل: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾، فقال معلقاً: «أي نوع غريب

---

(1) هكذا ورد(التعريف والتنكير) في كلا المصنفين كونه قاعدة وليس من الأساليب اللغوية

(2) ينظر: الإتقان: 2/ 291

(3) ينظر: المعترك: 3/ 472

(4) ينظر: الإتقان: 2/ 291، والمعترك: 3/ 472، والإيضاح: 1/ 45، والتبيان للطليبي: 83، والبرهان للزركشي: 4/ 91، والآية من سورة القصص: 20

(5) ينظر: الإتقان: 2/ 291، والمعترك: 3/ 472، والبرهان للزركشي: 4/ 91، والآية من سورة سورة ص: 49

من الغشاوة لا يتعارفه الناس، بحيث غطّى ما لا يُغطيه شيء من الغشـاوات»[1].
الغشاوات»[1]. واستشهد بآية قرآنية بيّن فيها أنها احتملت الوحدة والنوعيـة: ﴿
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾، فعلّق قائلاً: «أي كل نوع من أنواع الدواب مـن نـوع من أنواع الماء، وكل فرد من أفراد الدواب من فرد من أفراد النّطف»[2].

ومن الأسباب الأخرى هي التعظـيم، بمعنـى إنـه أعظـم مـن أن يعـيّن أو يعرّف، كقوله تعـالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[3]، وقولـه سـبحانه: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾[4].

التكثير، واستشهد له بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾، أي وافراً جزيلاً[5]،
[5]، وأورد نصاً قرآنياً اجتمع فيه التعظيم والتكثير، وهو في قـول البـاري: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾، فقـال السـيوطي: «أي رسـل عظـام ذوو عـدد كثير»[6].

(1) ينظر: الإتقان: 2/ 291، والمعترك: 3/ 472، وينظر: الإيضاح: 1/ 45، والتبيـان للطلـيبي: للطليبي: 83، والآية من سورة البقرة: 7

(2) ينظر: الإتقان: 2/ 292 ,291، والمعترك: 3/ 472، والإيضاح: 1/ 45، والتبيـان للطلـيبي: للطليبي: 83، والآية من سورة النور: 45

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 292، والمعترك: 3/ 472، وينظر: البرهان للزركشي: 4/ 91، والآية من من سورة البقرة: 10

(4) ينظر: الإتقان: 2/ 292، والمعترك: 3/ 472، وينظر: البرهان للزركشي: 4/ 91، والآية من من سورة مريم: 15

(5) ينظر: الإتقان: 2/ 292، والمعترك: 3/ 473، والتبيان للطليبي: 84، والبرهـان للزركشـي: للزركشي: 4/ 92، والآية من سورة الشعراء: 41

(6) الإتقـان: 2/ 292، والمعـترك: 3/ 473،وينظـر: الإيضـاح: 1/ 47 والبرهـان للزركشـي: 4/ 92، والآية من سورة فاطر: 4

التحقير، أي يقصد به انحطاط الشأن إلى حدّ لا يمكن أن يعلم ويعرف، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [1]، وعلّق قائلاً: «أي ظنّاً حقيراً لا يُعبأ به، وإلاّ اتبعوه؛ لأن ذلك ديدنهم، بدليل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [2]»[3].

التقليل، واستشهد له بقوله سبحانه: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، وقد قال معلقاً: «أي رضوان قليل منه أكبر من الجنات؛ لأنه رأس كل سعادة:

قليل منك يكفيني ولكن قليلُك لا يُقالُ له قليل[4].

وألمح إلى أن الزمخشري جعل منه قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾، أي بعض ليل[5]. وأضاف السيوطي إنه أُورد على كلام الزمخشري هذا أن التقليل هو ردّ الجنس إلى فرد من أفراده، لا تنقيص فرد إلى جزء من أجزائه، وأن صاحب عروس الأفراح أجاب بأن الليل يوجد حقيقة في جميع الليلة، وفي كل جزء من أجزائها[6].

ومن الأسباب الأخرى التي أضافها السيوطي التجاهل، حيث قال: أن السكاكي عدّها من أسباب التنكير، وأنه يقصد به أن تقصد التجاهل وأنك لا

---

(1) سورة الجاثية: 32

(2) سورة الأنعام: 116

(3) الإتقان: 2/ 292، والمعترك: 3/ 473، وينظر: الإيضاح: 1/ 48، والبرهان للزركشي: 4/ 92

(4) الإتقان: 2/ 292، والمعترك: 3/ 473،وينظر: الإيضاح: 1/ 46، والتبيان للطيبي: 84، والبرهان للزركشي: 4/ 92، 93، والآية من سورة التوبة: 72

(5) ينظر: الإتقان: 2/ 292، والمعترك: 3/ 473، والكشاف: 1/ 625، والبرهان للزركشي: 4/ 93، والآية من سورة الإسراء: 1

(6) ينظر: الإتقان: 2/ 292، 293، والمعترك: 3/ 473، وعروس الأفراح: 1/ 351

تعرف شخصه، منه قوله تعالى في تجاهل الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾، أي كأنهم لا يعرفونه[1].

وقال السيوطي جعل بعضهم من أسباب التنكير، قصد العموم، وذلك بأن كانت في سياق النفي، كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[2]، أو الشرط، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]، أو الامتنان، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[4].

أسباب التعريف:

أما التعريف فقد بيّن أن له أسباباً أيضاً منها:

أوضح السيوطي أن هناك مواضع يكون فيها التعريف بالإضمار؛ كون المقام مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة[5].

أو أن يكون التعريف بالعلمية؛ أما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً بإسم مختص به، كقوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[6]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[7]، أو للتعظيم مثل ذكر يعقوب بلقب إسرائيل؛ لما فيه من

(1) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 473، والآية من سورة سبأ: 7

(2) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 473، والآية من سورة البقرة: 2

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والآية من سورة التوبة: 6

(4) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والآية من سورة الفرقان: 48

(5)ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والإيضاح: 1/ 34

(6) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والإيضاح: 1/ 35، والآية من سورة الإخلاص: 1

(7) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والآية من سورة الفتح: 29

المدح والتعظيم، وأيضاً لكونه صفوة الله، وسريّ الله؛ لأنه أسرى لما هاجر[(1)]. أو يكون للإهانة، كقوله عز اسمه: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾، وقال: إن فيه نكتة ثانية هي كناية عن كونه جهنمياً.[(2)]

ومن أسباب التعريف الأخرى، هي الإشارة؛ لتمييزه أكمل تمييز، وذلك بإحضاره في ذهن السامع حساً، كقول الباري سبحانه: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾، وأضاف السيوطي أن هذه الآية الكريمة تصلح أن تكون أيضاً للتعريض بغباوة السامع، حتى إنه لا يتميز عنده الشيء إلا بإشارة الحسّ[(3)] وبيّن السيوطي أيضاً أن هناك من المواضع ما يكون التعريف فيها بالإشارة؛ لبيان حال السامع في القرب فيكون بـ (هذا)، وقد ساق شاهداً قرآنياً، في قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾، فأوضح السيوطي أن اسم الإشارة (هذا) قصد به التحقير[(4)]، ويشار في البعد بـ (ذلك) و(أولئك)، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾، فقُصد به التعظيم[(5)]، أو يكون للتنبيه كقوله عز وجل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [(6)].

(1) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 2/ 5، 3/ 4745

(2) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والإيضاح: 1/ 36، والآية من سورة اللهب: 1

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 293، والمعترك: 3/ 474، والآية من سورة لقمان: 11

(4) ينظر: الإتقان: 2/ 293, 294، والمعترك: 3/ 474، والإيضاح: 1/ 39، والآية من سورة الأنبياء: 36

(5) ينظر: الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 474، والإيضاح: 1/ 40، والآية من سورة البقرة: البقرة: 2

(6) ينظر: الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 475، والإيضاح: 1/ 41، والآية من سورة البقرة: البقرة: 5

وذكر أن هناك من المواضع ما يُعرف فيها بالموصولية؛ لكراهة ذكره باسمه، إما ستراً عليه، أو إهانة له، أو غير ذلك، فيُؤتى بالذي ونحوها موصولة بما صدر منه من فعل أو قول، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ ﴾[(1)]، وأيضاً قوله سبحانه: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا ﴾[(2)]، وقد يُؤتى بالاسم الموصول لإرادة العموم، كقوله عز اسمه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾[(3)]، أو يكون للاختصار، كقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ ﴾، وعلّق قائلاً: «أي قولهم إنه آدر، إذ لو عدّد أسماء القائلين لطال، وليس للعموم، لأن بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حقه ذلك»[(4)].

وقد يعرّف بالألف واللام؛ إشارة إلى معهود خارجي أو ذهني أو حضوري، أو للاستغراق حقيقةً أو مجازاً، أو لتعريف الماهية[(5)].

ويعرّف بالإضافة؛ لكونها أخصر طريق، ولتعظيم المضاف، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾[(6)]، ولقصد العموم، كقوله سبحانه:﴿ فَلْيَحْذَرِ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾، أي كل أمر لله سبحانه وتعالى[(7)].

---

(1) ينظر: الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 475، والآية من سورة الأحقاف: 17

(2) ينظر: الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 475، والإيضاح: 1/ 36، والآية من سورة يوسف: 23

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 475، والآية من سورة غافر: 60

(4) الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 475، والآية من سورة الأحزاب: 69

(5) ينظر: الإتقان: 2/ 294، والمعترك: 3/ 475

(6) ينظر: الإتقان: 2/ 295، والمعترك: 3/ 475، وعروس الأفراح: 1/ 345، والآية من سورة سورة الحجر: 42

(7) ينظر: الإتقان: 2/ 295، والمعترك: 3/ 475، والآية من سورة النور: 63

الحكمة في تنكير (أحد)، وتعريف (الصمد)

وقد تناول السيوطي الحكمة في تنكير لفظة (أحد) وتعريف (الصمد)،وذلك في قول الباري سبحانه: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾. وكان حديثه أثر سؤال وُجه إليه، وقد أشار إلى إنه ألّف في جوابه على هذا السؤال تأليفاً، وقد أودعه في كتابه (الفتاوى)، وكان جوابه على هذه الآية الكريمة بوجوه:

«**أحدها**: إنه نكّر للتعظيم، والإشارة إلى أن مدلوله- وهو الذات المقدسة - غير ممكن تعريفها والإحاطة بها.

الثاني: إنه لا يجوز إدخال (أل)، كغير وكل وبعض، وهو فاسد، فقد قرىء شاذاً: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾، حكى هذه القراءة أبو حاتم في كتاب الزينة عن جعفر بن محمد.

الثالث: مما خطر لي أن (هو) مبتدأ و(الله) خبر، وكلاهما معرفة، فاقتضى الحصر، فعُرّف الجزآن في: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ ؛ لإفادة الحصر ليطابق الجملة الأولى، واستغني عن تعريف ﴿أَحَدٌ ﴾ لإفادة الحصر دونه، فأتي به على أصله من التنكير، على إنه خبر ثان. وإن جعل الإسم الكريم مبتدأ و«أحد» خبره، ففيه من ضمير الشأن ما فيه من التفخيم والتعظيم، فأتي بالجملة الثانية على نحو الأولى، بتعريف الجزأين للحصر تفخيماً وتعظيماً»[(1)].

وقد أتى السيوطي بقاعدة أخرى تخص التعريف والتنكير أيضاً، وهي تفيد أن الإسم إنْ ذُكِر مرتين فله أربعة أحوال:

الحال الأول: وهي إما أن يكونا معرفتين، فإن كانا كذلك، فالثاني هو الأول

---

(1) الإتقان: 2/ 295، والمعترك: 3/ 476، والآية من سورة الإخلاص: 1، 2

غالباً؛ دلالة على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة[1]، واستشهد بآيات كثيرة منها قول الباري سبحانه: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[2]، وأيضاً قوله: ﴿ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾[3]، وقوله: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[4]. وقد تابع السيوطي الزركشي في استشهاده بهذه الآيات الكريمة[5].

الحال الثاني: إذا كانا نكرتين، فالثاني غير الأول، وهو الغالب، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونه معهوداً سابقاً، واستشهد بقوله سبحانه: ﴿ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾، وقد قال معلقاً: «فإن المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة»[6]، ومنها أيضاً قوله: ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾، وقد علّق على هذه الآية بقول لابن الحاجب: «الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغدوّ وزمن الرّواح، والألفاظ التي تأتي مبينة للمقادير لا يُحسن فيها الإضمار، ولو أُضمر فالضمير إنما يكون لما تقدّم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وُجِب العدول عن المضمر إلى الظاهر»[7]. وقال السيوطي إن الحالتين اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾، وعلّق قائلاً: «فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني

(1) ينظر: الإتقان: 2/ 296، والمعترك: 3/ 476

(2) ينظر: الإتقان: 2/ 296، والمعترك: 3/ 476، والآية من سورة الفاتحة: 5، 6

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 296، والمعترك: 3/ 476، والآية من سورة الزمر: 2، 3

(4) ينظر: الإتقان: 2/ 296، والمعترك: 3/ 477، والآية من سورة غافر: 36، 37

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 4/ 94

(6) الإتقان: 2/ 296، والمعترك: 3/ 477، والآية من سورة الروم: 54

(7) الإتقان: 2/ 296، والمعترك: 3/ 477، والآية من سورة سبأ: 12

غير الأول، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الآية: لنْ يغلب عُسْر يُسْرين»[1]. وإن ما أفاد به من الشواهد القرآنية كان متابعاً فيها السبكي والزركشي أيضاً[2].

الحال الثالث: وهي إذا كان الأول نكرة والثاني معرفة، فالثاني هو الأول حملاً على العهد،كقوله سبحانه: «﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[3]، ومنها أيضاً قوله: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[5].

الحال الرابع: وهي إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة، ففي هذه الحال يعتمد على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[7]. وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، كقوله

(1) الإتقان: 2/ 296، 297، والمعترك: 3/ 477، والآية من سورة الإنشراح: 5، 6

(2) ينظر: عروس الأفراح: 1/ 356، والبرهان للزركشي: 4/ 97، 98

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 297، والمعترك: 3/ 477،والبرهان للزركشي: 4/ 99، والآية من سورة سورة المزمل: 15، 16

(4) ينظر: الإتقان: 2/ 297، والمعترك: 3/ 477،والبرهان للزركشي: 4/ 100، والآية من سورة النور: 35

(5) ينظر: الإتقان: 2/ 297، والمعترك: 3/ 477، والآية من سورة الشورى: 52، 53

(6) ينظر: الإتقان: 2/ 297، والمعترك: 3/ 477، وعروس الأفراح: 1/ 357،والبرهان للزركشي: 4/ 101، والآية من سورة الروم: 55

(7) ينظر: الإتقان: 2/ 297، والمعترك: 3/ 477، وعروس الأفراح: 1/ 357،والبرهان للزركشي: 4/ 101، والآية من سورة النساء: 153

سـبحانه: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[1].

وبعد أن ذكر ما قيل عن هذه القاعدة نبّه إلى أن بهاء الدين السبكي وغيره نقضوا هذه القاعدة، وأنهم ذهبوا إلى إنهما غير محررة، حيث قال: «الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة، فإنها منتقضة بآيات كثيرة، منها في القسم الأول: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[2]؛ فإنهما معرفتان، والثاني غير الأول، فإن الأول العمل والثاني الثواب، ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾[3]، أي القاتلة بالمقتولة، وكذا سائر الآيات: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ... ﴾[4]،﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ... ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾[5]، فإن الأول آدم والثاني ولده، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾[6]، فإن الأول القرآن، والثاني التوراة والإنجيل. ومنها في القسم الثاني: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[7]، ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾[8]، فإن الثاني فيهما هو الأول وهما نكرتان. ومنها في القسم الثالث: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا

(1) ينظر: الإتقان: 2/ 297، والمعترك: 3/ 478،والبرهان للزركشي: 4/ 101، والآية من سورة الزمر: 27، 28
(2) سورة الرحمن: 60
(3) سورة المائدة: 45
(4) سورة البقرة: 178
(5) سورة الإنسان: 1، 2
(6) سورة العنكبوت: 47
(7) سورة الزخرف: 84
(8) سورة البقرة: 217

﴿ صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ ﴾[1]، ﴿ وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ ﴾[2]، ﴿ وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ ﴾[3]، ﴿ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ ﴾[4]، ﴿ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ ﴾[5]، ﴿ وَمَا ﴾[5]، ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ ﴾[6]، فإن الثاني فيهما غير الأول»[7].

وقد ردّ السيوطي ما قاله السبكي وغيره، ورأى إنه لا يوجد انتقاض في هذه الآيات الكريمة التي بسطها السبكي في معرض حديثه، فقد قال السيوطي: «لا انتقاضَ بشيء عند التأمل؛ فإن اللام في الإحسان للجنس فيما يظهر، وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة، وكذا آية النفس والحر، بخلاف آية العسر، فإن (أل) إما للعهد أو للاستغراق كما يفيد الحديث، وكذا آية الظن لا نسلم أن الثاني فيها غير الأول، بل هو عينه قطعاً؛ إذ ليس كل ظن مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظنية، وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزوجين. واستحباب الصلح في سائر الأمور، ويكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأن كل صلح خير؛ لأن ما أحلّ حراماً من الصلح، أو حرّم حلالاً فهو ممنوع، وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ لأن المراد بالأول المسؤول

(1) سورة النساء: 128

(2) سورة هود: 3

(3) سورة هود: 52

(4) سورة الفتح: 4

(5) سورة النحل: 88

(6) سورة يونس: 36

(7) المعترك: 3/ 478، 479، وينظر: الإتقان: 2/ 297، 298، عروس الأفراح: 1/ 357،والبرهان للزركشي: 4/ 94، 95، 98-100

عن القتال الذي وقع في سرّية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة؛ لأنه سببُ نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه» [1]. وأضاف السيوطي أيضاً: «وأما آية: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾، فقد أجاب عنها الطيبي بأنها من باب التكرير لإفادة أمر زائد؛ بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ ﴾ [2]، ووجهه الإطناب في تنزيهه سبحانه عن نسبة الولد إليه وشرط القاعدة ألا يقصد التكرير. وقد ذكر الشيخ بهاء الدين في آخر كلامه: أن المراد بذكر الإسم مرتين كونه مذكوراً في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلم واحد، ودفع بذلك إيراد آية القتال؛ لأن الأول فيها محكي عن قول السائل، والثاني محكي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم»[3].

وبذلك لمحنا عند شيخنا جلال الدين السيوطي مشاركات واضحة وآراء خاصة به في مبحث التعريف والتنكير.

(1) المعترك: 3/ 479، وينظر: الإتقان: 2/ 299, 298

(2) سورة الزخرف: 84، 82

(3) الإتقان: 2/ 299، والمعترك: 3/ 479، وينظر: عروس الأفراح: 1/ 356-358

الفصل الثاني

الإعجاز البلاغي في ضوء علم البيان

الفصل الثاني
الإعجاز البلاغي في ضوء علم البيان

المبحث الأول: المجاز.

المبحث الثاني: التشبيه والإستعارة.

المبحث الثالث: الكناية والتعريض.

الفصل الثاني
الإعجاز البلاغي في ضوء علم البيان

علم يعد علم البيان من العلوم العربية والإسلامية التي نشأت وترعرعت بتأثير الدين الإسلامي الجديد، الذي كان له الأثر الواضح في نشأتها وتطورها وتنوع مباحثها، وقد عدّ علم البيان «من أهم ما اعتمد عليه في خدمة العقيدة الإسلامية، لأنه يعمل على إبراز ما في القرن الكريم، وهو كتاب العقيدة الإسلامية وآيتها المعجزة، من وجوه الجمال التي يمتاز بها، ويبين سر الإعجاز الذي بان به كلام الله (ﷻ) وامتاز به من كلام البشر، سواء من ناحية مقاصده ومعانيه، أو من ناحية أساليب تأديتها والعبارة عنها» [1].

ولقد كان مصطلح (البيان) مرادفاً لكلمة (البلاغة)؛ إذ كان البلاغيون يطلقون على فنون البلاغة جميعها اسم (البيان)، ويتضح ذلك من مدلول (البيان) عندهم فهو (المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير)، وهذا ينطبق على علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.[2] وكانت علوم البلاغة العربية في بادئ الأمر مختلطة بعضها ببعض، وقد أخذت الملاحظات واللمسات البلاغية بالتطور شيئاً فشيئاً ابتداء من العصر الجاهلي إلى أن سجلت في كتب اللغويين أمثال: سيبويه، والفراء، وأبي عبيدة، وفي كتب أصحاب الكلام والنقاد أمثال: الجاحظ، والرماني، والامدي، والقاضي الجرجاني، وأبي هلال العسكري[3].

---

(1) البيان العربي: 20

(2) ينظر: علم البيان، لبدوي طبانة: 10، وعلم أساليب البيان،: 78

(3) ينظر: علم أساليب البيان: 78

وعندما راجت حركة الجمع والتأليف في شتى أصناف العلوم، اهتم الباحثون اهتماماً بليغاً بدراسة كلمة (البيان)، وتحديد مفهومها، وكان الجاحظ «في طليعة هؤلاء الباحثين قدماً في التأريخ وسعة في البحث» [1]. وقد نقل في كتابه (البيان والتبيين) تعريفات كثيرة في حدّ البيان واستشهد بشواهد قرآنية وأدبية، وكان البيان عنده واسع المعنى، فهو: الكشف والإيضاح، والفهم، والإفهام، وهو يحتاج إلى تمييز وسياسة، وتمام الآلة، وإحكام الصنعة، وسهولة المخرج، وجهارة المنطق، وتكميل الحروف وإقامة الوزن[2].

وتحدث عن الدلالات على المعاني وقال: إنها خمسة أشياء: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نُصبة[3].

وظل مفهوم (البيان) واسعاً، شاملاً لأنواع البلاغة عند البلاغيين الذين أتوا من بعد الجاحظ أمثال: ابن وهب في كتابه (وجوه البيان)، والرماني في رسالته (النكت في إعجاز القرآن)، وابن رشيق القيرواني في (العمدة)، وعبد القاهر الجرجاني في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، وغيرهم، وإن أخذت مفهوماً أضيق من المفهوم العام السابق باقتصاره على مفهوم أدبي، وقد اتفقوا على أن البيان: الإفصاح عما في النفس من معان وأحاسيس[4].

وبدخول القرن السابع الهجري، قسمت علوم البلاغة تقسيمات منطقية، إذ عمل السكاكي عمل تقسيم البلاغة على علمي المعاني والبيان، وألحق يهما المحسنات، ووضع لكل قسم تعريفاً جامعاً مانعاً، وحدد مباحثه وفنونه، وقد

---

(1) البلاغة التطبيق: 253

(2) ينظر: البيان والتبيين: 1/ 76

(3) ينظر: م ن: 1/ 76

(4) ينظر: فنون بلاغية: 20، والبلاغة والتطبيق: 254، 255

عرّف علم البيان بأنه «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[1]. وقد قسم علم البيان على دلالات ثلاث:

أولاها: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وهي (دلالة المطابقة).

وثانيتها: دلالة التضمن وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له أو جزء مسماه مع دخوله فيه كالسقف مثلاً في مفهوم البيت.

وثالثتها: دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن مسماه، لازم له، كالحائط في مفهوم السقف[2].

وقد أخرج من هذا التقسيم، فن التشبيه؛ لأن دلالته وضعية، والدلالة الوضعية لا يمكن بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض وإلا لم يكن كل منها دالاً عليها بخلاف دلالتي التضمن والالتزام اللتين هما دلالتان عقليتان يمكن بهما التصرف بالألفاظ وإيرادها في طرق متعددة للدلالة على المعنى الواحد. إلا أنه عاد على ما قرره، فلم يترك فن التشبيه من دون بحث، وعزم على دراسته؛ لأن كثيراً من الآيات القرآنية والنصوص الأدبية وردت بأسلوب التشبيه، ولأن البلاغيين الذين سبقوا السكاكي أشبعوا بحثاً ودراسة واستشهاداً لكونه من الفنون البلاغية المعروفة[3] عندها قال السكاكي: «إن المجاز أعني الاستعارة من حيث أنها من فروع التشبيه- كما ستقف عليه- لا تتحقق بمجرد حصول الإنتقال من الملزوم إلى اللازم بل لابدّ فيها من تقدمة تشبيه شيء

(1) مفتاح العلوم: 342

(2) ينظر: م ن: 556

(3) ينظر: الكامل: 3/ 93

بذلك الملزوم في لازم له تستدعي تقديم التعرض للتشبيه فلا بدّ من أن نأخذه أصلاً ثالثاً ونقدمه»[1]. ولان أصل الاستعارة التشبيه، قدم السكاكي مبحث التشبيه عليها، معللاً السبب بقوله: «إذا امهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني»[2]، ولما كان طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم واضحاً بنفسه، ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما هو بالغير وهو العلم بكون اللازم مساوياً للملزوم أو أخص منه، قدّم السكاكي الاستعارة وأخّر الكناية؛ لكونها نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد[3]. وبذلك كانت مباحث علم البيان عنده متمثلة بالتشبيه والمجاز والكناية. وقد سيطر منهج السكاكي سيطرة واضحة على معاصريه عامة وعلى القزويني، الذي لخص كتابه (المفتاح)، والذين شرحوا هذا التلخيص، فأصبحت نظرية البيان عندئذ: «مقننة في حدود ضيقة بعد أن كانت تشمل فنون البلاغة وفن القول لدى السابقين» [4] فسار القزويني على خطا السكاكي، إذ عرف علم البيان بقوله: «هو علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه»[5]، وتابعه في تقسيم البيان على أصوله الثلاثة: تشبيه، ومجاز، وكناية[6]. وبذلك استقرت مباحث علم البيان بمحاورها عند اللاحقين وشراح التلخيص.

---

(1) مفتاح العلوم: 558

(2) م ن: 558

(3) ينظر: م ن: 557

(4) البلاغة والتطبيق: 258

(5) الإيضاح: 2/ 212

(6) ينظر: م ن: 2/ 213

المبحث الأول
المجاز

يعدّ فن المجاز لوناً من الألوان البيانية المعروفة، إلاأنه يحتل مركز «الصدارة في إطار هذه الفنون، ويشكل الظل المكثف في أفياء هذه الخيمة البلاغية»[1]، وقد أشاد العقاد بأهمية هذا الفن، حيث قال: «اللغة العربية لغة المجاز، لا لأنها تستعمل المجاز، فكثير من اللغات تستعمل المجاز كما تستعمله اللغة العربية، ولكن اللغة العربية تسمى لغة المجاز لأنها تجاوزت بتعبيرات المجاز حدود الصور المحسوسة إلى المعاني المجردة، فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل منها إلى المقصود من معناه»[2].

لقد بدأ الاهتمام بالظاهرة المجازية في بادئ الأمر مطلع القرن الثالث الهجري، حيث أخذ الرواد الأوائل بتأليف كتب في القرآن الكريم، تدور حول دراسة ألفاظ القرآن، وبيان معانيه وغريبه وتفسيره، فخرجت بحوثهم لغوية بحتة اهتمت بتفسير اللفظة القرآنية، وبيان مفرداتها اللغوية. وأول من استخدم لفظة (المجاز) أبو عبيدة، إذ صنّف كتاباً في القرآن سماه (مجاز القرآن)، ولم تكن معالجته خالصة لبيان الدلالة المجازية، وإنما كان يقصد بالمجاز معناه اللغوي[3].

وعندما جاء الجاحظ، تناول فن المجاز، ولكنه لم يقصد به فن المجاز المقابل الحقيقة، إنما كان يدل به حيناً على الفنون البلاغية المتمثلة بالاستعارة والتشبيه والتمثيل والمجاز، وحيناً يدل به على المعنى المقابل الحقيقة، أي ما زالت معالم

(1) مجاز القرآن، دمحمد حسين الصغير: 83

(2) اللغة الشاعرة: 40

(3) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: 55، 56، وفنون بلاغية: 91، 92

الصورة لم تتضح بشأن دراسة المجاز دراسة اصطلاحية بلاغية، وكان الجاحظ له التأثير الواضح في معاصريه[1]. أما ابن قتيبة، فقد بحث فن المجاز في كتابه (تأويل مشكل القرآن) في باب مستقل، وفيه ردّ على الطائفتين القائلين بنفي المجاز في القرآن، دلالاً على وجوده في القرآن الكريم وفي كلام العرب[2]، وقد اتسمت دراسته بكونها: «أكثر نضجاً وتحدداً من الدراسات السابقة.. ولا شك أن هذا العمل يشير إلى ما ناله البحث البلاغي من نضج»[3]. ولم تقف الهمة عند دراسة المجاز في باب خاص ضمن كتاب معين، وإنما ظهر اتجاه جديد بدراسة فن المجاز في كتب مستقلة بنفسها حيث ألّف الشريف الرضي، كتابي (تلخيص البيان في مجازات القرآن) و(المجازات القرآنية)، واستخرج بذائقته الفنية وحدسها البلاغي الآيات الكريمة التي تشمل المجاز، وبذلك كان للشريف الرضي دور مهم، فأنه كان أكثر تحرراً واستيعاباً لمعنى المجاز من البلاغيين السابقين له، على الرغم من أن مفهوم المجاز عنده كان يمثل الصور، البيانية (التشبيه والتمثيل والاستعارة والكناية)[4]. وقد أخذت الدراسة المجازية الصورة النهائية على يد عبد القاهر الجرجاني، فأنار الطريق لمن أتى بعده من البلاغيين، فكان سبيلهم واضحاً متأثراً بأفكاره وارائه السديدة، حيث «سلط الأضواء على المجاز في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، فكان المنظر البياني في التطبيق القرآني للمجاز، حتى بلغ البحث المجاري على يديه مرحلة النضج العلمي والتجديد البلاغي، فعاد كلاً منسجماً، وقالباً واحداً متجانساً بالمعنى الاصطلاحي الدقيق لمفهوم

---

(1) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: 68، 83، 84، ومجاز القرآن لمحمد حسين الصغير: 15، 16

(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 76، 99

(3) تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية: 28

(4) ينظر: فنون بلاغية: 92، ومجاز القرآن لمحمد حسين الصغير: 20، 21

المجاز»[1]. فقد أخذ بتقسيم المجاز على نوعين: مجاز عن طريق اللغة، وهو المجاز اللغوي، ومضماره الاستعارة والكلمة المفردة، ومجاز عن طريق المعنى والمعقول، سماه المجاز الحكمي، وتوصف به الجمل في التأليف والإسناد[2]. وبيّن مفهوم المجاز الحكمي بقوله: «أنّ كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول، فهي مجاز»[3]، وفرّق بين نوعي المجاز في الحدود والاستعمال والإرادة، وقال: «أنه إذا وقع في الإثبات فهو متلقى من العقل، وإذا عرض في المثبت فهو متلقى من اللغة»[4]. وبذلك أصبح فن المجاز واضح التقسيم بعد أن كان يشمل فنون البيان عامة، أو يختص بالاستعارة والمجاز كما هي الحال عند الشريف الرضي. وتلقف ما قاله الجرجاني كل من الرازي والسكاكي، فقسم الرازي المجاز على قسمين: مجاز في الإثبات، ومجاز في المثبت، وهما العقلي واللغوي، وعنده المجاز في الإثبات يقع في الجملة، والمجاز في المثبت يقع في المفرد[5]. كذلك الحال عند السكاكي، فقد قسم المجاز على قسمين: لغوي وعقلي، وقسم الأول (اللغوي) على قسمين: خال من الفائدة، ومتضمن لها، وأطلق عليها الاستعارة. ولم يكن المجاز العقلي ذا بال عند السكاكي، واهتم بالمجاز اللغوي وأكده وعدّه أساس المجاز[6]. وعندما جاء القزويني قسم المجاز على

(1) مجاز القرآن لمحمد حسين الصغير: 21، 22، وينظر: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية: 236، 371، 372، والصورة البيانية بين النظرية والتطبيق: 209، 215، والمجاز في البلاغة العربية: 85، 111

(2) ينظر: أسرار البلاغة: 303

(3) م ن: 288

(4) م ن: 281

(5) ينظر: نهاية الإيجاز: 83

(6) ينظر: مفتاح العلوم: 592, 593

على قسمين: مفرد ومركب، وقد قال عن المفرد: «أما المفرد فهو: الكلمة، المستعملة، في غير ما وُضعتْ له، في اصطلاح به التخاطبُ، على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادته»[1]، وهو لغوي وشرعي وعرفي. وقال عن المركب: «وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه»[2]، وهو التمثيل على سبيل الاستعارة، ثم قسم المجاز على مرسل واستعارة[3].

المجاز عند السيوطي

لقد بحث السيوطي الحقيقة والمجاز وعدّها وجهاً إعجازياً في كتابه (المعترك)[4]، ونوعاً من أنواع علوم القرآن في كتابه (الإتقان)[5]. وذكر في بداية حديثه عن الحقيقة والمجاز أنه «لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام. وأما المجاز فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاصّ من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية، وشبهتهم أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير، وذلك محال على الله تعالى. وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطْر الحسْن، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلّو

(1) الإيضاح: 2/ 268
(2) م ن: 2/ 304
(3) ينظر: م ن: 2/ 270
(4) ينظر: المعترك: 1/ 186
(5) ينظر: الإتقان: 3/ 109

القرآن من المجاز وجب خلوّه من الحذف والتوكيد وتكنية القصص وغيرها»[1].
وإن رأيه هذا جاء رداً على من أنكر وقوع المجاز في القرآن الكريم، وقد سبق السيوطي الزركشي في هذا الإنكار[2].

وأشار إلى أن عز الدين بن عبد السلام أفراد كتاباً في الحقيقة والمجاز، وعمل السيوطي على تلخيص كتابه مع زيادات كثيرة وسماه (مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن)[3].

وقسم المجاز كما قسمه عبد القاهر والسكاكي والقزويني وغيرهم من الملخصين والشراح، وقال إنه قسمان:

الأول: المجاز في التركيب، وقال؛ إنه يسمى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي، وذكر أن علاقته الملابسة، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملابسه له. وذكر مجموعة من الشواهد القرآنية التي استوعب فيها هذا النوع من المجاز، منها: قول ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، قال: «نُسبت الزيادة، وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سبباً لها»[4]، متفقاً في هذا التعليق مع البلاغيين الذين سبقوه[5]. ومنها أيضاً قوله تعالى ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾[6]، و﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى﴾[7]، وقد علّق على هاتين الآيتين بقوله:

---

(1) الإتقان: 3/ 109، وينظر: المعترك: 1/ 186

(2) ينظر: البرهان: 2/ 254، 255

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 109، والمعترك: 1/ 186

(4) الإتقان: 3/ 109، والمعترك: 1/ 186، والآية من سورة الأنفال: 2

(5) ينظر: أسرار البلاغة: 289، ومفتاح العلوم: 632، والبرهان للزركشي: 2/ 256

(6) سورة القصص: 4

(7) سورة غافر: 36

«نُسب الذبح، وهو فعل الأعوان إلى فرعون، والبناء وهو فعل العملة إلى هامان لكونهما آمرين به»[1]، متابعاً فيه الزركشي[2]، وكذا قوله سبحانه: ﴿ وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴾، فقال: «نُسب الإحلال إليهم لتسببهم في كفرهم بأمرهم إياهم به»[3].

وقد أشار السيوطي إلى أن لهذا القسم أربعة أنواع:

الأول: ما طرفاه حقيقيان، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾[4]، و﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[5]. ويبدو أن السيوطي السيوطي يسير على هدى الزركشي، فالزركشي استشهد بهاتين الآيتين، ولم يعلق عليهما فتابعه السيوطي في هذا الأمر[6].

والثاني: مجازيات، نحو قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾، وعلق عليها قائلاً: «أي ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز»[7].

وثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر، إما الأول أو الثاني، وقد استشهد لهذا النوع بأربع آيات وهي: «حتى تضع الحرب

(1) الإتقان: 3/ 109، والمعترك: 1/ 186

(2) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 256

(3) الإتقان: 3/ 109، والمعترك: 1/ 186، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 257، والآية من سورة إبراهيم: 28

(4) سورة الأنفال: 2

(5) سورة الزلزال: 2

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 258

(7) الإتقان: 3/ 110، والمعترك: 1/ 187، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 258، والآية من سورة البقرة: 16

أوزارها»[1]، وقوله: ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ ﴾[2]، وقال عن الآية الكريمة: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا ﴾، «(أي برهاناً)»[3]، و﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦ تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴾، قال معلقاً: «فإن الدعاء من النار مجاز»[4]، وقوله سبحانه: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾، «فاسم الأم هاوية مجاز، أي أن الأم كافلة لولدها وملجأ له، كذلك النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع»[5].

إن ما ذكره السيوطي من كلام على المجاز في التركيب أو مجاز الإسناد كان معتمداً فيه، كما رأينا، على الزركشي صاحب (البرهان في علوم القرآن) في تعريف هذا النوع من المجاز وفي الشواهد القرآنية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن السيوطي وإن كان متفقاً مع الزركشي في تقسيم المجاز على نوعين وفي الشواهد القرآنية، فأنه خالفه في هذا الموضع، إذ أن الشواهد القرآنية الثلاثة التي ذكرها السيوطي عدها من أنواع المجاز العقلي في حين عدّها الزركشي مجازاً أنفرادياً[6] إلا أنه بَعُدَ بعض الشيء في هذه الآيات الثلاثة إذ لو تدبرنا هذه الآيات القرآنية الكريمة لوجدناها مجازاً، لكن ليس مجازاً عقلياً كما قال السيوطي، وإنما مجاز لغوي؛ ففي قول الله تعالى: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا ﴾﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا ﴾، مجاز لغوي في كلمة (سلطان)، والمراد (البرهان)، وهو الحق الذي يتسلط به الإنسان

(1) سورة محمد: 4

(2) سورة إبراهيم: 25

(3) الإتقان: 3/ 110، والمعترك: 1/ 187، والآية من سورة الروم: 35

(4) الإتقان: 3/ 110، والمعترك: 1/ 187، والآيات من سورة المعارج: 15، 16، 17

(5)الإتقان: 3/ 110، والمعترك: 1/ 187، والآية من سورة القارعة: 9

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 259

على مخالفه ويظهر على منازعه. أما في قوله تعالى ﴿كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦ تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾، فالمجاز اللغوي هنا في كلمة (تدعو)، باستعارة صفة الإنسانية للنار وجعلها تدعو مَنْ أدبر وتولى. كذلك في قول الباري: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾، مثلما الأم كافلة لولدها كذلك النار كافلة للكفار ومأوى لهم، واشتمالها عليهم.

أما القسم الثاني فهو المجاز في المفرد، وسماه أيضاً المجاز اللغوي، وحدّه بقوله: «وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً»[1]، وذكر أن أنواعه كثيرة:

الأول: الحذف: ألحق السيوطي الحذف بالمجاز اللغوي، وعدّه من أنواعه، إلا أنه تراجع في كلامه، ورأى إنه ليس من أنواعه، والأجدر أن يكون من الإيجاز[2].

الثاني: الزيادة: أشار السيوطي إلى أنه حرر القول في هذا النوع من المجاز، ضمن الباب الخاص بمعرفة إعراب القرآن الكريم، وذلك في النوع الحادي والأربعين[3]. وقد بيّن في هذا النوع أن على الناظر في كتاب الله تعالى الكشاف عن أسراره مراعاة أمور، وكانت من بين تلك الأمور، الزيادة، وذكر فيه، أنه لا بدّ من تجنب إطلاق لفظ على ألفاظ القرآن الكريم، منطلقاً من أن ادلالة لفظة الزيادة قد يفهم منها أنها لا معنى لها، مضيفاً إلى جانب ذلك أن كتاب الله منزه عن هذه الألفاظ الزائدة، مشيراً إلى أن بعضهم عدل عنه إلى التأكيد والصلة وغير ذلك[4]. وقد عرض السيوطي كيف تضاربت الآراء بشأن لفظة الزيادة في القرآن الكريم، ولحنا عند السيوطي رأياً، وسط

(1) الإتقان: 3/ 110، والمعترك: 1/ 187

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 111، والمعترك: 1/ 187

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 260

(4) ينظر: م ن: 2/ 268

هذه الآراء، قال فيه: «... أنه لو ترك كان الكلام دونه مع إفادته أصل المعنى المقصود أبترَ خالياً عن الرونق البليغيّ لا شبهة في ذلك، ومثل هذا يُستشهد عليه بالإسناد البياني الذي خالط كلام الفصحاء، وعرف مواقع استعمالهم وذاق حلاوة ألفاظهم، وأما النحويّ الجافي فعن ذلك بمنقطع الثرى»[1].

أما النوع الثالث من أنواع المجاز اللغوي، فهو إطلاق اسم الجزء على الكل، وقد استشهد بنصوص قرآنية كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾، فقال معلقاً: «أي ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر»[2]، متابعاً في هذا النص القرآني والتعليق الزركشي[3]. ومن الشواهد القرآنية التي ساقها، قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾[4]. وأيضاً قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾[5]، وعلّق على هذين النصين بقوله: «عبّر بالوجوه عن جميع الأجساد؛ لأن التنعم والنصب حاصل لكليهما»[6]. ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[7]، و﴿قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾[8]، و﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[9]،

(1) م ن: 2/ 268

(2) الإتقان: 3/ 111، والمعترك: 1/ 187، والآية من سورة البقرة: 144

(3) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 264

(4) سورة القيامة: 24

(5) سورة الغاشية: 2، 3

(6) الإتقان: 3/ 111، والمعترك: 1/ 187، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 264

(7) سورة المزمل: 2

(8) سورة الإسراء: 78

(9) سورة البقرة: 34

و﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَٱسۡجُدۡ لَهُۥ﴾ [1]، وعلّق على هذه الآيات بقوله: «أطلق كلاً من القراءة والقيام والركوع والسجود على الصلاة وهو بعضها»[2]. فالسيوطي، فالسيوطي، كما رأينا، جمع ما ذكره الزركشي في هذا النوع من المجاز من نصوص قرآنية كريمة، وما أفاد به من تعليقات عليها.

الرابع: إطلاق اسم الكل على الجزء: نحو: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾، فقال: «أي أناملهم، ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد، مبالغة من الفرار، فكأنهم جعلوا فيها الأصابع»[3]، ومنها أيضاً قوله: قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡ﴾، قال «أي وجوههم. لأنه لم يرجملتهم»[4].

وقد نبه إلى أنه أُلحق بهذين النوعين شيئان هما:

وصف البعض بصفة الكل، كقوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾، وقال السيوطي إن الخطأ صفة الكل، وقد وُصف به الناصية[5]. وعكسه كقوله: ﴿إِنَّا مِنكُمۡ وَجِلُونَ﴾، وقال إن هذا الوجل صفة للقلب[6]. ومنها أيضاً قوله تعالى:

---

(1) سورة الإنسان: 26

(2) الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 187، 188، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 265، 266

(3) الإتقان: 3/ 111، والمعترك: 1/ 188، وينظر: الإيضاح: 2/ 272، والبرهان للزركشي: 2/ 262، والآية من سورة البقرة: 19

(4) الإتقان: 3/ 111، والمعترك: 1/ 188، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 263، والآية من سورة المنافقون: 4

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 188، والبرهان للزركشي: 2/ 269، والآية من سورة العلق: 16

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 188، والبرهان للزركشي: 2/ 269، والآية من سورة الحجر: 52

﴿مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا ﴾، والرعب إنما يكون في القلب[1].

والثاني: إطلاق لفظ بعض ويراد به الكل، وألمح إلى أن أبا عبيدة ذكره، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ ﴾[2]، أي كله، وأيضاً قوله: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ ﴾[3]. ونقل السيوطي كلام ثعلب في ردّه قول أبي عبيدة، حيث قال: «وتعقب بأنه لا يجب على النبي بيان ما اختلف فيه، بدليل الساعة والروح ونحوهما، وبأن موسى كان وعدهم بعذاب ذكره في الدنيا والآخرة، فقال: يصبكم بعذاب في الدنيا، وهو بعض الوعيد، من غير نفي عذاب الآخرة»[4]. وأشار السيوطي أيضاً إلى قول الزركشي المؤيد لكلام ثعلب، حيث قال «إن الوعيد مما لا يستنكر ترك جميعه، فكيف بعضه؟ ويؤيد ما قاله ثعلب قوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ﴾[5].

ومن أنواع المجاز اللغوي الأخرى، وهو النوع الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام، نحو: ﴿**إنا رسول رب العالمين**﴾، فقال السيوطي: أي ارسله[6].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 188، والبرهان للزركشي: 2/ 269، والآية من سورة الكهف: 18

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 188، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: 2/ 205، والآية من سورة الزخرف: 63

(3) سورة المؤمن: 28

(4) الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 188، 189

(5) الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 189، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 269، والآية من سورة يونس: 46

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 189، والبرهان للزركشي: 2/ 270، والآية من سورة الشعراء: 16

السادس: عكسه أي إطلاق اسم العام على الخاص، نحو ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1]، قال السيوطي: أي المؤمنين بدليل قوله سبحانه: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2].

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم، ولم يمثل السيوطي له.

الثامن: عكسه أي إطلاق اسم اللازم على الملزوم، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً﴾، فقال: «أي هل يفعل؟ أطلق اسم الاستطاعة على الفعل؛ لأنها لازمة له»[3].

التاسع: إطلاق المسبّب على السبب، ومثّله بقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾[4]، وقوله ﴿قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾[5]، وأوّله بالمطر، الذي يتسبّب عنه الرزق واللباس[6]، و﴿لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾، فقال: «أي مؤونة من مهرٍ ونفقةٍ وما لابد للمتزوج منه»[7].

العاشر: عكسه أي في إطلاق السبب على المسبّب، واستشهد له بقوله سبحانه: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾، وعلق عليه قائلاً: «أي القبول والعمل به؛ لأنه

(1) سورة الشورى: 5

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 189، والبرهان للزركشي: 2/ 271، والآية من سورة غافر: 7

(3) الإتقان: 3/ 112، والمعترك: 1/ 189، والآية من سورة المائدة: 112

(4) سورة غافر: 13

(5) سورة الأعراف: 26

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 189، والبرهان للزركشي: 2/ 259

(7) الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 189، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 260، والآية من سورة النور: 33

متسبب عن السمع»[1]. وأشار السيوطي إلى أن من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب، ومثّله بقوله: ﴿فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[2]، و﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾[3]، فقال: «فإن المخرج في الحقيقة هو الله، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب الأكل وسوسة الشيطان»[4]. وان ما أفاد به السيوطي في هذا التنبيه سبقه إليه الزركشي[5].

الحادي عشر: هو تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾، فقال: «أي الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ»[6]، ومنها قول الله سبحانه: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾، قال: «الذين كانوا أزواجهن»[7]، و﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا﴾، وعلق عليها بقوله: سُمي مجرم لما كان عليه من إجرام في دنياه[8].

(1) الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 189، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 261، والآية من سورة هود: 20

(2) سورة البقرة: 36

(3) سورة الأعراف: 27

(4) الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 189

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 262

(6) الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 190، وينظر: الإيضاح: 2/ 275، والبرهان للزركشي: 2/ 280، والآية من سورة النساء: 2

(7) الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 280، والآية من سورة البقرة: 232

(8) ينظر: الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 190، والإيضاح: 2/ 275، والبرهان للزركشي: 2/ 280، والآية من سورة طه: 74

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه، نحو: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾، فقال: «أي عنباً يؤول إلى الخمرية»[1]، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا﴾، «أي صائراً إلى الكفر والفجور»[2]، وقول الباري سبحانه ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ فقال: «سمّاه زوجاً لأن العقد يؤول إلى زوجية لأنها لا تنكح إلا في حال كونه زوجاً»[3].

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل، ومثّله بقول الله تعالى: ﴿فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، فقال السيوطي: «أي في الجنة؛ لأنها محل الرحمة»[4]، وقال في «﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾: «أي في الليل»[5]، إلاّ أن هذه الآية دُرست في المجاز العقلي وعلاقته الزمانية[6]. وفي قوله تعالى: ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ﴾ قال: «أي عينك، على قول الحسن»[7].

---

(1) الإتقان: 3/ 113، والمعترك: 1/ 190، وينظر: الكشاف: 1/ 538، 539، والإيضاح: 2/ 275، والبرهان للزركشي: 2/ 279، والآية من سورة يوسف: 36

(2) الإتقان: 3/ 113، 114 والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 278، والآية من سورة نوح: 27

(3) الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 279، والآية من سورة البقرة: 230

(4) الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، وينظر: الإيضاح: 2/ 275، والبرهان للزركشي: 2/ 275، والآية من سورة آل عمران: 107

(5) الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 282، والآية من سورة سبأ: 33

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 14/ 193، 194، والبلاغة فنونها وأفنانها: 142

(7) الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 282، والآية من سورة الأنفال: 43

الرابع عشر: عكسه، نحو: «فليدع ناديه»، وقال: إن المراد أهل ناديه، أي مجلسه[1]، وأوضح أنه يقع ضمن التعبير باليد عن القدرة، ومثّله بقوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[2]، وبالقلب عن العقل، نحو: «﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾، أي عقول[3]، وبالأفواه عن الألسن، نحو: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم﴾[4]، وبالقرية عن ساكنيها، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[5]، وقد استشهد بآية كريمة بيّن فيها اجماع هذا النوع والذي سبقه، وذلك في قول الباري سبحانه: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، فقال معلقاً: «إن أخذ الزينة غير ممكن؛ لأنها مصدر، فالمراد محلّها، فأطلق عليه اسم الحال، وأخذها للمسجد نفسه لا يجب، فالمرد به الصلاة، فأطلق اسم المحل على الحال»[6].

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته، نحو: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، الإيضاح: 2/ 275، والبرهان للزركشي: 2/ 281، والآية من سورة العلق: 17

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 281، والآية من سورة الملك: 1

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، البرهان للزركشي: 2/ 281، والآية من سورة الأعراف: 179

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، والآية من سورة النور: 15

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، البرهان للزركشي: 2/ 281، والآية من سورة يوسف: 82

(6) الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 190، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 282، والآية من سورة الأعراف: 31

ﵟٱلۡأٓخِرِينَﵞ، أي ثناءً حسناً، لكون اللسان آلته[1]، وقوله: ﵟوَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦﵞ»، أي بلغة قومه[2].

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده، ومثّله بقول الباري: ﵟفَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍﵞ، وقال: إن البشارة تكون في الحقيقة في الخبر السار[3].

ومنه تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه، وقد أشار إلى أن السكاكي ذكره، وخرّج عليه قوله تعالى: ﵟمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَﵞ، ويعني ما دعاك إلى ألاّ تسجد وسلم بذلك من دعوى زيادة (لا)[4].

السابع عشر: إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً، نحو: ﵟجِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥﵞ، فقال: «وصفه بالإرادة، وهي من صفات الحي تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته» [5].

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته، وقد ساق شواهد قرآنية كثيرة لتوضيح هذا النوع من المجاز اللغوي، منها: ﵟفَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 191، والإيضاح: 2/ 276 والبرهان للزركشي: 2/ 282، 283، والآية من سورة الشعراء: 84

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 114، والمعترك: 1/ 191، والإيضاح: 2/ 275، والبرهان للزركشي: 2/ 283، والآية من سورة إبراهيم: 4

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، والبرهان للزركشي: 2/ 283، والآية من سورة التوبة: 34

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، ومفتاح العلوم: 598، والبرهان للزركشي: 2/ 284، والآية من سورة الأعراف: 12

(5) الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، وينظر: مجاز القرآن لمحمد حسين الصغير: 1/ 410، والصاحبي: 346، والبرهان للزركشي: 2/ 291، والآية من سورة الكهف: 77

﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ﴾[1]، فقال معلقاً: «أي قاربن بلوغ الأجل، أي انقضاء العدّة؛ لأن الإمساك لا يكون بعدّة، وهو في قوله: ﴿فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾، حقيقة»[2]، وقال في: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ...﴾: «أي لو قاربوا أن يتركوا خافوا؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات»[3]، وقال في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ﴾، «أي أردتم القيـــــام»[4]، وفي ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ﴾، «أي أردت القراءة، لتكون الاستعاذة قبلها»[5]، وفي ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾، «أي أردنا إهلاكها، وإلاّ لم يصح العطف بالفاء»[6].

التاسع عشر: القلب، هو الخروج على خلاف مقتضى الظاهر، وذلك بأن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر[7]. وقد اختُلف في كونه من أساليب البلاغة فمنهم من

(1) سورة الطلاق: 2

(2) الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، وينظر البرهان للزركشي: 2/ 292، 293، والآية من سورة البقرة: 232

(3) الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، وينظر البرهان للزركشي: 2/ 294، والآية من سورة النساء: 9

(4) الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 294، والآية من سورة المائدة: 6

(5) الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، وينظر: مفتاح العلوم: 597، والإيضاح: 2/ 274، والبرهان للزركشي: 2/ 294، والآية من سورة النحل: 98

(6) الإتقان: 3/ 115، والمعترك: 1/ 191، وينظر: مفتاح العلوم: 597، والإيضاح: 2/ 274، والبرهان للزركشي: 2/ 295، والآية من سورة الأعراف: 4

(7) ينظر: مواهب الفتاح، ضمن شروح التلخيص: 1/ 486، 487

أنكره[1]، ومنهم من قبله مطلقاً[2]، ومنهم من قبله بشرط إذا تضمن اعتباراً لطيفاً[3]. أما السيوطي فقد تحدث عن هذا الأسلوب واستشهد بآيات من الذكر الحكيم بيّن فيها مواضع القلب، وهذا يعني أنه قَبِل أسلوب القلب، وإن لم يفصح عن رأيه صراحة، لأن استشهاده بآيات قرآنية كانت خير دليل. حيث قال بداية إن القلب إما قلب إسناد، نحو: ﴿إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾، فقال: «أي لتنوء العصبة بها»[4]، وفي ﴿لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ﴾، :«أي لكل كتاب أجل»[5]، وقوله أيضاً: ﴿وَحَرَّمۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَرَاضِعَ مِن قَبۡلُ﴾، فحملها على القلب أيضاً وقدّرها بقوله: «أي حرمناه على المراضع»[6]، و﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾، أي وحبّه للخير شديد[7].

أو قلب عطف، ومثّله بقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنۡهُمۡ فَٱنظُرۡ﴾، فقال:

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 181، والموازنة: 1/ 217، 218، وسر الفصاحة: 131، ومنهاج البلغاء: 184

(2) ينظر: الوساطة: 469، ومفتاح العلوم: 671

(3) ينظر: الإيضاح: 1/ 77

(4) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 288، 289، والآية من سورة القصص: 76

(5) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 290، والآية من سورة الرعد: 38

(6) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 291، والآية من سورة القصص: 12

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 291، والآية من سورة العاديات: 8

«أي فانظر ثم تولّ»[1] وقال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾: «أي تدلى فدنا، لأنه بالتدلي مال إلى الدنو» [2]، أو قلب تشبيه، وقد أشار إلى أنه سيفصل الحديث عنه في نوعه، أي في موضوع التشبيه. وقد تبنّى السيوطي هذا الأسلوب البلاغي، كما عهدناه، آراء الزركشي أيضاً في تقسيم القلب، وفي استشهاده بالآيات القرآنية التي استشهد بها الزركشي.

العشرون: هو في إقامة صيغة مقام أخرى، وأشار إلى أن تحته أنواعاً كثيرة:

منها: إطلاق المصدر على الفاعل، ومثّله بقوله سبحانه: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ ﴾، وقال: ولهذا أفرد لفظة (عدو)[3]، وعلى المفعول، نحو: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾، فقال: «أي من معلومه»[4] ومنها أيضاً إطلاق الفاعل الفاعل على المصدر، نحو ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾، فقال: أي تكذيب[5].

ومنها: إقامة المفعول مقام المصدر، ومثّله بقوله ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾، فعلق عليه قائلاً: «أي الفتنة، على أن الباء غير زائدة»[6].

(1) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 292، والآية من سورة النمل: 28

(2) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 292، والآية من سورة النجم: 8

(3) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، والبرهان للزركشي: 2/ 287، والآية من سورة الشعراء: 77

(4) الإتقان: 3/ 116، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 287، والآية من سورة البقرة: 255

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 116، 117، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 287، والآية من سورة الواقعة: 2

(6) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 192، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 287، والآية من سورة القلم: 6

ومنها: إطلاق الفاعل على المفعول، نحو: ﴿مَّآءٖ دَافِقٖ﴾، فقال: أي مدفوق[1]، وقوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾، وقدّره بلا معصوم[2]، وقوله: ﴿جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا﴾، فقال: أي مأموناً فيه[3]. وعكسه، وقد مثّله بقول الله جل وعلا: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾، فقال معلقاً: «أي آتياً»[4]، وبقوله: ﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾، فقال: «أي ساتراً، وقيل: هو على بابه، أي مستوراً عن العيون لا يحس به أحد»[5].

ومنها: إطلاق فعيل بمعنى مفعول، نحو: ﴿وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا﴾[6].
(6)
.

ومنها: إطلاق واحد من المثنى والمفرد والجمع على آخر منها: مثال إطلاق

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 192، 193، ومعاني القرآن للفراء: 2/ 15، وتأويل مشكل القرآن: 228، والصاحبي: 366، والبرهان للزركشي: 2/ 285، والآية من سورة طارق: 6

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، ومعاني القرآن للفراء: 2/ 15، وتأويل مشكل القرآن: 228، والصاحبي: 366، والبرهان للزركشي: 2/ 285، والآية من سورة هود: 43

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وتأويل مشكل القرآن: 228، والصاحبي: 366، والبرهان للزركشي: 2/ 285، والآية من سورة العنكبوت: 67

(4) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: تأويل مشكل القرآن: 229، والبرهان للزركشي: 2/ 285، والآية من سورة مريم: 61

(5) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 285، 286، والآية من سورة الإسراء: 45

(6) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 286، والآية من سورة الفرقان: 55

المفـرد علـى المثنـى قولـه تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾، وتقديره: «أي يرضوهما، فأفرد لتلازم الرضاءين»[1].

واستشهد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾، كمثال في إطلاق المفرد على الجمع، وقال معلقاً: «أي الأناس، بدليل ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾»[2].

ومثال إطلاق المثنى على المفرد: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾، وقال: إن أصله ألقِ[3].

ومنه أيضاً كل فعل يُنسب إلى شيئين، وهو في أصله لواحد منهما، وقد مثّل بآيات قرآنية كثيرة نذكر منها: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾، قال: «وإنما يخرج من أحدهما وهو الملح دون العذب»[4]، وقال إن نظيره: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾، فقال: «وإنما تخرج الحلية من الملح»[5]، و﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾، أي في إحداهن[6]. ولم يعد السيوطي من هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾، فحمله على إن المعنى المراد

---

(1) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، والآية من سورة التوبة: 62

(2) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، والآية من سورة المعارج: 19

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: البرهان للزركشي: 2/ 239، 240، والآية من سورة ق: 24

(4) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 3، والآية من سورة الرحمن: 22

(5) الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 3، والآية من سورة فاطر: 12

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 117، والمعترك: 1/ 193، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 3، والآية من سورة نوح: 16

جنة واحدة، فخالف في ذلك الفراء[1]، وأشار إلى أن ابن جني ذكر في كتابه (ذو القد)، إن منه ﴿ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، وإنما المتخذ إلهاً عيسى دون مريم[2].

ومثال إطلاقه على الجمع: ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ وقدّره على أن المراد كرّات؛ كون البصر لا يحسر إلا بها[3]. وذكر أن بعضهم جعل منه قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾[4].

ومثال إطلاق الجمع على المفرد: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾، أي أرجعني[5]. وأشار السيوطي إلى أن ابن فارس جعل منه: ﴿ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾، والرسول واحد، بدليل قوله: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾، وقال عن هذه الآية: وفيه نظر؛ لأنه يحتمل أنه خاطب رئيسهم، ولا سيما أن عادة الملوك جارية ألا يرسلوا واحداً[6]. وإن ما أفاده من تعليق على هذه الآية الكريمة كان أيضاً متبنياً فيه رأي رأي الزركشي[7]. ومنها قوله: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ ﴾، أي جبريل[1].

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 118، والمعترك: 1/ 193، وعاني القرآن للفراء: 3/ 118، والآية من سورة الرحمن: 46

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 118، والمعترك: 1/ 193، 194، والآية من سورة المائدة: 116

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 18، والمعترك: 1/ 194، والبرهان للزركشي: 3/ 8، والآية من سورة الملك: 4

(4) سورة البقرة: 229

(5) الإتقان: 3/ 118، والمعترك: 1/ 194، والبرهان للزركشي: 3/ 8، والآية من سورة المؤمنون: 99

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 118، والمعترك: 1/ 194، وتأويل مشكل القرآن: 219، والصاحبي: 350، والآيتان من سورة النمل: 35، 37

(7) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 237، 238، 3/ 7

ومثال إطلاقه على المثنى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿قَالُواْ لَا تَخَفۡ خَصۡمَانِ﴾[3]،﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾، أي أخوان[4].

ومنها إطلاق الماضي على المستقبل لتحقيق وقوعه، نحـو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾، أي الساعة، بدليل قوله تعـالى: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾[5]، وقولـه تعـالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعٗا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ونادى أصحاب الأعراف﴾[7]. وعكسه لإفادة الدوام والاستمرار، فكأنـه وقـف واسـتمر، ومثلّـه بقولـه تعـالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾[8]، و﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[9]، أي قتلـــتم. وقولـــه: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗا﴾[10]، أي قالوا.

ومن لواحق ذلك، التعبير عـن المسـتقبل باسـم الفاعـل أو المفعـول؛ لأنـه

=

(1) الإتقـان: 3/ 118، والمعـترك: 1/ 194، والبرهـان للزركشـي: 3/ 7، والآيـة مـن سـورة النحل: 2

(2) سورة فصلت: 11

(3) سورة ص: 22

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 118، والمعترك: 1/ 194، وتأويـل مشـكل القـرآن: 218، والآيـة مـن سورة النساء: 11

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 118، 119، والمعترك: 1/ 194، والصـاحبي: 364، والآيـة مـن سـورة النحل: 1

(6) سورة إبراهيم: 21

(7) ينظـر: الإتقـان: 3/ 118، والمعـترك: 1/ 194، والإيضـاح: 1/ 77، والآيـة مـن سـورة الأعراف: 48

(8) سورة البقرة: 44

(9) سورة البقرة: 91

(10) سورة الرعد: 43

حقيقة في الحال لا في الاستقبال، نحو: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [1]، و﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[2].

ومنها إطلاق الخبر على الطلب أمراً كان أو نهياً أو دعاء، مبالغة في الحث عليه، حتى كأنه وقع وأخبر عنه، وذكر رأياً للزمخشري في هذا النوع، إذ قال: «ورود الخبر، والمراد به الأمر أو النهي أبلغ من صريح الأمر أو النهي كأنه سورع فيه إلى الامتثال، وأخبر عنه»[3]، ومثّل بآيات من الذكر الحكيم، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [4]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [5]، ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾، فقال: «أي لا تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله» [6]، وقال في قوله: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: «أي اللهم اغفر لهم»[7]. وعكسه، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾، أي يمدُّ [1]، وقال في قوله سبحانه:

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 119، والمعترك: 1/ 195، والإيضاح: 1/ 77، والآية من سورة الذاريات: 6

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 119، والمعترك: 1/ 195، والإيضاح: 1/ 77، والآية من سورة هود: 103

(3) الإتقان: 3/ 119، والمعترك: 1/ 195، وينظر: الكشاف: 1/ 123، والبرهان للزركشي: 3/ 351

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 119، والمعترك: 1/ 195، والبرهان للزركشي: 2/ 289، 3/ 347، والآية من سورة البقرة: 233

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 119، والمعترك: 1/ 195، والبرهان للزركشي: 2/ 289، 3/ 347، والآية من سورة البقرة: 228

(6) الإتقان: 3/ 119، والمعترك: 1/ 195، وينظر البرهان للزركشي: 3/ 347، والآية من سورة البقرة: 272

(7) الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 195، والآية من سورة يوسف: 92

سبحانه: ﴿اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم﴾،: «أي ونحن حاملون، بدليل ﴿إنهم لكاذبون﴾، والكذب إنما يردُ على الخبر»[2].

وقد ذكر رأياً للكواشي عن الآية التي قال فيها سبحانه: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ قال: «الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر؛ لتضمنه اللزوم، نحو: (إن زرتنا فلنكرمك)، يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم»[3]، ورأياً آخر لابن عبد السلام: «لأن الأمر للإيجاب فأشبه الخبر به لإيجابه» [4].

ومنها وضع النداء موضع التعجب، نحو: ﴿يا حسرة على العباد﴾، وقد علّق على هاتين الآيتين بقول للفراء وابن خالويه، قال: «قال الفراء: معناه يا لها من حسرة. وقال ابن خالويه: هذه من أصعب مسألة في القرآن؛ لأن الحسرة لا تُنادى، وإنما يُنادى الأشخاص، لأن فائدته التنبيه، ولكن المعنى على التعجب»[5]. ولا زال السيوطي ينهل من الزركشي، فإن ما أفاده في هذين القولين، سبقه في الإشارة إليه الزركشي[6].

=

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 195، والبرهان للزركشي: 2/ 290، 3/ 350، والآية من سورة مريم: 75

(2) الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 195، وينظر البرهان للزركشي: 2/ 290، 3/ 351، والآية من سورة العنكبوت: 12

(3) الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 195، ووينظر: البرهان للزركشي: 3/ 351

(4) الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 195، وينظر الإشارة إلى الإيجاز: 40، والبرهان للزركشي: 2/ 290

(5) الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 196،وينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 375، والآية من سورة يس: 30

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 353

ومنها: وضع جموع القلة موضع الكثرة، نحو: ﴿ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾، فقال: إن غرف الجنة كثيرة ولا يمكن إحصاؤها[1]، ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ قال: «ورتب الناس في علم الله أكثر من العشرة لا محالة»[2]. وعكس هذا النوع أورد له قوله عز وجل: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[3].

ومنها أيضاً: تذكير المؤنث على تأويله بمذكر، ومثّله بقوله سبحانه: **﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾**، فقال: «أي وعظ»[4]. وأيضاً بقوله: **﴿وأحيينا به بلدة ميتاً﴾**، فقال معلّقاً: «على تأويل البلدة بالمكان»[5] وفي قول الله سبحانه: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾، أورد قولاً للشريف المرتضى للتعليق عليها، حيث قال: «إن الإشارة للرحمة، وإنما لم يقل (ولتلك)؛ لأن تأنيثها غير حقيقي؛ ولأنه يجوز أن يكون في تأويل **﴿أن يرحم﴾**»[6].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 196، والبرهان للزركشي: 3/ 355، والآية من سورة سبأ: 37

(2) الإتقان: 3/ 120، والمعترك: 1/ 196، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 355، والآية من سورة آل عمران: 163

(3) سورة البقرة: 228

(4) 3/ 120، والمعترك: 1/ 196، ووينظر: البرهان للزركشي: 3/ 359، والآية من سورة البقرة: 275

(5) 3/ 120، والمعترك: 1/ 196، ووينظر: البرهان للزركشي: 3/ 359، والآية من سورة ق: 11

(6) الإتقان: 3/ 121، والمعترك: 1/ 196، وينظر: أمالي المرتضى: 1/ 70، والبرهان للزركشي: 3/ 363، والآيتان من سورة هود: 118، 119

ومنها: تأنيث المذكر، وقد مثّلها بقول الله عزّ وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، وقال معلقاً: إن لفظة (الفردوس) أُنثت حملاً على معنى الجنة[1]، ومنها أيضاً قوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾، قال: «أنّث (عشراً) حيث حذف الهاء مع إضافتها إلى (الأمثال) وواحدها مذكر، فقيل لإضافة الأمثال إلى مؤنث، وهو ضمير الحسنات، فاكتسب منها التأنيث، وقيل: هو من باب مراعاة المعنى؛ لأن الأمثال في المعنى مؤنثة؛ لأن مثل الحسنة حسنة، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها»[2].

ومنها: التغليب: وحدّه بقوله: «إعطاء شيء حكم غيره. وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما، إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين»[3]. وقد سبقه في الحديث عن هذا النوع من المجاز وحدّه الزركشي[4]. وساق السيوطي شواهد قرآنية كثيرة استوعب فيها هذا النوع، النوع، منها قوله تعالى: ﴿وكانت من القانتين﴾[5]، و﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ كَانَتۡ مِنَ مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾، فقال: «والأصل (من القانتات) و(الغابرات)، فعدّت الأنثى من المذكر بحكم التغليب»[6]. ومن شواهده أيضاً قوله تعالى: ﴿

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 121، والمعترك: 1/ 196، والبرهان للزركشي: 3/ 365، والآية من سورة المؤمنون: 11

(2) الإتقان: 3/ 121، والمعترك: 1/ 196، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 365، والآية من سورة الإنعام: 160

(3) الإتقان: 3/ 121، والمعترك: 1/ 197

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 302

(5) سورة التحريم: 12

(6) الإتقان: 3/ 121، والمعترك: 1/ 197، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 302، والآية من سورة الأعراف: 83

﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، فقال معلقاً: «أدخل (شعيب) في (لتعودن) بحكم التغليب، إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود فيها»[1]، وفي «ولكلٍ درجاتٌ»، قال: «أي من المؤمنين والكفار، والدرجات للعلوّ والدركات للسّفل، فاستعمل الدرجات في القسمين تغليباً للأشرف»[2]. وقد ذكر رأي الزركشي في التغليب مفاده: «إنما كان التغليب من باب المجاز؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير ما وُضع له، وكذا باقي الأمثلة»[3].

ومن أنواع المجاز الأخرى، هي استعمال حروف الجر في غير معانيها الحقيقية.

ومنها أيضاً: استعمال صيغة (أفعل) لغير الوجوب وصيغة (لا تفعل) لغير التحريم، كذلك أدوات الاستفهام لغير طلب التصور أو التصديق، وأدوات التمني والترجي والنداء لغيرها.

ومنها: التضمين، وقصد به إعطاء الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء. وأشار إلى إنه سيفصل الحديث عنه في حروف الجر.

وأما الأفعال: فإنه تضمين فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معاً، وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرفٍ ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إلى

(1) الإتقان: 3/ 122، والمعترك: 1/ 197، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 309، والآية من سورة الأعراف: 88

(2) الإتقان: 3/ 122، والمعترك: 1/ 197، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 311، والآية من سورة الأنعام: 132

(3) الإتقان: 3/ 122، والمعترك: 1/ 197، وينظر البرهان للزركشي: 3/ 312

تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدي به، والأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف. وذكر أنهم اختلفوا: أيهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وقوم من النحاة إلى التوسع في الحرف، في حين ذهب المحققون إلى التوسع في الفعل؛ كونه في الأفعال أكثر، وقد استشهدوا بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾، «فيشرب إنما يتعدى بمن، فتعديه بالباء إما على تضمينه معنى يروى ويلتذ، أو بتضمين الباء معنى من»[1]، وأيضاً بقوله: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾، «عُدّيت بعَنْ لتضمينها معنى العفو والصفح»[2].

وأما الأسماء فإنه تضمين اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين معاً، ومثّله بقوله سبحانه: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، وقال: «ضمّن حقيق معنى حريص؛ ليفيد إنه محقوق بقول الحق وحريص عليه»[3]. وذهب إلى أن التضمين مجاز؛ كون اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز، وهذا ما ذهب إليه الزركشي أيضاً[4].

لقد رأينا أن السيوطي في بداية حديثه عن المجاز اللغوي لم يقم بتقسيم المجاز اللغوي التقسيم الذي انتهى إليه البلاغيون، إلى مجاز مرسل ومجاز استعارة، إنما ذكر أن له أنواعاً كثيرة، فأخذ بتوضيحها وبيان أمثلتها، مقتفياً في هذه الطريقة أثر الزركشي، الذي قام بالحديث عن المجاز العقلي وتوضيح تقسيماته، وعن المجاز

---

(1) الإتقان: 3/ 123، والمعترك: 1/ 198، والآية من سورة الإنسان: 6

(2) الإتقان: 3 123، والمعترك: 1/ 198، وينظر البرهان للزركشي: 3/ 339, 338، والآية من سورة التوبة: 104

(3) الإتقان: 3/ 123، والمعترك: 1/ 198، وينظر البرهان للزركشي: 3/ 338، والآية من سورة الأعراف: 105

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 123، والمعترك: 1/ 198، والبرهان للزركشي: 3/ 339

اللغوي وذكر أن له أنواعاً كثيرة، وراح يفصل القول فيها، وهذا ما عمله السيوطي نفسه. ولم يذكر الاستعارة ضمن تقسيمه للمجاز على نوعين، وإنما تحدث عنها في وجه إعجازي آخر وذلك في الوجه الرابع والعشرين من وجوه إعجاز القرآن، حيث بحث التشبيه والاستعارة، رابطاً بين هذين الفنين، مدركاً أن أصل الاستعارة التشبيه.

ورأينا أيضاً أنه أفاض في الحديث كثيراً عن المجاز اللغوي، أو ما سماه المجاز في المفرد، وذلك في التفريعات الكثيرة التي ذكرها في مجال هذا المجاز، ولم تكن خطوة السيوطي هذه فريدة في بابها في البحث والتوسع في التفريعات الخاصة بالمجاز المرسل، فقد سبقه إلى ذلك العلوي(1)، وابن القيم الجوزية(2)، والزركشي(3)، ولذلك فأن جهود السيوطي تتضح في جمعه كل ما قيل عند غيره من أقسام المجاز المرسل. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن تقسيماته تلك جاءت ممثلة لما هو شائع في تلك الحقبة الزمنية(4). ولحظنا أيضاً أن بعض أنواع المجاز اللغوي التي ذكرها السيوطي داخلة في علم المعاني، مثل: إطلاق الخبر على الطلب سواء أكان أمراً، أم نهياً، أم دعاء، ووضع النداء موضع التعجب، واستعمال أدوات الاستفهام والتمني والترجي والنداء في غير معانيها الحقيقية.

وعقد السيوطي فصلاً بسط فيه آراء العلماء التي تعددت واختلفت بشأن فنون بلاغية معينة هل هي من المجاز أم كلا؟ وذكر أنها ستة أنواع:

---

(1) ينظر: الطراز: 1/ 69-73

(2) ينظر: الفوائد المشوقة: 23، 82، نقلاً عن فنون بلاغية: 119

(3) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 259-298

(4) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: 116

أولها: الحذف: ذكر أن المشهور إنه من المجاز، وبعضهم أنكره؛ لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، والحذف ليس كذلك.

وأشار إلى رأي ابن عطية في الحذف، قال: «حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه، وليس كل حذف مجازاً»(1).

ونقل أيضاً عن القرافي رأيه عن الحذف، والذي ذهب فيه إلى أن الحذف على أربعة أقسام: «قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد، نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (2)، أي أهلها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

وقسم يصح بدونه، لكن يتوقف عليه شرعاً، كقوله: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾(3)، أي فافطر فعدة.

وقسم يتوقف عليه عادة لا شرعاً، نحو: ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾ (4)، أي فضربه.

وقسم يدّل عليه دليل غير شرعي ولا هو عادة، نحو ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ (5)، دل الدليل على أنه إنما قبض قبضة من أثر حافر فرس الرسول. وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول(6).

وأشار أيضاً إلى قول الزنجاني صاحب (المعيار)، قال: «إنما يكون مجازاً إذا

(1) الإتقان: 3/ 124، والمعترك: 1/ 199، وينظر: تفسير ابن عطية: 8/ 47

(2) سورة يوسف: 82

(3) سورة البقرة: 184

(4) سورة الشعراء: 63

(5) سورة طه: 96

(6) الإتقان: 3/ 124، والمعترك: 1/ 199

تغيّر حكم، فأما إذا لم يتغير كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة فليس مجازاً؛ إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام»[1].

وذكر رأي القزويني صاحب (الإيضاح)، الذي ذهب إلى أن إعراب الكلمة إذا طرأ عليه حذف أو زيادة، كان عندئذ مجازاً، واستشهد بقوله تعالى ﴿وسئل القري﴾»[2]، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[3]، وإذا لم يحدث الحذف والزيادة تغييراً في الإعراب، نحو:﴿ أَوْكَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[4]، ﴿فبما رحمة﴾[5]، فلا توصف الكلمة بالمجاز[6].

الثاني: التأكيد: قال السيوطي: زعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلاّ ما أفاده الأول، وذهب إلى أنه الصحيح حقيقة، وقد اتفق في هذا الرأي مع الزركشي[7]. وقد ذكر في هذا النوع رأي الطرطوسي صاحب (عمدة الحكام الحكام فيما لا ينفذ من الأحكام)، ومفاده: «مَنْ سمّاه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول، نحو: (عجّل عجّل) ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول؛ لأنهما في لفظ واحد، وإذا ابطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه؛ لأنه مثل الأول»[8].

(1) الإتقان: 3/ 124

(2) سورة يوسف: 82

(3) سورة الشورى: 11

(4) سورة البقرة: 19

(5) سورة آل عمران: 159

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 124، 125، والمعترك: 1/ 199، 200، والإيضاح: 2/ 317، 318

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 199، والبرهان للزركشي: 2/ 384

(8) الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 200

الثالث: التشبيه: قال فيه: «زعم قوم أنه مجاز، والصحيح أنه حقيقة» [1]، وذكر رأي الزنجاني صاحب (المعيار) عن التشبيه أنه حقيقة؛ لكونه معنى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه [2].

ونقل أيضاً قول عز الدين: «إن كان بحرفٍ فهو حقيقة، أو بحذف فهو مجاز بناء على أن الحذف من باب المجاز»[3].

أما الرابع: فهو في الكناية، وفيه عرض أربعة مذاهب:

الرأي الأول، ذهب إلى أن الكناية حقيقة، وقد أورد رأي ابن عبد السلام، الذي عدّ الكناية حقيقة معللاً ذلك بقوله: كونها استعملت فيما وضعت له[4].

والرأي الثاني عدّها مجازاً.

والثالث: ذهب إلى أنها لا حقيقة ولا مجاز، وأشار إلى أن صاحب التلخيص ذهب إلى ذلك؛ لمنعه في المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازي وتجويزه ذلك فيها [5].

أما الرأي الرابع، فهو: «اختيار الشيخ تقي الدين السبكي في: أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز فإن استعملت اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً فهو

(1) الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 200

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 200

(3) الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 200، وينظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: 85

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 200، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: 85

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 125، والمعترك: 1/ 200، والتلخيص: 337، 338، والإيضاح: 2/ 319

حقيقة، وإن لم يرد المعنى، بل عبّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وُضع له، والحاصل أن الحقيقة منها أن يُستعمل اللفظ فيما وضع لـه ليفيد غير ما وضع له، والمجاز منها أن يريـد بهـا غـير موضـوعها اسـتعمالاً وإفادة» [1].

الخامس: التقديم والتأخير: قال السيوطي: «عدّه قوم من المجاز؛ لأن تقـديم مـا رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعـل نقـل لكـل واحـد منهما عن رتبته وحقه» [2]. وذكر قول صاحب (البرهان)، الـذي ذهـب إلى أن «الصحيح أنه ليس منه، فان المجاز نقل ما وضع إلى ما لم يوضع له» [3].

السادس: الالتفات: وقد ذكر في هذا النوع قول الشيخ بهاء الدين السـبكي، إذ قال: «لم أر مَنْ ذكر هل هو حقيقة أو مجاز. قال: وهو حقيقة حيـث لم يكـن معه تجريد» [4].

وعقد فصلاً فيما يوصف بأنه حقيقة أو مجاز باعتبارين، هو في الموضوعات الشرعية، كالصلاة، والزكـاة، والصـوم، فقـال: إنهـا حقـائق مـن جهـة الشـرع، ومجازات من جهة اللغة [5].

وعقد فصلاً آخر في الواسطة بين الحقيقة والمجاز، وقد ذكر فيه أنه قيل بهـا في ثلاثة أشياء:

(1) الإتقان: 3/ 126، والمعترك: 1/ 200، 201، وينظر: عروس الأفراح: 3/ 283

(2) الإتقان: 3/ 126، والمعترك: 1/ 201

(3) الإتقان: 3/ 126، والمعترك: 1/ 201

(4) الإتقان: 3/ 126، والمعترك: 1/ 201، وينظر: عروس الأفراح:

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 162، والمعترك: 1/ 201

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وأشار إلى أن هذا القسم مفقود في القرآن، ويمكن أن يكون منه في أوائل السور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام.

ثانيها: الأعلام.

وثالثها: اللفظ المستعمل في المشاكلة، ومثّله بقول الله سبحانه: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[1]، وأيضاً بقوله تعالى: **﴿وجزاؤا سيئة سيئة مثلها﴾**[2]. وقد قال السيوطي عن هاتين الآيتين: إن بعضهم ذكر أنها واسطة بين الحقيقة والمجاز لأنه؛ لم يوضع فيما استعمل فيه، فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة، فليس مجازاً، وقد نسب هذا القول إلى شرح بديعية ابن جابر لرفيقه. وذهب السيوطي إلى أنها مجاز، والعلاقة المصاحبة[3]. إلا أن السيوطي وهم في ما رآه؛ لأن هذين النصين مجاز علاقته السببية، والمجاز في لفظ الباري سبحانه ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾، وفي **﴿سيئة مثلها﴾**، فالمكر والسيئة يراد بهما العقاب والجزاء، ولكن أتي بلفظي (المكر) و(السيئة)؛ لأنهما سبب في وجود العقاب والجزاء.

وختم السيوطي موضوع المجاز بمجاز المجاز، وأوضحه بقوله: وهو أن يُجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجوّز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما، ومثّله بقول الباري: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾، وقال: «فإنه مجاز عن مجاز، فإن الوَطء تجوز عنه بالسر؛ لكونه لا يقع غالباً إلاّ في السر، وتجوز به عن العقد؛ لأنه مسبب عنه، فالمصحح للمجاز الأول

(1) سورة آل عمران: 54

(2) سورة الشورى: 40

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 126، 127، والمعترك: 1/ 201، 202

الملازمة والثاني السببية، والمعنى (لا تواعـدوهن عقـد نكـاح)»[1]، وكـذا قولـه: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [2]، فقـال معلقـاً: «إن قـول: ﴿لا الـه إلا الله﴾، مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ، والعلاقة السـببية؛ لأن توحيـد اللسان مسبب عن توحيد الجنان، والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانية من مجـاز التعبير بالقول عن المقول فيه»[3].

وأشار إلى أن ابن السيد جعل منـه قولـه: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾، وأنـه علّـق عليه بقوله: إن المنـزل عليهم ليس هو اللباس نفسه، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس[4]. إن ما ذكره السيوطي في هذه الخاتمة كـان نقـلاً عن الزركشي[5] أيضاً.

فلم يقدم السيوطي شيئاً ذا أهمية تذكر في دراسة المجاز في القرآن الكـريم، ولم يكن إلاّ مردداً للنتائج التي توصل إليها السابقون، ولا سيما الزركشي الـذي كان متابعاً له خطوة خطوة، وذلك ما استقر عليه البلاغيون المتـأخرون، فيتضـح الفرق بين قيمة دراساتهم الدراسة الجادة الـتي اخترعهـا عبـد القـاهر الجرجـاني بفكره النيّر، ونظرته الثاقبة.

---

(1) الإتقان: 3/ 127، والمعترك: 1/ 202، والآية من سورة البقرة: 235

(2) سورة المائدة: 5

(3) الإتقان: 3/ 127، والمعترك: 1/ 202، والآية من سورة الصافات: 35

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 127، والمعترك: 1/ 202، والآية من سورة الأعراف: 26

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 298، 299

المبحث الثاني
التشبيه والاستعارة

التشبيه:

فن من فنون: «التعبير الجميل المؤثر، تعتمده النفوس البشرية بالفطرة حين يدعوها إلى ذلك غرض أو آخر من أغراضه التي رصدها البلاغيون القدامى[(1)]، والمعاصرون[(2)]، فرسخوا بخصوبتها وغناها آفاقه الرحبة التي اتسعت لفئات الأمة وطبقاتها في تحقيق مآربهم الفكرية وخلجاتهم الشعورية ومقاصدهم اليومية»[(3)].

ومثّل فن التشبيه المراحل الأولى من التصوير الأدبي، والربط بين الأشياء؛ لكونه من أقدم صور البيان ووسائل الخيال، وقد مرّ فن التشبيه بمراحل كثيرة حتى تطور وأصبح من أهم وسائل البيان عند العرب بعد أن تأنقوا وعاشوا حياة مدنية زاهية متطورة ورأوا ما لم يروه في حياتهم الصحراوية. وكان هذا الفن أكثر الفنون وضوحاً وتعبيراً عن البيئة المحيطة به وعلى مختلف عصور الأدب، حيث جاء كثير من أنواعه وصوره الفنية الجميلة والمؤثرة في الشعر الجاهلي والإسلامي[(4)]، وفي كتاب الله تعالى جاءت أيضاً صور التشبيه وألوانه بكثرة، لكنها انفردت بخصائص تميز بها التشبيه القرآني عن التشبيه المعروف في الشعر، وأولى تلك الخصائص: إنه يتلقف عناصره من الطبيعة، ويعدّ جزءاً أساسياً ومهماً في الجملة القرآنية، فبه يكمل المعنى وتبرز الفكرة، إذ ويصورها

---

(1) ينظر: المثل السائر: 1/ 388، والإيضاح: 2/ 236

(2) ينظر: فن التشبيه: 218، وفنون بلاغية: 67

(3) البلاغة والتطبيق: 311

(4) ينظر: فنون بلاغية: 27

بطريقة واضحة ومؤثرة وقوية، ومن خصائصه أيضاً الدقة في اختيار الألفاظ الموحية كي تكون الصورة دقيقة وواضحة وأخاذة(1). وكان للتشبيهات القرآنية الأثر الكبير في كلام العرب، إذ تناولها الشعراء في قصائدهم، والكتّاب أساساً لتصويرهم، واعتمدها البلاغيون في ضرب الأمثلة والموازنة بين فنون البيان، وخُصصت مباحث خاصة عن التشبيهات القرآنية في كتب إعجاز القرآن وكتب البلاغة والنقد، بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث أُلفت كتب خاصة بها مثل كتاب (الجمان في تشبيهات القرآن) لابن ناقيا البغدادي (ت485هـ)، و الذي عَدّ أول كتاب استقصى التشبيهات القرآنية(2). أما أحاديث الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) فقد ورد فيها الكثير من التشبيهات البديعة، التي كانت في معظمها مقتبسة من الصورة البيانية الموجودة في القرآن الكريم. واهتم الشعراء العباسيون بفن التشبيه اهتماماً كبيراً، وأكثروا من صوره المحسوسة والمعقولة، وكان ابن المعتز في مقدمة الشعراء الذين أسرفوا في هذا الفن، حتى عرف به(3)، وقد قال عبد القاهر الجرجاني عنه «ابن المعتز حسن التشبيهات بديعها» (4).

الاستعارة:

أما الاستعارة ودورها في القرآن الكريم، فهي صورة من صور التعبير القرآني التي كثر دورنها في المصحف الشريف بشكل ملفت للنظر، ويكمن سرها وجمالها الفني في «اختيار ألفاظها وحسن تركيبها ومراعاة حسن تشبيهها الذي

(1) ينظر: من بلاغة القرآن: 196-202، والتعبير الفني في القرآن الكريم: 198، 199

(2) ينظر: الجمان في تشبيهات القرآن: 31

(3) ينظر: فنون بلاغية: 27، 28

(4) أسرار البلاغة: 78

بنيت عليه، فألفاظ القرآن موحية صادقة في جعل السامع أو القارئ يحس بالمعنى أكمل إحساس وأوفاه كما أنها تصور المنظر للعين، وتنقل الصوت للإذن وتجعل الأمر المعنوي ملموساً محساً، كما أنه يراعى أن ألفاظ القرآن مع إيحائها بالمراد متناسبة متناسقة مؤتلفة مع بعضها ومع معانيها»[1].

ويعد فن الاستعارة من أهم الفنون التي اهتم بها الباحثون في القرآن الكريم؛ لفهم معانيه وأساليبه المتنوعة - بصورة خاصة- إلى جانب مبحثي الحقيقة والمجاز - بصورة عامة- وقد تدرج الاهتمام بفن الاستعارة إلى أن أصبحت لها منزلة واضحة منذ بداية ظهور الدراسات القرآنية. كذلك اهتم علماء اللغة والأدب والبلاغة بهذا الفن لحاجتهم إلى إدراك أساليبه التي وردت في القرآن الكريم وفي كلام العرب، ولمعرفة ما يكمن وراء تلك الأساليب من معانٍ ومقاصد[2].

ولقد عرّف العلماء الاستعارة على مر العصور بتعريفات كثيرة، وبتقدم الزمن تطور مفهوم الاستعارة، وتطور قبوله ورفضه وحسنه وقبحه، حيث كانت الاستعارة في بادئ الأمر تشمل المجاز بأنواعه، والأعلام المنقولة من غير بيان للعلاقة بين المستعار منه والمستعار له. وبتقدم الزمن تطور مفهوم الاستعارة إذ اشترطت العلاقة بالمجاورة أو المشاكلة، أو بسبب يربط بين طرفيها، ثم كُشف عن الغرض من استعمالها واتضحت الفروق بين التعبير عن الاستعارة والتعبير عن حقيقتها. ونتيجة لسيطرة المقاييس العقلية والمنطقية وضعت الرسوم والتقسيمات

---

(1) إعجاز القرآن البياني بين النظرية والتطبيق: 342، 343، وينظر: التعبير الفني في القرآن الكريم: 205، 206

(2) ينظر: مفهوم الاستعارة: 11

الخاصة بها، ولتلافي اللبس بينها وبين أصلها (التشبيه) وضعت أيضاً فروق بينهما [1].

التشبيه والاستعارة عند السيوطي

التشبيه:

تناول السيوطي مبحث التشبيه والاستعارة في وجه واحد، وكان ذلك في الوجه الرابع والعشرين من كتابه (المعترك)، وفي النوع الثالث والخمسين من كتابه (الإتقان)، وقال في بداية حديثه عن التشبيه: إنه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها، ولبيان قيمة التشبيه الفنية أورد رأياً للمبرد عن التشبيه، وهو في قوله: «لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يبعد»[2]. وذكر السيوطي أن ممن أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبا القاسم بن البندار البغدادي في كتابه (الجمان)[3].

وقد أتى السيوطي بأقوال لبلاغيين سبقوه زمناً في حدّ التشبيه، إذ قال: «وعرّفه جماعة منهم السكاكي: بأنه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى»[4]. وذكر قول ابن أبي الإصبع المصري أيضاً: هو إخراج الأغمض إلى الأظهر[5].

---

(1) ينظر: فن الاستعارة: 18، 19، والصورة البيانية بين النظرية والتطبيق: 325-328

(2) الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 202، وينظر: الكامل: 3/ 93

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 202

(4) الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 202، وينظر: مفتاح العلوم: 558، والتلخيص: 238، والإيضاح: 2/ 213

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 203، وبديع القرآن: 58، وتحرير التحبير: 159

ونقل قولاً لغيره عرفه بقوله: إلحاق شيء بذي وصف في وصفه [1]. وقولاً آخر: هو أن يثبت للمشبه حكم من أحكام المشبه به[2].

وبيّن أن الغرض من التشبيه تأنيس النفس وذلك بإخراجها من خفيّ إلى جليّ، وإدنائه البعيد من القريب ليفيد بياناً [3].

إن هذه الأقول التي استدل بها السيوطي على بيان حدّ التشبيه، كان متابعاً فيها الزركشي، وزاد السيوطي عليه تعريفي السكاكي وابن أبي الإصبع المصري.

وذكر أن أدوات التشبيه ثلاث (حروف وأسماء وأفعال).

فالحروف، كالكاف، نحو: ﴿كرماد﴾[4]، وكأن، نحو: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[5].

والأسماء: مثل، وشبه، ونحوهما مما يشتق من المماثلة والمشابهة. وقد أورد السيوطي قولاً للطيبي عن استعمال أداة التشبيه (مثل)، في أنها لا تستعمل إلا في حالة وصف شيء وفيه نوع من الغرابة[6]، ومثّل له السيوطي بقوله تعالى: «مثل ما ينفقون في هذه الحيوة الدنيا كمثل ريح فيها صر»[7]، متابعاً في هذا الشاهد الزركشي[8].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 203، والبرهان للزركشي: 3/ 414

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 203، والمثل السائر: 1/ 417، والبرهان للزركشي: 3/ 414

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 203، والبرهان للزركشي: 3/ 415

(4) سورة إبراهيم: 18

(5) سورة الصافات: 65

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 128، والمعترك: 1/ 203، والتبيان للطليبي: 214

(7) سورة آل عمران: 117

(8) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 416

والأفعال: نحو: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾[1]، وقوله سبحانه: «﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[2]. وأشار إلى أنه ربما يُذكر فعل يُنبئ عن التشبيه فيُؤتى بالتشبيه القريب، نحو (علمت زيداً أسداً) الدال على التحقيق، وفي البعد بنحو (حسبتُ زيداً أسداً) الدال على الظن وعدم التحقيق، وقد نسب هذا الكلام إلى صاحب التلخيص الذي كان متابعاً فيه السكاكي[3]. وأضاف السيوطي قائلاً: إن جماعة خالفته في هذا الرأي، وكان من بينهم الطيبي، الذي رجّح أن هذه الأفعال تنبئ عن التشبيه بصورة خفية، والأداة تكون محذوفة مقدرة لعدم استقامة المعنى[4]، أما السيوطي فقد ذهب إلى أن «الأظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد»[5].

وقسم التشبيه أقساماً باعتبارات:

القسم الأول: الذي ينقسم فيه التشبيه باعتبار طرفيه على أربعة أقسام؛ لأنهما إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي، أو عكسه.

مثّل للأول بقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[6]، [6]، وبقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[7].

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ

---

(1) سورة النور: 39

(2) سورة طه: 66

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 128، 129، والمعترك: 1/ 203، والتلخيص: 263

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 219، والمعترك: 1/ 203، والتبيان للطيبي: 212

(5) الإتقان: 3/ 129، والمعترك: 1/ 203

(6) سورة يس: 39

(7) سورة القمر: 20

قَسۡوَةٗ ﴾، وقد علّق السيوطي على هذه الآية الكريمة قائلاً: «وكذا مُثّل به في البرهان، وكأنه ظن أن التشبيه واقع في القسوة وهو غير ظاهر، بل هو واقع بين القلوب والحجارة، فهو من الأول»[1]. ويبدو أن الزركشي قد وَهِم وانصرف ذهنه إلى أن طرفي التشبيه في هذا النص القرآني عقليان[2]، إلا أن الصواب هو ما رجّحه السيوطي في عدّ طرفي الآية الكريمة حسيين. أما العقلي فهو وجه الشبه (القسوة).

ومثال الثالث: قوله سبحانه: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ ﴾[3]. ولم يأت بمثال قرآني للقسم الرابع، وقد قال عنه: «ومثال الرابع لم يقع في القرآن، بل منعه الإمام أصلاً، لأن العقل مستفاد من الحس، فالمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وهو غير جائز»[4]. وقد تابع السيوطي القزويني[5] والزركشي[6] في هذا التقسيم، اعتمد على الزركشي في الشواهد القرآنية.

أما القسم الثاني فهو باعتبار وجه الشبه، ويقسم على مفرد ومركب، وقال عنه: إن المركب ينتزع فيه وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلى بعض، ومثّله بقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا ﴾ فقال معلقاً: «التشبيه

(1) الإتقان: 3/ 129، والمعترك: 1/ 204، والآية من سورة البقرة: 74

(2) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 420

(3) سورة إبراهيم: 18

(4) الإتقان: 3/ 129، والمعترك: 1/ 204، وينظر: نهاية الإيجاز: 93، والبرهان للزركشي: 3/ 420

(5) ينظر: الإيضاح: 2/ 219

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 420

مركب من أحوال الحمار، وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمّل التعب في استصحابه»[1]، وهذا ما تعارف عليه البلاغيون الذين سبقوه[2]، والشاهد الثاني ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾، فقال: «إن فيه عشر جمل وقع التركيب من مجموعها بحيث لو سقط منها شيء اختل التشبيه، إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سرعة تقضيها، وانقراض نعيمها، واغترار الناس بها بحال ماء نزل من السماء، وأنبت أنواع العشب، وزيّن بزخرفها وجه الأرض، كالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة، حتى إذا طمع أهلها فيها، وظنوا أنها مسلّمة من الجوائح أتاها بأس الله فجأة، فكأنها لم تكن بالأمس»[3].

وقد نقل قول بعضهم في أن: «وجه تشبيه الدنيا بالماء أمران:

احدهما: أن الماء إذا أخذتَ منه فوق حاجتك تضررت، وإن أخذتَ قدر الحاجة انتفعت به، فكذلك الدنيا.

والثاني: أن الماء إذا أطبقتَ عليه كفك لتحفظه لم يحصل فيه شيء، فكذلك الدنيا» [4].

وعلّق على قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ... ﴾[5]، «شبّه نوره الذي يلقيه في قلب المؤمن بمصباح اجتمعت فيه

---

(1) الإتقان: 3/ 130، والمعترك: 1/ 204، والآية من سورة الجمعة: 5

(2) ينظر: أسرار البلاغة: 83، 84، والإيضاح: 2/ 233، والبرهان للزركشي: 3/ 422

(3) الإتقان: 3/ 130، والمعترك: 1/ 204، 205، وينظر: أسرار البلاغة: 88، والمثل السائر: 1/ 404، والإيضاح: 2/ 254، والطراز: 1/ 362، والآية من سورة يونس: 24

(4) الإتقان: 3/ 130، والمعترك: 1/ 205، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 422

(5) سورة النور: 35

أسباب الإضاءة إما بوضعه في مشكاة، وهي الطاقة التي لا تنفذ، وكونها لا تنفذ لتكون أجمع للبصر. وقد جُعل فيها مصباح في داخل زجاجة تشبه الكوكب الدُّري في صفائها، ودهن المصباح من أصفى الأدهان وأقواها وقوداً؛ لأنه من زيت شجرة في وسط السراج، لا شرقية ولا غربية، فلا تصيبها الشمس في أحد طرفي النهار، بل تصيبها الشمس أعدل إصابة. وهذا مَثَل ضربه الله للمؤمن، ثم ضرب للكافر مثلين، أحدهما: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾[1]، والآخر: ﴿كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾[2]، وهو أيضاً تشبيه مركب»[3].

القسم الثالث: وينقسم باعتبار آخر على: «أقسام:

احدها: تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع، اعتماداً على معرفة النقيض والضد؛ فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة، كقوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾[4]، شبّه بما لا يُشك أنه منكر قبيح لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صورة الشياطين وإن لم ترها عياناً[5].

الثاني: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه، كقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ...﴾، أخرج ما لا يحس وهو الإيمان، إلى ما يحس وهو السراب، والمعنى الجامع بطلان التوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة[6].

---

(1) سورة النور: 39

(2) سورة النور: 40

(3) الإتقان: 3/ 130، والمعترك: 1/ 205، ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 423

(4) سورة الصافات: 65

(5) ينظر: البرهان: 3/ 421

(6) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 75، 76، والصناعتين: 246، وبديع القرآن: 58، والبرهان للزركشي: 3/ 421، والآية من سورة النور: 39

الثالث: إخراج ما لا تجري العادة به إلى ما جرت، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾، والجامع بينهما الارتفاع في الصورة[1].

الرابع: إخراج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعلم بها، كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والجامع العظمُ، وفائدته التشويق إلى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة[2].

الخامس: إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة فيها[3]، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾، والجامع فيهما العظم، فائدته إبانة القدرة على تسخير الأجسام العظام في ألطف ما يكون من الماء[4]، وما وما في ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال وقطعها الأقطار البعيدة في المسافة القريبة، وما يلازم ذلك من تسخير الرياح للإنسان، فتضمّن ذلك نبأ عظيماً من الفخر وتعداد النعم[5]. وعلى هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن[6].

وكما رأينا لم يزد السيوطي على ما ذكره السابقون، ولم يكن إلاّ جامعاً

(1) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 76، والصناعتين: 247، وبديع القرآن: 58، والبرهان للزركشي: 3/ 421، والآية من سورة الأعراف: 171

(2) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 77، والصناعتين: 247، وبديع القرآن: 58، 59 والبرهان للزركشي: 3/ 421، والآية من سورة الحديد: 21

(3) ينظر: بديع القرآن: 59

(4) ينظر: الصناعتين: 248، والبرهان للزركشي: 3/ 422

(5) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 78، وبديع القرآن: 59، والآية من سورة الرحمن: 24

(6) الإتقان: 3/ 131، والمعترك: 1/ 205، 206

آراءهم، متابعاً لهم في العرض والتقسيم والشواهد القرآنية أيضاً.

والرابع: ينقسم باعتبار آخر على مرسل وهو ما لم تحذف فيه الأداة، ومؤكد وهو ما حذفت فيه الأداة، وقد مثّله بقول الباري: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[1]، أي مثل مر السحاب، وبقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[2]، وذكر أن المحذوف الأداة يكون أبلغ؛ لأنه نـُزّل فيه الثاني منزلة الأول تجوزاً[3].

وقد ذكر قاعدة عن التشبيه المقلوب، مفادها أن الأصل في عمل أدارة التشبيه هو دخولها على المشبه به، إلا أنها قد تدخل على المشبه، إما لقصد المبالغة فيُقلب التشبيه ويكون المشبه هو الأصل، واستشهد بقوله سبحانه: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فقال معلقاً: «الأصل أن يقولوا: إنما الربّا مثل البيع؛ لأن الكلام في الربّا لا في البيع، فعدلوا عن ذلك وجعلوا الربّا أصلاً ملحقاً به البيع في الجواز، وأنه الخليق بالحِل»[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾، قال: «إن الظاهر العكس؛ لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سموها آلهة تشبيهاً بالله سبحانه، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخولف في خطابهم؛ لأنهم بالغوا في عبادتهم، وغالوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الرد على وفق ذلك»[5].

(1) سورة النمل: 88

(2) سورة الأحزاب: 6

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 132، والمعترك: 1/ 206

(4) الإتقان: 3/ 132، والمعترك: 1/ 207، وينظر: التبيان للطيبي: 201، والآية من سورة البقرة: 275

(5) الإتقان: 3/ 132، والمعترك: 1/ 207، وينظر: التبيان للطيبي: 201، والآية من سورة النحل: 17

وقد يأتي القلب في التشبيه لوضوح الحال، ومثّله بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾، فأصل الآية الكريمة: وليس الأنثى كالذكر، وعُدل عن الأصل؛ لأن المعنى (وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وُهبت)، وذكر أنه قيل: لمراعاة الفواصل؛ لأن قبله قوله تعالى: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾[1]. وقد يدخل القلب على غير هذين الموضعين ويكون اعتماداً على فهم المخاطب، وقد مثّله بقوله تعالى: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ...﴾، وقال: «إن المراد كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطبي عيسى إذ قالوا...»[2].

وقد ذكر قاعدة أخرى قال فيها: إن «القاعدة في الذم تشبيه الأعلى بالأدنى؛ لأن الذم مقام الأدنى، وفي المدح تشبيه الأدنى بالأعلى؛ لأن الأعلى ظاهر عليه، فيقال في المدح: حصى كالياقوت، وفي الذم: ياقوت كالزجاج، وكذا في السلب، ومنه ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، أي في النزول لا في العلو، ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾[4]، أي في سوء الحال، أي لا نجعلهم كذلك. أورد على ذلك: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾[5]، شبّه فيه الأعلى بالأدنى لا في مقام السلب. وأجيب بأنه للتقريب إلى أذهان المخاطبين، إذ لا أعلى من نوره فيشبه به»[6]. ومما

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 132، والمعترك: 1/ 207، والآية من سورة آل عمران: 36

(2) الإتقان: 3/ 132، 133 والمعترك: 1/ 207، والآية من سورة الصف: 14

(3) سورة الأحزاب: 32

(4) سورة ص: 28

(5) سورة النور: 35

(6) المعترك: 1/ 207، 208، وينظر: الإتقان: 3/ 133

ومما تجدر الإشارة إليه، أن كل ما ذكره في القاعدتين كان متتبعا فيه الزركشي[1]، حيث جمع كل ما قاله وما استشهد به.

وختم التشبيه بفائدة نقلاً عن ابن أبي الإصبع، قال فيها: «لم يقع في القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، وإنما وقع فيه تشبيه واحد بواحد» [2].

الاستعارة:

وعقد فصلاً في الاستعارة، قال فيه: «زوّج المجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة، ويقال في تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي»[3].

ورجّح السيوطي أن الاستعارة مجاز لغوي، حيث قال: «والأصح أنها مجاز لغوي؛ لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا لأعم منهما، فأسد في قولك: رأيتُ أسداً يرمي، موضوع للأسد لا للشجاع، ولا لمعنى أعم منهما، كالحيوان الجريء مثلاً، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما» [4]. وقد تابع السيوطي السكاكي والقزويني[5] في هذا الرأي. وأضاف قائلاً: «وقيل مجاز عقلي، بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، فكان استعمالها فيما وُضعت له فتكون

(1) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 425-429

(2) الإتقان: 3/ 133، والمعترك: 1/ 208، وينظر: بديع القرآن: 60

(3) الإتقان: 3/ 133، 134، والمعترك: 1/ 208

(4) الإتقان: 3/ 134، والمعترك: 1/ 208

(5) ينظر: مفتاح العلوم: 588، والإيضاح: 2/ 284

حقيقة لغوية، ليس فيها غير نقل الإسم وحده، وليس نقل الإسم المجرّد استعارة؛ لأنه لا بلاغة فيه، بدليل الأعلام المنقولة، فلم يبق إلاّ أن يكون مجازاً عقلياً»[1].

ونقل السيوطي عن بعضهم أن حقيقة الاستعارة تكمن في نقل «الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يُعرف بها»[2]، وهذا القول وإن لم يفصح عن نسبته فهو لابن المعتز[3]، وزاد السيوطي عليه في بيان الحكمة من ذلك، وهي لإظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجليّ، ولحصول المبالغة، وقد استشهد بقوله سبحانه: «وانه في أم الكتاب»؛ لبيان الخفي، فقال معلقاً: «إن حقيقته: وإنه في أصل الكتاب، فاستعير لفظ الأم للأصل؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشا الفروع من الأصول، وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً، فينتقل السامع من حدّ السماع إلى حدّ العيان، وذلك أبلغ في البيان»[4].

واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾، كشاهد لإيضاح ما ليس بجليّ ليكون جليّاً، وقد قال معلقاً: «إن المراد أمر الولد بالذل لوالديه رحمة، فاستعير للذل أولاً جانب ثم للجانب جناح، وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لهما جناح الذل، أي اخفض جانبك ذلاً، وحكمةُ الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمرئي مرئياً لأجل حسن البيان. ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يُبقي الولد من الذل لهما والاستكانة ممكناً احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى، فاستعير لفظ الجناح لما فيه من المعاني التي

---

(1) الإتقان: 3/ 134، والمعترك: 1/ 208، وينظر: الإيضاح: 2/ 284، 285، وعروس الأفراح: 4/ 60، 61

(2) الإتقان: 3/ 134، والمعترك: 1/ 208

(3) ينظر: البديع: 2

(4) الإتقان: 3/ 134، والمعترك: 1/ 208، 209

لا تحصل من خفض الجانب؛ لأن مَنْ مال جانبه إلى جانب السُّفل أدنى ميل صدق عليه أنه خفض جانبه، والمراد خفضٌ يلصق الجانب بالأصل ولا يحصل ذلك إلاّ بذكر الجناح كالطائر»[1]. وإن ما أفاده من استشهادٍ بالآيتين الكريمتين وتعليقه عليهما كان نقلاً عن الزركشي صاحب (البرهان)[2]. ومثال المبالغة عنده قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾، وذكر أن حقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبّر بحقيقته لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيوناً[3].

وقال إن أركان الاستعارة ثلاثة: مستعار، وهو اللفظ المشبه به، ومستعار منه، وهو اللفظ المشبه، ومستعار له وهو المعنى الجامع[4]، وأشار إلى أن أقسام الاستعارة كثيرة باعتبارات، فأخذ ببيان تلك الأقسام.

فتنقسم باعتبار الأركان الثلاثة على خمسة أقسام.

أحدهما: استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس، ومثّله بقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾، وقال معلقاً: «المستعار منه هو النار، والمستعار له الشيب، والوجه هو الانبساط ومشابهة ضوء النار لبياض الشيب، وكل ذلك محسوس، وهو أبلغ مما لو قيل: اشتعل شيب

(1) الإتقان: 3/ 134، 135، والمعترك: 1/ 209، والآية من سورة الإسراء: 24

(2) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 432، 433

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 135، والمعترك: 1/ 209، والكشاف: 2/ 1202، وبديع القرآن: 20، والآية من سورة القمر: 12

(4) هكذا اوردت أركان الاستعارة عنده، ولكنه خطأ والصواب أن المستعار له مشبه، والمستعار منه مشبه به، والمستعار اللفظ أو المعنى الجامع

الرأس؛ لإفادته عموم الشيب لجميع الـرأس»[1]. ولم يختلـف في تعليقـه عن البلاغيين الذين سبقوه[2]. وأيضاً مثلّـه بقولـه سـبحانه: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾، وقد علّق على هذه الآيـة بقولـه: إن «أصـل الموج حركة الماء، فاستعمل في حركتهم على سبيل الاستعارة، والجـامع سـرعة الاضـطراب وتتابعـه في الكثـرة»[3]. ومنهـا أيضـاً قولـه تعـالى: ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ ووجّه قـائلاً: «اسـتعير خـروج الـنفس شـيئاً فشـيئاً لخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليـلاً، بجامع التتـابع على طريق التدريج، وكـل ذلـك محسـوس»[4]. وهـذا مـا اتفـق عليـه البلاغيون[5].

الثاني: في استعارة محسوس لمحسوس بوجـه عقلـي، وذكـر رأي ابـن أبـي الإصبع المصري عن هذه الاستعارة: إنها ألطف من الأولى[6]. وقد مثلّه مثلّه السيوطي بقول الباري: ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾، وقال: «فالمستعار منه السلخ الذي هو كشط الجلد عـن الشـاة، والمسـتعار لـه

(1) الإتقان: 3/ 135، والمعترك: 1/ 209، 210، والآية من سورة مريم: 4

(2) ينظر: الصناعتين: 278، ومفتـاح العلـوم: 620، والطـراز: 1/ 244، 3/ 335، والبرهـان للزركشي: 3/ 435، 441

(3) الإتقان: 3/ 135، والمعـترك: 1/ 210، وينظـر: بـديع القـرآن: 21، والإيضـاح: 2/ 296، والطراز: 1/ 244، وعروس الأفراح: 4/ 92، والآية من سورة الكهف: 99

(4) الإتقان: 3/ 135، والمعترك: 1/ 210، والآية من سورة التكوير: 18

(5) ينظر: الصناعتين: 280، وبديع القرآن: 21

(6) لقد نسب السيوطي هذا القول إلى ابن أبي الإصبع المصري خطا، فلم يـرد هـذا القـول عند صاحب بديع القرآن، وإنما عدّ المصري استعارة المحسـوس للمعقـول في أمـر معقـول ألطف من استعارة المحسوس للمحسوس في أمر معقول، وينظر: بديع القرآن: 21

كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله، كترتب ظهور اللحم على الكشط، وظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، والترتب أمر عقلي»[1]. ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾، وقال: إن أصل الحصيد النبات، والجامع الهلاك، وهو أمر عقلي[2].

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي، وقد ذكر قولاً لابن أبي الأصبع المصري عن هذه الاستعارة أيضاً: إنها من ألطف الاستعارات[3]. ومثّل هذا القسم بقوله عزّ اسمه: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا﴾، وقال: إن الرقاد (النوم) مستعار منه، والموت مستعار له، والجامع عدم ظهور الفعل والكل عقلي[4]. وبقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾، وعلّق على هذه الآية الكريمة ببيان أركان

---

(1) الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 210، وينظر: الصناعتين: 279، ومفتاح العلوم: 620، والإيضاح: 2/ 296، والطراز: 1/ 244، 3/ 335، والبرهان للزركشي: 3/ 441، والآية من سورة يس: 37

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 210، ومفتاح العلوم: 621، والطراز: 3/ 335، 336، والبرهان للزركشي: 3/ 442، والآية من سورة يونس: 24

(3) ينظر: بديع القرآن: 21

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 210، والإيضاح: 2/ 298، والطراز: 1/ 244، 3/ 336، وعروس الأفراح: 4/ 103، والآية من سورة يس: 52

الاستعارة فيها، فقال: إن السكوت مستعار، والساكت مستعار منه، والغضب مستعار له، مكتفياً بهذا القول[1].

الرابع: في استعارة محسوس لمعقول بوجه عقلي، وقد استشهد بآيات قرآنية كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: «مستهم البأساء والضراء»، قال: «استعير المس، وهو حقيقة في الأجسام، وهو محسوس، لمقاساة الشدة، والجامع اللحوق، وهما عقليان»[2]. ومنها أيضاً ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ وقد علّق على هذه الآية الكريمة بقوله: إن «القذف والدمْغَ مستعاران، وهما محسوسان والحق والباطل مستعار لهما، وهما معقولان»[3]. وقال في قوله تعالى ﴿فاصدع بما تؤمر﴾: «استعير الصّدْع، وهو كسر الزجاجة، وهو محسوس، للتبليغ وهو معقول، والجامع التأثير وهو أبلغ من (بلغ)، وإن كان بمعناه؛ لأن تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ؛ فقد لا يؤثر التبليغ، والصدع يؤثر جزماً»[4].

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 210، والصناعتين: 278، ونهاية الإيجاز: 133، ومفتاح العلوم: 621، 622، وبديع القرآن: 23، والطراز: 1/ 244، 3/ 336، والبرهان للزركشي: 3/ 442، والآية من سورة الأعراف: 154

(2) الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 210، وينظر: مفتاح العلوم: 622، والآية من سورة البقرة: 214

(3) الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 210، 211، وينظر: الصناعتين: 278، ونهاية الإيجاز: 133، ومفتاح العلوم: 622، وبديع القرآن: 21، 22، والطراز: 3/ 337، 338، والبرهان للزركشي: 3/ 442، والآية من سورة الأنبياء: 18

(4) الإتقان: 3/ 136، والمعترك: 1/ 211، وينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 80، ومفتاح العلوم: 622، والإيضاح: 2/ 297، والبرهان للزركشي: 3/ 437، والآية من سورة الحجر: 94

الخامس: استعارة معقول لمحسوس، والجامع عقلي أيضاً، ومثّله بقوله سبحانه: «﴿نا لما طغا الماء حملناكم في الجارية﴾، وعلّق قائلاً: «المستعار منه التكبر وهو عقلي، والمستعار له كثرة الماء وهو حسي، والجامع الاستعلاء، وهو عقلي أيضاً»[1]، ومنه أيضاً: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[2]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾[3].

لقد تابع السيوطي في تقسم الاستعارة على خمسة أقسام باعتبار أركانها الثلاثة السكاكي[4]، وابن أبي الإصبع المصري[5]، والزركشي[6]، فقد سبقوه في هذا التقسيم، واعتمد على ما ذكروه من شواهد قرآنية أيضاً.

وذكر أن الاستعارة تنقسم أيضاً باعتبار اللفظ على أصلية وتبعية، والأصلية ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس[7]، ومثّله بقوله تعالى: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾[8]، و ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[9]، وقوله: ﴿فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾[10].

---

(1) الإتقان: 3/ 137، والمعترك: 1/ 211، وينظر: مفتاح العلوم: 623، والطراز: 1/ 246، 3/ 339، والبرهان للزركشي: 3/ 443، والآية من سورة الحاقة: 11

(2) سورة الملك: 8

(3) سورة الإسراء: 12

(4) ينظر: مفتاح العلوم: 620

(5) ينظر: بديع القرآن: 21

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 441

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 137، والمعترك: 1/ 211، ومفتاح العلوم: 610، والإيضاح: 2/ 298، وعروس الأفراح: 4/ 108

(8) سورة آل عمران: 103

(9) سورة الطلاق: 11

(10) سورة الشعراء: 225

أما التبعية فهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس[1]، كالفعل والمشتقات كما مُثل مُثل في الآيات المتقدمة، وكالحروف، كقول الله سبحانه ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، وقال عن هذه الآية الكريمة: «شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب غلبة الغائية عليه، ثم استعيرت في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به»[2]. وهذا الشاهد القرآني من الشواهد التي ذكرها القزويني، القزويني، وقد تابعه السيوطي فيه استشهاداً وتعليقاً[3].

وقسّم باعتبار آخر الاستعارة على مرشحة، ومجردة، ومطلقة:

والأولى: ذهب إلى أنها أبلغ استعارة، وقد تابع في هذا القول ابن أبي الإصبع المصري، والزركشي، وابن حجة الحموي[4]، وأضاف أنها تقترن بما يلائم المستعار منه، ومثّله بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾، فقال معلقاً: «استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم قُرن بما يلائمه من الربح والتجارة»[5].

الثانية: وهي المجردة، وذكر إنها تقترن بما يلائم المستعار له، واستشهد لها بقوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾، وقال عن هذه الآية: «استعير اللباس للجوع، ثم قُرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة، ولو

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 137، والمعترك: 1/ 211، ومفتاح العلوم: 610، والإيضاح: 2/ 98، وعروس الأفراح: 4/ 108

(2) الإتقان: 3/ 137، 138، والمعترك: 1/ 212، والآية من سورة القصص: 8

(3) ينظر: التلخيص: 315، 316، والإيضاح: 2/ 299

(4) ينظر: تحرير التحبير: 99، والبرهان للزركشي: 3/ 438، وخزانة الأدب: 49

(5) الإتقان: 3/ 138، والمعترك: 1/ 212، وينظر: بديع القرآن: 19، والإيضاح: 2/ 302، وعروس الأفراح: 4/ 131، والبرهان للزركشي: 3/ 438، والآية من سورة البقرة: 16

أراد الترشيح لقال: فكساها، لكن التجريد أبلغ؛ لما في لفظ الإذاقة من المبالغة في الألم باطناً»[1].

والثالثة: قال عنها: إلاّ تقترن بواحد منها، واكتفى بهذا القول ولم يقم بمحاولة الاستشهاد بنص قرآني، سار على منوال القزويني[2]، الذي قام بتقسيم الاستعارة على ثلاثة أنواع: مرشحة، مجرّدة، ومطلقة، وبيّن لكل من النوعين الأولين بشواهد قرآنية، أما النوع الأخير فلم يمثّل له.

وأيضاً تنقسم باعتبار آخر على تحقيقية، وتخييلية، ومكنية، وتصريحية، وأخذ يبين هذه الأقسام، حيث قال عن الأولى، وهي «ما تحقق معناها حساً،نحو: ﴿ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾[3]، ذأو عقلاً، نحو: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا ﴾[4]، أي بياناً واضحاً وحجة دامغة، ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[5]، أي الدين الحق، فإن كلاً منهما متحقّق عقلاً»[6].

وقال عن الثانية: «أن يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، ويسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ومكنياً عنها؛ لأنه لم يصرح به، بل دلّ عليه بذكر خواصه، ويقابله التصريحية، ويسمى إثبات ذلك

(1) الإتقان: 3/ 138، والمعترك: 1/ 212، وينظر: نهاية الإيجاز: 124، والإيضاح: 2/ 301، والبرهان للزركشي: 3/ 438، والآية من سورة النحل: 112

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 138، والمعترك: 1/ 212، والإيضاح: 2/ 300

(3) سورة النحل: 112

(4) سورة النساء: 174

(5) سورة الفاتحة: 5

(6) الإتقان: 3/ 138، والمعترك: 1/ 212

الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر المختص بالمشبه به، وبه يكون كمال المشبه وقوامه في وجه الشبه؛ لتخيل أن المشبّه من جنس المشبه به. ومن أمثلة ذلك: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾[1]، شبّه العهد بالحبل، وأضمر في النفس، فلم يصرح بشيء من أركان التشبيه سوى العهد المشبّه، ودلّ عليه بإثبات النقيض الذي هو من خواص المشبه به، هو الحبل. وكذا: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[2]، طوى ذكر المشبه به وهو النار، ودلّ عليه بلازمه وهو الاشتعال، ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾[3] شبّه ما يُدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر فأوقع عليه الأذاقة... ومن التصريحية آية: ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾[4]،﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ مَّرْقَدِنَا ﴾[5]»[6].

وتنقسم أيضاً باعتبار آخر على: «وفاقية، بأن يكون اجتماعهما في شيء ممكناً، نحو: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾، أي ضالاً فهديناه، استعير الإحياء من جعل الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة على ما يوصّل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء»[7].

---

(1) سورة البقرة: 27

(2) سورة مريم: 4

(3) سورة النحل: 112

(4) سورة البقرة: 214

(5) سورة يس: 52

(6) الإتقان: 3/ 138، 139، والمعترك: 1/ 212، 213، وينظر: الإيضاح: 2/ 309

(7) الإتقان: 3/ 139، 140، والمعترك: 1/ 213،وينظر: التلخيص: 308، والإيضاح: 2/ 289، والآية من سورة الأنعام: 122

وعلى عنادية وهي: «ما لا يمكن اجتماعهما في شيء، كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعه، واجتماع الوجود والعدم في شيءٍ ممتنع[1]. ومن العنادية التهكمية والتمليحية، وهي ما استعمل في ضد أو نقيض، نحو: ﴿فبشرهم بعذاب أليمٍ﴾، أي أنذرهم، استعيرت البشارة وهي في الإخبار بما يسرّ للإنذار الذي هو ضده بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم والاستهزاء[2]، ونحو: ﴿إنك لأنت الحليم الرشيدُ﴾، عنى الغويّ السفيه تهكماً[3]، ﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾[4]»[5].

إن السيوطي -كما رأينا- كان متابعاً القزويني في تقسيم الاستعارة على وفاقية وعنادية، وما تفرع من العنادية، وآخذاً بشواهده وتعليقاته.

وذكر أنها تنقسم باعتبار آخر على: تمثيلية، وهي: «أن يكون وجه الشبه فيها منتزعاً من متعدد، نحو: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا ﴾، شبّه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته والنجاة من المكاره باستمساك الواقع في مهواة بحبلٍ وثيقٍ مُدَلّى من مكان مرتفع يؤمن انقطاعه»[6].

ونبه إلى إنه قد تكون الاستعارة بلفظين، ومثّلها بقوله سبحانه: ﴿ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ ﴾، وعلّق على هذه الآية بقوله: أي أن تلك الأواني ليست من الزجاج ولا

---

(1) ينظر: التلخيص: 308، 309، والإيضاح: 2/ 289

(2) ينظر: الكشاف: 1/ 158، والإيضاح: 2/ 290، والآية من سورة آل عمران: 21

(3) ينظر: الإيضاح: 2/ 299، والآية من سورة هود: 87

(4) سورة الدخان: 49

(5) الإتقان: 3/ 140، والمعترك: 1/ 213

(6) الإتقان: 3/ 140، والمعترك: 1/ 214، والآية من سورة آل عمران: 103

من الفضة، بل في صفاء القارورة وبياض الفضة[1]، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾، وقال عن هذه الآية: إن الصب كناية عن الدوام، والسوط كناية عن الإيلام، والمعنى عذّبهم عذاباً مؤلماً[2].

إنّ ما أفاده السيوطي في هذا التنبيه سبقه إليه الزركشي[3]، إذ نقل ما ذكره الزركشي من الاستشهاد بهاتين الآيتين والتعليقات أيضاً، ولم يزد عليه شيئاً.

وأشار إلى أن قوماً أنكروا الاستعارة في القرآن الكريم بناءً على إنكارهم المجاز، وأطلقها قوم في القرآن؛ لأن فيها إيهاماً للحاجة، ولأنه لم يرد في ذلك إذنٌ من الشرع، وعزا السيوطي هذا القول إلى القاضي عبد الوهاب المالكي. كذلك نقل قولاً للطرطوسي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل أن الله عالم، والعلم هو العقل، ثم لا نصِفه به لعدم التوقيف[4].

وذكر في فائدة ثانية مراتب فنون البلاغة وما اتفق عليه البلاغيون، حيث قال: «تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها. واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه؛ لأنها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ؛ فإذاً الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة، وكذا الكناية أبلغ من التصريح[5]. والاستعارة أبلغ من الكناية الكناية كما قال في عروس الأفراح: إنه الظاهر؛ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً، وفي الكناية خلاف، وأبلغ أنواع الاستعارة

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 140، والمعترك: 1/ 214، والآيتان من سورة الإنسان: 15، 16

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 140، والمعترك: 1/ 214، والآية من سورة الفجر: 13

(3) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 444

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 140، 141، والمعترك: 1/ 214، والبرهان للزركشي: 3/ 432

(5) ينظر: مفتاح العلوم: 649

التمثيلية، كما يؤخذ من الكشاف، ويليها المكنية، صرّح به ألطيبي لاشتمالها على المجاز العقلي[1]. والترشيحية أبلغ من المجردة والمطلقة[2]. والتخييلية أبلغ من التحقيقية، والمراد بالأبلغية إفادة زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه، لا زيادة في المعنى لا توجد في غير ذلك»[3].

وختم فصل الاستعارة بتحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، إذ قال: «من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، نحو (زيدٌ أسد)، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ ﴾[4] فإن قلت: فهل يسمى ما في الآية استعارة؟ قلت: مختلف فيه، والمحققون على تسميته تشبيهاً بليغاً لا استعارة؛لأن المستعار له مذكور، وهم المنافقون؛ وإنما تطلق الاستعارة حيث يُطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خِلْواً عنه صالحاً لأن يراد المنقول عنه والمنقول له لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام، ومن ثمَّ ترى الـمُفلقين المهرة يتناسون التشبيه، ويضربون عنه صفحاً[5]. وعلله السكاكي: بأن من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه، و(زيدٌ أسدٌ) لا يمكن كونه حقيقة، فلا يجوز أن يكون استعارة، وتابعه صاحب الإيضاح[6]. وقال في عروس الأفراح: وما قالاه ممنوع، وليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام لصرفه إلى الحقيقة في الظاهر، قال: بل لو عكس

(1) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 281، 282

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 302

(3) الإتقان: 3/ 141، والمعترك: 1/ 215, 214

(4) سورة البقرة: 18

(5) ينظر: الكشاف: 1/ 37، وعروس الأفراح: 3/ 298، 299، والبرهان للزركشي: 3/ 419

(6) ينظر: مفتاح العلوم: 583، والإيضاح: 2/ 280، 281، وعروس الأفراح: 3/ 299، والبرهان للزركشي: 3/ 419

ذلك، وقال: لابد من عدم صلاحيته لكان أقرب؛ لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة، فإن لم تكن له قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة، وصرفناه إلى حقيقته، وإنما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة: إما لفظية أو معنوية، نحو: (زيدٌ أسدٌ) فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقته. قال: والذي نختاره في نحو: (زيدٌ أسدٌ) إنه قسمان: تارة يُقصد به التشبيه، فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدّرة، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته، وذكر (زيد) والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقةً قرينةٌ صارفة إلى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه، وإن لم تكن فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى، فيصار إليها. وممّن صرّح بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة، وكذا قال حازم[1]: الفرق بينهما أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك؛ لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه»[2].

إن جهد السيوطي في ما حرره يكمن في جمع ما ذكره السابقون عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، وعرض آرائهم، ولم نلمح له أي دور أو مشاركة في رأي أو قول إلى جانب الآراء التي بسطها.

ولم يختلف في بحثه فن الاستعارة عن فن التشبيه - كما رأينا - فلم يكن إلاّ مكرراً لما قاله السابقون، مسرفاً في التقسيمات والتفريعات، بعيداً عن الذوق الفني وتلمس بلاغة القرآن الكريم، ولم يكن همه إلاّ بيان طرفي التشبيه أو

---

(1) ينظر: منهاج البلغاء: 386، 387، وعروس الأفراح: 3/ 300، والبرهان للزركشي: 3/ 418

(2) الإتقان: 3/ 141، 142 والمعترك: 1/ 215، 216، وينظر: عروس الأفراح: 3/ 299, 298، 4/ 57، والبرهان للزركشي: 3/ 418

الاستعارة ووجه التشبيه. وقد غلب عليه منهج السكاكي والقزويني والسبكي والزركشي وغيرهم ممن اهتموا بالتقسيمات، ودليل ذلك استمرار الشواهد نفسها والإتكاء عليها. ولكن لو نقف قليلاً عند تعليقات الشريف الرضي (ت406هـ)، صاحب كتاب (تلخيص البيان في مجازات القرآن) وتأملنا وقفاته ولمساته البلاغية لوجدنا بوناً شاسعاً في الشرح والتحليل، وإيصال التصوير القرآني إلى ذهن المتلقي، من ذلك وقفته المتميزة عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾[1]، إذ قال معلقاً: «وهذه استعارة والمراد بها قريب من المراد بالاستعارتين الأولين، وهو تشبيه للماء في طموِّ أمواجه، وارتفاع أثباجه بحال الرجل الطاغي، الذي علا متجبراً، وشمخ متكبراً. وقال بعضهم: معنى طغى الماء أي كثُر على خُزّانه، فلم يضبطوا مقدار ما خرج منه كثرة؛ لأن للماء خزنة، وللرياح خزنة من الملائكة عليهم السلام، يخرجون منهما على قدر ما يراه الله سبحانه من مصالح العباد، ومنافع البلاد، على ما وردت به الآثار»[2]. وقال في قول الباري سبحانه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[3]: «وهذه استعارة؛ لأن حقيقة القذف من صفات الأشياء الثقيلة التي يُرجم بها كالحجارة وغيرها، فجعل سبحانه إيراد الحق على الباطل بمنزلة الحجر الثقيل الذي يرضُّ ما صكّه ويدمغ ما مسّه، ولما بدأ تعالى بذكر قذف الحق على الباطل وفّى الاستعارة حقها وأعطاها واجبها، فقال سبحانه: **﴿فيدمغه﴾**، ولم يقل: (فيذهبه ويبطله)؛ لأن الدمغ إنما يكون عن وقوع الأشياء الثقال على

---

(1) سورة الحاقة: 11

(2) تلخيص البيان: 343، 344

(3) سورة الأنبياء: 18

طريق الغلبة والاستعلاء، فكأن الحق أصاب دماغ الباطل فأهلكه والدماغ مقتل، ولذلك قال سبحانه من بعد: ﴿**فإذا هو زاهق**﴾، والزاهق الهالك»[1].

ولم تكن في عصر الشريف الرضي ومن سبقه من البلاغيين المصطلحات – بعد- مستقلة أو واضحة فقد كان المجاز بجملته يشمل صور البيان بعامة، وقد يتخصص بالاستعارة والمجاز كما هي الحال عند الشريف الرضي، فلم يكن هم الشريف الرضي بيان أركان الاستعارة، والجامع بينهما مثلما وجدنا عند السيوطي، فبان بذلك الفارق جلياً بينهما. وقد تنبه الباحثون[2] إلى الشريف الرضي، ودوره في البلاغة العربية، وبينوا وقفاته وذوقه الأدبي.

(1) تلخيص البيان: 228

(2) ينظر: مفهوم الاستعارة: 78-83، ومقدمة في دراسة البيان العربي: 69-93، ومجاز القرآن لمحمد حسين الصغير: 25-31

المبحث الثالث
الكناية والتعريض

تعد الكناية مظهراً من مظاهر البلاغة، وأسلوباً من أساليب البيان، وغاية لا يصل إليها إلاّ من لَطُف طبعهُ وصفت قريحته، ويكمن السرُّ في بلاغتها أنها في صور كثيرة لا تأتي بالدعوى إلاّ ومعها دليلها، والقضية إلا وفي طيها برهانها[1].

وتقوم الكناية القرآنية «بنصيبها كاملاً في أداء المعاني وتصويرها خير أداء، وهي حيناً راسمةٌ مصوّرة موحية، وحيناً مؤدبة مهذّبة، تتجنب ما ينبو عن الأذن سماعه، وحيناً موجزة تنقل المعنى الكبير في اللفظ القليل، وكثيراً ما تعجز الحقيقة أن تؤدي المعنى كما أدته الكناية، في المواضع التي وردت فيها الكناية القرآنية»[2]. فمن الكناية المصورة الموحية قوله سبحانه: «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً»[3]، فإن «التعبير عن البخل باليد المغلولة إلى العنق، فيه تصوير محسوس لهذه الخلّة المذمومة في صورة قوية بغيضة منفرة، فهذه اليد التي غلّت إلى العنق لا تستطيع أن تمتد، وهو بذلك يرسم صورة البخيل الذي لا تستطيع يده أن تمتد بإنفاق ولا عطية؛ والتعبير ببسطها كل البسط يصور لك صورة هذا المبذر الذي لا يبقي من ماله على شيء، كهذا الذي يبسط يده، فلا يبقي بها شيء، وهكذا استطاعت الكناية أن تنقل المعنى قوياً مؤثراً»[4]. ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ

---

(1) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: 354، والبلاغة الواضحة: 131

(2) التعبير الفني في القرآن الكريم: 207

(3) سورة الإسراء: 29

(4) من بلاغة القرآن: 226

لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٞ رَّحِيمٞ ﴾ [1]، إن المتأمل في هذه الآية الكريمة يرى «كيف مُثّل الاغتياب بأكل الإنسان لحم إنسان آخر مثله، ثم لم يقتصر على ذلك، حتى جعله لحم الأخ، ولم يقتصر على لحم الأخ حتى جعله ميتاً. فأما تمثيل الاغتياب بأكل لحم إنسان آخر مثله، فشديد المناسبة جداً، وذلك لأن الاغتياب إنما هو ذكر مثالب الناس، وتمزيق أعراضهم، وتمزيق العرض مماثل لأكل الإنسان لحم من يغتابه، لأن أكل اللحم فيه تمزيق لا محالة. ومن المعلوم أن لحم الإنسان مستكره عند إنسان آخر مثله، إلا أنه لا يكون مثل كراهة لحم أخيه، وهذا القول مبالغة في الاستكراه، لا أمد فوقها، وأما قوله (ميتاً)، فلأجل أن المغتاب لا يشعر بغيبته، ولا يحس بها» [2].

وإذا نأتي إلى بدايات هذا الفن نجد أن أول من عقد لهذا الفن في كتاب بلاغي متخصص ابن المعتز في كتابه (البديع)، وقد استشهد بأمثلة شعرية ونثرية، إلا أن الذي يُحسب على ابن المعتز البلاغي هو أن بحثه كان مجرداً من التحليل وبيان قيمة فن الكناية، خالطاً بينها وبين فن التعريض، ولم يضع حداً للكناية خلافاً للمبرد الذي سبقه زمناً في دراسته لفن الكناية، حيث كان له الفضل في إنه لم يدع شاهداً واحداً إلا وقام بشرحه وتحليله وبيان مقاصده ومعانيه بما يناسب المعنى المراد [3]، من ذلك قول الباري سبحانه في: ﴿ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ﴾ [4]، قال: «كناية بإجماع عن قضاء الحاجة، لأن كل من أكل الطعام في

(1) سورة الحجرات: 12

(2) من بلاغة القرآن: 226، 227

(3) ينظر: البلاغة والتطبيق: 367، 368

(4) سورة المائدة: 75

الدنيا أنجى، يُقال: نجا وأنجى، إذا قام لحاجة الإنسان»[1]. وإذا أتينا إلى قدامة بن جعفر صاحب كتاب (نقد الشعر)، نجده بحث في كتابه فن (الإشارة) وبيّنه بقوله: «وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة بإيماء، إليها أو لمحة تدل عليها كما قال بعضهم، وقد وصف البلاغة، فقال: هي لمحة دالة»[2]، وعدّ من أنواع إئتلاف اللفظ والمعنى فن (الإرداف)، وقد قال عن هذا الفن: «وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع»[3]. وإن ما أفاده قدامة في هذين الفنين يدخل في الكناية ولا سيما الفن الثاني[4].

ولم يستقر مفهوم الكناية بمعناه الاصطلاحي عند أبي هلال العسكري، وإلى جانب فن التعريض والإرداف والمماثلة، فقد أدار مصطلح (الإرداف) مدار الكناية، وأطلق مصطلح (المماثلة) على شرح كل ما هو من الكناية، حيث قال: «أن يُريد المتكلم العبارة عن معنى فيأتي بلفظة تكون موضوعة لمعنى آخر، إلاّ إنه يُنبئ إذا أورده عن المعنى الذي أراده كقولهم: (فلانٌ نقيُ الثوب)، يريدون به إنه لا عيب فيه. وليس موضوع نقاء الثوب للبراءة من العيوب، وإنما استعمل فيه تمثيلاً»[5].وقد عمل ابن رشيق على إدخال الكناية في باب الإشارة، وذكر أن

---

(1) الكامل: 2/ 131

(2) نقد الشعر: 154، 155

(3) م ن: 157

(4) ينظر: فنون بلاغية: 165، 166

(5) الصناعتين: 364

مـن أنواعهـا: التفخـيم، والإيمـاء، والتعـريض، والتلـويح...[1]، أمـا ابـن سـنان الخفاجي، فقد تحدث عن حسن الكناية وعـدّها أصـلاً مـن أصـول الفصـاحة، وشرطاً من شروط البلاغة[2]، وتحدث أيضاً عن الإرداف[3]، وأفـاد مـا أتـى بـه قدامة، واعتمد على أمثلته نفسـها.وعنـدما جـاء عبـد القـاهر الجرجـاني أصـبح للكناية مدلول اصطلاحي علمي، وعُرف مفهومها، واسـتقرت شـواهدها، فقـد عرّفها بقوله: «أن يُريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيءُ إلى معنى هو ت إليه وردفه في الوجود، فيومئ بـه إليـه، ويجعله دليلاً عليه»[4]. وقد اتكأ معظم البلاغيين على ما أتى به الجرجـاني في مـا يخص الكناية تعريفاً واستشهاداً. وبحث السكاكي موضوع الكناية ضمن مبحـث دلالات الألفاظ[5]، وأتى القزويني من بعـده ووضـعه في حـدّ منطقـي، إذ قـال: «الكناية: لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ»[6].

أما التعريض فهو: «خلاف التصريح، يُقال: عرضت لفـلان أو بفـلان، إذا قلت قولاً وأنت تعنيه. واشتقاقه من قولهم: (عرض له كذا) إذا عنَّ؛ لأن الواحد منّا قد يعرض له أمر خلاف التصريح فيؤثره ويقصده»[7]. وقد عرف العرب هذا هذا الفن إذ كانوا يستعملونه كثيراً ويلجؤون إليه عندما لا يريـدون المكاشـفة في

(1) ينظر: العمدة: 1/ 303، 304، 305

(2) ينظر: سر الفصاحة: 192

(3) ينظر: م ن: 270

(4) دلائل الإعجاز: 113

(5) ينظر: مفتاح العلوم: 637

(6) الإيضاح: 2/ 318

(7) فنون بلاغية: 182

كل شيء فيصلون به إلى كلام أحسن وألطف من التصريح به[1]. وقد كان فن التعريض مقروناً بفن الكناية غير مفصول عنه، ويتضح ذلك من قول السكاكي في إنه «متى كانت الكناية عرضيّة – على ما عرفت- كان إطلاق اسم (التعريض) عليها مناسباً، وإذا لم تكن كذلك نظر فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم كما في (كثير الرماد) وأشباهه كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسباً؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد. وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كنحو: (عريض القفا) و(عريض الوسادة) كان إطلاق اسم الرمز عليها مناسباً؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية...»[2]، أي أن الكناية كانت تشمل التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإشارة، وهو ما بحثه بعض البلاغيين في أبواب مستقلة كابن أبي الإصبع المصري وأصحاب البديعيات[3].

وكان ابن رشيق القيرواني من أوائل الذين فصلوا بين فني الكناية والتعريض، وذلك عندما جعلهما من أنواع الإشارة، ومثّل لكل منهما أمثلته الخاصة به وقال وهو يتكلم على الإشارة: «ومن أنواعها التعريض: كقول كعب بن زهير لرسول الله (صلى الله عليه وسلم):

في فتيةٍ من قريش قال قائلُهم　　　ببطنِ مكّةَ لما أسْلموا زُولوا.

فعرّض بعمر بن الخطاب، وقيل: بأبي بكر (رضي الله عنهما)، وقيل برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تعريض مدح، ثم قال:

يمشون مشيَ الجمالِ الزُّهْرِ يعصمهُم　　　ضَرْبٌ إذا عرَّد السُّودُ التَّنابيلُ

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 204

(2) مفتاح العلوم: 647

(3) ينظر: فنون بلاغية: 182، 183

فقيل إنه عرّض في هذا البيت بالأنصار، فغضبت الأنصار»[1].

ويظهر الفرق بين فني الكناية والتعريض من ثلاثة أوجه:

«**أولها:** إن الكناية واقعة في المجاز[2] ومعدودة منه بخلاف التعريض فلا يعدُّ منه، وذلك من أجل أن التعريض يُفهم من جهة القرينة فلا تعلّق له باللفظ لا من جهة حقيقته ولا من جهة مجازه.

وثانيها: إن الكناية كما تقع في المفرد فقد تكون واقعة في المركب بخلاف التعريض فإنه لا موقع له في باب اللفظ المفرد.

وثالثها: إن التعريض أخفى من الكناية؛ لأن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق المجاز بخلاف التعريض فإنما دلالته من جهة القرينة والإشارة، ولا شك أن كل ما كان اللفظ يدل عليه فهو أوضح مما لا يدل عليه اللفظ وإن علم بدلالة أخرى»[3].

وعلى الرغم من انفصال الفنين، حيث عُرف لكل منهما مدلوله الاصطلاحي، بقي بعض من البلاغيين المتأخرين يجمعون بينهما، وهذا ما سنلحظه عند مؤلفنا السيوطي، إذ جمع بينهما في وجه إعجازي واحد.

الكناية والتعريض عند السيوطي.

قال السيوطي في بداية حديثه عن الكناية والتعريض: إنهما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، وذكر أن أهل البيان عرّفوها: بأنها لفظ أريد به لازم

---

(1) العمدة: 1 / 303، 304

(2) وفيها خلاف، فمنهم من عدّها حقيقة، ومنهم من عدّها مجازاً، ومنهم من جمع بين الحقيقة والمجاز، ومنهم من ذهب إلى أنها لا حقيقة ولا مجاز

(3) فنون بلاغية: 185، 186

معناه[1]. ونقل قولاً للطليي في حدّ الكناية هو: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم، فينتقل منه إلى الملزوم»[2]، وألمح إلى أن بعضهم أنكر وقوع الكناية في القرآن الكريم ممن أنكر المجاز فيه بناءً على أنها مجاز.

بعدها أخذ السيوطي ببيان أسباب الكناية:

السبب الأول: التنبيه على عظم القدرة، واستشهد بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾، ووجّه هذا النص بقوله: إنه كناية عن آدم[3].

وثانيها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾، قال معلقاً: «فكنى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأن ترك التصريح بذكر المرأة أجمل منه، ولهذا لم تذكر في القرآن امرأة باسمها إلاّ مريم»[4]، وقد تابع في هذا التعليق الزركشي[5]، وعضّد تعليقه بقولٍ نقله عن السهيلي، حيث قال: «قال السهيلي: وإنما ذكرت مريم باسمها على خلاف عادة الفصحاء لنكتة، وهي أن الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأ، ولا يبتذلون أسماءهن، بل يكنون عن الزوجة بالفرس والعيال ونحو ذلك، فإذا ذكروا الإماء لم يكنوا عنهن ولم يصونوا أسماءهن عن الذكر، فلما قالت النصارى في مريم ما قالوا صرّح الله باسمها، ولم يكن تأكيداً

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 143، والمعترك: 1/ 216، والإيضاح: 2/ 318

(2) الإتقان: 3/ 143، والمعترك: 1/ 216، وينظر: التبيان: 261

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 143، والمعترك: 1/ 216، والبرهان للزركشي: 2/ 301، والآية من سورة الأعراف: 189

(4) الإتقان: 3/ 143، والمعترك: 1/ 216، والآية من سورة ص: 23

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 302

للعبودية التي هي صفة لها، وتأكيداً؛ لأن عيسى لا أب لـه وإلاّ لنُسـب إليه»(1).

ثالثها: أن يكون الصريح مما يستقبح ذكـره، وقـد بـيّن مواضـع مختلفـة في القرآن الكريم، وردت فيها الكناية. ككناية لهذا السبب، الله عن الجماع بالملامسة، والمباشرة، والإفضاء والرفـث، والـدخول، والسـر في قولـه: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾(2)، والغشيان في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾(3). وكنـى عـن البـول ونحـوه بالغـائط في قولـه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾(4)، وكنى عن قضاء الحاجـة بأكـل الطعـام في قولـه في مـريم وابنها: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾(5)، وكنى عن الأسـتاره بالأدبـار في قولــه: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾(6)، ومــن ذلــك التصــريح بالفرج في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾، أجيب بـان المـراد بـه فرج القميص، والتعبير به من ألطف الكنايـات وأحسـنها؛ أي لم يعلـق ثوبها ريبة، فهي طاهرة الثوب، كما يُقال نقيّ الثـوب، وعفيـف الـذيل كناية عن العفة»(7). **وأضاف السيوطي قوله تعـالى:** ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾(8)،

---

(1) الإتقان: 3/ 143، والمعترك: 1/ 216، 217

(2) سورة البقرة: 235

(3) سورة الأعراف: 189

(4) ينظر: بديع القرآن: 53، والبرهان للزركشي: 2/ 304، والآية من سورة المائدة: 6

(5) ينظر: الكامل: 2/ 131، وبديع القرآن: 53، والبرهـان للزركشـي: 2/ 304، والآيـة مـن سورة المائدة: 75

(6) سورة الأنفال: 50

(7) الإتقان: 3/ 144، والمعترك: 1/ 217، 218، وينظـر: البرهـان للزركشـي: 2/ 305، 306، والآية من سورة الأنبياء: 91

(8) سورة المدثر: 4

وعلق عليها قائلاً: «كيف يظن أن نفخ جبريل وقع في فرجها، وإنما نفخ في جيب درعها، ونظيره أيضاً: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾[1]، قلت: وعلى هذا ففي الآية كناية عن كناية، ونظيره ما تقدم من مجاز المجاز»[2].

رابعها: قصد المبالغة، كقوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ وقال معلقاً: «كنى عن النساء بأنهن ينشأن في الترفّه والتزيّن والشواغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ النساء لم يشعر بذلك، والمراد نفي ذلك عن الملائكة»[3]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقال: إنه كناية عن سعة الجود والكرم[4]. وقد تابع في هذين الشاهدين الزركشي[5].

خامسها: قصد الاختصار، كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ (فعل) نحو قوله سبحانه: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[6]، و ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾، أي فإن لم تأتوا بسورة من مثلّه[7].

وسادسها: للتنبيه على المصير، نحو: **﴿تبت يدا أبي لهب﴾**، وقدّره بقوله: «أي جهنميّ مصيره إلى اللهب»[8]، وقال في قوله: «**﴿مالة الحطب في**

(1) سورة الممتحنة: 12

(2) الإتقان: 3/ 144، 145، والمعترك: 1/ 218

(3) الإتقان: 3/ 145، والمعترك: 1/ 218، والآية من سورة الزخرف: 18

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 145، والمعترك: 1/ 218، والآية من سورة المائدة: 64

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 307، 308

(6) سورة المائدة: 79

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 145، والمعترك: 1/ 218، والآية من سورة البقرة: 24

(8) الإتقان: 3/ 145، والمعترك: 1/ 218، والآية من سورة اللهب: 1

جيدها حبل﴾، :«أي نمامة مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم في جيدها غُل»[1].

ونقل السيوطي عن صاحب (المصباح) ما أوجزه عن أسباب الكناية وهي: «إنما يعدل عن التصريح إلى الكناية لنكتة؛ كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم، أو الاختصار، أو الستر أو الصيانة، أو التعمية أو الإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن»[2]. وذكر السيوطي أن الزمخشري استنبط نوعاً غريباً من الكناية، وهي أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتعبّر بها عن المقصود، من ذلك قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[3]، فإنه كناية عن الملك لأن الإستواء على على السرير لا يكون إلاّ مع الملك؛ فجُعل كناية عنه، وكذا قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[4]، كناية عن عظمته عظمته وجلاله من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين: حقيقة ومجاز[5]. إن كل ما أتى به السيوطي من حديث عن أسباب الكناية ومن استشهاد وتعليق كان مردداً فيه كلام الزركشي[6].

---

(1) الإتقان: 3/ 145، والمعترك: 1/ 218، والآيتان من سورة اللهب: 4، 5

(2) الإتقان: 3/ 145، والمعترك: 1/ 218

(3) سورة طه: 5

(4) سورة الزمر: 67

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 145، 146، والمعترك: 1/ 218، 219، والكشاف: 1/ 700، 2/ 1061

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 2/ 301 – 309

وذكر السيوطي أن من أنوع البديع التي تشبه الكناية الإرداف، وقال في حدّه: هو «أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه»[1]، ومثّله بقول الله سبحانه: ﴿**وقضي الأمر**﴾، وقال: إن «الأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجا من قضى الله نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر آمر مطاع، وقضاء من لا يرد قضاؤه، والأمر يستلزم آمراً، فقضاؤه يدل على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عاقبه ورجاء ثوابه يحضّان على طاعة الآمر، ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص»[2]، وساق شاهداً آخر، وذلك في قوله تعالى: ﴿**واستوت على الجودي**﴾، وعلّق على هذه الآية الكريمة بقوله: «حقيقة ذلك: جلست، فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميل؛ وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس»[3]، وقد تابع في هذا الشاهد ابن حجة الحموي[4]. وقال في قوله تعالى: ﴿**فيهن قاصرات الطرف**﴾،: «عفيفات، وعدل عنه للدلالة على أنهن مع العفة لا تطمح أعينهن إلى غير أزواجهن، ولا يشتهين غيرهم، ولا

---

(1) الإتقان: 3/ 146، والمعترك: 1/ 219، وينظر: نقد الشعر: 157، والصناعتين: 360، وبديع القرآن: 83

(2) الإتقان: 3/ 146، والمعترك: 1/ 219، وينظر: بديع القرآن: 83، 84، والآية من سورة البقرة: 210

(3) الإتقان: 3/ 146، والمعترك: 1/ 219، والآية من سورة هود: 44

(4) ينظر: خزانة الأدب: 376

يؤخذ ذلك من لفظ العفة»[1]، وقد اتفق في هـذا التعليـق مـع البلاغـيين الـذين سبقوه[2].

وقد نقل عن بعضهم قولاً في الفرق بين الكناية والإرداف، هو أن الكنايـة انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك[3].

ومن أمثلة الإرداف قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى﴾، قال السيوطي: «عدل في الجملة الأولى عن قوله: (بالسـوءى) مـع أن فيـه مطابقـة للجملـة الثانيـة إلى (بمـا عملـوا)، تأدّبـاً أن يُضـاف السـوء إلى الله تعالى»[4].

وعقد فصلاً في الفرق بين الكناية والتعريض، وذكـر أن للنـاس في الفـرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة، فأخذ السيوطي بعرض أقوال العلماء في الكناية والتعريض مبتـدئاً بالزمخشـري، فقـال: «فقـال الزمخشـري: الكنايـة ذكـر الشيء: بغير لفظه الموضوع له، والتعريض أن تذكر شيئاً يـدل بـه علـى شـيء لم يذكره»[5]. وذكر أيضاً قول ابن الأثير، حيث قال: «وقال ابن الأثـير: الكنايـة مـا دلّ على معنى يجوز حملُه على الحقيقة والمجاز بوصفٍ جامع بينهمـا، والتعـريض: اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي كقول مَـنْ يتوقـع صلةً: والله إني محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب، مع إنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً؛

(1) الإتقان: 3/ 146، والمعترك: 1/ 219، والآية من سورة الرحمن: 56

(2) ينظر الصناعتين: 360، وبديع القرآن: 84

(3) الإتقان: 3/ 146، والمعترك: 1/ 219، وخزانة الأدب: 376

(4) الإتقان: 3/ 146، 147، والمعترك: 1/ 220

(5) الإتقان: 3/ 147، والمعترك: 1/ 220، وينظر: الكشاف: 1/ 129

وإنما فُهِم من عُرض اللفظ، أي جانبه» [1]. ونقل قول السبكي صاحب (الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض) قال: «الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، فهو بحسب استعمال اللفظ في المعنى حقيقة، والتجوّز في إرادة إفادة ما لم يوضع له، وقد لا يراد منها المعنى، بل يعبَّر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذ مجاز، ومن أمثلته: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ﴾[2]، فإنه لم يقصد إفادة ذلك؛ لأنه معلوم، بل إفادة لازمه وهو أنهم يَرِدونها ويجدون حرّها إن لم يجاهدوا وأما التعريض فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره، نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾[3]، نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنه غضب أن تُعبد الصغار معه؛ تلويحاً لعابديها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة لما يعملون -إذا نظروا بعقولهم- من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزاً، فهو حقيقة أبداً»[4]. وأضاف قول السكاكي «قال السكاكي: التعريض ما سيق لأجل موصوف غير مذكور»[5]. وأضاف السيوطي قائلاً: «ومنه أن يخاطب يخاطب واحد ويُراد غيره، وسمي به لأنه أُميل الكلام إلى جانب مشاراً به إلى آخر، يقال: نظر إليه بعُرض وجهه، أي جانبه»[6]، وإن هذا القول الذي أورده كان للطيبي[7]، وقد نقل عنه أيضاً أن التعريض يؤتى به: «إما لتنويه جانب

(1) الإتقان: 3/ 147، والمعترك: 1/ 220، وينظر: المثل السائر: 2/ 194، 198

(2) سورة التوبة: 81

(3) سورة الأنبياء: 63

(4) الإتقان: 3/ 147، والمعترك: 1/ 220

(5) الإتقان: 3/ 147، والمعترك: 1/ 221، وينظر: مفتاح العلوم: 647

(6) الإتقان: 3/ 147، 148، والمعترك: 1/ 2216

(7) ينظر: التبيان: 274، 275

الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾[1]، أي محمداً صلى الله عليه وسلم إعلاءً لقدره، أي إنه العلم الذي لا يشتبه، وإما التلطف به واحتراز عن المخاشنة»[2]. وشاركه السيوطي في استشهاده بالآية الكريمة في قوله سبحانه: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾، وقال معلقاً: «أي وما لكم لا تعبدون، بدليل قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[3]، وكذا قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[4]، ووجه حسنه إسماع من يقصد خطابه الحقَّ على وجه يمنع غضبه، إذ لم يصرح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله، إذ لم يُرد له إلاّ ما أراد لنفسه. وإما لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[5]، خوطب النبي ﷺ وأريد وأُريد غيره؛ لاستحالة الشرك عليه شرعاً. وإما للذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[6]، فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون. يتذكرون. وإما للإهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾[7]، فإن سؤالها لإهانة قاتلها وتوبيخه»[8]. فقد ألفينا السيوطي وهو يورد كلام الطيبي على فن التعريض مشاركته في الاستشهاد والتعليق. ثم ختم هذه الأقوال بقول بهاء الدين السبكي، إذ قال: «قال السبكي: التعريض قسمان: قسم يُراد به معناه الحقيقي، ويُشار به إلى المعنى الآخر المقصود كما تقدم. وقسم لا يُراد، بل

(1) سورة البقرة: 253

(2) الإتقان: 3/ 148، والمعترك: 1/ 221، وينظر: التبيان: 275، 276

(3) سورة يس: 22

(4) سورة يس: 23

(5) سورة الزمر: 65

(6) سورة الزمر: 9

(7) سورة التكوير: 8، 9

(8) الإتقان: 3/ 148 والمعترك: 1/ 221، وينظر: التبيان: 277

يُضرب مثل للمعنى الذي هو مقصود التعريض، كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾[1].

إن ما ساقه السيوطي من أقول البلاغيين في الفرق بين فني الكتابة والتعريض يوضح ما استقرت عليه البلاغة العربية اتجاه هذين الفنين حدّاً واستشهاداً وأمثلة، كما وصفها السيوطي في بداية حديثه عن هذا الفصل بأنها عبارات متقاربة في المعنى مختلفة في اللفظ أو الأسلوب، وكان محقاً في قوله هذا. إلاّ أن هناك أقوالاً[2] تضاربت في الآراء وتشابكت، فانقسم أصحابها أزاء ذلك على فريقين، فريق عدّ فن التعريض نوعاً من أنواع الكناية ليست مجازاً خلافاً لفن التعريض إذ يمكن أن يكون مجازاً، وقد مثّل هذا الفريق السكاكي، والقزويني، وأبو يعقوب المغربي[3]. أما الفريق الثاني فكان على العكس، فقد إلى إلى أن فن التعريض فن مستقل بذاته وليس من أنواع الكناية، وإن الكناية مجاز أما التعريض فإنه حقيقة، ومثلّه ابن الأثير والعلوي[4].

(1) الإتقان: 3/ 148 والمعترك: 1/ 221، وينظر: عروس الأفراح: 4/ 266، 267، والآية من سورة الأنبياء: 63

(2) ينظر: وما بعدها من هذا الفصل

(3) ينظر: مفتاح العلوم: 649، والإيضاح: 2/ 328، ومواهب الفتاح: 4/ 271، 272

(4) ينظر: المثل السائر: 2/ 198، والطراز: 1/ 276

الفصل الثالث

الإعجاز البلاغي في ضوء علم البديع

الفصل الثالث
الإعجاز البلاغي في ضوء علم البديع

المبحث الاول: علم البديع.

المبحث الثاني: الفاصلة القرآنية.

المبحث الأول
علم البديع

تطلق لفظة البديع على الشيء الغريب العجيب، أو الشيء الجديد الذي ينشأ على غير مثال سابق، وقد جاء في لسان العرب«بدَع الشيءَ يبدعَهُ بَدْعاً وابتدَعَه: أنشأه وبدأه، وبَدع الرَّكيّة: اسْتنبطَها وأحدَثها، وركيٌّ بديعٌ: حديثةُ الحَفْر، والبديعَ والبدْعُ: الشيء الذي يكون أولاً. وفي التنزيل: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾[(1)]، أي ما كنتُ أول من رسل، قد أُرْسِلَ قبلي رُسلٌ كثير»[(2)].

ويذكر تأريخ البلاغة العربية أن أول من أطلق كلمة (البديع) على المستطرف الجديد من الفنون الشعرية وعلى بعض الصور البيانية التي يأتي بها الشعراء في أشعارهم، فتزيدها حسناً وجمالاً هم الرواة [(3)]، وهناك رأي ثان يقول :إن أول من أطلق كلمة (البديع) على هذا الفن، هو الشاعر مسلم بن الوليد (ت208هـ)[(4)]. وقد أجمعت الآراء على أن أول من جمع الفنون البلاغية تحت عنوان (البديع)، وضمّها في كتابٍ، ابن المعتز، على الرغم من أن كلمة (البديع) كانت مطلقة تشمل فنون البلاغة المعروفة من معانٍ وبيان وبديع[(5)]، وقد بيّن المؤلف الغاية من تأليفه (البديع)؛ ليثبت أن هذه الفنون موجودة في القرآن

(1) سورة الأحقاف: 9

(2) لسان العرب: مادة(بدع)، المجلد الثاني: 37

(3) ينظر: البيان والتبيين: 4/ 55

(4) ينظر: الأغاني: 18/ 315

(5) ينظر: دروس في البلاغة وتطورها: 57، والتفكير البلاغي عند العرب: 388، 389، ومن قضايا اللغة والنقد والبلاغة: 325، وفن البديع، د عبد القادر حسين: 42، والبديعيات في الأدب العربي: 256، والبلاغة فنونها وأفنانها: 271

الكريم، وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله، وفي كلام الصحابة والتابعين، وفي اللغة والشعراء المتقدمين وليس عند المحدثين بخاصة، وقد جمع ابن المعتز سبعة عشر لوناً بديعياً[1].

وإن ما بدأ به ابن المعتز تبلور وتطور شيئاً فشيئاً، فقد عمل قدامة بن جعفر على جمع ألوان بديعية جديدة إلى جانب ما استخرجه ابن المعتز، حيث زاد على ابن المعتز ثلاثة عشر لوناً كالتقسيم، والترصيع، والمقابلات، والتفسير، والمساواة،...[2].

ولم يكن القاضي الجرجاني (ت392هـ) ذا بالٍ بألوان البديع، وقد أعرب عن رأيه في الشعراء المحدثين، وما آلوا إليه من تكلف وغلو، حيث قال:«... فمن محسنٍ ومسيء، ومحمود ومذموم، ومقتصد ومفرط»[3]. وعندما جاء أبو الهلال العسكري (ت395هـ)، أفرد باباً خاصاً للحديث عن البديع وبيانه،والبديع عنده أيضاً شَمِل الصور البيانية المختلفة، وقد أوصلها إلى سبعة وثلاثين فناً أي إنه أضاف سبعة فنون: التشطير، والمجاورة، والتطريز، والمضاعفة، والاستشهاد، والتلطف، والمشتق[4]. وقد سار الباقلاني (ت403هـ) على المنوال نفسه، فلم يفرق بين علوم البلاغة؛ فكانت كلمة (البديع) عنده شاملة واسعة متضمنة فنون البلاغة كلها، ورأى أن هذه الفنون البديعية لا يمكن التوصل عن طريقها إلى معرفة سر الإعجاز القرآني؛ لأن هذا يمكن معرفته واستدراكه بالتعلم

(1) ينظر: البديع: 1

(2) ينظر: نقد الشعر:

(3) الوساطة بين المتنبي وخصومه: 34

(4) ينظر: كتاب الصناعتين:

والتدرب[1]. وعندما أتى ابن رشيق القيرواني (ت463هـ)، فرّق بين البديع والمخترع، فقال في حدّ المخترع:«هو ما لم يسبق إليه قائله ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه» [2]، وقال عن البديع:«البديع ضروب كثيرة أنواع مختلفة، أنا أذكر منها ما وسعته القدرة وساعدت فيه الفكرة» [3]، وقد أدخل في فن البديع المجاز، والاستعارة، والتمثيل، والتشبيه، والإشارة، وغيرها. وقد اختلف الحال عند ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) صاحب كتاب (سر الفصاحة)، حيث جال فكره في الفنون البديعية التي لا تُعد ولا تحصى، وقرر أن يقسمها على قسمين: قسم يتعلق بالألفاظ، وآخر يتعلق بالمعاني [4]، فكان هذا العمل«مدخلاً للعلماء المتأخرين أن يقسمّوا البديع إلى محسنات معنوية ومحسنات لفظية [5] ». وما زال فن البديع يضم في إطاره فنون البلاغة الثلاثة حتى عند عبد القاهر الجرجاني، حيث قال عن التطبيق والاستعارة:«وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع» [6].

وإذا ألقينا نظرة على كتابي (تحرير التحبير) و(بديع القرآن) لابن أبي الإصبع المصري، نجد إنه جمع فنوناً بلاغية كثيرة كلها تدخل في إطار المعنى الواسع لمفهوم البلاغة. أي إنه لم يحدد بعد مفهوم البديع وفنونه المنتمية إليه. وظلت الحال كما هي عليه إلى أن جاء السكاكي، إذ قسمت على يديه البلاغة على قسمين: المعاني والبيان وألحق بهما قسم ثالث خاص بالمحسنات المعنوية

(1) ينظر: إعجاز القرآن: 168

(2) العمدة: ا/ 262

(3) م ن: 1/ 265

(4) سر الفصاحة: 110، 118 وما بعدهما

(5) فن البديع، د عبد القادر حسين: 42

(6) أسرار البلاغة: 24

والمحسنات اللفظية[1]، وقد أدرج تحت المحسنات المعنوية: المطابقة، والمقابلة، والمشاكلة ومراعاة النظير، والمزاوجة، واللف والنشر، والجمع، والتفريق، والتقسيم، والجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم، والجمع مع التفريق والتقسيم، والإيهام، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والتوجيه، وسوق المعلوم مساق غيره، والاعتراض، والاستتباع، والالتفات، وتقليل اللفظ ولا تقليله. وأدرج تحت المحسنات اللفظية: التجنيس، ورد العجز على الصدر، والقلب، والسجع، والفواصل، والترصيع. وعندما قام بدر الدين بن مالك (ت686هـ) صاحب (المصباح) بتلخيص القسم الثالث من كتاب (مفتاح العلوم)، أطلق على المحسنات المعنوية واللفظية التي ذكرها السكاكي البديع وبذلك أصبحت علوم البلاغة ثلاثة، متمثلة بالمعاني والبيان والبديع. وقد قال في حدّه:«هو معرفة توابع الفصاحة» [2]، وبيّن أن المحسنات هي:«مما يكسو الكلام حلّة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين، ويتفرع منها وجوه كثيرة يُصار إليها في باب تحسين الكلام»[3]. وقسّم المحسنات على لفظية ومعنوية، ورأى أن المعنوية إما مختصة بالإفهام والتبيين، أو مختصة بالتزيين والتحسين، وجعل النوع الأول الراجع إلى الفصاحة اللفظية أربعة وعشرين فناً، نذكر منها: الترديد، والتعطيف، ورد العجز على الصدر، والتشطير، والترصيع، والتسجيع...،والنوع الثاني الراجع إلى الفصاحة خاصاً بإفهام المعنى وتبيينه تسعة عشر فناً، منها: حسن البيان، والإيضاح، والمذهب الكلامي، والتبيين، والتتميم، والتقسيم،...، وجعل النوع الأخير الراجع إلى الفصاحة خاصاً بتحسين الكلام وتزيينه خمسة عشر فناً، منها:

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 660

(2) المصباح: 75، نقلاً عن فنون بلاغية: 205

(3) م ن: 76، نقلاً عن فنون بلاغية: 205، 206

اللف والنشر، والتفريق، والجمع، والتقسيم، والإئتلاف، والتورية، والقسم، والمراجعة، والإدماج...

إلا أن البلاغيين الذين جاءوا بعده لم يأخذوا بتقسيمات بدر الدين بن مالك، وإنما اعتمدوا على ما جاء به السكاكي في تقسيم علم البديع على ضربين، ضرب خاص بالمعنى، وضرب ثان يُعنى باللفظ، وهذا ما فعله القزويني، وقد تابع السكاكي في تقسيم علم البديع، والفنون التي تتضمن كلاً من الضربين، إلاّ إنه زاد عليه ثلاثين فناً في الضرب الراجع إلى المعنى في كتابه (التلخيص)(1)، وواحداً وثلاثين فناً في كتابه (الإيضاح)(2)، ولم يكن فيها فن الالتفات والإعتراض والإيجاز والإطناب؛ لأنه تحدث عن هذه الفنون في علم المعاني، وشملت الفنون البديعية التي زادها على السكاكي في المعنوية: الإرصاد، والعكس، والرجوع، والاستخدام، والتجريد، والمبالغة، والمذهب الكلامي، وحسن التعليل، والتفريغ، وتأكيد الذم بما يشبه المدح، والادماج، والهزل الذي يراد به الجد، والقول الموجب، والإطراد والاستطراد. أما المحسنات اللفظية فهي: الموازنة، والتشريع، ولزوم ما لا يلزم.

وبذلك استقرت البلاغة وعرفت علومها الثلاثة، فعلم المعاني متعلق بنظم الكلام وتركيب الجملة، وعلم البيان يختص بالطرق التي يُؤدى بها المعنى الواحد بصور متعددة، وعلم البديع هو علم المحسنات التي تكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ(3).

---

(1) ينظر: التلخيص: 347

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 334

(3) ينظر: مصطلحات بلاغية: 80-90، وفنون بلاغية: 196- 207، وفن البديع، د عبد القادر حسين: 41-44، والبلاغة فنونها وأفنانها: 271، 272

المبحث الاول
علم البديع عند السيوطي

وإذا أتينا إلى مؤلفنا جلال الدين السيوطي وجهوده في علم البديع، نجد له حديثاً طويلاً عنه في النوع (الثامن والخمسين) من كتاب الإتقان [1]، والوجه (السابع والعشرين) من كتاب (المعترك) [2]. وقبل أن يبدأ ببيان فنون البديع قام السيوطي بوضع حَدّ لعلم البديع، فقال:«هو علمٌ يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة» [3]، متابعاً في هذا الحدّ القزويني [4]، وقد ألمح في بداية حديثه عن هذا العلم إلى أن ابن أبي الإصبع المصري أفرد كتاباً خاصاً في بدائع القرآن، وأشار السيوطي أيضاً إلى إنه تحدث عن فنون علم البديع في وجوه أخرمنها: في الفواصل وفي المناسبات والفواتح والخواتم. وقد فصّل القول عن الفنون البلاغية الداخلة في علم البديع في كتابه (الإتقان)، مشيراً إلى أن هذه المباحث لم يغفل عنها، وإنما تحدث عنها في مواضع متفرقة من الكتابين، حيث ذكر أن المجاز، والاستعارة، والتشبيه، والكناية، والإرداف، والتمثيل، والإيجاز، والاتساع، والإشارة، والمساواة، والبسط، والإيغال، والتتميم، والتكميل، والاحتراس، والاستقصاء، والتذييل، والزيادة، والترديد، والتكرار، والتفسير، والإيضاح، بحثها في أنواع مفردة، وبعضها الآخر بحثها في نوعي الإيجاز والإطناب، مع أنواع أخر منها: التعريض والاحتباك، والاكتفاء، والطرّد، والعكس، والذكر أن فن نفي الشيء بإيجابه بحثه في النوع (السابع والخمسين)

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 249
(2) ينظر: المعترك: 1/ 283
(3) م ن: 1/ 283
(4) ينظر: الإيضاح: 2/ 334

الخاص بالخبر والإنشاء، وفن المذهب الكلامي، والقول بالموجب، والمناقضة،والانتقال، والإسجال، والتسليم بحثها في نوع الجدل مع أنواع أخر مزيدة، وإن التمكين، والتوشيح، والتسهيم، ورد العجز على الصدر، وتشابه الأطراف، ولزوم مالا يلزم، والتخيير، والتسجيع، والتسريع، بحثها في أنواع الفواصل القرآنية، وإن حسن التخلص والاستطراد بحثهما في نوع المناسبات، وحسن الابتداء وبراعة الختام بحثهما في نوعي الفواتح والخواتم [1]؛ ولذلك اكتفى السيوطي بذكر ألوان بديعية من دون أن يخوض في جميع الألوان التي يضمّها علم البديع؛ معللاً ذلك بقوله:«لتطلّع بذلك على أسرار هذا الكلام الذي أعجز عقول ذوي الأفهام عن إدراك عجائبه التي لا تنقضي؛ لأنه في أحسن نظام» [2].

وإن ما نهجه السيوطي في هذا الوجه الإعجازي الخاص بعلم البديع يتمثل بالحديث عن محسنات بديعية بصنفيها المعنوية واللفظية من غير الاعتماد على التقسيم المعروف عند البلاغيين المتأخرين، وكانت طريقته في الحديث عن كل فن بصورة عامة تتمثل بتعريف الفن الديعي والاستشهاد له بآيات قرآنية كريمة وتوجيهها التوجيه المناسب وبيان ما ورد في الآيات من محسنات بديعية، ويردف تعليقه بآراء العلماء الذين خاضوا في الحديث عنها، وإذا كانت الآراء التي يوردها تحتاج إلى تعقيب أوردّ يعقب عيها ويردّها، ونراه في مواضع أخرى يتحدث عن فن بديعي نقلاً عن بلاغي آخر كما نراه في فن (الموارية) و(الإبداع)، إذ نقل ما قاله المصري حداً واستشهاداً وتعليقاً، كذلك الحال في فن (المراجعة) وغيره.

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 249، 250

(2) المعترك: 1/ 283

أي أن جهد السيوطي في هذا الوجه الإعجازي يتمثل بجمع فنون بديعية عدّها نفائس تفتقدها الكتب الأخرى، وقلما سلطت الأضواء على هذه الشذرات البديعية وحواها كتاب آخر، ويتمثل جهده أيضاً بجمع كل ما قاله البلاغيون من تعريف واستشهاد وتعليق من ثم يختمها بإضافاته وتعقيباته، كذلك يتمثل بجمع كل ما دار حول الآية القرآنية من رأي وتوجيه على أختلاف المشارب والأذواق، وكأني به بموسوعة تكفي مؤنة السائل والمتعطش إلى معرفة ما قيل عن كل فن بديعي.

الإيهام:

أول فن بدأ به هو فن الإيهام، وذكر إنه يدعى أيضاً التورية، وحدّه بقوله:«أن يُذكر لفظ له معنيان، إما بالإشتراك، أو التواطؤ، أو الحقيقة، أو المجاز، أحدهما قريب والآخر بعيد، ويُقصد البعيد ويُورّى عنه بالقريب، فيتوهمه السامع في أول وهلة»[(1)]، وقد تابع في هذا الحدّ القزويني، والزركشي، وابن حجة الحموي[(2)].

وذكر رأي الزمخشري عن فن التورية، حيث قال:«قال الزمخشري: لا ترى باباً في البيان أدق، ولا ألطف من التورية، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله. قال: ومن أمثلته: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾، فإن الإستواء على معنيين: الإستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورّى به الذي هو غير مقصود لتنـزيهه تعالى عنه، والثاني الإستيلاء والملك، وهذا المعنى

(1) الإتقان: 3/ 250، والمعترك: 1/ 283

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 353، والبرهان للزركشي: 3/ 445، وخزانة الأدب: 239

البعيد المقصود الذي ورَّى عنه بالقريب المذكور»[1].

وعدّ السيوطي الشاهد القرآني الذي أورده الزمخشري من التورية المجـردة؛ إذ لم يذكر فيه شيء من لوازم المورّى به، ولا المورّى عنه، وقال تسـمى مرشـحة عندما يُذكر فيها شيء من لوازم المورّى به أو المورّى عنه، واستشهد بقول الباري سبحانه: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾، وقد علقّ على هـذه الآيـة الكريمـة بقولـه:«فإنـه يحتمل الجارحة وهو المورىّ به، وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشـيح البنيـان، ويحتمـل القـدرة والقـوة، وهـو البعيـد المقصـود»[2]، ولم يخـرج في تعليقـه عـن البلاغيين الذين سبقوه[3].

وقد نقل السيوطي تعليق ابن أبي الإصبع على آيتين كريمتين، الأولى قـول الباري سبحانه: « ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ ﴾[4]، «فالضـلال يحتمـل الحب وضد الهدى، فاستعمله أولاد يعقوب ضد الهـدى توريـة عـن الحـب»[5]، والثانية في قوله عزّ اسمه:﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾[6]، قال:«على تفسيره بالدِّرع؛ فإن البدن يطلق عليه وعلى الجسد، والمراد البعيد وهو الجسد، قال: ومـن ذلـك قوله تعالى، بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى، حيث قال:﴿ وَلَئِنۡ أَتَيۡتَ

(1) الإتقان: 3/ 250، والمعترك: 1/ 283، 284، وينظر: الكشاف: 1/ 700، 2/ 1061، وخزانة الأدب: 240، والآية من سورة طه: 5

(2) الإتقان: 3/ 250، 251، والمعترك: 1/ 284، والآية من سورة الذاريات: 47

(3) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 324، والمختصر: 4/ 324، وخزانة الأدب: 352

(4) سورة يوسف: 95

(5) الإتقان: 3/ 251، والمعترك: 1/ 284، وينظر: بديع القرآن: 102، وتحرير التحبير: 270

(6) سورة يونس: 92

ﱡﭐ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﱠ[1]، ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربي، وتوجّهت إليه اليهود، وتوجهت النصارى إلى المشرق كانت قبلةُ الإسلام وسطاً بين القبلتين، قال تعالى: ﱡﭐ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﱠ» [2]، أي خياراً، فظاهر اللفظ يوهم التوسط مع ما يعضده من توسّط قبلة المسلمين، صدق على لفظة (وسط) ها هنا أن يسمي تعالى به لاحتمالها المعنيين. ولما كان المراد أبعدهما- وهو الخيار- صلحت أن تكون من أمثلة التورية» [3].

وبعد أن عرض السيوطي نص ما قاله ابن أبي الإصبع المصري عن هذه الآية الكريمة، شاركه في الرأي بتأييده بما ذهب إليه من تأويل، وفي عدّ هذه الآية من التورية، وعقّب عليه قائلاً:«قلت: وهي مرشحة بلازم المورّى عنه، وهو قوله: ﱡﭐ لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﱠ؛ فإنه من لوازم كونهم خياراً، أي عدولاً، والإتيان قبله من قسم المجردة»[4]. واستشهد السيوطي بقوله تعالى: ﱡﭐ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﱠ، وعلّق عليه بقوله: إن النجم يطلق على الكوكب، ويعضده ذكر الشمس والقمر على جهة الترشيح، إلاّ أن المعنى البعيد الذي قصده سبحانه في لفظة (النجم) النبات الذي لا ساق له[5]. وقد أخذ السيوطي هذا الشاهد القرآني، والتعليق بتصرفٍ عن الزركشي[6]. وذكر السيوطي إنه نقل

(1) سورة البقرة: 145

(2) سورة البقرة: 143

(3) الإتقان: 3/ 251، والمعترك: 1/ 284، وينظر: بديع القرآن: 102، 103

(4) الإتقان: 3/ 251، والمعترك: 1/ 284

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 251، والمعترك: 1/ 285، والآية من سورة الرحمن: 6

(6) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 445

من«خط شيخ الإسلام ابن حجر أن من التورية في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾، فإن (كافة) بمعنى (مانع)، أي يكفّهم عن الكفر والمعصية والهاء للمبالغة، وهذا معنى بعيد، والمعنى القريب المتبادر أن المراد جامعةً، أي جميعاً، لكن منع مِنْ حمله على ذلك أن التأكيد يتراخى عن المؤكد، فكما لا تقول: رأيت جميعاً الناس، لا تقول رأيتُ كافة الناس»[1].

الإستخدام:

وقال عن هذا الفن وفن التورية، إنهما من أشرف أنواع البديع، وذهب إلى أنهما سيان، مخالفاً بعض البلاغيين، الذين فضلوا فن (الإستخدام) على فن (التورية)[2]، وقد أجمل السيوطي ما كان جار عند البلاغيين في هذا الفن، حيث قال إن لهم فيه عبارتين:«أحداهما: أن يُؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه[3]. والأخرى أن يُؤتى بلفظ مشترك ثم بلفظين يُفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر الآخر، وهذه طريقة بدر الدين بن مالك في المصباح، ومشى عليها ابن أبي الإصبع، ومثّل له بقوله تعالى:﴿لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ ... ﴾[4]، فلفظ

(1) الإتقان: 3/ 251، 252، والمعترك: 1/ 285، والآية من سورة سبأ: 28

(2) ولم يشر السيوطي من فضل فن(الإستخدام) على فن(التورية) في مصنفيه، إلاّ أننا لحنا حديثاً له عن هذا الفن في مصنف آخر من مصنفاته، ونقل فيه قولاً لابن جابر الأندلسي(ت780ﻫ) صاحب بديعية(الحلة السيرا في مدح خير الورى)، ذاهباً إلى أن الإستخدام أجلّ وألطف من التورية، وينظر: شرح عقود الجمان: 112، 113

(3) ينظر: الإيضاح: 2/ 354

(4) ينظر: بديع القرآن: 104، 105، وتحرير التحبير: 276، وعروس الأفراح: 4/ 328، 329، والبرهان للزركشي: 3/ 447، والآية من سورة الرعد: 38

كتاب يحتمل الأمد المحتوم والكتاب المكتوب، فلفظ (أجل) يخدم المعنى الأول، و(يمحو) يخدم المعنى الثاني» [1]. وأضاف السيوطي قائلاً: إن غيره مثّل «بقوله تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ... ﴾، فالصلاة يُحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ ﴾، يخدم الأول، و﴿ إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ ﴾، يخدم الثاني» [2]. وقد نقل قولاً عن غيره إنه لم يقع في القرآن الكريم على طريقة السكاكي، إلاّ أن السيوطي نقض هذا القول وردّه بقوله: «قلت: وقد استخرجت بفكري آيات على طريقته: منها قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾[3]، فأمر الله يُراد به قيام الساعة والعذاب وبعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أُريد بلفظه الأخير، كما أخرج ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس في قوله: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾، قال: محمد، وأعيد الضمير عليه في ﴿ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ مُراداً به قيام الساعة والعذاب.

ومنها:- وقد أُريد بلفظه أظهرها- قوله تعالى: « ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ فإن المراد به آدم، ثم أعُيد الضمير عليه مراداً به ولده، فقال: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴾ [4].

ومنها: قوله تعالى: **﴿لا تسئَلوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تسُؤكم﴾**،ثم قال: «**﴿قد سألها قومٌ من قبلكم﴾**[1]، أي أشياء أُخر؛ لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سألوا عنها فنُهوا عن سؤالها» [2].

---

(1) الإتقان: 3/ 252، والمعترك: 1/ 285، وينظر: خزانة الأدب: 52، 53

(2) الإتقان: 3/ 252، والمعترك: 1/ 285، وينظر: البديع في نقد الشعر: 82، والبرهان للزركشي: 3/ 447، والآية سورة النساء: 43

(3) سورة النحل: 1

(4) سورة المؤمنون: 12، 13

الإلتفات:

وحّده بقوله:« هو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير بالأول» (3). وألمح السيوطي إلى أن هذا التعريف هو المشهور والمعروف.

ورأى أن الفائدة العامة من فن الإلتفات هي:«تظرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملل؛ لما جُبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوال واحد» (4).

وقال السيوطي أن كل موضع من مواضع الإلتفات يختص بنكت ولطائف، يختلف باختلاف محله. وقد أجهد السيوطي نفسه في بيان هذه المواضع، وأول هذه المواضع التي تكلم عليها السيوطي، هو انتقال الكلام من اسلوب التكلم إلى الخطاب، فقال:«مثالُه من التكلم إلى الخطاب- ووجههُ حثُّ السامع وبعثه على الإستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة- قوله تعالى: ﴿**ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون**﴾، الأصل وإليه أرجع، فالتفت من التكلّم إلى الخطاب، ونكتته إنه أخرج الكلام في موضع مناصحته لنفسه، وهو يريد نُصحَ قومه تلطفاً وإعلاماً إنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت لكونهم في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله» (5). وبعد أن ذكر هذا الشاهد القرآني قال:«كذا جعلوا هذه الآية من الإلتفات، وفيه نظر؛ لأنه إنما

=

(1) سورة المائدة: 101، 102

(2) الإتقان: 3/ 252، 253 والمعترك: 1/ 285، 286

(3) الإتقان: 3/ 253، والمعترك: 1/ 286

(4) الإتقان: 3/ 253، والمعترك: 1/ 286

(5) الإتقان: 3/ 253، والمعترك: 1/ 286، والآية من سورة يس: 22

يكون منه إذا قصد الإخبار عن نفسه في كلا الجملتين، وهنا ليس كذلك؛ لجواز أن يريد بقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ المخاطبين لا نفسه. وأُجيب بأنه لو كان المراد ذلك لما صحّ الاستفهام الإنكاري؛ لأن رجوع العبد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يُعيده غير ذلك الراجع؛ فالمعنى كيف لا أعبد من إليه رجُوعي، وإنما عدل عن«و إليه أرجع» إلى«و إليه ترجعون»؛ لأنه داخل فيهم، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة، وهي تنبيههم على إنه مثلُهم في وجوب عبادة مَنْ إليه الرجوع»[1].

ومن الأمثلة الأخرى التي استشهد بها قوله عزّ وجل: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٧١ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[2]. ولم يعلّق السيوطي على هذه الآية الكريمة.

ومن المواضع التي تكلّم عليها انتقال الكلام من التكلّم إلى الغيبة، حيث قال:«ومثاله من التكلم إلى الغيبة- ووجههُ أن يفهم السامع أن هذا نَمَطَ المتكلّم وقَصْده من السامع حَضَرَ أو غاب، وأنه في كلامه ليس ممن يتلوّن ويتوجه ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور- قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[3]، والأصل(ليغفر لك)، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[4]، والأصل(لنا)، « ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾[5]، والأصل (منّا)، ﴿إنّي رسول الله إليكم جميعاً...﴾، إلى قوله: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[6]، والأصل(وبي)، وعُدل عنه

(1) الإتقان: 3/ 253، 254، والمعترك: 1/ 286، 287

(2) سورة الأنعام: 71، 72

(3) سورة الفتح: 1، 2

(4) سورة الكوثر: 1، 2

(5) سورة الدخان: 5، 6

(6) سورة الأعراف: 158

لنكتتين:إحداهما دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها. والأخرى تنبيههم على استحقاقه الاتّباع بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوّة» [(1)].

ومن المواضع الأخرى في انتقال الكلام، انتقاله من الخطاب إلى التكلم ورأى السيوطي أن هذا الأسلوب لم يقع في القرآن الكريم، وذكر أن بعضهم مثّل له بقوله تعالى:﴿**فأقضِ ما أنت قاض**﴾، ثم قال:﴿**إنّا آمنّا بربّنا**﴾، إلاّ أن السيوطي فنّد هذا القول؛ لأن شرط الإلتفات، هو أن يكون المراد به واحداً [(2)].

ومثاله في انتقال التعبير من الخطاب إلى الغيبة، قوله سبحانه:﴿**حتى إذا كنتم في الفلك وَجَرَيْنَ بهم بريحٍ**﴾،فقال معلقاً:«والأصل بكم؛ ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم التعجب من كفرهم وفعلهم، إذ لو استمر على خطابهم لفاتت تلك الفائدة [(3)]. وقيل: لأن الخطاب أولاً كان مع الناس مؤمنهم وكافرهم، بدليل:﴿**هو الذي يُسيّركم في البر والبحر**﴾، فلو كان:«وجرين بكم» للزم الذم للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية عدولاً من الخطاب العام إلى الخطاب الخاص» [(4)]، وبعد أن عرض ما قيل عن هذه الآية الكريمة، قال معلّقاً ومعقباً:« قلت: ورأيت عن بعض السلف في توجيهه عكس ذلك؛ وهو أن الخطاب أوله خاص وآخره عام؛ فأخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم إنه قال في قوله:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾، قال: ذكر الحديث عنهم، ثم حدّث عن غيرهم، ولم يقل:«وجرين بكم»؛ لأنه قصد أن يجمعهم وغيرهم وجَرَيْن

(1) الإتقان: 3/ 254، والمعترك: 1/ 287

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 254، والمعترك: 1/ 287، والآية من سورة طه: 72، 73

(3) ينظر: المثل السائر: 2/ 12

(4) الإتقان: 3/ 254، 255، والمعترك: 1/ 287، 288، والآية من سورة يونس: 22

بهؤلاء وغيرهم من الخلق، هذه عبارته. فللّه درُّ السلف، ما كان أوقعهم على المعاني اللطيفة التي يدأب المتأخرون فيها زماناً طويلاً، ويفنون فيها أعمارهم، ثم غايتهم أنْ يحوموا حول الحمى. ومما ذكر في توجيهه أيضاً أنهم وقت الركوب حضروا لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الريح، فخاطبهم خطاب الحاضرين، ثم لـمّا جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وأمنوا الهلاك، لم يبق حضورهم كما كان، على عادة الإنسان إنه إذا أمن غاب قلبه عن ربّه، فلما غابوا ذكرهم الله بصيغة الغيبة، وهذه إشارة صوفية» [1].

ومن الشواهد القرآنية الآخرى التي ذكرها:﴿**وما آتيتم مِنْ ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكوة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون**﴾ [2]، وقوله تعالى:﴿**وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون**﴾ [3]، وقوله:﴿**ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تُحبرون. يُطاف عليهم**﴾ [4]، وقال السيوطي إن الأصل(عليكم)، ثم قال سبحانه:﴿**وأنتم فيها خالدون**﴾، فكرر الإلتفات.

وفي انتقال الكلام من الغيبة إلى التكلم أورد شواهد قرآنية كثيرة منها قوله سبحانه:«اللهُ الذي يرسلُ الرياح فتثير سحاباً فيبسطه» [5]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا ﴾ [6]، وقوله عزّ وجل:«﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ

---

(1) الإتقان: 3/ 255، والمعترك: 1/ 288

(2) سورة الروم: 39

(3) سورة الحجرات: 7

(4) سورة الزخرف: 70، 71

(5) سورة الروم: 48

(6) سورة فصلت: 12

بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ... ﴾ [1]، إلى قوله:﴿باركنا حوله لنريه من آياتنا﴾،ثم التفت ثانياً إلى الغيبة فقال:﴿إنّه هو السميع البصير﴾. وذكر السيوطي رأياً عن غيره في ما قيل عن هذه الآية الكريمة:«وعلى قراءة الحسن«ليريَه» بالغيبة يكون التفاتاً ثانياً من«باركنا»، وفي«آياتنا»التفات ثالث، وفي«إنه» التفات رابع »[2]. ثم أردفه بقول للزمخشري عن فائدة هذا النوع من الأسلوب في هذه الآيات الكريمة وأمثالها هي لـ«التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد»[3].

وفي انتقال الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ساق أيضاً شواهد قرآنية كثيرة منها: قول الباري: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴾[4]، وقوله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[5]، وقوله: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً ﴾[6].

وساق حديثاً عن سورة الفاتحة، ومحاسن الالتفات في هذه السورة، فقد قال عنها:«ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة، فإن العبد إذا ذكر الله تعالى وحده، ثم ذكر صفاته التي كلُّ صفة منها تبعث على شدة الإقبال، وآخرها:﴿مالك يوم الدين﴾، المفيد إنه مالك للأمر كله في يوم الجزاء، يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه على خطاب مَنْ هذه صفاته بتخصيصه بغاية

(1) سورة الإسراء: 1

(2) الإتقان: 3/ 256، والمعترك: 1/ 289

(3) الإتقان: 3/ 256، والمعترك: 1/ 289، وينظر: الكشاف: 1/ 626

(4) الإتقان: 3/ 256 والمعترك: 1/ 289 وينظر: المثل السائر: 2/ 6، والطراز: 2/ 135، 136، والآية من سورة مريم: 88، 89

(5) سورة الأنعام: 6

(6) سورة الإنسان: 21، 22

الخضوع والإستعانة في المهمات»[1]. وإن ما أفاده السيوطي من رأي وتعليق كان متبنياً فيه رأي بعض البلاغيين، وهو العلوي صاحب (الطراز)[2]. وأردف حديثه بأقوال نقلها عن غيره، حيث قال:«إنما اختير لفظُ الغيبة للحمد، وللعبادة الخطاب؛ للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة؛ لأنك تحمد نظيرك ولا تعبده؛ فاستعمل لفظ الحمد مع الغيبة ولفظ العبادة مع الخطاب؛ لينسب إلى العظيم حالَ المخاطبة والمواجهة ما هو أعلى رتبة؛ وذلك على طريق التأدب. وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة، فقال:﴿الذين أنعمْتَ عليهم﴾، مصرّحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً، ولم يقل: (صراط المنعم عليهم)، فلما صار إلى ذكر الغضب زوى عنه لفظه، فلم ينسبه إليه لفظاً، وجاء باللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب، فلم يقل: (غير الذين غضبت عليهم)؛ تأدباً عن نسبة الغضب إليه في اللفظ حال المواجهة[3]. وقيل: إنه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه الصفات العظيمة من كونه ربَّ العالمين، ورحماناً ورحيماً، ومالكاً ليوم الدين، تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بأن يكون معبوداً دون غيره، مستعاناً به، فخوطب بذلك لتميزه بالصفات المذكورة؛ تعظيماً لشأنه، حتى كأنه قيل: إياك يا مَنْ هذه صفاته، نخصّ بالعبادة والاستعانة، لا غيرك[4]. قيل: ومن لطائفه التنبيه على أن مبتدأ الخلق الغيبة منهم عنه سبحانه، وقصورهم عن محاضرته ومخاطبته، وقيامُ حجاب العظمة عليهم، فإذا عرفوه بما هو له وتوسّلوا للقرب بالثناء عليه،

(1) الإتقان: 3/ 256، والمعترك: 1/ 289

(2) ينظر: الطراز: 2/ 135

(3) ينظر: المحتسب: 1/ 146، والمثل السائر: 2/ 6، والجامع الكبير: 99

(4) ينظر: التبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 174

وأقرّوا بالمحامد له، وتعبّدوا له بما يليق بهم، تأهّلوا لمخاطبته ومناجاته، فقالوا: إياكَ نعبدُ وإياكَ نستعين» [1].

وقد أورد السيوطي ستة تنبيهات تخص فن الإلتفات:

الأول: شرط الإلتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه، وإلاّ يلزم عليه أن يكون في: (أنت صديقي) إلتفات.

الثاني: شرطه أن يكون في جملتين، صرّح به صاحبُ الكشاف وغيره.

الثالث: ذكر التنوخي في الأقصى القريب، وابن الأثير وغيرهما، نوعاً غريباً من الإلتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه، كقوله:﴿**غير المغضوب عليهم**﴾ بعد«أنعمت»؛ فإن المعنى غير الذين غضبت عليهم[2]. وتوقّف فيه صاحب عروس الأفراح.

الرابع: قال ابن أبي الإصبع: جاء في القرآن من الإلتفات قسم غريب جدّاً لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو أن يقدم المتكلم في كلامه مذكورين مرتين، ثم يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول، كقوله:﴿**إنّ الإنسانَ لربِّه لكنُود. وإنّهُ على ذلك لشهيد**﴾، انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربِّه تعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربِّه إلى الإخبار عن نفسه:﴿**وإنّه لحُبِّ الخير لشديد**﴾، قال: وهذا يُحسن أن يسمّى التفات الضمائر [3].

---

(1) الإتقان: 3/ 256، 257، والمعترك: 1/ 289، 290

(2) ينظر: المثل السائر: 2/ 6، والاقصى القريب: 44

(3) ينظر: بديع القرآن: 45، والآيات من سورة العاديات: 6، 7، 8

الخامس: يقرب من الإلتفات نقلُ الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع إلى الخطاب الآخر، ذكره التنوخي وابن الأثير[1]، وهو ستة أقسام أيضاً:

مثاله من الواحد إلى الإثنين: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[2].

وإلى الجمع: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[3].

ومن الإثنين إلى الواحد: ﴿فمَنْ ربُّكما يا موسى﴾، ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾[4].

وإلى الجمع: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾[5].

ومن الجمع إلى الواحد: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[6].

وإلى الإثنين: **﴿يا معشر الجنِّ والإنسِ إن استطعتُم أن تنفُذوا من أقطارِ السموات والأرض فانفُذوا...﴾**، إلى قوله: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[7].

السادس: ويقرب منه أيضاً، الإلتفات من الماضي إلى المضارع أو الأمر إلى آخر:

---

(1) ينظر: الجامع الكبير: 101، 102، والاقصى القريب: 26، 27

(2) سورة يونس: 78

(3) سورة الطلاق: 1

(4) سورة طه: 49، 117

(5) سورة يونس: 87

(6) سورة يونس: 87

(7) سورة الرحمن: 33، 34

مثاله من الماضي إلى المضارع: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[1]،﴿خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾[2]،﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[3].

وإلى الأمر:«﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[4]،﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ﴾[5].

ومن المضارع إلى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾[6]، ﴿ويوم نُسَيّر الجبالَ وترى الأرضَ بارزةً وحشرناهم﴾[7].

وإلى الأمر:﴿قال إني أشْهِدُ الله واشهَدُوا أني بريء﴾[8].

ومن الأمر إلى الماضي:﴿واتّخذوا من مقامِ إبرهيم مُصلّى وعهدنا﴾[9].

وإلى المضارع:﴿وأن أقيموا الصلوة واتّقوه وهو الذي إليه تُحشرون﴾[10]»[11].

(1) سورة فاطر: 9

(2) سورة الحج: 31

(3) سورة الحج: 25

(4) سورة الأعراف: 29

(5) سورة الحج: 30

(6) سورة النمل: 87

(7) سورة الكهف: 47

(8) سورة هود: 54

(9) سورة البقرة: 125

(10) سورة الأنعام: 72

(11) الإتقان: 3/ 257- 259، والمعترك: 1/ 290- 292

الإطراد:

عرّف هذا الفن بقوله:« وهو أن يذكر المتكلم أسماء آباء الممدوح مرتبةً على حكم ترتيبها في الولادة» [1]، وهذا ما استقر عليه البلاغيون المتأخرون في هذا الحدّ [2].

وذكر السيوطي شاهداً قرآنياً نقلاً عن صاحب بديع القرآن، حيث قال:«قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى- حكايةً عن يوسف-: ﴿**واتبعتُ ملّة آبائي إبرهيم وإسحق ويعقوب**﴾، قال: وإنما لم يأتِ به على الترتيب المألوف، فإن العادة الإبتداءُ بالأب ثم بالجد، ثم الجد الأعلى؛ لأنه لم يُرد هنا مجرّد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليذكر ملّتهم التي اتّبعها، فبدأ بصاحب الملّة، ثم بِمَنْ أخذها عنه، أولاً فأولاً على الترتيب» [3].

وشاركه السيوطي في ضرب شاهد قرآني آخر متمثلاً بقول لأولاد يعقوب عليه السلام:﴿**نعبدُ إلهكَ وإلهَ آبائكَ إبرهيم وإسمعيل وإسحق** ﴾[4].

الإنسجام:

والتفت السيوطي إلى النغم الموسيقي، الذي يحدثه نظم القرآن الكريم، وقد أطلق عليه فن (الإنسجام)، الذي حدّه بقوله: «هو أن يكون الكلام لخلوّه من الانعقاد متحدّراً كتحدر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه

---

(1) الإتقان: 3/ 259، والمعترك: 1/ 292

(2) ينظر: بديع القرآن: 141، والإيضاح: 2/ 382، وعروس الأفراح: 4/ 410، والمختصر: 4/ 410

(3) الإتقان: 3/ 259، والمعترك: 1/ 292، وينظر: بديع القرآن: 141، 142، والآية من سورة يوسف: 38

(4) سورة البقرة: 133

أن يسيل رقةً»[1]. وقد تبنى في حدّ هذا الفن قولي ابن أبي الإصبع المصري، وابن حجة الحموي[2].

وذكر السيوطي أن القرآن كله منسجم، ونقل قولاً لأهل البديع مفاده: النثر إنْ قوي الإنسجام فيه، أتت فقراته عندئذٍ موزونة بلا قصد، وأضاف قائلاً:«ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً:

فمنه من بحر الطويل:﴿فَمنْ شاءَ فليؤمنْ ومَنْ شاءَ فليكفر﴾[3].

ومن المديد:﴿واصْنَعِ الفُلْكَ بأعْيُننا﴾[4].

ومن البسيط:﴿فأصبَحوا لا يُرى إلاّ مساكنُهم﴾[5].

ومن الوافر:﴿ويُخزهم وينصركم عليهم، ويشفِ صدور قومٍ مؤمنين﴾[6].

ومن الكامل:﴿واللهُ يهدي من يشاءُ إلى صراطٍ مستقيم﴾[7].

ومن الهزج:﴿فألقوه على وجهِ أبي يأتِ بصيراً﴾[8].

ومن الرجز:﴿ودانيةً عليهم ظلالُها وذللت قطوفُها تذليلاً﴾[9].

ومن الرمل:﴿وجِفان كالجواب وقُدورٍ راسيات﴾[1].

---

(1) الإتقان: 3/ 259، 260، والمعترك: 1/ 292

(2) ينظر: بديع القرآن: 166، وتحرير التحبير: 429، وخزانة الأدب: 190

(3) سورة الكهف: 29

(4) سورة هود: 37

(5) سورة الأحقاف: 25

(6) سورة التوبة: 14

(7) سورة البقرة: 213

(8) سورة يوسف: 93

(9) سورة الإنسان: 14

ومن السريع: ﴿أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها﴾ [2].

ومن المنسرح: ﴿إنّا خلقنا الإنسانَ من نطفةٍ أمشاج نبتليه﴾ [3].

ومن الخفيف: ﴿لا يكادون يفقهون حديثاً﴾ [4].

ومن المضارع: ﴿يومَ التنادِ. يوم تُولُّون مُدبرين﴾ [5].

ومن المقتضب: ﴿في قلوبهم مَرَضٌ﴾ [6].

ومن المجتث: ﴿نبّئْ عبادي أنّي أنا الغفورُ الرَّحيم﴾ [7].

ومن المتقارب: ﴿وأُمْلي لهم إنَّ كيدي متين﴾ [8]» [9].

وقد سبقه في عرض هذه الآيات القرآنية الكريمة، وما فيها من موسيقى عذبة في ألفاظها الموحية ابن حجة الحموي [10]، واقتصر جهد السيوطي في هذا الفن على جمع الآيات القرآنية التي يظهر فيها ذلك الإيقاع النغمي؛ لأن عمله منصب على بيان إعجاز القرآن الكريم، خلافاً لابن حجة الحموي الذي كان جامعاً بين الشواهد القرآنية والأمثلة الشعرية، ولا سيما في هذا الفن.

=

(1) سورة سبأ: 13

(2) سورة البقرة: 259

(3) سورة الإنسان: 2

(4) سورة النساء: 78

(5) سورة غافر: 32، 33

(6) سورة البقرة: 10

(7) سورة الحجر: 49

(8) سورة الأعراف: 183

(9) الإتقان: 3/ 259- 261، والمعترك: 1/ 292، 293

(10) ينظر: خزانة الأدب: 190، 191

الإدماج:

ابتدأ السيوطي هذا الفن البديعي بقولٍ للمصري صاحب (بديع القرآن)، حيث قال:«قال ابن أبي الإصبع: هو أن يُدمج المتكلم غرضاً في غرض، أو بديعاً في بديع، بحيث لا يظهر في الكلام إلاّ أحد الغرضين، أو أحد البديعين، كقوله:﴿**وله الحمدُ في الأولى والآخرة**﴾، أُدمجت المطابقة في المبالغة؛ لأن انفراده تعالى بالحمد في الآخرة- وهي الوقت الذي لا يحمد فيه سواه- مبالغة في الوصف بالإنفراد بالحمد، وهو وإنْ خرج مخرج المبالغة في الظاهر فالأمر فيه حقيقة في الباطن؛ فإنه رب الحمد والمنفرد به في الدارين» [1].

وبعد أن انتهى من عرض كلام ابن أبي الإصبع أبدى رأيه بهذه الآية الكريمة، قائلاً:«قلت: والأولى في هذه أن يُقال: أن الآية من إدماج غرض في غرض، فإن الغرض منها تفرّده تعالى بوصف الحمد، فأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء» [2].

الإفتنان:

عرّفه بقوله:«هو الإتيان في كلام بفنين مختلفين، كالجمع بين الفخر والتعزية» [3]، وقد سبقه في هذا الحدّ بهاء الدين السبكي [4]، ومثّل لهذا الفن بشاهد قرآني، وذلك في قول الله تعالى:﴿**كلٌّ من عليها فانٍ ويبقى وجه ربّك ذو الجلال والإكرام**﴾، وعلّق عليه أن الله سبحانه وتعالى عزّى جميع المخلوقات التي

---

(1) الإتقان: 3/ 261، والمعترك: 1/ 293، 294، وينظر: الطراز: 3/ 157، 159، وبديع القرآن: 172، وتحرير التحبير: 451، والآية من سورة القصص: 70

(2) الإتقان: 3/ 261، والمعترك: 1/ 294

(3) الإتقان: 3/ 261، والمعترك: 1/ 294

(4) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 470

توجد على سطح الأرض، وكل ما هو قابل للحياة، ومن ثم تمدّح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لفظات، مع وصفه تعالى ذاته وانفراده بالبقاء بالجلال والإكرام سبحانه [1]. إن ما أفاد به من تعليق على هذه الآية الكريمة كان مساندا فيه قولي المصري والحموي [2]. وقال عن الآية الكريمة: ﴿ثم نُنجِّي الذين اتّقوا...﴾، إن الله سبحانه جمع في هذا النص القرآني بين هناء وعزاء [3].

الإقتدار:

قال السيوطي عن هذا الفن: «هو أن يُبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور؛ إقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض، فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة، وتارة في صورة الإرداف، وحيناً في مخرج الإيجاز، ومرة في قالب الحقيقة» [4]. وذكر قولاً لابن أبي الإصبع أيضاً: «قال ابن أبي الإصبع: وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن، فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة وقوالب من الألفاظ متعددة، حتى لا تكاد تشتبه في موضعين منه، ولا بدّ أن تجد الفرق بين صورها ظاهراً» [5].

إن ما أتى به السيوطي في هذا اللون البديعي، كان مردداً فيه كلام ابن أبي الأصبع كما رأينا.

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 261، والمعترك: 1/ 294، والآية من سورة الرحمن: 26، 27

(2) ينظر: بديع القرآن: 299، وتحرير التحبير: 589، وخزانة الأدب: 61

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 261، والمعترك: 1/ 294، وبديع القرآن: 299، وتحرير التحبير: 589، والآية من سورة مريم: 72

(4) الإتقان: 3/ 262، والمعترك: 1/ 294، وينظر: بديع القرآن: 289

(5) الإتقان: 3/ 262، والمعترك: 1/ 294، وينظر: بديع القرآن: 290

إئتلاف اللفظ مع اللفظ وأئتلافه مع المعنى:

بيّن السيوطي أن هذه الملاءمة تكون بين الفاظ والمعنى، فبالألفاظ تكون عن طريق ملاءمة الألفاظ نفسها بعضها بعضاً؛ وذلك بأن يقرن الغريب بمثله، ويقرن المتداول بمثله، رعايةً لحسن الجواب والمناسبة. أما المعنى فيكون عن طريق ملاءمة ألفاظ الكلام للمعنى المقصود أو المراد، فإن كان المعنى فخماً كانت ألفاظه كذلك، وإن كان جزلاً أو غريباً كانت ألفاظه جزلة أو غريبة، أو متداولاً فمتداولة، وإن كان متوسطاً بين الغرابة والاستعمال، فالأمر كذلك بالنسبة للألفاظ[1].

وقد مثّل لائتلاف اللفظ مع اللفظ، بقوله جلّ وعلا:﴿**تاللهِ تفتؤا تذكرُ يوسفَ حتى تكون حَرَضَاً**﴾، فقال:«أتى بأغرب ألفاظ القَسَم وهي التاء، فإنّها أقلّ استعمالاً، وأبعدُ من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو، وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، فإنّ (تزال) أقرب إلى الأفهام، وأكثر استعمالاً منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحَرَض، فاقتضى حسنُ الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة توخيّاً لحسن الجوار، ورغبةً في ائتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتعادل الألفاظ في الوضع، وتتناسب في النظم[2]. ولما أراد غير ذلك قال:﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾[3]، فأتى بجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها»[4].

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 262، والمعترك: 1/ 295

(2) ينظر: بديع القرآن: 77، 78، وتحرير التحبير: 195، 196، والطراز: 3/ 145، والآية من سورة يوسف: 85

(3) ينظر: بديع القرآن: 78، وتحرير التحبير: 196، والآية من سورة الأنعام: 109

(4) الإتقان: 3/ 262، 263، والمعترك: 1/ 295

يرمي إليها سبحانه، وقد استوعب هذا الإئتلاف الذي يُبنى بين اللفظ والمعنى، وذلك باستشهاده بآيات قرآنية كريمة؛ لبيان قدرة الباري على المجيء باللفظ الدقيق المقصود، والمناسب للمعنى المراد، فقد قال السيوطي عن قوله تبارك وتعالى:﴿**ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار**﴾، :«لـمّا كان الركون إلى الظالم، وهو الميل إليه، والإعتماد عليه، دون مشاركته في الظلم، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظالم، فأتى بلفظ (المسّ) الذي هو دون الإحراق والإصطلاء» [(1)].

وقال عن قوله سبحانه:«﴿**لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**﴾، «أتى بلفظ (الإكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السيئة لثقلها» [(2)].

وقال عن قوله تعالى:﴿**فكبكبوا فيها هم والغاون**﴾،: إنه«أبلغ من (كبّوا) للإشارة إلى أنهم يكبّون كبّاً عنيفاً وفظيعاً» [(3)]، وقوله:﴿**وهم يصطرخون فيها**﴾، علّق عليها قائلاً:«فإنّه أبلغ من (يصرخون) للإشارة إلى أنهم يصرخون صراخاً منكراً خارجاً عن الحدّ المعتاد» [(4)].

وأيضاً التفت السيوطي إلى الفرق بين لفظتي (سَقَى) و(أسْقَى)، ووجودهما في القرآن الكريم، حيث قال:«ومنه الفرق بين سَقَى وأسْقَى، فإن (سَقَى) لما لا كلفة معه في السقيا، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنّة، فقال: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [(5)]، و(أسْقَى) لما فيه كلفة، ولهذا أورده تعالى في

(1) الإتقان: 3/ 263، والمعترك: 1/ 295، والآية من سورة هود: 113

(2) الإتقان: 3/ 263، والمعترك: 1/ 295، والآية من سورة البقرة: 286

(3) الإتقان: 3/ 263، والمعترك: 1/ 295، والآية من سورة الشعراء: 94

(4) الإتقان: 3/ 263، والمعترك: 1/ 296، والآية من سورة فاطر: 37

(5) سورة الإنسان: 21

شراب أهل الدنيا، فقال: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتًا﴾ [1]،﴿لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾ [2]؛ لأن السقي في الدنيا لا يخلو من كلفة أبداً» [3].

الإستدراك والاستثناء:

اشترط السيوطي في هذين الفنين البديعيين أن يتضمنا ضرباً من المحاسن إلى جانب معناه اللغوي الذي يدل عليه [4]، مسانداً في هذا الشرط صاحب (بديع القرآن)، ومؤيداً لرأيه [5].

واستشهد لفن الإستدراك بقوله سبحانه:**﴿قالت الأعرابُ آمنّا قُلْ لم تؤمِنوا ولكن قولوا أسْلمنا﴾**، وقال عن هذه الآية الكريمة:«فإنه لو اقتصر على قوله**﴿لم تؤمنوا﴾**، لكان منفِّراً لهم؛ لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً، فأوجبت البلاغة ذكْر الإستدراك؛ ليُعلم أن الإيمان موافقة القلب اللسان، وإن انفرد اللسانُ بذلك يسمى إسلاماً، ولا يسمى إيماناً، وزاد ذلك إيضاحاً بقوله:**﴿ولـمّا يدخل الإيمانُ في قلوبكم﴾**، فلما تضمّن الإستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الإشكال عُدّ من المحاسن» [6].

وأتى بقوله عزّ ثناؤه:**﴿فلبثَ فيهم ألفَ سنةٍ إلاّ خمسين عاماً﴾**، مثالاً لفن الاستثناء، وعلّق على هذه الآية قائلاً:«فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة

---

(1) سورة المرسلات: 27

(2) سورة الجن: 16

(3) الإتقان: 3/ 263، والمعترك: 1/ 296

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 264، والمعترك: 1/ 296

(5) ينظر: بديع القرآن: 121، وتحرير التحبير: 333

(6) الإتقان: 3/ 264، والمعترك: 1/ 296، وينظر: بديع القرآن: 121، وتحرير التحبير: 334، والآية من سورة الحجرات: 14

يمهد عذر نوح في دعائه على قومه بـدعوةٍ أهلكـتهم عـن آخـرهم؛ إذ لـو قيـل: (فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً) لم يكن فيـه مـن التهويـل مـا في الأول؛ لأن لفظة الألف في الأول أول ما يطرقُ السمع فيشتغل بها عن سماع بقيـة الكـلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبقَ له بعد ما تقدمه وقْعٌ يزيل مـا حصـل عنـده مـن ذكـر الألـف» [1]. وتجـدر الإشـارة إلى أن المصـري تطـرق إلى الحـديث عـن هـذين الأسلوبين، وكما لحظنا السيوطي كذلك، إلاّ أن مؤلفنا جمع بينهما، أمـا المصـري فقد جعل كل فن على حدة حديثاً واستشهاداً [2].

الإقتصاص:

نقل السـيوطي[3] في هـذا الفـن البـديعي قـول ابـن فـارس، الـذي حـدّه بقوله:«وهو أن يكون كل كلام في سورة مقتصّاً من كلام في سـورة أخـرى أو في تلك السورة، كقوله تعالى:﴿**وآتيناه أجره في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصـالحين**﴾ [4]، والآخرة دار ثواب لا عمل فيها، فهذا مقتصٌّ من قوله:﴿**ومن يأته مؤمناً قـد عمل الصالحات فأولئك لهم الدرجات العلى** ﴾» [5].

(1) الإتقان: 3/ 264، والمعترك: 1/ 296، 297، وينظر: بديع القرآن: 122، وتحرير التحـبير: 335، والآية من سورة العنكبوت: 14

(2) ينظر: بديع القرآن: 117، 121، وتحرير التحبير: 331، 333

(3) تكلـم السـيوطي علـى هـذا الفـن في كتابـه(المعـترك)، وسمّـاه(الإقتنـاص)، ولكـن الصواب(الإقتصاص)، وينظر: معجم المصطلحات البلاغية: 1/ 284

(4) سورة العنكبوت: 27

(5) الإتقان: 3/ 264، وينظر: المعترك: 1/ 297، والصاحبي: 398، والآية الأخيرة من سـورة طه: 75

وأضاف السيوطي قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴾[1]، وقال: إن هذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾[2].

وقال عن قول الباري سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾[3]، «مقتصٌّ من أربع آيات؛ لأن الأشهاد أربعة: الملائكة في قوله: ﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾[4]، والأنبياء في قوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾[5]، وأمة محمد في قوله: ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[6]، والأعضاء في قوله: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ ... ﴾»[7].

وعلّق على قوله: ﴿ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾[8]، «قرئ مخففاً ومشدداً، فالأول مأخوذ من قوله: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾[9]، والثاني من قوله: ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴾»[10].

الإبدال:

أدخل السيوطي فن الإبدال ضمن علم البديع، وعدّه من فنونه، وكان

---

(1) سورة الصافات: 57

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 264، 265، والمعترك: 1/ 297، والآية من سورة الروم: 16

(3) سورة غافر: 51

(4) سورة النساء: 41

(5) سورة النساء: 41

(6) سورة البقرة: 143

(7) الإتقان: 3/ 265، والمعترك: 1/ 297، والآية الأخيرة من سورة النور: 24

(8) سورة غافر: 32

(9) سورة الأعراف: 44

(10) الإتقان: 3/ 265، والمعترك: 1/ 297، والآيتان الأخيرتان من سورة عيسى: 34، 35

قديماً يبحثه اللغويون في مباحثهم، وقد حدّه بقوله:«**هو إقامة بعض الحروف مقام بعض**»[1]، ونقل أقوال العلماء اللغويين، الذين خاضوا في الكلام على هذا النوع البديعي، مبتدئاً بقول ابن فارس، وناهياً حديثه بأبي عبيدة، حيث قال:«وجعل منه ابن فارس:«فانفلق»[2]، أي انفرق، ولذا قال:﴿فكان كلُّ فِرْقٍ **كالطود العظيم**﴾، فالراء واللام يتعاقبان.

وعن الخليل في قوله تعالى:﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾[3]، إنه أريد (فحاسوا)؛ (فحاسوا)؛ فقامت الجيم مقام الحاء، وقد قرئ بالحاء أيضاً.

وجعل منه الفارسي:﴿إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾[4]، أي الخيل.

وجعل منه أبو عبيدة: ﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[5]، أي تصْدِدَةً[6].

وتظهر خطوة السيوطي في هذا الفن، أنه كان أكثر وضوحاً من الزركشي بضمه ضمن فنون علم البديع وإن كانت الشواهد القرآنية هي الشواهد نفسها التي ذكرها صاحب (البرهان)[7].

تأكيد المدح بما يشبه الذم:

استهل المؤلف حديثه عن هذا الفن البديعي برأي لابن أبي الإصبع المصري، الذي رجّح فيه أن هذا الفن:«في غاية العِزّة في القرآن»[1]، وذكر

(1) الإتقان: 3/ 265، والمعترك: 1/ 297

(2) ينظر: الصاحبي: 333،، والآية من سورة الشعراء: 63

(3) ينظر: الصاحبي: 333،، والآية من سورة الإسراء: 5

(4) سورة ص: 32

(5) سورة الأنفال: 35

(6) الإتقان: 3/ 265، والمعترك: 1/ 297، 298

(7) ينظر: البرهان للزركشي: 388، 389

السيوطي إنه قال:«ولم أجد منه إلاّ آية واحدة، وهي قوله:**﴿قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منّا إلا أن آمنا بالله...﴾**، فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان، يوهم أن ما يأتي بعده مما يوجب أن ينقم على فاعله، مما يُذم به، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً تأكيد المدح بما يشبه الذم»[2]. إلاّ أن السيوطي خالفه في هذا الرأي، وذهب إلى أن هذا النوع يوجد منه نظير في القرآن الكريم، إذ قال:«قلت: ونظيرها قوله:﴿ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ ﴾[3]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ ﴾[4] فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح تقتضي الإكرام لا الإخراج كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم»[5].

وأشار إلى أن التنوخي صاحب (الأقصى القريب)، جعل من هذا النوع قوله سبحانه:**﴿لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً. إلاّ قيلاً سلاماً سلاماً﴾**، فالله سبحانه هنا استثنى«سلاماً سلاماً»، الذي هو ضد اللغو والتأثيم، فكان ذلك مؤكداً لانتفاء اللغو والتأثيم[6].

=

(1) الإتقان: 3/ 265، والمعترك: 1/ 298، وينظر: بديع القرآن: 49

(2) الإتقان: 3/ 265، 266، والمعترك: 1/ 298، وينظر: بديع القرآن: 50، والآية من سورة المائدة: 59

(3) سورة التوبة: 74

(4) سورة الحج: 40

(5) الإتقان: 3/ 266، والمعترك: 1/ 298

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 266، والمعترك: 1/ 298، والأقصى القريب: 74، والآية من سورة الواقعة: 25، 26

التفويف:

عرّفه بقوله:«هو إتيان المتكلم بمعانٍ شتى، من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كلٌّ فن في جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل في الزنة، ويكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة»[1]، وقد تبّنى السيوطي في حدّ هذا الفن قول المصري[2].

وأتى السيوطي بالشواهد القرآنية نفسها التي استشهد بها ابن أبي الإصبع، فمن الجمل الطويلة قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[3]، ومن الجمل المتوسطة قول الباري: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ﴾[4]. ولم يأتِ السيوطي بشاهد قرآني عن الجمل القصيرة. ولم يُعلل السبب، إلاّ أنه ذكر في نهاية كلامه على هذا النوع البديعي نص ابن أبي الإصبع المصري عن الجمل القصيرة، حيث قال:«قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركب من الجمل القصيرة في القرآن»[5].

---

(1) الإتقان: 3/ 266، والمعترك: 1/ 299

(2) ينظر: بديع القرآن: 98، وتحرير التحبير: 260، 261

(3) الإتقان: 3/ 266، والمعترك: 1/ 299، وينظر: بديع القرآن: 98، وتحرير التحبير: 262، والآية من سورة الشعراء: 78- 81

(4) الإتقان: 3/ 266، والمعترك: 1/ 299، وينظر: بديع القرآن: 99، وتحرير التحبير: 262، والآية من سورة آل عمران: 27

(5) الإتقان: 3/ 266، والمعترك: 1/ 299، وينظر: بديع القرآن: 100، وتحرير التحبير: 262

التقسيم:

عرّف السيوطي فن التقسيم بقوله:«هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً»(1)، ولم يختلف السيوطي عن البلاغيين الذين سبقوه في شواهده القرآنية، وكان أول هذه الشواهد قوله سبحانه:﴿**هو الذي يريكم البرقَ خوفاً وطمعاً**﴾، وقال معلقاً: «إذ ليس في رؤية البرق إلاّ الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار، ولا ثالث لهذين القسمين»(2).

ومنها قوله تعالى:﴿**فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله**﴾، فقال السيوطي:«فإن العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة، إما عاص ظالم لنفسه، وإما سابق مبادر للخيرات، وإما متوسط بينهما مقتصد فيهما»(3)، وذكر أن نظيرها قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴿٧﴾ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴿٩﴾ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾(4)، وكذا قوله سبحانه:﴿**له ما بين أيدينا. وما خلفنا. وما بين ذلك**﴾، قال السيوطي: ﴿**استوفى أقسام الزمان ولا رابع لها**﴾(5).

---

(1) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 299

(2) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 299، وينظر: الصناعتين: 350، والمثل السائر: 2/ 305، وبديع القرآن: 65، وتحرير التحبير: 173، والبرهان للزركشي: 3/ 471، وخزانة الأدب: 362، والآية من سورة الرعد: 12

(3) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 299، وينظر: المثل السائر: 2/ 305، والبرهان للزركشي: 3/ 471، وخزانة الأدب: 362، والآية من سورة فاطر: 32

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 299، والمثل السائر: 2/ 305، والبرهان للزركشي: 3/ 471، والآيات من سورة الواقعة: 7- 10

(5) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 299، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 471، وخزانة الأدب: 362، والآية من سورة مريم: 64

ومنها قوله تعالى:﴿والله خلق كل دابةٍ من ماء...﴾، فعلّق قائلاً:«استوفى أقسام الخَلْق في المشي»[1]. وقوله تبارك وتعالى:﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم﴾، فقال معلقاً:«استوفى جميع هيئات الذاكرين»[2]، ومنها قوله عزّ اسمه:﴿يهب لمن يشاء إناثاً. ويهب لمن يشاء الذكور. أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً...﴾، فقال السيوطي معلقاً:«استوفى جميع أحوال المتزوجين، ولا خامس لها»[3].

التدبيج:

وحدّه بقوله:«هو أن يذكر المتكلم ألواناً يقصد التورية بها والكناية»[4]، وقد ذكر شاهداً قرآنياً نقلاً عن ابن أبي الإصبع المصري: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[5]. وأفاد كذلك من كلام المصري على هذه الآية الكريمة قال:«قال: المراد بذلك- والله أعلم- الكنايةُ عن المشتبه والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق التي كثر السلوك عليها

(1) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 300، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 471، والآية من سورة النور: 45

(2) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 300، وينظر: بديع القرآن: 66، 67، وتحرير التحبير: 174، والبرهان للزركشي: 3/ 472، والآية من سورة آل عمران: 191

(3) الإتقان: 3/ 267، والمعترك: 1/ 300، وينظر: بديع القرآن: 68، وتحرير التحبير: 176، والبرهان للزركشي: 3/ 473، والآيتان من سورة الشورى: 49، 50

(4) الإتقان: 3/ 268، والمعترك: 1/ 300، وينظر: بديع القرآن: 242، وتحرير التحبير: 532، والإيضاح: 2/ 339

(5) سورة فاطر: 27

جداً، وهي أوضح الطرق وأبينُها، ودونها الحمراء، ودون الحمراء السوداء، كأنها في الخفاء والالتباس ضد البيضاء في الوضوح والظهور ولما كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة، فالطرف الأعلى في الظهور، والبياض، والطرف الأدنى في الخفاء والسواد، والأحمر بينهما على وضع الألوان في التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهداية بكل عَلَم نصب للهداية منقسماً هذه القسمة، أتت الآية الكريمة منقسمة كذلك، فحصل فيها التدبيج وصحة التقسيم» [1].

التنكيت:

وعّرف هذا الفن البديعي بقوله هو:«أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون غيره، مما يسدّ مسدّه، لأجل نكتة في المذكور ترجّح مجيئه على سواه» [2]، وقد اتفق السيوطي في هذا الحدّ مع ابن أبي الإصبع وابن حجة الحموي[3]، ومثلّه بقوله عزّ اسمه:﴿وإنه هو ربُّ الشِّعرى﴾، فعلّق قائلاً:«خصّ الشِّعرى بالذكر دون غيرها من النجوم، وهو تعالى ربُّ كل شيء؛ لأن العرب كان ظهر فيهم رجل يعرف بابن أبي كبْشَة عبد الشِّعْرى، ودعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله تعالى:﴿وإنه هوَ ربُّ الشعرى﴾ التي ادّعيت فيها الربوبية»[4].

---

(1) الإتقان: 3/ 268، والمعترك: 1/ 300، وينظر: بديع القرآن: 242، 243، وتحرير التحبير: 532

(2) الإتقان: 3/ 268، والمعترك: 1/ 300

(3) ينظر: بديع القرآن: 212، وتحرير التحبير: 499، وخزانة الأدب: 375

(4) الإتقان: 3/ 268، والمعترك: 1/ 300، 301، وينظر: بديع القرآن: 212، وتحرير التحبير: 499، وخزانة الأدب: 375، والآية من سورة النجم: 49

التجريد:

قال السيوطي عن هذا الفن هو:«أن يُنتزع من أمرٍ ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة في كمالها فيه، نحو: لي من فلان صديق حميم، جرّد من الرجل الصديق آخر مثلّه متّصفاً بصفة الصداقة، ونحو: مررتُ بالرجل الكريم، والنسمة المباركة، جرّدوا من الرجل الكريم آخر مثلّه متصفاً بصفة البركة، وعطفوه عليه، كأنه غيره؛ وهو هو»(1)، ولم يخرج السيوطي في تعريف فن التجريد وما مثّل به عما قاله القزويني والسبكي والتفتازاني(2).

ولفن التجريد مفهوم آخر عند غيره من البلاغيين، فابن الأثير مثلاً قال في حدّه:«فإنه إخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك، لا المخاطب نفسه؛ لأن أصله في وضع اللغة من جرَّدتُ السيف؛ إذا نزعته من غمده، وجرّدتُ فلاناً؛ إذا نزعت ثيابه،...»(3).

وذكر السيوطي من أمثلة هذا الفن في القرآن الكريم، قوله سبحانه:﴿**لهم فيها دار الخلد**﴾، وقد أورد كلام ابن جني صاحب (المحتسب)؛ للتعليق على هذه الآية الكريمة:«ليس المعنى أن الجنة فيها دار الخلد وغير دار الخلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرّد من الدار داراً»(4)، وذكر أيضاً أنه:«جُعل منه:﴿**يُخرج**

(1) الإتقان: 3/ 268، 269، والمعترك: 1/ 301

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 363، وعروس الأفراح: 4/ 348، 349، والمختصر: 4/ 348، 349

(3) المثل السائر: 1/ 423

(4) الإتقان: 3/ 269، وينظر: المعترك: 1/ 301، والمحتسب: 2/ 38، والخصائص: 2/ 474، والإيضاح: 2/ 363، وعروس الأفراح: 4/ 351، والمختصر: 4/ 351، والبرهان للزركشي: 3/ 448، والآية من سورة فصلت: 28

الحيَّ من الميّت ومخرج الميّت من الحيّ﴾ على أن المراد بالميّت النطفة»[1].

وذكر السيوطي أنه: «قرئ أيضاً: ﴿يَرِثُني وارثٌ من آل يعقوب﴾، قال ابن جني: هذا هو التجريد، وذلك إنه يريد: (وهبْ لي من لدنك وليّاً يرثني منه وراثٌ من آل يعقوب) وهو الوارث نفسه، فكأنه جرّد منه وراثاً»[2].

التعديد:

عرّف السيوطي هذا الفن قائلاً: «هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات»[3]، متابعاً في هذا الحدِّ ابن الزملكاني والزركشي[4]، وقد مثّله بقوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ... ﴾[5]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ﴾[6]، وأيضاً قوله: ﴿مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ ... ﴾[7].

---

(1) الإتقان: 3/ 269، والمعترك: 1/ 301، وينظر: والبرهان للزركشي: 3/ 448، 449، والآية من سورة الأنعام: 95

(2) الإتقان: 3/ 269، والمعترك: 1/ 301، وينظر: المحتسب: 2/ 38، والبرهان للزركشي: 3/ 449، والآية من سورة مريم: 6

(3) الإتقان: 3/ 269، والمعترك: 1/ 301

(4) ينظر: التبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 177، والبرهان للزركشي: 3/ 475

(5) الإتقان: 3/ 269، والمعترك: 1/ 301، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 475، والآية من سورة الحشر: 23

(6) الإتقان: 3/ 269، والمعترك: 1/ 301، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 475، والآية من سورة التوبة: 112

(7) الإتقان: 3/ 269، والمعترك: 1/ 301، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 475، والآية من سورة التحريم: 5

الترديد (الترتيب):

وقال السيوطي عن هذا الفن: «هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل فيها وصفاً زائداً»[1]، وألمح إلى أن عبد الباقي اليمني مثّله بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا﴾[2]، ومثّل أيضاً بقوله سبحانه: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا ...﴾[3].

التضمين:

ذكر السيوطي أن فن التضمين يطلق على أربعة أشياء:

الأول: إيقاع لفظٍ موقع غيره؛ لتضمّنه معناه، وهو نوع من المجاز تقدم فيه.

الثاني: حصول معنى فيه من غير ذكرٍ له باسمٍ هو عبارة عنه، وهذا نوع من الإيجاز تقدم أيضاً.

الثالث: تعلّق ما بعد الفاصلة بها، وهذا مذكور في نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم، وهذا هو النوع البديعي، قال ابن أبي الإصبع[4]: ولم أظفر في القرآن بشيء منه إلاّ في موضعين تضمّنا فصلين من التوراة والإنجيل،

(1) الإتقان: 3/ 269، 270، والمعترك: 1/ 302

(2) سورة غافر: 67

(3) سورة الشمس: 14

(4) ينظر: بديع القرآن: 52، وتحرير التحبير: 141

وقوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[1]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ...﴾[2]»[3].

وأضاف السيوطي قائلاً:«ومثّله ابن النقيب وغيره بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالى، حكايةً عن الملائكة:﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[4]، وعن المنافقين:﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[5]، ﴿**وقالت اليهود**﴾، و﴿**وقالت النصارى**﴾، قال: وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية»[6].

الجناس:

عرّف السيوطي فن الجناس بقوله:«هو تشابه اللفظين في اللفظ»[7]، متبنياً فيه قول السكاكي والقزويني والسبكي عن هذا الفن[8]، وذكر- نقلاً عن صاحب (كنز البراعة)- أن فائدة الجناس هي «الميل إلى الإصغاء إليه، فإن مناسبة الألفاظ تُجدّد ميلاً وإصغاءً إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حُمل على معنى، ثم جاء والمراد به آخر، كان للنفس تشوق إليه»[9].

(1) سورة المائدة: 45
(2) سورة الفتح: 29
(3) الإتقان: 3/ 270، والمعترك: 1/ 302
(4) سورة البقرة: 30
(5) سورة البقرة: 13
(6) الإتقان: 3/ 270، 271، والمعترك: 1/ 302
(7) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303
(8) ينظر: مفتاح العلوم: 668، والإيضاح: 2/ 382، وعروس الأفراح: 4/ 412
(9) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303، وينظر: عروس الأفراح: 4/ 412، 413

وذكر أن لفن الجناس أنواعاً كثيرة، منها:

التام، وبيّنه بقوله:«بأن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها»[1]، ومثّل لهذا النوع بقوله تبارك وتعالى:﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[2]، وألمح إلى إنه قيل: لا توجد غير هذه الآية في القرآن الكريم، ممثلة لهذا النوع من الجناس[3]،إلاّ إنه ردَّ هذا القول، حيث استخرج ابن حجر آية أخرى وهي في قوله جلّ وعلا: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[4]. وأضاف السيوطي قائلاً:«وأنكر بعضهم كون الآية الأولى من الجناس، وقال: الساعة في الموضعين بمعنى واحد، والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازاً، بل يكونان حقيقتين، وزمان القيامة وإن طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة، فإطلاق الساعة على القيامة مجاز، وعلى الآخر حقيقة، وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس، كما لو قلت: (لقيت حماراً وركبت حماراً)، تعني بليداً»[5].

---

(1) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303

(2) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303، وينظر: المثل السائر: 1/ 246، والإيضاح: 2/ 382، 383 وعروس الأفراح: 4/ 415، والمختصر: 4/ 415، وخزانة الأدب: 30، والآية من سورة الروم: 55

(3) ينظر: المثل السائر: 1/ 246، وخزانة الأدب: 30

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303، وخزانة الأدب: 30، والآية من سورة النور: 43، 44

(5) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303

ومن الأنواع الأخرى: المصحّف: وقال السيوطي إنه يُسمى جناس الخط، وفيه« تختلف الحروف في النقط»[1]، واستشهد لهذا النوع بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾[2].

ومنها أيضاً: المحرّف: وذلك«بأن يقع الاختلاف في الحركات»[3]، ومثّله بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ۝٧٢ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾[4]، واستشهد السيوطي بشاهد قرآني آخر اجتمع فيه الجناس المصحّف والمحرّف: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾[5].

ومنها: الناقص: وذلك:«بأن يختلفا في عدد الحروف، سواء كان الحرف المزيد أولاً أو وسطاً أو آخراً»[6]، ومثّل لهذا النوع بقوله عزَّ اسمه: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾[7]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[8].

(1) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303

(2) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303، وينظر: خزانة الأدب: 36، والآيتان من سورة الشعراء: 79، 80

(3) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303

(4) الإتقان: 3/ 271، والمعترك: 1/ 303، وينظر: تحرير التحبير: 106، الإيضاح: 2/ 384، وخزانة الأدب: 36، 37، والآية من سورة الصافات: 72، 73

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 271، 272، والمعترك: 1/ 303، والآية من سورة الكهف: 104

(6) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304

(7) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، وينظر: المثل السائر: 255، وتحرير التحبير: 107، والإيضاح: 2/ 385، وعروس الأفراح: 4/ 422، والمختصر: 4/ 422، والبرهان للزركشي: 3/ 450،والآيتان من سورة القيامة: 29، 30

(8) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، والآية من سورة النحل: 69

ومن الأنواع الأخرى التي تكلم عليها: المذيَّل: وذلك «بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأول، وسمّى بعضهم الثاني بالمتوَّج»[(1)]، ومن الشواهد القرآنية التي استشهد بها لهذا النوع، قوله عزّ اسمه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ﴾[(2)]، وأيضاً قوله: ﴿وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾[(3)]، و﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[(4)]، و﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾[(5)]، و ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[(6)].

ومنها: المضارع: وعرّفه بقوله:«وهو أن يختلفا بحرف مقارب في المخرج، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾»[(7)].

ومنها أيضاً:«اللاحق، بأن يختلفا بحرفٍ غير مقارب فيه»[(8)]، وقد مثّل لهذا النوع بقوله سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[(9)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ

---

(1) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304

(2) سورة طه: 97

(3) سورة القصص: 45

(4) سورة التوبة: 18

(5) سورة العاديات: 11

(6) سورة النساء: 143

(7) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، وينظر: العمدة: 1/ 326، والمثل السائر: 1/ 254، وتحرير التحبير: 107، والإيضاح: 2/ 387، وعروس الأفراح: 4/ 425، والمختصر: 4/ 426، وخزانة الأدب: 29، والآية من سورة الأنعام: 26

(8) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304

(9) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، وينظر: الإيضاح: 2/ 387، وعروس الأفراح: 4/ 426، والمختصر: 4/ 426، والآية من سورة الهمزة: 1

ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[1]، وأيضاً قوله: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ ﴾[3].

ومنها: المرْفُوّ: وحدّه بقوله:«وهو ما تركّب من كلمة وبعض أخرى»[4]، ومثّله بقوله سبحانه: ﴿جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ ﴾[5].

ومنها أيضاً: اللفظي: وذلك«بأن يختلفا بحرفٍ مناسبٍ للآخر مناسبة لفظية، كالضاد والظاء، كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾»[6].

ومن الأنواع الأخرى القلب، وقال:«أن يختلفا في ترتيب الحروف، نحو: ﴿فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾»[7].

---

(1) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، وينظر: نهاية الإيجاز: 61، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 168، والإيضاح: 2/ 387، والبرهان للزركشي: 3/ 450، والآيتان من سورة العاديات: 7، 8

(2) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، وينظر: المثل السائر: 1/ 254، والإيضاح: 2/ 387، وعروس الأفراح: 4/ 427، والمختصر: 4/ 427، والبرهان للزركشي: 3/ 450، والآية من سورة غافر: 75

(3) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304، وينظر: نهاية الإيجاز: 61، والإيضاح: 2/ 388، وعروس الأفراح: 4/ 427، والمختصر: 4/ 427، والبرهان للزركشي: 3/ 450، والآية من سورة النساء: 83

(4) الإتقان: 3/ 272، والمعترك: 1/ 304

(5) سورة التوبة: 109

(6) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 304، والآيتان من سورة القيامة: 22، 23

(7) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 304، وينظر: تحرير التحبير: 108، وخزانة الأدب: 49، والآية من سورة طه: 94

ومنها: الاشتقاق: وذلك «بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق، ويسمى المقتضب»[(1)]، واستشهد لهذا النوع بآيات قرآنية، وهي في قوله تعالى: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾[(2)]، و﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾[(3)]، و﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴾[(4)].

ومنها: «تجنيس الإطلاق، بأن يجتمعا في المشابهة فقط»[(5)]، واستشهد لهذا النوع من الجناس بقول الباري سبحانه: «وجنى الجنتين»[(6)]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[(7)]، و﴿ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي ﴾[(8)]، و﴿ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا

---

(1) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 304

(2) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 304، وينظر: مفتاح العلوم: 671، وتحرير التحبير: 105، والإيضاح: 2/ 389، وعروس الأفراح: 4/ 430، والبرهان للزركشي: 3/ 451، والآية من سورة الواقعة: 89

(3) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 304، وينظر: نهاية الإيجاز: 62، ومفتاح العلوم: 671، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 170، والإيضاح: 2/ 389، وعروس الأفراح: 4/ 430، والمختصر: 4/ 430، والبرهان للزركشي: 3/ 451، والآية من سورة الروم: 43

(4) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 304، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 452، والآية من سورة الأنعام: 79

(5) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305

(6) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305، وينظر: نهاية الإيجاز: 62، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 170، والإيضاح: 2/ 389، وعروس الأفراح: 4/ 432، والآية من سورة الرحمن: 54

(7) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305، وينظر: الإيضاح: 2/ 389، وعروس الأفراح: 4/ 432، والمختصر: 4/ 432، والآية من سورة الشعراء: 168

(8) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305، وينظر: خزانة الأدب: 25، والآية من سورة المائدة: 31

فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ﴾[1]، وأيضاً قوله: ﴿أَثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[2]، وقوله سبحانه:﴿وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونـاء﴾ إلى قوله: ﴿فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴾[3].

ونبه السيوطي إلى أن الجناس يعدُ من المحاسن اللفظية لا المعنوية؛ لذلك تُرك عند قوة المعنى ومثّله بقول الباري سبحانه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴾[4]، ونقل السيوطي قولاً لغيره إنه:«قيل: ما الحكمة في كونه لم يقل: (وما أنت بمصدّق)، فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس؟ وأجيب بأن في(مؤمن لنا) من المعنى ما ليس في(مصدّق)؛ لأن معنى قولك: (فلان مصدّق لي)، قال لي:صدقت، وأما(مؤمن) فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبّر به»[5].

ونبّه السيوطي أيضاً إلى أن بعضاً من الأدباء زلّ، إذ قال في قوله جلّ وعلا: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَـٰلِقِينَ ﴾[6] : لو قال: (وتَدَعون) لكان فيه فيه مجانسة. وعندها عرض أقوالاً لعلماء أدلوا بدلوهم في توضيح هذه الآية الكريمة، حيث قال السيوطي:«وأجاب الإمام فخر الدين: بأن فصاحة القرآن

(1) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305، وينظر: خزانة الأدب: 25، والآية من سورة يونس: 107

(2) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305، وينظر: تحرير التحبير: 104، والإيضاح: 2/ 389، والمختصر: 4/ 432، والآية من سورة التوبة: 38

(3) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305، والآية من سورة فصلت: 51

(4) سورة يوسف: 17

(5) الإتقان: 3/ 273، والمعترك: 1/ 305

(6) سورة الصافات: 125

ليست لأجل رعاية هذه التكليفات، بل لأجل قوة المعاني، وجزالة الألفاظ[1].

وأجاب غيره بأن مراعاة المعاني أوْلى من مراعاة الألفاظ، ولو قيل: (أتدعونَ) و(تدعون) لوقع الالتباس على القارئ، فيجعلهما بمعنى واحد تصحيفاً. وهذا الجواب غير ناضج. وأجاب ابن الزملكاني بأن التجنيس تحسين، وإنما يستعمل في مقام الوعد والتوعد والإحسان لا في مقام التهويل. وأجاب الخويِّي بأن (يَدَع) أخص من (يذر)؛ لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتنائه بشهادة الاشتقاق، نحو الإيداع، فأنه عبارة عن ترك الوديعة مع الإعتناء بحالها، ولهذا يُختار لها مَنْ هو مؤتمنٌ عليها، ومن ذلك الدَّعة بمعنى الراحة، وأما (تذر) فمعناه الترك مطلقاً، أو الترك مع الإعراض والرفض الكلّي. قال الراغب[2]: فلان يَذَرُ الشيء: أي يقذفه لقلة الإعتداد به، ومنه الوَذْرَة قطعة من اللحم لقلة الإعتداد بها، ولا شك أن السِّياق إنما يناسب هذا دون الأول، فأريد هنا تشنيع حالهم في الإعراض عن ربهم، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض» [3].

إن ما أفاد به السيوطي في هذا التنبيه كان نقلاً عن الزركشي صاحب (البرهان) [4]، ولحنا السيوطي- في معرض ذكره آراء العلماء عن قوله سبحانه:﴿**أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين**﴾، إنه لم يرجح القول الذي يذهب إلى أن مراعاة المعاني أولى من مراعاة الألفاظ، فردّ عليه حينئذٍ بأن:«هذا الجواب غير ناضج»، فإن ردّه وإنْ كان غير شافٍ إلاّ إنه يدلّ على أن السيوطي لم يكن همّه الجمع فقط، إنما قد يرجح قولاً ويفنّد قولاً آخر.

---

(1) ينظر: التفسير الكبير: 26/ 141

(2) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 814

(3) الإتقان: 3/ 274، والمعترك: 1/ 305، 306

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 452- 454

الجمع:

وعرّفه بقوله:«هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكمٍ»[(1)]، ولم يختلف في هذا التعريف عن البلاغيين الذين سبقوه[(2)]. ومثّل لهذا النوع بقوله سبحانه:﴿**المالُ والبنون زينة الحيوة الدنيا**﴾، وعلّق على هذه الآية قائلاً: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ﴾[(3)]، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[(4)].

الجمع والتفريق:

وحدّه بقوله:«هو أن يجمع بين شيئين في معنى واحد ويفرق بين جهتي الإدخال»[(5)]، وذكر السيوطي أن الطيبي استشهد لهذا النوع من البديع بقوله تبارك وتعالى:﴿**الله يتوفى الأنفس حين موتها**﴾، وقال فيه:«جمع النفسين في حكم التوفّي، ثم فرّق بين جهتي التوفّي بالحكم بالإمساك والإرسال، أي الله يتوفى

(1) الإتقان: 3/ 274، والمعترك: 1/ 306

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 357، وعروس الأفراح: 4/ 335، والمختصر: 4/ 335، وخزانة الأدب: 361

(3) الإتقان: 3/ 275، والمعترك: 1/ 306، وينظر: مفتاح العلوم: 663، والإيضاح: 2/ 357، وعروس الأفراح: 4/ 335، والمختصر: 4/ 335، وخزانة الأدب: 361، والآية من سورة الكهف: 46

(4) الإتقان: 3/ 275، والمعترك: 1/ 306، وينظر: خزانة الأدب: 361، والآيتان من سورة الرحمن: 5، 6

(5) المعترك: 1/ 306، وينظر: الإتقان: 3/ 275، ومفتاح العلوم: 664، والإيضاح: 2/ 359، وعروس الأفراح: 4/ 338، والمختصر: 4/ 338

بالإمساك والإرسال، أي الله يتوفّى الأنفس التي تُقْبض والتي لم تُقبض، ويمسك الأولى، ويرسل الأخرى» [1].

الجمع والتقسيم:

وحدّه بقوله: «وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه» [2]، ومثّل لهذا النوع من البديع بقوله عزّ اسمه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [3].

الجمع والتفريق والتقسيم:

واستشهد له بقوله تبارك وتعالى: «**﴿وم يأتِ لا تُكلَّمُ نفسٌ إلاّ بإذنه...﴾** وقال معلقاً على هذه الآية: «فالجمع في قوله: **﴿لا تُكلَّم نفسٌ إلاّ بإذنه ﴾**؛ لأنها متعددة معنىً، إذ النكرة في سياق النفي تعمّ، والتفريق في قوله: **﴿فمنهم شقيٌّ وسعيد﴾**، والتقسيم في قوله تعالى: **﴿فأمّا الذين شقوا﴾**، **﴿وأمّا الذين سعدوا ﴾**» [4].

جمع المؤتلف والمختلف:

وذكر عن هذا الفن البديعي إنه يقصد به «التسوية بين ممدوحين، فيأتي بمعانٍ مؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة

---

(1) الإتقان: 3/ 275، والمعترك: 1/ 306، والآية من سورة الزمر: 42

(2) الإتقان: 3/ 275، والمعترك: 1/ 306، وينظر: مفتاح العلوم: 664، والإيضاح: 2/ 359، وعروس الأفراح: 4/ 339، والمختصر: 4/ 339

(3) الإتقان: 3/ 275، والمعترك: 1/ 306، وينظر: الإيضاح: 2/ 361، 362، والآية من سورة فاطر: 32

(4) الإتقان: 3/ 275، والمعترك: 1/ 307، وينظر: مفتاح العلوم: 665، والإيضاح: 2/ 360، وعروس الأفراح: 4/ 341، 344، والآيات من سورة هود: 105- 108

فضل لا يُنقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تخالف معنى التسوية»[1]، وقد تابع في هذا الحدّ المصري والسبكي والحموي[2]. واستشهد لهذا النوع بقوله عزّ اسمه:﴿**وداود وسليمن...**﴾، وقال معلقاً:«سوّى في الحكم والعلم، وزاد في فَضْل سليمان بالفهم»[3].

حسن النسق:

بين السيوطي حسن النسق بأن يأتي المتكلم بجملٍ معطوفات ومتلاحمات تلاحماً سليماً ومستحسناً، وإذا انفصلت كل جملة على حدة، كان انفصالاً قائماً ومستقلاً بنفسه معنى ولفظاً[4].ولبيان هذا الفن استشهد بقوله سبحانه:﴿**وقيل يا أرضُ ابلعي ماءكِ...**﴾، وقال معلقاً:«فإنها جمل معطوف بعضها على بعض بواو النَّسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة من الابتداء بالأهم الذي هو انحسار الماء عن الأرض المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة، من الإطلاق من سجنها، ثم انقطاع مادة السماء المتوقف عليه تمام ذلك، من دفع أذاه بعد الخروج، ومنع إخلاف ما كان بالأرض، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقضاء المادتين الذي هو متأخر عنه قطعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك مَنْ قُدرٌ هلاكه ونجاة من سبق نجاته، وأخِّر عمّا قبله؛ لأن علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهم منها، وخروجهم موقوف على ما تقدّم، ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف، وحصول الأمن من الإضطراب، ثم خَتَم

(1) الإتقان: 3/ 275، 276، والمعترك: 1/ 307

(2) ينظر: تحرير التحبير: 344، وعروس الأفراح: 4/ 469، وخزانة الأدب: 421

(3) الإتقان: 3/ 276، والمعترك: 1/ 307، وينظر: تحرير التحبير: 347، 348، وعروس الأفراح: 4/ 469، وخزانة الأدب: 421، والآية من سورة الأنبياء: 78

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 276، والمعترك: 1/ 307

بالدعاء على الظالمين؛ لإفادة أنَّ الغرق وإن عمّ الأرض فلم يشمل إلاّ مَنْ استحقّ العذاب لظلمه»[1].

وإن ما أفاد به السيوطي في هذا الفن كان متبنياً فيه ما ذكره المصري عن فن حسن النسق حدّاً واستشهاداً وتعليقاً[2].

عتاب المرء نفسه:

وقد استشهد لهذا النوع من البديع بآيتين كريمتين الأولى قوله سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ﴾[3]، والثانية في قوله جلّ وعلا: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ... ﴾[4]، ولم يأتِ السيوطي بأي تعليق على هاتين الآيتين الكريمتين مكتفياً بالاستشهاد، كما إنه لم يحدّه، ولعل ذلك راجع إلى كون فن (عتاب المرء نفسه) واضحاً من عنوانه ومعناه، إذ يقصد به الملامة والحسرة على ما فات وعتاب النفس عليه.

العكس:

وعرّفه بقوله:«هو أن يُؤتى بكلام يقدّم فيه جزء ويؤخر آخر، ثم يقدّم المؤخر ويؤخّر المقدم»[5]، متابعاً في هذا القول البلاغيين الذين تحدثوا عن هذا

(1) الإتقان: 3/ 276، والمعترك: 1/ 307، 308، والآية من سورة هود: 44

(2) ينظر: بديع القرآن: 164، 165، وتحرير التحبير: 425، 426

(3) الإتقان: 3/ 276، والمعترك: 1/ 308، وينظر: بديع القرآن: 64، والآية من سورة الفرقان: 27

(4) الإتقان: 3/ 276، والمعترك: 1/ 308، وينظر: بديع القرآن: 36، 64، وتحرير التحبير: 167، والآية من سورة الزمر: 56

(5) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308

الفن البديعي [1]، وأيضاً لم يختلف عنهم في الشواهد القرآنية المناسبة لهذا النوع، منها قوله سبحانه:«ما عليكَ من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء» [2]، وقوله تبارك وتعالى:﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [4]، وأيضاً قوله:«﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [5]، و ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [6]. وذكر السيوطي ما قيل عن هذه الآية الأخيرة، حيث قال:«وقد سُئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ، فأجاب ابن المنِّير بأن فائدته الإشارة إلى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة. وقال بدر الدين بن الصاحب: الحقُّ أنّ كل واحد من فعل المؤمنة والكافر منفيٌّ عنه الحلّ، أما فعل المؤمنة فيحرّم؛ لأنها مخاطبة، وأما فعل الكافر فنفي عنه الحلّ باعتبار أنّ هذا الوطء مشتمل على

(1) ينظر: الصناعتين: 385، وبديع القرآن: 111، والإيضاح: 2/ 351، وعروس الأفراح: 4/ 318، 319، والمختصر: 4/ 318، والبرهان للزركشي: 3/ 467

(2) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308، وينظر: بديع القرآن: 111، وتحرير التحبير: 320، والإيضاح: 2/ 351، وعروس الأفراح: 4/ 320، 321، والآية من سورة الأنعام: 52

(3) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308، وينظر: إعجاز القرآن: 149، وخزانة الأدب: 162، والآية من سورة الحج: 61

(4) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308، وينظر: الصناعتين: 385، وعروس الأفراح: 4/ 320، والمختصر: 4/ 320، وخزانة الأدب: 162، والآية من سورة يونس: 31

(5) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308، وينظر: الإيضاح: 2/ 351، والآية من سورة البقرة: 187

(6) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308، وينظر: بديع القرآن: 111، والإيضاح: 2/ 351، وعروس الأفراح: 4/ 320، والمختصر: 4/ 320، والبرهان للزركشي: 3/ 467، والآية من سورة الممتحنة: 10

المفسدة، فليس الكفار مورد الخطاب، بل الأئمة، ومن قام مقامهم مخاطبون بمنع ذلك؛ لأن الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفاسد، فاتضح أن المؤمنة نُفي عنها الحلّ باعتبارٍ، والكافر نُفي عنه الحلّ باعتبار» [(1)].

وألمح إلى أن المصري ساق شاهداً قرآنياً غريباً لتمثيل هذا النوع من البديع، إذ قال السيوطي:«قال ابن أبي الإصبع: ومن غريب أسلوب هذا النوع:﴿**ومَنْ يعمل من الصالحات منْ ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمنٌ فأولئك يدخلون الجنّة ولا يُظلمون نقيراً. ومنْ أحسنُ ديناً ممن أسلمَ وجهه لله وهو مُحسنٌ**﴾، فإن نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى، لتقديم العمل في الأولى عن الإيمان، وتأخيره في الثانية عن الإسلام» [(2)].

وأدخل السيوطي ضمن فن العكس نوعاً يسمى القلب والمقلوب المستوي، وهو ما لا يستحيل بالإنعكاس، وذلك بأن تُقرأ الكلمة من أولها إلى آخرها، وبالعكس كذلك، أي تُقرأ من آخرها إلى أولها، وساق لهذا النوع آيتين كريمتين، وأشار إلى إنه لا يوجد لهذا النوع شاهد قرآني آخر في القرآن الكريم [(3)]،

(1) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308

(2) الإتقان: 3/ 277، والمعترك: 1/ 308، 309، وينظر: بديع القرآن: 111، 112، والآيتان من سورة النساء: 124، 125

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 277، 278، والمعترك: 1/ 309

والشاهدان اللذان ذكرهما، هما في قول الله سبحانه: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[1]، والآخر في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2].

العنوان:

بدأ السيوطي في هذا الفن البديعي بقول لابن أبي الإصبع المصري، حيث قال: «هو أن يأخذ المتكلم في غرض، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدّمة، وقصصٍ سالفة، ومنه نوع عظيم جدّاً، وهو عنوان العلوم، بأن يُذكر في الكلام ألفاظ تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها[3]، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾[4]، فيها عنوان قصة بَلْعَام. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[5]، فيها عنوان علم الهندسة، فإن الشكل المثلث أول الأشكال، فإذا نُصبَ في الشمس على أيّ ضلع من أضلاعه لا يكون له ظلٌّ لتحديد رؤوس زواياه، فأمر الله تعالى أهل جهنّم بالإنطلاق إلى ظل هذا الشكل تهكُّماً بهم، وقوله:

(1) ينظر: الإيضاح: 2/ 399، والطراز: 3/ 96، وعروس الأفراح: 4/ 459، والمختصر: 4/ 460، والآية من سورة الأنبياء: 33

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 399، والطراز: 3/ 96، وعروس الأفراح: 4/ 459، 460، والمختصر: 4/ 460، والآية من سورة المدثر: 3

(3) ينظر: بديع القرآن: 257، وتحرير التحبير: 553

(4) ينظر: بديع القرآن: 257، والآية من سورة الأعراف: 175

(5) ينظر: بديع القرآن: 257، 258، وتحرير التحبير: 557، والآيتان من سورة المرسلات: 30، 31

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[1]، فيها عنوان علم الكلام، وعلم الجدل، وعلم الهيئة»[2].

كما لحظنا فأن السيوطي أخذ هذا النوع البديعي كله عن المصري، حيث جمع ما قاله المصري في كتابيه (بديع القرآن) و(تحرير التحبير)، وأعتمد على شواهده القرآنية الكريمة وتعليقاته.

الفرائد:

وحدّه قائلاً:«وهو مختصٌ بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظةٍ تتنزل منزلة الفريدة من العقد، وهي الجوهرة التي لا نظير لها، تدلُّ على عِظم فصاحة هذا الكلام وقوة عارضته، وجزالة منطقه، وأَصالة عربيّته، بحيث لو أُسقطت من الكلام عزّت على الفصحاء»[3]. لقد كان السيوطي في حدّ (الفرائد) متابعاً أيضاً ابن أبي الإصبع وابن حجة الحموي[4]. ومثّل السيوطي بلفظة (حصحص) من قوله تبارك وتعالى:﴿**الئن حَصْحَص الحقُّ**﴾[5]، وبلفظة (الرفث) من قوله سبحانه:﴿**أُحلّ لكم ليلةَ الصيام الرفثُ إلى نسائكم**﴾[6]، ولفظة

(1) ينظر: بديع القرآن: 258، وتحرير التحبير: 557، 558، والآية من سورة الأنعام: 75

(2) الإتقان: 3/ 278، والمعترك: 1/ 309

(3) الإتقان: 3/ 278، 279، والمعترك: 1/ 309

(4) ينظر: بديع القرآن: 287، وتحرير التحبير: 576، وخزانة الأدب: 372

(5) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 309، وينظر: بديع القرآن: 287، والآية من سورة يوسف: 51

(6) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: خزانة الأدب: 372، والآية من سورة البقرة: 187

ولفظة (فزّع) من قوله تعالى:﴿**حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم**﴾[1]،ولفظة (خائنة) من قوله تعالى:﴿**يعلم خائنة الأعين**﴾[2]، ومنه ألفاظ في قوله تعالى:﴿**فلما استيئسوا منه خلصوا نجيّا**﴾[3]، و﴿**فإذا نـزل بساحتهم فساءَ صَبَاح المنـذرين**﴾[4]. وكما رأينا فالسيوطي كان مكتفياً بذكر شواهد قرآنية، ولم يقم بتسليط الأضواء على الشواهد التي ذكرها شرحاً أو تعليقاً.

القَسَم:

أدخل السيوطي في علم البديع فن القَسَم، وقد عرّفه بقوله:«هو أن يريد المتكلم الحلف على شيءٍ فيحلف بما يكون فيه فخرٌ له، أو تعظيمٌ لشأنه، أو تنويه لقدره، أو ذمٌّ لغيره، أو جارياً مجرى الغَزَل والترفّق، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد»[5]. متبنياً ما قاله المصري عن هذا الفن[6]،واستشهد السيوطي السيوطي لهذا الفن بقوله سبحانه:﴿**فوربِّ السماء والأرض إنه لحقٌّ مثل ما أنّكمْ تنطقون**﴾، وقد قال معلقاً:«**أقسم سبحانه بقسمٍ يوجب الفخر؛ لتضمنه التمدّح**

(1) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: بديع القرآن: 288، وتحرير التحبير: 577، والآية من سورة سبأ: 23

(2) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: بديع القرآن: 288، وتحرير التحبير: 577، والآية من سورة غافر: 19

(3) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: بديع القرآن: 287، وتحرير التحبير: 577، والآية من سورة يوسف: 80

(4) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: بديع القرآن: 288، وتحرير التحبير: 577، والآية من سورة الصافات: 177

(5) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310

(6) ينظر: بديع القرآن: 112، وتحرير التحبير: 327

بأعظم قدرة وأجل عظمة» (1)، وبقوله تعالى:**﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾**، فقال السيوطي:«أقسم سبحانه بحياة النبي صلى الله عليه وسلم تعظيماً لشأنه وتنويهاً بقدره» (2).

اللف والنشر:

وعرّف هذا الفن بقوله:«هو أن يُذكر شيئان أو أشياء إما تفصيلاً بالنص على كل واحد أو إجمالاً، بأن يُؤتى بلفظة تشتمل على متعدد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كلٌّ واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوّض إلى عقل السامع ردُّ كل واحد إلى ما يليق به» (3)، وهذا ما تعارف عليه البلاغيون السابقون (4). وقد مثّل للإجمالي بقوله سبحانه:**﴿وقالوا لن يدخلَ الجنة إلاّ مَنْ كان هوداً أو نصارى﴾**، وقد قال معلقاً:«أي وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلاّ اليهود، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلاّ النصارى، وإنما سوّغ الإجمال في اللف ثبوت العناد بين اليهود والنصارى، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فوثق بالعقل في إنه يرد كل قول إلى فريقه لأمن اللبس، وقائل ذلك يهود

---

(1) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: بديع القرآن: 112، وتحرير التحبير: 329، والآية من سورة الذاريات: 23

(2) الإتقان: 3/ 279، والمعترك: 1/ 310، وينظر: بديع القرآن: 112، وتحرير التحبير: 329، والآية من سورة الحجر: 72

(3) الإتقان: 3/ 279، 280، والمعترك: 1/ 310

(4) ينظر: الكامل: 1/ 127، ونهاية الإيجاز: 147، ومفتاح العلوم: 662، والإيضاح: 2/ 355، وعروس الأفراح: 4/ 329، والمختصر: 4/ 329

المدينة ونصارى نجران»[1]. وبعد أن ذكر ما قيل عن هذه الآيـة الكريمـة، أضـاف السيوطي مشاركاً في القول بأن الإجمال يكون في النشر أيضاً:«قلت: وقـد يكـون الإجمال في النشر لا في اللف؛ بأن يؤتى بمتعدد، ثـم بلفـظٍ يشـتمل علـى متعـدد يصلح لهما، كقوله تعالى:﴿**حتى يتبيَّن لكم الخيط الأبيضُ من الخيط الأسود مـن الفجر**﴾، على قول أبي عبيدة: إن الخيط الأسود أُريد به الفجر الكاذب لا الليل، وقد بينته في أسرار التنـزيل»[2].

وقسم التفصيلي على قسمين:«أحدهما على ترتيب اللف»[3]، واستشـهد لهذا القسم بقوله سبحانه:﴿**جعل لكم الليلَ والنهـار لتسـكنوا فيـه ولتبتغـوا مـن فضْله**﴾، وعلّق على هذه الآية الكريمة بأن«السـكون راجـع إلى الليـل، والابتغـاء راجع إلى النهار»[4]، وقال عـن قولـه:﴿**ولا تجعـل يـدك مغلولـةً إلى عنقـك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً**﴾، «فـاللوم راجـع إلى البخـل، ومحسـوراً راجع إلى الإسراف؛ لأن معناه منقطعـاً لا شـيء عنـدك»[5]، ونقـل عـن تفسـير مجاهد ما قاله عن الآية الكريمة:﴿**ألم يجدك يتيماً...**﴾، إن قولـه:﴿**فأمّـا اليتـيم فـلا**

(1) الإتقان: 3/ 280، والمعترك: 1/ 310، وينظـر: التبيـان في علـم البيـان لابـن الزملكـاني: 177، والبرهان الكشاف لابن الزملكـاني: 313، والإيضـاح: 2/ 356، 357، والآيـة مـن سورة البقرة: 111

(2) الإتقان: 3/ 280، والمعترك: 1/ 311، والآية من سورة البقرة: 187

(3) الإتقان: 3/ 280، والمعترك: 1/ 311

(4) الإتقان: 3/ 280، والمعترك: 1/ 311، وينظر: الكامل: 1/ 128, 127، 2/ 32، والكشاف: 2/ 890، ومفتاح العلوم: 662، والتبيـان في علـم البيـانلابن الزملكـاني: 177، والبرهـان للزركشـي: 313، والإيضـاح: 2/ 355، والطـراز: 2/ 404، وعـروس الأفـراح: 4/ 330، والمختصر: 4/ 330، والآية من سورة القصص: 73

(5) الإتقان: 3/ 280، والمعترك: 1/ 311، والآية من سورة الإسراء: 29

تقهر﴾، راجع إلى قوله:**﴿ألم يجدك يتيماً فآوى﴾**، وقوله**﴿وأما السائل فلا تنهر﴾**، راجع إلى قوله:**﴿ووجدك ضالاً ﴾**؛ فإن المراد السائل عن العلم [1].

أما الثاني، فقد قال عنه: إنه«يكون على عكس ترتيبه» [2]، وقد مثّله بقوله تعالى:**﴿يوم تبيّضُ وجوهٌ وتسوُّد وجوهٌ فأما الذين اسوّدتْ وجوههم...﴾** [3]، وذكر السيوطي أن بعضهم جعل منه قوله سبحانه:**﴿حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا معه متى نصرُ الله ألا أن نصرَ اللهِ قريب﴾**، فعلّق قائلاً:«قالوا: **﴿متى نصر الله﴾**، قول الذين آمنوا، و**﴿ألا أن نصر الله قريب﴾** قول الرسول» [4]. وأشار السيوطي إلى أن الزمخشري ذكر قسماً آخر، وقد مثّله بقوله سبحانه:**﴿ومنْ آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله﴾**، وقال معلّقاً:«قال: هذا من باب اللف، وتقديره: (ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار)، إلاّ إنه فصلَ بين (منامكم) و(ابتغاؤكم) بالليل والنهار؛ لأنهما زمانان، والزمان الواقع فيه كشيء واحد مع إقامة اللّف على الاتحاد» [5].

المشاكلة:

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 280، والمعترك: 1/ 311، وتفسير مجاهد: 2/ 766، والآيات من سورة الضحى: 6- 11

(2) الإتقان: 3/ 281، والمعترك: 1/ 311

(3) سورة آل عمران: 106

(4) الإتقان: 2/ 281، والمعترك: 1/ 311، وينظر: عروس الأفراح: 4/ 332، والآية من سورة البقرة: 214

(5) الإتقان: 3/ 281، والمعترك: 1/ 311، 312، وينظر: الكشاف: 2/ 914، عروس الأفراح: 4/ 334، والآية من سورة الروم/ 23

قصد السيوطي بفن (المشاكلة) :«ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً» [1]. وقد مثّل للأول بشواهد قرآنية كثيرة منها قوله سبحانه:**﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾**[2]، وأيضاً بقوله تعالى:**﴿ومكروا ومكر الله﴾** [3]، وقال معلقاً:«فإطلاق النفس والمكر في جانب الباري تعالى إنما هو لمشاكلة ما معه» [4].

وقال عن قوله تبارك وتعالى:**﴿وجزاؤا سيئةٍ سيئةٌ مثلها﴾**، «لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة» [5]، ومنها قوله:**﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما ما اعتدى عليكم﴾** [6]، و**﴿اليوم ننسيكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا﴾**[7].

أما الثاني فهو التقديري، وقد استشهد بقوله تعالى:**﴿صبغة الله ومن أحسن من الله صبغةً﴾**، وعلّق قائلاً:«صبغة الله أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه

---

(1) الإتقان: 3/ 281، والمعترك: 1/ 312، وينظر: الإيضاح: 2/ 348، وعروس الأفراح: 4/ 309، 310، والمختصر: 4/ 309، 310

(2) سورة المائدة: 116

(3) سورة آل عمران: 54

(4) الإتقان: 3/ 281، والمعترك: 1/ 312، وينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 218، ومفتاح العلوم: 661، والإيضاح: 2/ 348، وعروس الأفراح: 4/ 311، والمختصر: 4/ 311، وخزانة الأدب: 356

(5) الإتقان: 3/ 281، والمعترك: 1/ 312، وينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 116، 117، ومفتاح العلوم: 661، والإيضاح: 2/ 348، والآية من سورة الشورى: 40

(6) الإتقان: 3/ 281، والمعترك: 1/ 312، وينظر: مفتاح العلوم: 661، وخزانة الأدب: 435، والآية من سورة البقرة: 194

(7) سورة الجاثية: 34

المعموديّة، ويقولون: إنه تطهير لهم؛ فعبر عن الإيمان (بصبغة الله) للمشاكلة بهذه القرينة» [1]. وتجدر الإشارة إلى أن الفراءُ عدّ أول من تحدث عن فن المشاكلة، واستوعبه استيعاباً كاملاً، مثبتاً قوله بالشواهد القرآنية، مدركاً هذا الفن بحسه الفني والبلاغي، فكان أول من أنار الطريق لمن أتى بعده من البلاغيين المتأخرين [2].

المزاوجة:

بيّن فن المزاوجة بقوله:«أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء، أو ما جرى مجراهما» [3]، وقد مثّل لهذا الفن بقول شعري للبحتري متابعاً فيه البلاغيين البلاغيين المتأخرين [4] في قول الشاعر:

إذا ما نَهَى بيَ الهوى النّاهي فلجَّ   أصاخَتْ إلى الواشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ [5]

وذكر السيوطي أن فن (المزاوجة) يوجد منه في القرآن الكريم، وقد استشهد بقوله تبارك وتعالى:**﴿آتيناهُ آياتنا فانسلخَ منها فأتبعهُ الشيطانُ فكان منَ**

---

(1) الإتقان: 3/ 282، والمعترك: 1/ 312، وينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 82، 83، ومفتاح العلوم: 661، والإيضاح: 2/ 349، وعروس الأفراح: 4/ 312- 315، والمختصر: 4/ 312- 315، والآية من سورة البقرة: 138

(2) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: 163، 164

(3) الإتقان: 3/ 282، والمعترك: 1/ 312، وينظر: مفتاح العلوم: 662، والإيضاح: 2/ 350، وعروس الأفراح: 4/ 316، والمختصر: 4/ 316

(4) ينظر: مفتاح العلوم: 662، والإيضاح: 2/ 350، وعروس الأفراح: 4/ 316، والمختصر: 4/ 316، 317

(5) ينظر: ديوان البحتري: 2/ 844

الغاوين﴾[1].

المبالغة:

من فنون البديع التي تحدث عنها السيوطي، فن (المبالغة)، وقد حدّه بقوله: «أن يذكر المتكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده»[2]، وذكر أنها قسمان: الأول: مبالغة في الوصف، وذلك بأن يخرج إلى حدّ الإستحالة، مثّل لهذا القسم بقوله تبارك وتعالى: **﴿يكادُ زيتُها يُضيءُ ولو لم تمسسهُ نار﴾**[3]، وبقوله تعالى: **﴿ولا يدخلون الجنّة حتى يلجَ الجملُ في سمِّ الخياط﴾**[4].

والثاني: مبالغة في الصيغة[5]، وذكر صيغ المبالغة، وهي: (فَعْلان) كالرَّحْمن، و(فَعِيْل) كالرّحِيْم، و(فَعَّال) كالتّواب والغَّفار والقَهّار، و(فَعُوْل) كغفور وشكور وودود، و(فَعِل) كحَذِر وأَشِرَ وفَرح، و(فُعَال) بالتخفيف كَعُجَاب، وبالتشديد ككبّار، و(فُعَل) كَلُبَد وكُبَر، و(فُعْلى) كالعُلْيا، والحُسْنى والشُّوْرى والسُّوْأى[6].

وذكر السيوطي فائدتين، الفائدة الأولى في ما قيل عن صيغ المبالغة، حيث قال: «الأكثر على أن (فَعْلان) أبلغ من (فَعِيْل)، ومن ثمّ قيل (الرحمن) أبلغ من

(1) سورة الأعراف: 175

(2) الإتقان: 3/ 282، والمعترك: 1/ 313

(3) ينظر: الطراز: 3/ 123، والآية من سورة النور: 35

(4) ينظر: النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل: 97، وإعجاز القرآن: 415، وعروس الأفراح: 4/ 368، والآية من سورة الأعراف: 40

(5) ينظر: إعجاز القرآن: 414

(6) الإتقان: 3/ 282، والمعترك: 1/ 313

(الرحيم)، وفسره السهيليّ بأنه ورد على صيغة التثنية، والتثنية تضعيف، فكأنّ البناء تضاعفت فيه الصفة. وذهب ابن الانباريّ إلى أنّ (الرحيم) أبلغ من (الرحمن)، ورجّحه ابن عسكر بتقديم الرحمن عليه، وبأنه جيء به على صيغة الجمع، كعبيد، وهو أبلغ من صيغة التثنية، وذهب قُطرب إلى أنهما سواء»[1].

أما الفائدة الثانية، فقد قال فيها:«ذكر البرهان الرشيدي أن صفات الله تعالى التي على صيغة المبالغة كلّها مجاز؛ لأنها موضوعة للمبالغة، ولا مبالغة فيها، لأن المبالغة أن يثبت للشيء أكثر ممّا له، وصفاته تعالى متناهيةٌ في الكمال لا يمكن المبالغة فيها. وأيضاً فالمبالغة تكون في صفاتٍ تقبل الزيادة والنقصان، وصفاتُ الله منزهة عن ذلك،واستحسنه الشيخ تقي الدين السبكي[2]. وقال الزركشي في البرهان: التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان: أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل. والثاني: بحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة؛ إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى، ويرتفع الإشكال؛ ولهذا قال بعضهم في (حكيم): معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع[3]. وقال في الكشاف: المبالغة في (التوّاب) للدلالة على كثرة مَنْ يتوب عليه من عباده، أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نزل صاحبها منزلة من لم يذنب قطّ لسعة كرمه[4]. وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله:﴿**واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ**﴾[5]، وهو

(1) الإتقان: 3/ 283، والمعترك: 1/ 313

(2) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 368

(3) ينظر: البرهان: 2/ 507

(4) ينظر: الكشاف: 2/ 1173

(5) سورة البقرة: 284

أن (قديراً) من صيغ المبالغة، فيستلزم الزيادة على معنى (قادر)، والزيادة على معنى (قادر) محال؛ إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد. وأجيب بأنّ المبالغة لما تعذّر حملها على كلّ فرد وجب صرفُها إلى مجموع الأفراد التي دلّ السّياق عليها، فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلّق لا الوصف»[1].

ويبدو من حديث السيوطي عن المبالغة واستشهاده بآيات من الذكر الحكيم، وما أتى به من أقوال لغيره إنه مؤيد للمبالغة وبوجودها في القرآن الكريم؛ لكونها فناً من فنون الكلام ومحاسنه، مجانباً في هذا القول مذهب[2] من سبقه من البلاغيين أمثال: ابن رشيق القيرواني[3]، ويحيى بن حمزة العلوي[4]، وابن مالك[5].

المطابقة:

ذكر السيوطي أن هذا الفن يسمى أيضاً (الطباق)، وحدّه بقوله: هو«الجمع بين المتضادين في الجملة»[6]، وأشار إلى إنه قسمان: حقيقي، ومجازي، وأن المجازي يسمى (التكافؤ)، وكل منهما إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب. واستشهد لهذا الفن وأقسامه بشواهد قرآنية منها في قوله سبحانه:

---

(1) الإتقان: 3/ 283، 284، والمعترك: 1/ 313، 314

(2) وهو مذهب تأرجح على طرفي مذهبين نقيضين، قبل من فن المبالغة ما جاء معتدلاً وغير خارج عن تعاليم الدين الحنيف، ولمزيد من التوضيح ينظر: الطراز: 3/ 117-119، ومعجم المصطلحات البلاغية: 3/ 183، 184، وعلم البديع د عبد الفتاح بسيوني: 2/ 71، 72

(3) ينظر: العمدة: 2/ 55

(4) ينظر: الطراز: 3/ 119

(5) ينظر: المصباح: 101، نقلاً عن معجم الصطلحات البلاغية: 3/ 184

(6) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 314

﴿فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً﴾[1]، و**﴿وأنه هو أضحك وأبكى. وأنه هو أماتَ وأحيا﴾**[2]، و**﴿ليكلا لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتـيكم﴾**[3]، وأيضـاً قوله:**﴿وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود﴾**[4]. وذكر من أمثلة المجازي قوله تعالى:**﴿أو منْ منْ كان ميتاً فأحييناهُ﴾**، وقـال معلقـاً:«أي ضـالاً فهـديناه»[5]. واستشـهد بقـول الباري سبحانه لبيان طباق السلب:**﴿تعلم ما في نفسي ولا أعلـم مـا في نفسـك﴾**[6]، وبقوله سبحانه:**﴿فلا تخشوا الناس واخشونِ﴾**[7].

(1) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 314، وينظر: نهاية الإيجاز: 145، ومفتاح العلـوم: 660، والمثل السائر: 2/ 280، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 170، والبرهان للزركشي: 3/ 455، والآية من سورة التوبة: 82

(2) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 314، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 455، والآيتـان مـن سورة النجم: 43، 44

(3) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 315، وينظر: المثل السائر: 2/ 280، والبرهان للزركشي: 3/ 455، والآية من سورة الحديد: 23

(4) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 315، وينظر: نهاية الإيجاز: 145، ومفتاح العلـوم: 660، والإيضاح: 2/ 334، وعروس الأفراح: 4/ 288، والبرهان للزركشي: 3/ 455، والآية من سورة الكهف: 18

(5) الإتقان: 3/ 284، والمعـترك: 1/ 315، وينظـر: الإيضـاح: 2/ 335، وعـروس الأفـراح: 4/ 288، والآية من سورة الأنعام: 122

(6) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 315، وينظر: بديع القرآن: 32، والآية من سورة المائـدة: 116

(7) الإتقان: 3/ 284، والمعـترك: 1/ 315، وينظـر: الإيضـاح: 2/ 337، وعـروس الأفـراح: 4/ 291، والمختصر: 4/ 291، والآية من سورة المائدة: 44

ومن الشواهد القرآنية التي ذكرها لبيان الطباق المعنوي، قوله تبارك وتعالى:﴿**إنْ أنتمْ إلاّ تكذبون. قالوا ربُّنا يعلم إنّا إليكم لمرسلون**﴾،وعلّق قائلاً:«معناه إنّ ربّنا يعلم إنّا لصادقون»[1].وعلّق على قوله عزّ اسمه:﴿**جعل لكم الأرضَ فراشاً والسماء بناءً**﴾:«قال أبو علي الفارسي: لما كان البناء رافعاً للمبني قوبل بالفراش الذي هو خلاف البناء»[2]، وتابع في هذا التعليق الزركشي[3].

وذكر أن من أنواع الطباق، الطباق الخفيّ، ومثّله بقوله تعالى:﴿**مما خطيئاتهم أُغرِقوا فأدخِلوا ناراً**﴾، وعلّق عليه قائلاً:«لأن الغرق من صفات الماء، فكأنه جمع بين الماء والنار»[4]، وذكر رأي ابن منقذ عن هذه الآية أنها:«أخفى مطابقة في القرآن»[5]، ونقل أيضاً قول ابن المعتز عن قوله عزّ اسمه:﴿**ولكم في القصاص حيوةٌ**﴾، أنها من أملح الطباق وأخفاه[6]؛ ذلك لأن معنى (القصاص) القتل، فصار القتل سبب الحياة[7]. وتجدر الإشارة إلى أن ما أفاد به السيوطي عن

(1) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 315، وينظر: تحرير التحبير: 115، والبرهان للزركشي: 3/ 456، والآيتان من سورة يس: 15، 16

(2) الإتقان: 3/ 284، والمعترك: 1/ 315، والآية من سورة البقرة: 22

(3) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 456

(4) الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 315، وينظر: الإيضاح: 2/ 336، والآية من سورة نوح: 25

(5) الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 315، وينظر: البديع في نقد الشعر: 36

(6) لم يقل ابن المعتز عن هذه الآية الكريمة إنها من الطباق الخفي، وإنما من الطباق فحسب، وينظر: البديع: 36، ويبدو أن السيوطي سار على خطا الزركشي، وأيدّه في نسبة هذا القول لابن المعتز من غير تمحيص، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 457

(7) ينظر: الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 315، البديع: 36، والآية من سورة البقرة: 179

عن هذا النوع من الطباق، وما ساقه من شواهد قرآنية، كان متابعاً فيه الزركشي صاحب (البرهان) [1].

ومن أنواع الطباق التي تحدث عنها السيوطي، ترصيع الكلام، وقد عرّفه بقوله:«وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قَدرْ مشترك»، واستشهد له بقوله جلّ وعلا:﴿**إنّ لكَ ألاّ تجوع فيها ولا تَعْرى. وأنّك لا تَظْمؤا فيها ولا تَضْحى**﴾، وعلّق عليه بقوله: «جاء بالجوع مع العري، وبابه أن يكون مع الظمأ، وبالضحى مع الظمأ، وبابه أن يكون مع العري، لكن الجوع والعري اشتركا في الخلوّ، فالجوع خُلُوّ البطن من الطعام، والعري خلوّ الظاهر من اللباس، والضحى والظمأ اشتركا في الاحتراق، فالظمأ احتراق الباطن من العطش، والضحى احتراق الظاهر من حرّ الشمس»[2]. ولم يأتِ السيوطي في حديثه عن ترصيع الكلام بشيء جديد، فقد كان متابعاً لما قاله العلوي والزركشي [3] عن هذا النوع النوع حدّاً واستشهاداً وتعليقاً.

وأدخل السيوطي فن المقابلة في الطباق، وجعله من أنواعه، مؤيداً في هذه الخطوة ابن الأثير والقزويني [4]، وقال عنه:«هو أن يُذكر لفظان فأكثر، ثم أضدادهما على الترتيب» [5]، وقد اتفق في هذا الحدّ مع السكاكي، والقزويني،

(1) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 457

(2) الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 315، والآيتان من سورة طه: 118، 119

(3) ينظر: الطراز: 3/ 149، والبرهان للزركشي: 3/ 465

(4) ينظر: الجامع الكبير: 212، والإيضاح: 2/ 341

(5) الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 315

والسبكي [1]. وذكر أن المصري فرّق بين الطباق والمقابلة من وجهين:«أحدهما: أن الطباق لا يكون إلاّ في ضدّين فقط، والمقابلة لا تكون إلاّ بما زاد على الضدين من الأربعة إلى العشرة. والثاني: أن الطباق لا يكون إلاّ بالأضداد، والمقابلة بالأضداد وبغيرها» [2]. ونقل السيوطي قولاً للسكاكي، ذكر فيه خواص المقابلة، حيث قال:«قال السكاكي: ومن خواصّ المقابلة إنه إذا شرط في الأول أمر، شرط في الثاني ضده، كقوله تعالى:**﴿فأمّا مَنْ أعطى واتّقى. وصدّق بالحسنى...﴾**، قابل بين الإعطاء والبخل، والإتقاء والاستغناء، والتصديق والتكذيب، واليسرى والعسرى، ولـمّا جعل التيسير في الأول مشتركاً بين الإعطاء والإتقاء والتصديق جعل ضده، وهو التعسير مشتركاً بين أضدادها» [3].

ونقل السيوطي أيضاً قولاً عن بعضهم، فقال:«وقال بعضهم: المقابلة إمّا لواحد بواحد، وذلك قليل جداً، كقوله تعالى:**﴿لا تأخذه سنَةٌ ولا نوم﴾** [4]، أو اثنين باثنين كقوله تعالى:**﴿فيلضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً﴾** [5]، أو ثلاثة بثلاثة كقوله:**﴿يأمرهم بالمعروف. وينهيهم عن المنكر. ويحلُّ لهم الطيبات ويحرِّم عليهم**

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 660، والإيضاح: 2/ 341، وعروس الأفراح: 4/ 297

(2) الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 316، وينظر: تحرير التحبير: 179، والبرهان للزركشي: 3/ 458

(3) الإتقان: 3/ 285، والمعترك: 1/ 316، وينظر: مفتاح العلوم: 660، 661، والإيضاح: 2/ 342، 343، والآيتان من سورة الليل: 5، 6

(4) سورة البقرة: 255

(5) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 298، والمختصر: 4/ 298، والبرهان للزركشي: 3/ 464، والآية من سورة التوبة: 82

الخبائث﴾[1]، «﴿**اشكروا لي ولا تكفرون**﴾[2]، أو أربعة بأربعة كقوله:«﴿**أمّا مَنْ أعطى واتّقى. وصدّق بالحسنى**﴾[3]، أو خمسة بخمسة كقوله:﴿**إنّ الله لا يستحي...**﴾[4]، قابل بين﴿**بعوضة فما فوقها**﴾ وبين﴿**فأمّا الذين آمنوا**﴾ و﴿**وأمّا الذين كفروا**﴾، وبين«**يضلّ**» و«**يهدي**»، وبين«**ينقضون**» و«**ميثاقه**»، وبين«**يقطعون**» و«**أن يوصل**». أو ستة بستة، كقوله تعالى:﴿**زُيّن للناس حُبّ الشهوات من النساء والبنين...**﴾[5]، ثم قال: ﴿**قل أَؤُ نبّئكم بخيرٍ من ذلكم**﴾، قابل الجنّات، والأنهار، والخلد، والأزواج، والتطهير، والرضوان، بإزاء النساء، والبنين، والذهب، والفضة، والخيل المسوَّمة، والأنعام، والحرث»[6]. إلاّ أن ما قاله السيوطي في هذه الآيات كان مجرد بيان تقسيمات شكلية أشبه بعمل إحصائي لا دخل له في بيان الإعجاز القرآني.

وألمح السيوطي إلى أن بعضهم قسّم المقابلة على ثلاثة أنواع:«نظيريّ، ونقيضيّ، وخلافيّ، مثال الأول: مقابلة السِّنة بالنوم في الآية الأولى، فإنّهما جميعاً من باب الرقاد المقابل باليقظة في آية:﴿**وتحسبهم أيقاظاً وهم رقودٌ**﴾[7]، وهذا مثال الثاني، فإنهما نقيضان. ومثال الثالث: مقابلة الشرّ بالرشد في قوله:﴿**وأنا لا**

---

(1) سورة الأعراف: 157

(2) سورة البقرة: 152

(3) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 298، 299، والمختصر: 4/ 298، 299، والبرهان للزركشي: 3/ 464، والآيتان من سورة الليل: 5، 6

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 464، والآية من سورة البقرة: 26

(5) ينظر: البرهان للزركشي: 3/ 464، والآيتان من سورة آل عمران: 14، 15

(6) الإتقان: 3/ 286 والمعترك: 1/ 316

(7) سورة الكهف: 18

ندري أشرٌّ أُريد بمَنْ في الأرض أم أراد بهم ربّهم رَشَداً﴾[1]، فإنهما خلافان لا نقيضان؛ فإن نقيض الشر الخير، والرشد الغيّ»[2].

المواربة:

عرّفها بقوله:«أن يقول المتكلم قولاً يتضمن الإنكار عليه، فإذا حصل الإنكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلّص به، إمّا بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة أو نقص»[3]، وذكر السيوطي أن ابن أبي الإصبع المصري استشهد بقوله سبحانه- حكايةً عن أكبر أولاد يعقوب:**﴿ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا إنّ ابنكَ سَرَق﴾**، وأنه علّق عليه بقوله:«فإنه قرئ:«إن ابنك سُرِّق ولم يَسرِق»؛ فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة وتشديد في الراء وكسرها»[4]. ويتضح أن ما قاله عن هذا الفن كان مقتبساً من كلام ابن أبي الإصبع المصري حدّاً واستشهاداً وتعليقاً.

المراجعة:

بدأ السيوطي فن (المراجعة) بقول لابن أبي الإصبع المصري، حيث قال:«قال ابن أبي الإصبع: هي أن يحكي المتكلم مراجعةً في القول جرت بينه وبين محاور له بأوجز عبارة، وأعدل سَبْك، وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى:**﴿قال**

---

(1) سورة الجن: 10

(2) الإتقان: 3/ 286، 287، والمعترك: 1/ 316، 317، وينظر: البرهان للزركشي: 3/ 458، 459

(3) الإتقان: 3/ 287، والمعترك: 1/ 317، وينظر: تحرير التحبير: 249

(4) الإتقان: 3/ 287، والمعترك: 1/ 317، وينظر: بديع القرآن: 94، 95، والآية من سورة يوسف: 81

إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذُرّيتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾، جمعت هذه القطعة، وهي بعض آية، ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام، من الخبر والاستخبار، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، بالمنطوق والمفهوم»[1]. وبعد أن ذكر ما قاله المصري عن فن (المراجعة)، وعن ما استشهد به وما أفاد به من تعليق، أدلى السيوطي بدلوه، وعلّق على هذه الآية الكريمة، بقوله:«قلت: أحسن من هذا أن يُقال جَمعتْ الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة، والوعد والوعيد»[2].

النـزاهة:

بيّن فن (النـزاهة)، بقوله: هو«خلوص ألفاظ الهجاء من الفُحْش حتى يكون، كما قال أبو عمرو بن العلاء، وقد سُئل عن أحسن الهجاء: هو الذي إذا أنشدته العذراء في خِدْرها لا يقبح عليها»[3]، واستشهد لهذا النوع بشاهد قرآني:**﴿وإذا دُعُوا إلى الله ورسولِهِ ليحكم بينهم إذا فريقٌ منهم معرِضُون﴾**، ثم قال:**﴿أفي قلوبهم مرضٌ أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف اللهُ عليهم ورسوله بل أؤلئك هم الظالمون﴾**، وقال معلّقاً:«فإن ألفاظ ذم هؤلاء المخْبَر عنهم بهذا الخبر

(1) الإتقان: 3/ 287، والمعترك: 1/ 317، وينظر: بديع القرآن: 300- 302، وتحرير التحبير: 590، والآية من سورة البقرة: 124

(2) الإتقان: 3/ 287، والمعترك: 1/ 317

(3) الإتقان: 3/ 288، والمعترك: 1/ 318، وينظر: بديع القرآن: 292، وتحرير التحبير: 584، وخزانة الأدب: 77

أتت منـزهةً عما يقع في الهجاء من الفحش، وسائر هجاء القرآن كـذلك» [1]. إن ما أفاد به السيوطي عن هذا النوع البديعي كان أخذاً عن المصري، فقد سبقه إلى الحديث عن هذا النوع، ومن ثم اعتمده ابن حجة الحموي، وأخيراً اعتمده مؤلفنا السيوطي.

الإبداع:

وحدّه بقوله:«هو أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع» [2]، وقد استشهد السيوطي بآي من الذكر الحكيم نقلاً عن ابن أبي الإصبع المصري أيضاً، وذلك في قول الباري سبحانه:﴿**وقيل يا أرضُ ابْلعي ماءك...**﴾، فعلّق السيوطي قائلاً:«فإن فيها عشرين ضرباً من البديع، وهي سبع عشرة لفظة، وذلك للمناسبة التامة في (ابلعي) و(اقلعي)، والاستعارة فيهما، والطباق بين الأرض والسماء، والمجاز في قوله تعالى: (يا سماء)، فإن الحقيقة: يا مطر السماء، والإشارة في (وغيض الماء)، فإنه عبّر به عن معانٍ كثيرة؛ لأن الماء لا يغيض حتى يقلع مطر السماء وتبلع الأرض ما يخرج منها من عيون الماء؛ فينقص الحاصل على وَجْه الأرض من الماء، والإرداف في (واستوت)، والتمثيل في (وقُضي الأمر)، والتعليل، فإن غيْض الماء عِلّةُ الإستواء، وصحة التقسيم، فإنه استوعب فيه أقسام الماء حالة نقصه؛ إذ ليس إلاّ احتباس ماء السماء، والماء النابع من الأرض، وغيْض الماء الذي على ظهرها، والاحتراس في الدعاء لئلا يتوهّم أن الغرق لعمومه شمل مَنْ لا يستحق الهلاك، فإنَّ عَدْله تعالى يمنع أن يدعوَ على غير مستحق، وحسن النسق، وائتلاف اللفظ مع المعنى، والإيجاز، فإنه تعالى قص

(1) الإتقان: 3/ 288، والمعترك: 1/ 318، وينظر: بديع القرآن: 293، وتحرير التحبير: 585، وخزانة الأدب: 77، والآيات من سورة النور: 48- 50

(2) الإتقان: 3- 288، والمعترك: 1/ 318، وينظر: بديع القرآن: 340، وتحرير التحبير: 611

القصة مستوعبة بأخصر عبارة، والتسهيم؛ لأن أول الآية يدلّ على آخرها، والتهذيب؛ لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كل لفظة سهلةُ مخارج الحروف، عليها رونق الفصاحة، مع الخلّو من البشاعة وعقادة التركيب، وحسن البيان من جهة أن السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام، ولا يُشكل عليه شيء منه، والتمكين؛ لأن الفاصلة مستقرة في محلها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة، والإنسجام. هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع، وفي بديعية الصفّي منها مائة وخمسون، فتأملها» [(1)]. وبعد أن انتهى من عرض كلام المصري، أضاف السيوطي قائلاً:«قلت: فيها أيضاً الاعتراض» [(2)].

وقد كان هذا الفن البديعي آخر فن تحدث عنه السيوطي في علم البديع ضمن هذا الوجه الإعجازي، ولقد نبّه السيوطي منذ بداية كلامه على علم البديع إلى إنه سيفصّل القول في بعض الفنون البديعية، وأشار إلى أن المصري أفرد كتاباً مستقلاً ببدائع القرآن، فراح السيوطي يتكلم على هذه الفنون البديعية، ولم يكن جهد السيوطي يقف عند حدّ جمع هذه الفنون وحصرها ضمن حيّز علم البديع فحسب، وإنما كانت له مشاركات تُحسب له، تلمسناها ما بين السطور، حيث كانت شخصيته واضحة جلية برزت بلمساته الفنية البلاغية وبتعليقاته وإضافاته إلى ما قاله البلاغيون السابقون عليه في هذا المضمار أمثال: المصري، والقزويني، والزركشي، وغيرهم. كذلك لحظنا عند السيوطي خطوة لم نعهدها عنده في الوجوه التي تكلم عليها الخاصة بعلمي المعاني والبيان، وهذه الخطوة تمثلت بوضعه حدّاً لعلم البديع، وقبل دخوله المباحث البديعية وبيانها، سبقها بمقدمة قصيرة عن علم البديع. ولم يسر السيوطي على نهج الذين

---

(1) الإتقان: 3/ 288، 289، والمعترك: 1/ 318، 319، وينظر: بديع القرآن: 340- 342، وتحرير التحبير: 611- 613، وخزانة الأدب: 370، والآية من سورة هود: 44

(2) الإتقان: 3/ 289

سبقوه[1] في تقسيم البديع على قسمين، قسم خاص بالمحسنات المعنوية، وقسم آخر خاص بالمحسنات اللفظية، وإنما ألفيناه مهتماً بحصر محسنات بديعية معنوية كانت أو لفظية، غير مبالٍ بإدراج كل فن في بابه الخاص به، بل رأيناه تارةً يذكر فناً بديعياً معنوياً ويردفه بمحسن بديعي لفظي، مثل فن المطابقة وهو من المحسنات المعنوية، وفن الترصيع وهو من المحسنات اللفظية، كذلك الحال في فن التدبيج والتنكيت وغيرهما. وتارةً أخرى يذكر مجموعة من المحسنات البديعية الراجعة إلى المعنى مثل: فن التورية والاستخدام والالتفات والاطراد، ثم أخذ بالحديث بعد هذه الفنون عن محسن لفظي وهو الانسجام، وكذلك الحال في بقية الفنون البديعية.

وقد تكلم السيوطي عن الفاصلة القرآنية في وجه إعجازي آخر، فآثرت الحديث عنها وبيان ما قاله شيخنا جلال الدين عن الفاصلة القرآنية في مبحث منفرد وخاص بها.

المبحث الثاني
الفاصلة القرآنية

الفاصلة القرآنية لغةً واصطلاحاً

يقصد بالفاصلة لغوياً «الخَرَزة التي تفصل بين الخَرزتين في النِّظام، وقد فصَّلَ النَّظْمَ، وعِقْدٌ مفصَّل أي جعل بين كل لؤلؤتين خرزة»[2].

واصطلاحاً يقصد بها «تلك النهاية التي تذيِّل الآيات القرآنية»[1].

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 660، والإيضاح: 2/ 334، والطراز: 3/ 351، وعروس الأفراح: 4/ 285 والمختصر: 4/ 285

(2) اللسان: مادة فصل، المجلد الحادي عشر: 188

ومن المعروف أن الفاصلة تعدُّ من البديع إلاّ أن السيوطي أفردها في وجه إعجازي خاص بها [2]، وفصّل القول فيها بمعزلٍ عن الأنواع البديعية الأخرى التي- كما رأينا- تكلم عليها وجمعها في وجه إعجازي آخر. وتابع الطريقة نفسها في (الإتقان)، حيث تحدث عنها في النوع (التاسع والخمسين) [3]. والسيوطي محقّ في ما اتبعه في كتابيه (الإتقان) و(المعترك) في الحديث عن فواصل القرآن الكريم في باب خاص بها؛ لكون الفاصلة القرآنية بلاغة تمّيز بها القرآن الكريم، وما زال يتميّز بها من الأدب العربي شعراً كان أو نثراً، فلذلك يبقى أسلوب القرآن الكريم«إعجازاً قائماً بذاته، وآية من آيات العلي القدير؛ لأنه نقض العادة، وخرج عن المألوف، وهذا شأن الإعجاز» [4]. وقد شغل هذا النوع البديعي أذهان العلماء منذ عهد مبكر، واختلفت آراؤهم وتعددت [5]، فمنهم من أيدّ وجود الفواصل إلى جانب السجع، ومنهم من عاب أسلوب السجع؛ لأن أصله من سجع الطير، لذلك اختص القرآن بالفاصلة.

وقد بُحثت الفاصلة في كثير من كتب الإعجاز والبلاغة، وكان من بينها مصنفات مؤلفنا جلال الدين السيوطي، وكان أول شيء قام به السيوطي هو وضع حدٍّ للفاصلة، فقال:«الفاصلة كلمة آخر الآية، كقافية الشعر» [6]، وبه

=

(1) التعبير الفني في القرآن الكريم: 209

(2) ينظر: المعترك: 1/ 23

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 290

(4) مباحث في إعجاز القرآن: 176

(5) ينظر: صور البديع(فن الأسجاع) د علي الجندي: 166- 181، ومن أسرار التعبير في القرآن(الفاصلة القرآنية): 9- 16

(6) الإتقان: 3/ 290

وضع حدّاً فاصلاً بين الفاصلة القرآنية، والقافية الشعرية، متابعاً في هـذه الخطـوة البلاغيين الذين سبقوه [1]، وقد أعرب السيوطي عن رأيـه في الفاصـلة القرآنيـة، بعدِّها وجهاً من وجوه إعجاز القرآن الكريم، وكان ذلك في (الوجه الثالـث مـن وجوه إعجازه)، مبتدئاً هذا الوجه بقوله: «حُسْن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحتها، ووجوه إيجازه وبلاغته الخارقة عادة العرب الذين هم فرسانُ الكلام وأربابُ هذا الشأن. فجاء نطقه العجيب، وأسـلوبه الغريـب مخالفـاً لأسـاليب كـلام العـرب ومنهاج نظمها ونثرها الذي جاءت عليه، ووقفت عليه مقاطع آياته، وانتهت إليه فواصلُ كلماته، ولم يوجد قبله ولا بعده نظير له» [2]، وإن ما قاله السـيوطي مـن كلام، أفصح به عن أن أسلوب القرآن الكريم، يباين أسلوب العرب المعتاد، وما انطلق به للدخول في الحديث عن الفاصلة القرآنية يذّكرنا بالوجهين الإعجازيين، اللذين تحدّث عنهما القاضي عيّاض [3] (ت544 هـ)، فقد تبنـى السـيوطي نـص هذين القولين وجمعهما في سياق واحد، فأخرجهما بهذه الصيغة.

وعضّد قوله بقول لابن عطية، حيث قال: «قال ابن عطية: الصحيح والذي عليه الجمهور والحذّاق في وجوه إعجازه إنه بنظمه وصحة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه؛ وذلك أن الله أحاط بكل شيء علماً، وأحاط بـالكلام كلِّـه علمـاً، فـإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطتـه أيَّ لفظـة تصـلح أن تلـي الأولى وتبـيّن المعنى بعد المعنى؛ ثـم كـذلك مـن أول القـرآن إلى آخـره. والبشـرُ محـل الجهـل والنسيان والذهول، ومعلوم ضرورة أن أحداً من البشر لا يحيط بـذلك؛ فلـذلك

(1) ينظر: مفتاح العلوم: 672، والإيضاح: 2/ 395، والبرهان للزركشي: 1/ 53

(2) المعترك: 1/ 23

(3) ينظر: شرح الشفا: 1/ 556, 543، علماً أن هذين الـوجهين الإعجـازيين قـد وردا عنـد السابقين كالرماني والباقلاني وسواهما ممن بحث في الإعجاز القرآني

جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة؛ وبهذا يبطل قول من قال: إن العرب كان في قدرتها الإتيانُ بذلك، فصُرِفوا عن ذلك. والصحيح إنه لم يكن في قدرة أحد قط؛ ولهذا ترى البليغ ينقّح القصيدة أَو الخطبة حَوْلاً، ثم ينظر فيها، ثم يغيّر فيها، وهلمّ جرّا. وكتاب الله سبحانه لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم يوجد، ونحن تتبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهها في مواضع؛ لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق وجودة القريحة. وقامت الحجةُ على العالم بالعرب؛ إذ كانوا أرباب الفصاحة وفطنة المعارضة، كما كانت الحجة في معجزة موسى بالسحرة، وفي معجزة عيسى بالأطباء، فإن الله إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبدع ما تكون في زمان النبي الذي أراد إظهاره، فكان السحر في مدة موسى إلى غايته، وكذلك الطب في زمان عيسى، والفصاحة في زمان محمد صلى الله عليه وسلم» (1).

كذلك نقل قول حازم القرطاجني صاحب كتاب (منهاج البلغاء) عن الإعجاز، إذ قال:«وقال حازم في منهاج البلغاء: وجه الإعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه في جميع أنحائها في جميعه استمراراً لا يوجد له فترة، ولا يقدرُ عليه أحد من البشر. وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالي منه إلاّ في الشيء اليسير المعدود، ثم تعترض الفترات الإنسانية، فينقطع طيب الكلام ورونقه، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفاريق وأجزاء منه» (2).

وذكر السيوطي نقولاً عن غيره في ما قيل عن الفاصلة القرآنية،«وقال الداني: كلمة آخر الجملة.

(1) المعترك: 1/ 23، وينظر: تفسير ابن عطية: 1/ 59- 62

(2) المعترك: 1/ 24، وينظر منهاج البلغاء: 389، 390

قال الجعبري: وهو خلاف المصطلح، ولا دليل له في تمثيل سيبويه بـ«يوم يأت»[1]، و«ما كنَّا نبغ»[2]، وليسا رأس آيٍ؛ لأن مراده الفواصل اللغوية لا الصناعية.

وقال القاضي أبو بكر: الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني[3].

وفرّق الداني بين الفواصل ورؤوس الآي، فقال: الفاصلة هي الكلام المنفصل عمّا بعده.والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس، وكذلك الفواصل يكون رؤوس آيٍ وغيرها، وكلّ رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، قال: ولأجل كون معنى الفاصلة هذا، ذكر سيبويه في تمثيل القوافي«يوم يأتِ»، و«ما كُنّا نبغ»- وليسا رأس آيتين بإجماع- مع«إذا يَسْرِ»[4]، وهو رأس آية باتفاق.

وقال الجعبري: لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفيّ وقياسيّ. أما التوقيفيّ فما ثبت إنه صلى الله عليه وسلم وقف عليه دائماً تحققّنا إنه فاصلة، وما وصله دائماً تحققنا إنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرّة ووصله أخرى، احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة، أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة.والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها تقدّم تعريفها. وأما القياسيّ فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسبٍ، ولا محذور في ذلك، لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما غايته إنه محلّ فصل أو وصل، والوقف على كل كلمة جائز،

(1) سورة هود: 105

(2) سورة الكهف: 64

(3) ينظر: إعجاز القرآن: 409

(4) سورة الفجر: 4

ووصل القرآن كلهُ جائز، فاحتاج القياسيّ إلى طريق تعرفه، فنقول: فاصلة الآية كقرينة السجعة في النثر وقافية البيت في الشعر،...»[1].

ونقل قولاً آخر، قال فيه: «تقع الفاصلة عند الإستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يُباين القرآن بها سائر الكلام، وتسّمى فواصل؛ لأنه ينفصل عندها الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصلٌ بينها وبين ما بعدها، وأخذاً من قوله تعالى:»كتابٌ فُصِّلتْ آياتُه«[2]. ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً؛ لأن الله تعالى لّما سلب عنه اسم الشعر وجب سلب القافية عنه أيضاً لأنها منه، وخاصة في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية فيه، يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعداه»[3]. إنّ الأقوال التي ذكرها السيوطي كانت نقلاً عن الزركشي[4]، الذي ثبّتها في كتابه (البرهان)، وصرّح بآرائهم عن الفاصلة القرآنية، فتابعه السيوطي في هذه الخطوة، ومن ثمّ ختم هذه الأقوال بقول الزركشي عن الفاصلة كما رأينا.

وقد تساءل السيوطي بسؤال قال فيه:«هل يجوز استعمال السجع في القرآن»، فأجاب على السؤال بقوله:«خلاف، الجمهور على المنع؛ لأن أصله من سجع الطير، فَشَرُّفَ القرآن أن يُستعار لشيء منه لفظ أصله مهمل؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك؛ ولأن القرآن من

(1) الإتقان: 3/ 290، 291، والمعترك: 1/ 24

(2) سورة فصلت: 3

(3) الإتقان: 3/ 292، والمعترك: 1/ 25

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 53، 54، 98

صفاته تعالى، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها» [1]. فانطلق على أثر هذا السؤال إلى عرض أقوال البلاغيين، وكيف دار الحديث حول الفاصلة والسجع، وكان أول هذه الأقوال، قول الرماني، فقال:«قال الرماني في إعجاز القرآن: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال: في القرآن سجع، وفرّقوا بأن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني، ولا تكون مقصودة في نفسها. قال: ولذلك كانت الفواصل بلاغة، والسجع عيباً، وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني....»[2].

وذكر رأياً ثانياً معارضاً لقولي الرماني وأبي بكر، حيث قال: «وقال الخفاجي في سر الفصاحة: قول الرماني: إن السجع عيب والفواصل بلاغة غلط، فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى، وهوغير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله، وإن أراد به ما تقع المعاني تابعة له، وهو مقصود متكلف فذلك عيب، والفواصل مثلّه قال: وأظن الذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل، ولم يسمّوا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المرويّ عن الكهنة وغيرهم، وهذا غرض في التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه. قال: والتحرير أن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفواصل. قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود، فهلاّ ورد القرآن كله مسجوعاً؟ وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى عُرفهم وعادتهم، وكان الفصيح منهم لا

(1)الإتقان: 3/ 292، والمعترك: 1/ 25، وينظر: عروس الأفراح: 4/ 451، 452، والمختصر: 4/ 451، 452، والبرهان للزركشي: 1/ 54

(2) الإتقان: 3/ 292، والمعترك: 1/ 25، وينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 89، وإعجاز القرآن: 409، ونكت الإنتصار لنق القرآن: 267

يكون كلامه كله مسجوعاً لما فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لا سيما مع طول الكلام، فلم يَرِد كلّه مسجوعاً جرياً منهم على عرفهم في اللطيفة الغالبة من كلامهم، ولم يخلو من السجع؛ لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة السابقة»[1].

وأورد أيضاً قولاً لابن النفيس في رأيه عن السجع، حيث قال: «وقال ابن النفيس يكفي في حسن السجع ورود القرآن به، قال: ولا يُقدح في ذلك خلّوه في بعض الآيات؛ لأن الحسن قد يقتضي المقام الإنتقال إلى أحسن منه»[2].

لقد عرض السيوطي، كما لحظنا، في هذه السطور نقولاً سبقه إلى ذكرها الزركشي[3]، وقد أضاف السيوطي إلى جانب ما ذكره الزركشي قول ابن النفيس، أما الباقي فقد كان نقلاً عن الزركشي.

وعقد السيوطي فصلاً لخص فيه ما قاله الشيخ شمس الدين بن الصائغ صاحب كتاب (أحكام الرأي في أحكام الآي) عن الأسباب والأحكام التي تقع في آخر الآي؛ وهي لمراعاة المناسبة، وقد قال السيوطي عنه:«قال فيه: اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يُرتكب بها أمور من مخالفة الأصول. قال: وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة فعثرت منها على ما ينيف على الأربعين حكماً»[4]. وقد أخذ السيوطي بعرض هذه الأحكام التي أوصلها إلى أربعين حكماً نقلاً عن ابن الصائغ، حيث قال:

(1) الإتقان: 3/ 294، والمعترك: 1/ 25، 26، وينظر: سر الفصاحة: 204، 205

(2) الإتقان: 3/ 295

(3) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 54- 60

(4) الإتقان: 3/ 296، والمعترك: 1/ 26

«أحدها: تقديم المعمول، إمّا على العامل، نحو: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[1]، قيل: ومنه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[2]، أو على معمول آخر أصله التقديم، نحو ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى﴾[3]، إذا أعربنا (الكبرى) مفعول (نري)، أو على الفاعل نحو: ﴿ولقد جاء آل فرعون النذر﴾[4]. ومنه تقديم خبر كان على اسمها، نحو: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[5].

الثاني: تقديم ما هو متأخر في الزمان، نحو: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾[6]، ولولا مراعاة الفواصل لقدمّت (الأولى)، كقوله: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾[7].

الثالث: تقديم الفاضل على الأفضل، نحو: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[8]، وتقدم ما فيه.

الرابع: تقديم الضمير على ما يفسّره، نحو: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[9].

---

(1) سورة سبأ: 40

(2) سورة الفاتحة: 4

(3) سورة طه: 23

(4) سورة القمر: 41

(5) سورة الإخلاص: 4

(6) سورة النجم: 25

(7) سورة القصص: 70

(8) سورة طه: 70

(9) سورة طه: 67

الخامس: تقديم الصفة الجملة على الصفة المفرد، نحو: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[1].

السادس: حذف ياء المنقوص المعرّف، نحو: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[2]، ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[3].

السابع: حذف ياء الفعل غير المجزوم، نحو:﴿والليل إذا يسرِ﴾[4].

الثامن: حذف ياء الإضافة، نحو:﴿**فكيف كان عذابي ونُـذُر**﴾[5]، ﴿**فكيف كان عقاب**﴾[6].

التاسع: زيادة حرف المدّ، نحو:«الظنونا»، و«الرسولا»، و«السبيلا»، ومنه إبقاؤه مع الجازم، نحو:﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[7]، ﴿**سنقرئك ولا تنسى**﴾[8]، على القول بأنه نُهي.

العاشر: صرف ما لا ينصرف، نحو:﴿**قواريراً. قوارير**﴾[9]..»[10].

---

(1) سورة الإسراء: 13

(2) سورة الرعد: 9

(3) سورة غافر: 32

(4) سورة الفجر: 4

(5) سورة القمر: 16

(6) سورة الرعد: 32

(7) سورة طه: 77

(8) سورة الأعلى: 6

(9) سورة الإنسان: 15، 16

(10) الإتقان: 3/ 296- 301، والمعترك: 1/ 26- 31

ونبه السيوطي إلى قول لابن الصائغ:« قال ابن الصائغ: لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإن القرآن العظيم- كما جاء في الأثر- لا تنقضي عجائبه»[(1)].

فواصل القرآن:

وعقد فصلاً آخر عن فواصل القرآن، التي لا تخرج عن أربعة أشياء نقلاً عن ابن أبي الإصبع المصري، حيث قال:«قال ابن أبي الإصبع: لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتو شيح، والإيغال»[(2)].

التمكين:

قال السيوطي إنه يسمّى ائتلاف القافية، وقد حدّه بقوله:«أن يمهَّد الناثر للقرينة، أو الشاعر للقافية، تمهيداً تأتي به القافية أو القرينة متمكِّنةً في مكانها، مستقرةً في قرارها، مطمئنةً في موضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلِّقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلّقاً تاماً، بحيث لو طرحت لاختلّ المعنى واضطرب الفهم، وبحيث لو سُكت عنها كمّله السامع بطبعه»[(3)]. وقد تابع في هذا الحدّ ابن أبي الإصبع المصري، والزركشي[(4)].

واستشهد لهذا النوع بشواهد قرآنية منها قول الباري سبحانه:**﴿يا شعيب أصلواتك تأمركَ أنْ نتركَ...﴾**، فعلّق السيوطي قائلاً:«فإنه لّما تقدم في الآية ذكرُ العبادة، وتلاه ذكر التصرّف في الأموال، اقتضى ذلك ذكر الحلم والرُّشد على

(1) الإتقان: 3/ 301، والمعترك: 1/ 31
(2) الإتقان: 3/ 302، والمعترك: 1/ 31
(3) الإتقان: 3/ 302، وينظر: المعترك: 1/ 31
(4) ينظر: بديع القرآن: 89، وتحرير التحبير: 224، والبرهان للزركشي: 1/ 79

الترتيب لأن الحلم يناسب العبادات، والرُّشد يناسب الأموال» [1]، وقال عن قوله تعالى:**﴿أولَمْ يهدِ لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم إنّ في ذلك لآياتٍ أفلا يسمعون﴾**، **﴿أوَلَمْ يروا أنّا نسُوقُ الماءَ﴾** إلى قوله:**﴿أفَلا يبصرون﴾**، فقال معلّقاً:«فأتى في الآية الأولى بـ (يهد لهم) وختمها بـ (يسمعون)؛ لأن الموعظة فيها مسموعة، وهي أخبار القرون، بـ(يروا)، وختمها بـ(يبصرون) لأنها مرئية» [2]. ومنها قوله سبحانه:**﴿لا تدركُهُ الأبصار وهو يُدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾**، فقال السيوطي:«فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبير يناسب ما يدركه» [3].

وقد أورد السيوطي تنبيهات ثلاثة بين فيها مواضع اتفاق الفواصل واختلافها في القرآن الكريم، مستشهداً بنصوص قرآنية كريمة، فقال:

«الأول: قد تجتمع فواصل في موضع واحد، ويخالف بينها كأوائل النحل، فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك، فقال:**﴿خلق السمواتِ والأرض بالحقِّ﴾**، ثم ذكر خلق الإنسان من نطفةٍ، ثم ذكر خلق الأنعام، ثم عجائب النبات، فقال:**﴿هو الذي أنزل من السماءِ ماءً لكمْ منه شرابٌ ومنه شَجَرٌ فيه تسيمون. ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كلِّ الثمراتِ إنَّ في ذلك لآيةً لقومٍ يتفكَّرونَ﴾**، فجعل مقطع هذه الآية التفكّر؛ لأنه استدلال بحدوث الأنواع

---

(1) الإتقان: 3/ 302، والمعترك: 1/ 31، 32، وينظر: بديع القرآن: 89، 90، وتحرير التحبير: 224، والبرهان للزركشي: 1/ 80، والآية سورة هود: 87

(2) الإتقان: 3/ 302، والمعترك: 1/ 32، وينظر: البرهان للزركشي: 1/ 79، 80 والآيات من سورة السجدة: 26، 27

(3) الإتقان: 3/ 302، والمعترك: 1/ 32، وينظر: الإيضاح: 2/ 344، 345، والبرهان للزركشي: 1/ 80، 81، والآية من سورة الأنعام: 103

المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار، ولما كان هنا مظنّة سؤال، وهو إنه لِمَ لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر، وكان الدليل لا يتمّ إلاّ بالجواب عن هذا السؤال كان مجال التفكر والنظر والتأمل باقياً، فأجاب تعالى عنه من وجهين: أحدهما: أن تغيّرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت، فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم، فذلك إقرار بوجود الإله تعالى، وهذا هو المراد بقوله:﴿**وسخَّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومُ مسخَّراتٌ بأمره إنَّ في ذلك لآيات لقوم يعقلون**﴾، فجعل مقطع هذه الآية العقل، وكأنه قيل: إن كنت عاقلاً، فاعلم أن التسلسل باطلٌ، فوجب انتهاء الحركات إلى حركةٍ يكون موجدها غير متحرّك، وهو الإله القادر المختار. والثاني: أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبّة الواحدة واحدة. ثم إنّا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحمرة، والآخر في غاية السواد، فلو كان المؤثر موجباً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار، فعلمنا أن المؤثّر قادر مختار، وهذا هو المراد من قوله:﴿**وما ذرأ لكمْ في الأرضِ مختلفاً ألوانه إن في ذلك لآيةً لقومٍ يذّكّرون**﴾، كأنه قيل: اذكر ما ترسّخ في عقلك أن الواجب بالذات والطبع لا يختلف تأثيره، فإذا نظرت حصول هذا الاختلاف، علمت أنّ المؤثر ليس هو الطبائع بل الفاعل المختار، فلهذا جعل مقطع الآية التذكّر»[1]. لقد تابع

(1) الإتقان: 3/ 303، 304، والمعترك: 1/ 32، 33، والآيات من سورة النحل: 3، 4، 10، 11، 12، 13

السيوطي في هـذا التعليـق الزركشـي، فقـد سـبقه في الحـديث عـن هـذا التنبيـه والاستشهاد والتعليق [1].

وقال عن قول الله سبحانه:﴿وهو الـذي جعـلَ لكـمُ النجـومَ...﴾، وعلّـق عليها قـائلاً:«فإنـه خـتم الأولى بقولـه:«لقـومٍ يعلمـون»، والثانيـة بقولـه:«لقـوم يفقهون»، والثالثة بقوله:«لقومٍ يؤمنون»؛ وذلك لأن حسـاب النجـوم والاهتـداء بها يختصّ بالعلماء بذلك، فناسب ختمه بـ (يعلمون)، وإنشاء الخلائق من نفـسٍ واحدة، ونقلهم من صلبٍ إلى رحمٍ ثم إلى الدنيا، ثم إلى حياة وموت، والنظـر في ذلك والفكر فيـه أدقّ، فناسـب ختمـه بــ (يفقهـون)؛ لأن الفقـه فهْـمُ الأشـياء الدقيقة، ولما ذكر ما أنعم به علـى عبـاده مـن سـعة الأرزاق والأقـوات والثمـار وأنواع ذلك، ناسب ختمه بالإيمان الداعي إلى شكره تعالى على نعمه»[2].

وقال عن قوله سبحانه:﴿**وما هو بقول شاعرٍ قليلاً ما تؤمنـون. ولا بقـول كاهن قليلاً ما تذكَّرون**﴾،«حيث ختم الأولى بـ (تؤمنون)، والثانية بـ (تـذكَّرون)، ووجهه أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة وواضحة لا تخفى على أحد، فقـول من قال: شعر، كفرٌ وعناد مَحْضٌ، فناسب ختمه بقوله:﴿**قليلاً ما تؤمنون**﴾. وأمـا مخالفته لنظم الكهان وألفاظ السجع فتحتاج إلى تدبّر وتذكّر؛ لأن كُلاً منهما نثـر، فليست مخالفته لهما في وضوحها لكلّ أحد كمخالفته الشعر، وإنما تظهر بتدبّر مـا في القـرآن مـن الفصـاحة والبلاغـة والبـدائع والمعـاني الأنيقـة فحسـن ختمـه بقوله:﴿**قليلاً ما تذكّرون**﴾[3]».

(1) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 84، 85

(2) الإتقان: 3/ 305، والمعترك: 1/ 34، والآيات من سورة الأنعام: 97، 98، 99

(3) الإتقان: 3/ 305، 306، والمعترك: 1/ 35، والآيتان من سورة الحاقة: 41، 42

وذكر أن من بديع هذا النوع اختلاف الفاصلتين وموضعين في المحدَّث عنه واحد لنكتة لطيفة، ومثّله بقوله عز وجلّ:﴿**وإن تعدّوا نعمت اللهِ لا تحصوها إن الإنسان لظلومٌ كفّار**﴾، وقوله في سورة النحل:﴿**وإنْ تعدّوا نعمت الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم**﴾، وقد علّق على هاتين الآيتين بقول لابن المنِّير:«كأنه يقول: إذا حصلت النعم الكثيرة فأنت آخذها وأنا معطيها، فحصل لك عند أخذها وصفان: كونك ظلوماً، وكونك كفاراً، يعني لعدم وفائك بشكرها، ولِيْ عند إعطائها وصفان: وهما أني غفور رحيم، أقابل ظلمك بغفراني وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرك إلاّ بالتوقير، ولا أجازي جفاك إلاّ بالوفاء»(1). وقد سبقه الزركشي في ذكر الشاهد القرآني والتعليق كذلك(2). وأضاف قائلاً:«وقال غيره: إنما خصّ سورة إبراهيم بوصف المنعم عليه، وسورة النحل بوصف المنعم؛ لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات ألوهيته»(3). وكان هذا القول ذكره الزركشي(4).

وذكر أن نظيره قوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾(5)، وفي سورة فصّلت ختم بقوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(6)، وقد علّل ذلك بقوله: «ونكتة ذلك أن قبل الآية الأولى:﴿**قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيامَ الله ليجزي قوماً**

---

(1) الإتقان: 3/ 306، والمعترك: 1/ 35، والآيتان من سورتي إبراهيم: 34، والنحل: 18

(2) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 86

(3) الإتقان: 3/ 306، والمعترك: 1/ 35

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 86

(5) سورة الجاثية: 15

(6) سورة فصلت: 46

بما كانوا يكسبون﴾، فناسب الختام بفاصلة البعث؛ لأن قبله وصفهم بإنكاره، وأما الثانية فالختام بما فيها مناسب؛ لأنه لا يضيّعُ عملاً صالحاً ولا يزيد على من عمل سيئاً»[1].

وبيّن السبب في قوله سبحانه من سورة النساء:**﴿إن الله لا يغفرُ أنْ يشركَ به ويغفرُ ما دون ذلكَ لمن يشاءُ ومنْ يشركْ بالله فقد افترى إثماً عظيماً﴾**»، ثم أعادها، وختم بقوله:**﴿ومنْ يشركْ بالله فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً﴾**، قال:«ونكتة ذلك أن الأولى نـزلت في اليهود، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه، والثانية نـزلت في المشركين، ولا كتاب لهم وضلالهم أشدّ»[2].

وقال عن سورة المائدة:«ونظيره قوله في المائدة: **﴿ومَنْ لم يحكمْ بما أنـزلَ اللهُ فأولئكَ هم الكافرون﴾**، ثم أعادها فقال:«فأولئكَ همُ الظالمون»، ثم قال في الثالثة:**﴿فأولئكَ همُ الفاسقون﴾**. ونكتته أنّ الأولى نـزلتْ في أحكام المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى. وقيل: الأولى فيمنْ جَحَدَ ما أنـزل الله، والثانية فيمنْ خالفه مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً. وقيل: الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد، وهو الكفر، عبّر عنه بألفاظ مختلفة لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار[3]. إلاّ أن كل ما استشهد به السيوطي، وما أفاده من تعليق كان معتمداً على ما قاله الزركشي عن هذه الآيات الكريمة[4].

---

(1) الإتقان: 3/ 306، والمعترك: 1/ 35، 36، والآية من سورة الجاثية: 14

(2) الإتقان: 3/ 307، والمعترك: 1/ 36، والآيتان سورة النساء: 48، 116

(3) الإتقان: 3/ 307، وينظر: المعترك: 1/ 36، والآيات من سورة المائدة: 44، 45، 47

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 86، 87

وبيّن أن من بديع هذا النوع، أن يـأتي علـى عكـس هـذا، وذلـك باتفـاق الفاصلتين في موضعين والمحدّث عنه مختلف، وقد استشـهد لهـذا النـوع بمـا قالـه سبحانه في سورة النور:﴿**ياءيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكتْ أيمانكم**﴾ إلى قوله سبحانه:﴿**كذلك يبيّنُ الله لكم الآياتِ والله عليمٌ حكـيمٌ**﴾، ثـم قـال تعـالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [1].

أما التنبيه الثاني، فقد بيّن فيه بعضاً مشـكلات الفواصـل القرآنيـة، حيـث قال:«من مشكلات الفواصل قوله تعالى:﴿**إنْ تعذّبهم فإنّهم عبادُك وإنْ تغفِرْ لهم فإنّكَ أنتَ العزيز الحكيم**﴾، فإن قوله:﴿**وإن تغفر لهم**﴾ يقتضي أن تكون الفاصـلة (الغفور الرحيم)، وكذا نقلت عن مصحف أبيّ، وبها قرأ ابن شَـنْبود، وذكـر في حكمته إنه لا يغفر لمن استحق العذاب إلاّ منْ ليس فوقه أحد يردُّ عليـه حكمـه، فهو العزيز أي الغالب، والحكيم هو الذي يضع الشيء في محله. وقد يخفى وجـه الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال فيتوهّم إنـه خـارج عنهـا، ولـيس كـذلك، فكـان في الوصـف بـالحكيم احـتراس حسـن، أي وإنْ تغفـر لهـم مـع استحقاقهم العذاب فلا يعترض عليك أحد في ذلك، والحكمة فيمـا فعلتـه» [2].
ومن الجدير بالذكر أن هذا التنبيه ومـا أُشـكل في هـذه الآيـة الكريمـة، سـبقه في ذكرها القزويني والزركشي، ومن ثمّ أورد السيوطي التعليق نفسـه، وتابعهمـا في الرأي كذلك [3].

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 307، والمعـترك: 1/ 36،و البرهـان للزركشـي: 1/ 88، والآيتـان مـن سورة النور: 58، 59
(2) الإتقان: 3/ 307، 308، والمعترك: 1/ 36، 37، والآية من سورة المائدة: 118
(3) ينظر: الإيضاح: 2/ 345، والبرهان للزركشي: 1/ 89

وأتى السيوطي بنظير الآية الكريمة السابقة في قوله عزّ اسمه في سورة التوبة: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1]، وقوله في سورة الممتحنة: ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[2]، وقوله في سورة غافر: **﴿ربَّنا وأدخلهمْ جنّاتِ عَدْنٍ﴾**، إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[3]، وفي سورة النور: **﴿ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُهُ وأنَّ اللهَ توّابٌ حكيم﴾**، فعلّق على قوله سبحانه في هذه السور قائلاً: «فإن بادئ الرأي يقتضي (توّاب رحيم)؛ لأن الرحمة مناسبة للتوبة لكن عبّر به إشارةً إلى فائدة مشروعية اللّعان وحكمته، وهي السَّتْر عن هذه الفاحشة العظيمة»[4].

وأشار إلى أن من خفي ذلك ما قاله سبحانه وتعالى في سورة البقرة: «هو الذي خلق لكم ما في الأرضِ جميعاً ثم استوى إلى السماء فسوَّاهنَّ سبع سمواتٍ وهو بكل شيءٍ عليمٌ»، وفي آل عمران قال: **﴿قلْ إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوهُ يعلمهُ الله ويعلمُ ما في السمواتِ وما في الأرضِ واللهُ على كل شيء قديرٌ﴾**، فعلّق السيوطي على الآيتين بقوله: «فإنَّ المتبادر إلى الذهن في آية البقرة الختم بالقدرة، وفي آية آل عمران الختم بالعلم، والجواب أن آية البقرة لـمّا تضمّنت الإخبار عن خلق الأرض، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت، والخالقُ على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كليّاً وجزئياً، مجملاً

(1) سورة التوبة: 71

(2) سورة الممتحنة: 5

(3) سورة غافر: 8

(4) الإتقان: 3/ 308، والمعترك: 1/ 37، وينظر: البرهان للزركشي: 1/ 90، 91، والآية الأخيرة من سورة النور: 10

ومفصلاً، ناسب ختُمها بصفة العلم، وآية آل عمران لـمّا كانت في سياق الوعيد على موالاة الكفار وكان التعبير بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالعقاب والثـواب، ناسب ختمها بصفة القدرة» [1].

وقال عن قوله سبحانه:﴿**وإنْ مِنْ شيءٍ إلاّ يسبِّحُ بحمدهِ ولكن لا تفقهـون تسبيحهم إنه كان حليماًغفوراً**﴾، فعلّق السيوطي قائلاً:«فـالختم بـالحلم والمغفـرة عقب تسابيح الأشياء غير ظاهر في بادئ الرأي، وذكر في حكمته إنه لـمّا كانـت الأشياء كلها تسبّح ولا عصيان في حقّها وأنتم تعصون، ختم به مراعـاةً للمقـدّر في الآية وهو العصيان، كما جاء في الحـديث:«لـولا بهـائمٌ رُتَّـع وشـيوخٌ رُكَّـع، وأطفال رُضَّع، لصُبّ عليكم العذاب صبّاً»، وقيل: التقدير: حليمـاً عـن تفـريط المسبّحين، غفوراً لذنوبهم، وقيل: حليماً عن المخاطبين الذين لا يفقهون التسبيح بإهمالهم النظر في الآيات والعبر ليعرفوا حقه بالتأمل فيمـا أودِع في مخلوقاتـه ممّـا يوجب تنـزيهه» [2]. إن مـا أفـاد بـه السـيوطي في هـذا التعليـق كـان أخـذاً عـن الزركشي [3]، أما التعليق الأول فقد ذكره الزركشي أيضاً، إلاّ أن السيوطي توسّع في الشرح والتعليق.

والتنبيه الثالث ذكر فيه السيوطي فواصل لا نظـير لهـا في القـرآن الكـريم، كقول الباري سـبحانه عقـب الأمـر بـالغضّ في سـورة النـور: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [4]، وقوله عقب الأمر بالدّعاء والاستجابة: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ﴾ [5]،

(1) الإتقان: 3/ 308، 309، والمعترك: 1/ 37، والآيتان من سورتي البقرة: 29، وآل عمران: 29

(2) الإتقان: 3/ 309، والمعترك: 1/ 37، 38، والآية من سورة الإسراء: 44

(3) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 92، 93

(4) سورة النور: 30

(5) سورة البقرة: 186

وقد ذكر أن هذا القول تعريض بليلة القدر؛ كونه ذُكر عقب ذكر رمضان، أي لعلهُمْ يرشدون إلى معرفتها [1].

التصدير:

عرّفه بقوله:«وأما التصدير فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدّمت في أول الآية، وتسمّى أيضاً ردّ العجز على الصدر» [2]، متابعاً في هذا التعريف ابن أبي الإصبع المصري [3]، وألمح إلى أن ابن المعتز قسمّ التصدير (ردّ العجز على الصدر) على ثلاثة أقسام [4]، وقد عرض السيوطي هذه التقسيمات قائلاً:

الأول: وذلك بأن يوافق آخر الفاصلة، آخر كلمة في الصدر، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [5].

والثاني: أن يوافق أول كلمة منه، كقوله سبحانه: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [6]، وبقوله: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [7].

والثالث: أن يوافق بعض كلماته، وقد استشهد لهذا النوع بشواهد قرآنية كثيرة منها: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 309، والمعترك: 1/ 38

(2) الإتقان: 3/ 309، والمعترك: 1/ 38

(3) ينظر: بديع القرآن: 36

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 309، 310، والمعترك: 1/ 38، والبديع: 47

(5) ينظر: بديع القرآن: 36، والآية من سورة النساء: 166

(6) ينظر: بديع القرآن: 36، والآية من سورة آل عمران: 8

(7) ينظر: بديع القرآن: 36، والآية من سورة الشعراء: 168

بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[1]، ومنها أيضاً قوله تباركَ وتعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَـٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾[2]، و﴿قال لهم موسى ويلكم لا تفتروا على اللهِ كذباً﴾، إلى قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾[3]، و ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾[4].

لقد تبنّى السيوطي في ما قاله عن التقسيمات الثلاثة كلام المصري[5]، فقد فقد سبقه في الحديث عن هذا النوع، وفي ما أتى به من التقسيمات الثلاثة التي أسندها إلى ابن المعتز.

التوشيح:

أما التوشيح فقد عرّفه بقوله:«هو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية»[6]، وقد فرّق السيوطي بين التصدير والتوشيح، بأن الأول دلالته لفظية، لفظية، أما الثاني فدلالته معنوية، متابعاً في هذا القول المصري وابن حجة الحموي[7]. واستشهد لهذا النوع بقوله تعالى:﴿**إنَّ الله اصطفى آدم...**﴾، وقال معلقاً:«فإن (اصطفى) يدلّ على أن الفاصلة (العالمين) لا باللفظ؛ لأن لفظ

(1) ينظر: البديع: 48، وبديع القرآن: 37، وتحرير التحبير: 117، وخزانة الأدب: 115، والآية من سورة الأنعام: 10

(2) ينظر: البديع: 48، والصناعتين: 401، وبديع القرآن: 37، والآية من سورة الإسراء: 21

(3) ينظر: البديع: 48، والصناعتين: 401، والآية من سورة طه: 61

(4) سورة نوح: 10

(5) ينظر: بديع القرآن: 36، 37

(6) الإتقان: 3/ 310، والمعترك: 1/ 39

(7) ينظر: تحرير التحبير: 231، وخزانة الأدب: 101

(العالمين) غير لفظ (اصطفى)، ولكن بالمعنى، لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون»[1]، وعلّق على قوله جل وعلا:﴿وآيةٌ لهم الليلُ...﴾ نقلاً عن ابن أبي الإصبع، إذ قال:«قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظاً لهذه السورة متفطناً إلى أن مقاطع آيها النون المردفة، وسمع في صدر الآية انسلاخ النهار من الليل عَلم أن الفاصلة (مظلمون)؛ لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلم، أي دخل في الظلمة، ولذلك سمِّي توشيحاً؛ لأن الكلام لـمّا دلّ أوله على آخره نزل المعنى منزلة الوشاح، ونزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والكَشْح اللذين يجول عليهما الوشاح»[2]. لقد جمع السيوطي في هذا التعليق قولي المصري والزركشي معاً، فكان القسم الأول للمصري والثاني للزركشي[3].

الإيغال

أما، الإيغال، فلم يبحث هذا النوع؛ مشيراً إلى إنه تكلم عليه في نوع الإطناب[4].

---

(1) الإتقان: 3/ 310، والمعترك: 1/ 39، وينظر: بديع القرآن: 90، 91، وتحرير التحبير: 228، وخزانة الأدب: 100، 101، والبرهان للزركشي: 1/ 95، والآية من سورة آل عمران: 33

(2) الإتقان: 3/ 310، والمعترك: 1/ 39، والآية من سورة يس: 37

(3) ينظر: بديع القرآن: 91، وتحرير التحبير: 228، 229، والبرهان للزركشي: 1/ 95

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 310

وعقد السيوطي فصلاً آخر بحث فيه أقسام الفواصل، فقال عنه:«قسّم البديعيون السجع، ومثلّه الفواصل إلى أقسام:مطرّف، ومتواز، ومتوازن، ومرصّع، ومتماثل» [1].

والأول الذي يسّمى مطرّفاً، وذلك إذا اختلفت الفاصلتان في الوزن، واتفقت في حروف السجع، ومثلّه بقوله تعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [2].

أما الثاني فهو المتوازي، وهو:«أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقفية» [3] واستشهد له بقوله سبحانه: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ [4].

وقال عن المتوازن: هو أن«يتفقا في الوزن دون التقفية» [5]، كقوله تعالى: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ [1].

(1) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39، ونهاية الإيجاز: 34، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 178، والإيضاح: 2/ 393، وعروس الأفراح: 4/ 446، والمختصر: 4/ 446، والبرهان للزركشي: 1/ 76، والآيتان من سورة نوح: 13، 14

(3) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39

(4) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39، وينظر: نهاية الإيجاز: 65، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 178، والإيضاح: 2/ 394، وعروس الأفراح: 4/ 448، والمختصر: 4/ 448، والبرهان للزركشي: 1/ 75، والآيتان من سورة الغاشية: 13، 14

(5) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39

وحدَّ السيوطي المرصّع بقوله:«أن يتفقا وزناً وتقفيةً، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك»[(2)]، واستشهد لهذا القسم بقوله تعالى« ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[(3)]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾[(4)].

ولقد اختلف العلماء إزاء فن (الترصيع) أو (المرصّع)، هل ورد في القرآن الكريم أم لم يرد؟ فبعضهم ذهب إلى وروده في القرآن[(5)]، واستخرجوا لهذا الفن آيات قرآنية كريمة، وبعضهم الآخر ذهب إلى العكس من ذلك في إنه نادر ولم يرد في القرآن على الرغم من علّو قدر هذا الفن[(6)]. ولقد كان السيوطي متفقاً مع المذهب الأول، ومستنبطاً الشواهد القرآنية نفسها.

أما القسم الأخير فقد كان المتماثل، وقد قال في حدّه:«أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصّع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي»، واختار لهذا القسم ما قاله سبحانه

=

(1) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39، وينظر: نهاية الإيجاز: 65، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 178، والإيضاح: 2/ 398، وعروس الأفراح: 4/ 456، والمختصر: 4/ 456، والبرهان للزركشي: 1/ 105، والآيتان من سورة الغاشية: 15، 16

(2) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 39

(3) سورة الغاشية: 25، 26

(4) سورة الإنفطار: 13، 14

(5) ينظر: البديع في نقد الشعر: 116، ونهاية الإيجاز: 66، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 169، ومفتاح العلوم: 672

(6) ينظر: المثل السائر: 1/ 264، والإيضاح: 2/ 393، 394، والطراز: 3/ 357، والبرهان للزركشي: 1/ 77

وتعالى:﴿وآتيناهمـا الكتـاب المسـتبين. وهـديناهما الصـراط المسـتقيم﴾، وعلّـق قائلاً:«فالكتاب والصراط متوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحـرف الأخير» [1]. ولقد كان السيوطي في ما أفاده عن القسـم الأخـير مسـانداً ومتابعـاً القزويني والسبكي والتفتازاني [2].

وعقد السيوطي فصلاً آخر بحث فيه نوعين بـديعيين مـتعلقين بالفواصـل، وهما: التشريع والإلتزام، وذكر عن الأول أن المصري سّماه (التـوأم) [3]، وقـال السيوطي في حدّه:«وأصله أن يبنيَ الشاعر بيته على وزنين مـن أوزان العـروض، فإذا سقط منهما جزء أو جزآن صار الباقي بيتـاً مـن وزن آخـر، ثـم زعـم قـوم اختصاصه به» [4]، وقد تابع السيوطي في هذا الحدّ ابن حجة الحموي [5].

ونقل قولاً آخر، مفاده:«وقال آخرون: بل يكون في النثـر بـأن يبنـى علـى سجعتين لو اقتصر على الأولى منهما كـان الكـلام تامـاً مفيـداً. وإن ألحقـت بـه السجعة الثانية كان في التمام والإفادة علـى حالـه مـع زيـادة معنـى مـا زاد مـن اللفظ»[6].

وذكر قولاً للمصري أنه«جاء من هذا البـاب معظـم سـورة الـرحمن، فـإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون«فبأيّ آلاءِ ربّكما تكـذبان»، لكـان

---

(1) الإتقان: 3/ 311، والمعترك: 1/ 40، والآيتان من سورة الصافات: 117، 118

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 398، وعروس الأفراح: 4/ 457، والمختصر: 4/ 457

(3) ينظر: بديع القرآن: 231، وتحرير التحبير: 522

(4) المعترك: 1/ 40، وينظر: الإتقان: 3/ 312

(5) ينظر: خزانة الأدب: 199

(6) الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 40

الكلام تاماً مفيداً، وقد كمل بالثانية، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ» [1]، فعقّبَ السيوطي على كلامه قائلاً: «قلت التمثيلُ غير مطابق، والأوْلى أن يمثّل بالآيات التي في أثنائها ما يصلح أن تكون فاصلة، كقوله: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [2].

وقال عن النوع البديعي الآخر (الإلتزام) إنه يسمّى لزوم ما لا يلزم، وعرّفه قائلاً: «وهو أن يُلتزم في الشعر أو النثر حرفٌ أو حرفان فصاعداً قبل حرف الروي بشرط عدم الكلفة» [3]، وكان متابعاً في هذا القول المصري والحموي [4]. ومن ثم أتى بشواهد قرآنية، وكان مثال التزام حرف، قوله سبحانه: **﴿فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ. وأما السائلَ فلا تنهرْ﴾**، فقال إنه التزم الهاء قبل الراء [5]، وإنَّ مثلَه قوله تبارك وتعالى: **﴿ألمْ نشرحْ لكَ صدركَ﴾**، فقد التزم فيها الراء قبل الكاف [6]. أما قوله عزّ اسمه: **﴿فلا أُقسمُ بالخنَّس. الجوارِ الكُنَّس﴾**، فقد

(1) الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 40، وينظر: بديع القرآن: 232، 233، وتحرير التحبير: 523، والآية من سورة الرحمن: 18

(2) الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 40، والآية من سورة الطلاق: 12

(3) الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 40

(4) ينظر: بديع القرآن: 227، وتحرير التحبير: 517، وخزانة الأدب: 435

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 40، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني: 172، وبديع القرآن: 227، وتحرير التحبير: 517، والإيضاح: 2/ 399، وعروس الأفراح: 4/ 465، والمختصر: 4/ 465، والآيتان من سورة الضحى: 9، 10

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 40، 41، والآية من سورة الإنشراح: 1

فقد التزم فيها النون المشددة قبل السين[1]، كذلك قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ١٧ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾[2].

وكان مثال التزام حرفين، قوله سبحانه: ﴿وَٱلطُّورِ ١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾[3]، و ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾[4]، و«﴿بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ ٢٧ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ﴾[5].

وأما مثال التزام ثلاثة أحرف، فقد استشهد له بقوله جلّ وعلا: ﴿تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ٢٠١ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾[6].

ورأينا أن السيوطي في شواهده القرآنية لم يخرج فيها عن البلاغيين الذين سبقوه.

وأنهى السيوطي حديثه عن الفاصلة القرآنية بتنبيهات سبعة، فقال:«الأول: قال أهل البديع: أحسن السجع ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ٢٨ وَطَلۡحٖ

---

(1) ينظر: الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 41، وبديع القرآن: 227، وتحرير التحبير: 517، وخزانة الأدب: 435، والآيتان من سورة التكوير: 15، 16

(2) ينظر: الإتقان: 3/ 312، والمعترك: 1/ 41، وبديع القرآن: 227، وتحرير التحبير: 517، وخزانة الأدب: 435، والآيتان من سورة الانشقاق: 17، 18

(3) ينظر: الإتقان: 3/ 313، والمعترك: 1/ 41، وبديع القرآن: 227، وتحرير التحبير: 517، والآيات من سورة الطور: 1، 2، 3

(4) ينظر: الإتقان: 3/ 313، والمعترك: 1/ 41، وبديع القرآن: 228، وتحرير التبحير: 517، وخزانة الأدب: 435، والآيتان من سورة القلم: 2، 3

(5) ينظر: الإتقان: 3/ 313، والمعترك: 1/ 41، وبديع القرآن: 228، وتحرير التحبير: 517، 518، والآيات من سورة القيامة: 26، 27، 28

(6) ينظر: الإتقان: 3/ 313، والمعترك: 1/ 41، وبديع القرآن: 228، وتحرير التحبير: 517، والإيضاح: 2/ 399، وعروس الأفراح: 4/ 465، والآيتان من سورة الأعراف: 201، 202

مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾[(1)] ينظر: الإيضاح: 2/ 394، وعروس الأفراح: 4/ 449، والمختصر: 4/ 449، والبرهان: 1/ 106، والآية من سورة الواقعة: 28، ويليه ما طالت قرينته الثانية نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾[(2)]، والثالثة نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾[(3)]، وقال ابن الأثير: الأحسن في الثانية المساواة، وإلاّ فأطول قليلاً، وفي الثالثة أن تكون أطول[(4)]، وقال الخفاجي: لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من من الأولى[(5)].

الثاني: قالوا: أحسن السجع ما كان قصيراً، لدلالته على قوة المنشئ، وأقلُّه كلمتان، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ﴾[(6)]، ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾[(7)]، ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾[(8)]، و ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾[(9)]، والطويل ما زاد عن العشرة، كغالب الآيات، وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر[(10)].

(1) ينظر الإيضاح: 2/ 394، وعروس الأفراح: 4/ 449، والمختصر: 4: 449، والبرهان للزركشي: 1/ 77، والايات من سورة الواقعة: 28-30

(2) ينظر: الإيضاح: 2/ 394، وعروس الأفراح: 4/ 449، والمختصر: 4/ 449، والبرهان للزركشي: 1/ 77، والآيتان من سورة النجم: 1، 2

(3) ينظر: الإيضاح: 2/ 394، وعروس الأفراح: 4/ 449، والمختصر: 4/ 449، 450، والبرهان للزركشي: 1/ 77، 78، والآيات من سورة الحاقة: 30-32

(4) ينظر: سر الفصاحة: 226، والمثل السائر: 1/ 239

(5) ينظر: عروس الأفراح: 4/ 450

(6) سورة المدثر:

(7) سورة المرسلات: 1

(8) سورة الذاريات: 1

(9) سورة العاديات: 1

(10) ينظر: الإيضاح: 2/ 395، والبرهان للزركشي: 1/ 78

الثالث: قال الزمخشري في كشافه القديم: لا تُحسن المحافظة على الفواصل لمجرّدها إلاّ مع بقاء المعاني على سردها على المنهج الـذي يقتضـيه حسـن الـنظم والقوافي، فأما أن تهمل المعاني ويُهتم بتحسين اللفظ وحده، غير منظـور فيـه إلى مؤدّاه، فليس من قبيل البلاغة، وبـني علـى ذلـك أنّ التقـديم في«وبـالآخرة هـم يُوقنون»، ليس لمجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص[1].

الرابع: مبنى الفواصل على الوقف، ولهـذا سـاغ مقابلـة المرفـوع بـالمجرور وبـالعكس[2]، كقولـه:﴿إنـا خلقنـاهم مـن طـينٍ لازب﴾، مـع قولـه: ﴿عـذابٌ واصبٌ﴾، و﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾[3]. وقولـه:﴿بمـاءٍ منهمـر﴾، مـع قولـه:﴿قـد قُـدِرَ﴾، و﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾[4]. وقوله:«وما لهم من دونه مـن والٍ»، مـع قولـه: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[5].

الخامس: كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المدّ واللين وإلحـاق النـون، وحكمته وجود التمكن مع التطريب بذلك، كمـا قـال سـيبويه:إنهـم إذا ترنّمـوا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنهم أرادوا مـدّ الصـوت، ويتركـون ذلـك إذا لم يترنّموا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع[6].

السـادس: حـروف الفواصـل إمّـا متماثلـة، وإمّـا متقاربـة، فـالأول

(1) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 72، والآية من سورة البقرة: 4

(2) ينظر: م ن: 1/ 69، 70

(3) سورة الصافات: 11، 9، 10

(4) سورة القمر: 11، 2

(5) سورة الرعد: 12، 13

(6) ينظر: الكتاب: 4/ 204، والبرهان للزركشي: 1/ 68، 69

مثل:«والطور. وكتاب مسطور. في رقّ منشور. والبيت المعمور» [1]. والثاني مثل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [2]، «والقرآن المجيد. بل عجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم فقال الكافرون هذا شيءٌ عجيب [3] قال الإمام فخر الدين وغيره: إن فواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة، قال: وبهذا يترجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسملة وجعل«صراط الذين»إلى آخرها آية؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة﴿أنعمت عليهم﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصل سائر آيات السورة، لا بالمماثلة ولا بالمقاربة، ورعاية التشابه في الفواصل لازمة [4].

السابع: كثُر في الفواصل التضمين والإيطاء لأنهما ليسا بعيبين في النثر، وإن كانا عيبين في النظم. فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلّقاً بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِ﴾ [5]، والإيطاء تكرّر الفاصلة بلفظها كقوله تعالى في الإسراء: ﴿كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [6]. وختم بذلك الايتين بعدها» [7]

لقد لحظنا السيوطي من عنوان النوع الذي تحدث عنه، وهو (فواصل الآي) إنه خصّ الفواصل بالحديث ولم يقل السجع، ولم يقف عند هذا الحد؛ فقد

(1) ينظر: سر الفصاحة: 203، والبرهان للزركشي: 1/ 73، والآيات من سورة الطور: 1-4

(2) ينظر: سر الفصاحة: 204، والبرهان للزركشي: 1/ 104، والآيتان من سورة الفاتحة: 2، 3

(3) ينظر: سر الفصاحة: 204، والبرهان للزركشي: 1/ 74، 75، والآيتان من سورة ق: 1، 2

(4) ينظر: البرهان للزركشي: 1/ 75

(5)سورة الصافات: 137، 138

(6) سورة الاسراء: 93

(7) الإتقان: 3/ 313-315، والمعترك: 1/ 41-43

رأيناه كيف استهل حديثه عن الفاصلة القرآنية- في كتابه المعترك التي عدّها وجهاً من وجوه الإعجاز- حيث أخذ بوصف القرآن الكريم بأنه حسن التأليف، وأن أسلوبه مخالف لأساليب العرب نظماً كان أو نثراً. وما أفاده من كلام في أثناء معرض حديثه عن قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[1]، في أن القرآن مخالف لنظم الشعر، كذلك نظم الكهان، وهذه المخالفة تتطلب التدبّر والتفكّر بما يحويه القرآن الكريم من فصاحة وبلاغة وبدائع ومعانٍ أنيقة، من ذلك يتضح إنه مؤيد لمصطلح (الفواصل القرآنية)، ومتابع في هذا الرأي العلماء الذين تحدثوا قديماً عن هذا الموضوع أمثال: الرماني والباقلاني[2]، والعلماء المتأخرين أمثال: السكاكي والقزويني والزركشي[3].

ومن الجدير بالذكر أن كل ما ذكره السيوطي في هذا النوع والوجه الإعجازي كان مقتدياً فيه بمنهج الزركشي، حيث لخّص ما قاله الزركشي عن الفواصل القرآنية، ومهما يكن من أمر يمكن القول أن السيوطي بحث في موضوعه أقوالاً عديدة خاضت في الحديث عن قضية الفواصل والسجع، حيث ثبّت أقوال أهل الكلام، وأهل البلاغة، وكيف استحرّ الجدل بينهما. وزاد على ما أضافه الزركشي، إذ جمع كل ما قيل عن الفواصل القرآنية، وما يتصل بها من أنواع بديعية كالتشريع والالتزام والتوشيح والتصدير، وغيرها، كذلك عرض ما قاله شمس الدين بن الصائغ الحنفي عن المناسبة، إلى جانب ذلك كانت له إضافاته وآراؤه الواضحة.

(1) سورة الحاقة: 41، 42

(2) ينظر: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل: 89، وإعجاز القرآن: 409

(3) ينظر: مفتاح العلوم: 672، والإيضاح: 2/ 395، والبرهان للزركشي: 1/ 53

الخاتمة

وفي نهاية المطاف نصل إلى أهم النتائج التي خلص إليها بحثنا:

ففي التمهيد كان السيوطي يرى أن لا نهاية لوجوه إعجاز القرآن الكريم، وفي الوقت نفسه قام بحصر وجوه الإعجاز القرآني في خمسة وثلاثين وجهاً إعجازياً، واتضح أيضاً أن كتاب (المعترك) ألفه السيوطي بعد أن ألف كتاب (الإتقان)؛ لكون المباحث التي بحثها فيه مباحث موجزة ومختصرة من المباحث التي درسها وتناولها في كتابه (الإتقان)، فكان محقاً في وصفه (المعترك) بأنه كراسة مختصرة، ولأن كتابهُ (الإتقان) كان أكثر شمولاً واستيعاباً وكلاماً في المباحث التي تناولها، ويظهرُ هذا الأمر جلياً في عدد المباحث التي بحثها في (الإتقان) فقد كانت ثمانين نوعاً، أما في (المعترك) فكانت خمسة وثلاثين وجهاً إعجازياً.

وقد حظيت الفنون البلاغية عند السيوطي بأهمية بالغة، حيث عمل على ربطها بالقرآن الكريم بجعلها من الوجوه الإعجازية، فكانت خطوته هذه وسيلة لغاية أسمى وهي بيان سر الإعجاز القرآني مثبتاً ذلك بالشواهد القرآنية. وكانت أولى الوجوه الإعجازية البلاغية، هي الوجوه الخاصة بعلم المعاني وهو الفصل الأول من البحث، وفيه توصلنا إلى أن السيوطي كان متحرراً في منهجيته فلم يقم بالتقسيم المتعارف عليه لفنون البلاغة إلى المعاني والبيان والبديع، وإنما ميّز كل مسألة أو فن بلاغي بوجه إعجازي بلاغي، ولم يلزم نفسه بالتسلسل الدقيق في هذه الوجوه الإعجازية وإنما كانت متفرقة، وربما يذكر وجهاً بعد وجه، وكان بحثه في كل وجه إعجازي معتمداً على جهود سابقيه فظهرت دراسته معتمدة على الجمع وعلى ما استقر عليه البحث في المسائل البلاغية، إلا أن جهده لم يخل

من بصمة أثر تحسب لمؤلفنا جـلال الـدين السـيوطي، حيـث كانـت لـهُ نظراتـه الخاصة في المسائل البلاغية التي يوردها، ولحظنا ذلك جلياً في رأيه عـن المسـاواة، وفي أساليب الإطناب وتحديداً في أسلوب التأكيد والتكرير وعطـف العـام علـى الخاص، وما قاله في الاحتباك وهو من أنواع الحذف، وفي عدم تقسـيمه أسـلوب الإنشاء على طلبي وغير طلبي، وعدّه الترجـي والقَسَـم مـن أسـاليب الطلـب في الوقت الذي لم تُعط لهذين الأسلوبين أية أهمية تـذكر مـن البلاغـيين الآخـرين، وأيضاً في المسألة التي وردت في قاعدة التنكير والتعريف.

أما الوجوه الإعجازية البلاغية الخاصة بعلم البيان وهو الفصل الثاني مـن البحث، فقد ظهر فيه أن دراسته قامت على نقل كل ما ذكره الزركشي في الفنون البلاغية التي تدخل ضمن علم البيان، ويمكن أن نصف بحثه بأنـه بحـث بلاغـي صرف عـدل فيـه عـن الحـس الفـني وإدراك الـذوق في التحليـل إلى الانغمـاس بالتقسـيمات والتفريعـات. وعلـى الـرغم مـن ذلـك كلـه فقـد كانـت لـه آراؤهُ ومشاركاته المهمة والواضحة، كـردّه علـى مـن أنكـر المجـاز في القـرآن الكـريم، واستشهاده بآيات كريمة استدل بها على وجود أسلوب القلب في بعض من آيات الذكر الحكيم، وفي عدم تقسيمه المجاز اللغوي على مجاز مرسل ومجاز اسـتعاري، وجعله فن الاستعارة رديفاً لفن التشبيه وجمعهما في وجه إعجازي واحد.

أما الفصل الثالث فقد كان خاصاً بعلم البديع، وبه حصر السيوطي بعضـاً من المحسنات المعنوية واللفظية في وجه إعجازي واحد. وكانت الغالبيـة العظمـى من المحسنات البديعية المعنوية منها واللفظية نقلاً عن ابن أبـي الإصـبع المصـري، وبعضها الآخر كان نقلاً عن القزويني والزركشي وابن حجة الحمـوي، ولم يكـن

هم السيوطي في هذا الوجه الإعجازي التقصي والجمع والنقـل وإنمـا كانـت لـه آراؤه الواضحة والبارزة، فكان المعارض والمعقب والمضيف إلى أقوال البلاغـيين، وكان ذلك واضحاً على امتداد حديثه عن هذا الوجه الإعجـازي. أمـا فواصـل الآي فلم يبحثها ضـمن الوجـه الإعجـازي البـديعي، إنمـا أفـرد بحثهـا في وجـه إعجازي آخر إلى جانب حديثه عن محسنات بديعية لها صلة بالفواصـل القرآنيـة، وقامت مادة السيوطي في هذا الوجه الإعجازي على نقل كل ما ذكره الزركشـي عن الفاصلة القرآنية، وعلى الرغم من ذلك لحظنا عند مؤلفنا وقفات برزت لنـا رؤيتهُ الخاصة، من ذلك وصفهُ نهاية الآيـة الكريمـة بالفاصـلة ولم يقـل السـجع، وشبهها بالسجع الذي عُرف به كلام العرب وبذلك وضع حداً فاصـلاً ودرجـة تميزت بها آيات القرآن الكريم عن السجع الذي يُدار على لسان العرب، وأيضـاً استشهاده بآيات من الذكر الحكـيم عـن فـن الترصـيع إثباتـاً لـوروده في القـرآن الكريم.

وقد اعتراني شعور في بداية عملي بهذا البحـث أن السـيوطي مجـرد ناقـل لجهود السابقين وعلى الرغم من اعتراف السيوطي نفسـه أن الفضـل يرجـع إلى علماء الأمة المحمدية وأنه لم يكن في عمله إلا ناقلاً أقـوالهم ومختـاراً مـن ريـاض كتبهم المتنوعة والمختلفة المجالات أطيبها وأعطرهـا، ألفينـا لـه في بعـض المسـائل البلاغية وقفات ولمسات ومعارضات وإضافات ومشاركات في القول، وفي بعض المسائل البلاغية الأخرى كان ناقلاً عارضاً أقوال البلاغـيين الآخـرين وآراءهـم. ويرجع لهُ الفضل في أنه ثبّت لنـا نصوصـاً لأمهـات كتـب لم تـنج مـن عاديـات الزمن.

وتوضح لنا من البحث والتقصي في المصادر التي ذكرها السيوطي أنه كـان متحلياً بـأخلاق العلمـاء الصـالحين، حيـث كـان أميناً ودقيقـاً في نقلـه وجمعـه النصوص من المصادر، فلم ينسب ما ليس له لنفسه، بـل ذكـر كـل رأي منسـوباً لصاحبه، وكان السيوطي محقاً عندما قال إنه أكثر ترتيبـاً وتنسـيقاً مـن الزركشـي صاحب كتاب (البرهان)، إذ عمل السيوطي على جمع المحسنات البديعية وجعلها في وجه إعجازي خاص بها، بينما ضـم الزركشـي هـذه المحسـنات وبعضـاً مـن مسائل علمي المعاني والبيان وأدرجها تحت باب أساليب القرآن الكـريم وفنونـه البليغة، أخيراً نقول إن السيوطي كـان بحـق موسـوعياً كـبيراً، ومـن يغتـنم كتبـه ويطلع عليها فإنه يغنيه ويكفيه مؤنة الرجوع إلى أكثر الكتب والمراجع.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

خير ما نبدأ به القرآن الكريم

- **الإتقان في علوم القرآن**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني- القاهرة، الطبعة الأولى1387هـ -1967م
- **أثر النحاة في البحث البلاغي**، د. عبد القادر حسين، نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة1970م
- **أحكام القرآن**، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بأبي بكر(ت543هـ)، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد عبد القادر عطا، القسم الأول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان1416هـ - 1996م
- **إحياء علوم الدين**، للإمام الشيخ حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي(ت505هـ)، تحقيق وتصحيح هيأة التحقيق بدار الوعي العربي، المجلد الأول، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى2000م
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)، تح: د. مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م
- **أساس البلاغة**، تأليف الإمام العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، دار صادر- بيروت1399هـ - 1979م
- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، تأليف عبد السلام محمد هارون، مطابع الدجوي، مصر- القاهرة، الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م

- **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، د. قيس إسماعيل الآوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، بيت الحكمة، دار الحكمة للطباعة 1402هـ - 1982م
- **أساليب القسم في اللغة العربية**، كاظم فتحي الراوي، مطبعة الجامعة المستنصرية- بغداد، الطبعة الأولى1397هـ - 1977م
- **أساليب بلاغية(الفصاحة- البلاغة- المعاني)**، د0أحمد مطلوب، دار غريب للطباعة- القاهرة، (د.ت)
- **أسرار البلاغة في علم البيان**، تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، تح: د. محمد الاسكندراني، د. م بمسعود، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثانية 1418هـ - 1998م
- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**، تأليف الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت660هـ)، مطابع دار الفكر- بدمشق، (د.ت)
- **الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم**، د. محمد محمد أبو موسى، مطابع المختار الإسلامي- مصر، الطبعة الأولى 1405هـ - 1984م
- **الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق**، تأليف بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن، دار المعارف- القاهرة 1971م
- **إعجاز القرآن**، للباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب(ت403هـ)، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف- مصر 1954م
- **إعجاز القرآن البياني بين النظرية والتطبيق**، د. حفني محمد شرف، مطابع الأهرام التجارية 1390هـ - 1970م

- **إعجاز القرآن والبلاغة النبويـة**، تـأليف مصـطفى صـادق الرافعـي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة التاسعة 1393هـ -1973م
- **الإعجـاز في نظـم القـرآن**، د. محمـود السـيد شـيخون، مكتبـة الكليـات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الأولى 1398هـ - 1978م
- **إعراب القرآن** المنسوب إلى الزجاج إبراهيم بن السريّ(ت311هـ)، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبيـاري، المؤسسـة المصـرية العامـة للتـأليف والطباعـة والنشر، القاهرة 1382هـ - 1963م
- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العـرب والمسـتعربين والمستشرقين**، تأليف خير الدين الزركلي، الجزء الخامس، بيروت، الطبعة الثالثة 1389هـ - 1969م
- **الأغاني**، تأليف أبي الفرج الأصفهاني (ت356هـ)، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، المجلد الثامن عشر، طبع دار الثقافة- بيروت طبعة 1983م
- **الأقصى القريب في علم البيان**، تأليف الإمام زيـن الـدين أبـي عبـد الله محمد بن محمد بن محمد ابن عمـرو التنـوخي أحـد أعيـان المائـة السـابعة للهجرة النبوية، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى 1327هـ
- **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد**، للشـريف المرتضـى علـي بـن الحسين الموسوي العلوي(ت436هـ)، تـح: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، القسم الأول، دار إحياء الكتب العربية عيسى البـابي الحلـبي وشـركاؤه، الطبعة الأولى 1373هـ -1954م
- **الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن**، د. محمد يوسف الشربجي، دار المكتبي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1421هـ -2001م

- **الإمتاع والمؤانسة**، تأليف أبي حيان التوحيدي (ت400هـ)، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، الجزء الأول، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت- لبنان، (د.ت)
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى 1374هـ - 1955م
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، تأليف ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت791هـ)، تقديم محمود عبد القادر الأرناؤوط، المجلد الأول، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى 2001م
- **الإيضاح في علوم البلاغة**، تأليف قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر اختارها وأشرف عليها شيخ الكلية، مطبعة السنة المحمدية- القاهرة، (د.ت)
- **البحث البلاغي عند العرب**، د. أحمد مطلوب، دار الحرية للطباعة ـ بغداد 1402هـ ـ 1982م
- **البحث البلاغي عند العرب تأصيل و تقييم**، د. شفيع السيد، دار الفكر العربي ـ القاهرة 1408هـ ـ1987م
- **البحث النحوي عند الأصوليين**، د. مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، دار الرشيد للنشر 1980م
- **البحر المحيط في التفسير**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي(ت754هـ)، مراجعة وتدقيق مكتب البحوث و الدراسات في

دار الفكر، الجزء السادس، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت ـ لبنان 1412هـ ـ 1992م

- **بحوث بلاغية**، د. أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي ـ بغداد 1417هـ ـ 1996م
- **بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني المعقود بمدينة السلام بغداد** للمدة 21 –26 رمضان 1410هـ ، 16– 21 نيسان 1990م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- **البديع**، لعبد الله بن المعتز(ت 296هـ)، اعتنى بنشره و تعليق المقدمة والفهارس عليه اغناطيوس كراتشفوفسكي، مطبعة المثنى– بغداد،(د.ت)
- **بديع القرآن**،لابن أبي الإصبع المصري(ت654هـ)، تقديم و تحقيق حفني محمد شرف، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة– القاهرة، الطبعة الثانية، (د.ت)
- **البديع في نقد الشعر**،لأسامة بن منقذ(ت584هـ)، تح: د. أحمد أحمد بدوي و د. حامد عبد المجيد ومراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى، ملتزم الطبع والنشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر– القاهرة 1380هـ – 1960م
- **البديعيات في الأدب العربي نشأتها وتطورها– أثرها**، إعداد علي أبو زيد، عالم الكتب– دمشق، الطبعة الأولى 1403هـ – 1983م
- **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**، تأليف كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني(ت651هـ)، تح: د. خديجة الحديثي ود0أحمد مطلوب، مطبعة العاني– بغداد، الطبعة الأولى 1394هـ– 1974م

- **البرهــان في علــوم القــرآن**، للإمــام بــدر الــدين محمــد بــن عبــد الله الزركشي(ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبـراهيم، دار إحيـاء الكتـب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى 1376هـ - 1957م
- **البصائر والـذخائر**، لأبـي حيـان التوحيـدي(ت400هــ)، عـني بتحقيقـه والتعليـق عليـه د. إبـراهيم الكيلانـي، المجلـد الثـاني، مطبعـة الإنشـاء- دمشق،(د.ت).
- **البلاغة**، لمحمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تح: د. رمضـان عبـد التـواب، دار مطابع الشعب- القاهرة، الطبعة الأولى 1965م
- **البلاغة العربيـة تأصـيل وتجديـد**، د.مصـطفى الصـاوي الجـويني، منشـأة المعارف بالإسكندرية، (د.ت)
- **البلاغة العربية في ثوبها الجديد(علـم المعـاني)**، د. بكـري الشـيخ أمـين، الجزء الأول، توزيع دار العلم للملايين- بيروت، مطبعة العلوم- لبنـان، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م
- **البلاغة العربية في دور نشأتها بحث تحليلي في علم البلاغة، وموضـوعاته الأولى، والعوامل التي أنشأته، ومقدمة لنهضة الفن البياني**، بقلم د. سـيد نوفل، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة 1948م
- **بلاغة القرآن بين الفن والتأريخ دراسة تأريخية فنية مقارنة**، د0فتحي أحمد عامر، دار الإتحاد العربي للطباعة- القاهرة 1394هـ- 1974م
- **بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثـره في الدراسـات البلاغيـة**، د. عبد الفتاح لاشين، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربـي، مطبعـة دار القرآن، (د.ت).

- **البلاغة الواضحة(البيان والمعاني والبديع)**، تأليف علي جارم ومصطفى أمين، مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، (د. ت)
- **البلاغة تطور وتأريخ**، د. شوقي ضيف، دار المعارف- بمصر 1965م
- **البلاغة عند السكاكي**، د. أحمد مطلوب، منشورات مكتبة النهضة- بغداد، الطبعة الأولى 1384هـ- 1964م
- **البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع**، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان- الأردن، الطبعة الأولى 1407هـ- 1987م
- **البلاغة والأسلوبية**، د. محمد عبد المطلب، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1984م
- **البلاغة والتطبيق**، د. أحمد مطلوب، د. كامل حسن البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى 1402هـ- 1982م
- **البيان العربي دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى**، د. بدوي طبانة، المطبعة الفنية الحديثة، الطبعة السادسة 1395هـ- 1975م
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، تأليف أبي البركات بن الأنباري(ت577هـ)، تح: د. طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا القسم الثاني، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1400هـ- 1980م
- **البيان والتبيين**، تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت255هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل- بيروت 1367هـ- 1948م

- **تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية**، د. مهدي صالح السامرائي، المكتب الإسلامي- دمشق، الطبعة الأولى 1397هـ- 1977م
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الزبيدي(ت1205هـ)، الجزء الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، الطبعة الأولى 1306هـ
- **تأريخ البلاغة العربية**، د0عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان 1970م
- **تأريخ بغداد أو مدينة السلام**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت463هـ)، عني بتصحيحه السيد محمد سعيد العرفي، المجلد التاسع، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، (د0ت)
- **تأريخ جرجان**، للسهمي(ت427هـ)، تحت مراقبة د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، عالم الكتب بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1401هـ- 1981م
- **تأريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها**، تأليف أحمد مصطفى المراغي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى 1366هـ- 1950م
- **تأريخ فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر مع نقد وتعليق**، لنعيم الحمصي، دمشق 1374هـ- 1955م
- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة(ت276هـ)، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه- القاهرة 1373هـ- 1954م

- **التبيان في إعراب القرآن**، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، القسم الثاني، طبع بدار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه- مصر الجديدة 1396هـ-1976م
- **التبيان في أقسام القرآن**، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله(ت751هـ)، دار الفكر، (د.ت)
- **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني(ت651هـ)، تح: د0أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني- بغداد، الطبعة الأولى 1383هـ- 1964م
- **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**، للعلامة شرف الدين حسين بن محمد الطّيبي (ت743هـ)، تحقيق وتقديم د. هادي عطية مطر الهلالي، مكتبة النهضة العربية، دار عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ- 1987م
- **تحرير التحبيرفي صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، لابن أبي الإصبع المصري (ت654هـ)، تح: حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع شركة الإعلانات الشرقية- القاهرة 1383هـ- 1963م
- **التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري**، د. وليد قصّاب، نشر وتوزيع دار الثقافة قطر- الدوحة 1405هـ- 1985م
- **تطور دراسات إعجاز القرآن وأثرها في البلاغة العربية**، د. عمر الملا حويش، مطبعة الأمة 1392هـ- 1972م

- **التعبير الفني في القرآن الكريم**، د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايـين بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1994م
- **التعبير القرآني**، د. فاضل صالح السامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1987م
- **التعريفات**، تأليف الشريف علـي بـن محمـد الجرجـاني(ت816هــ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، مطابع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1403هـ- 1983م
- **التعريف والتنكير بين الدلالة والشـكل**، د. محمـود أحمـد نحلـة، القـاهرة 1999م
- **تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكـريم**، لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمـادي(ت951هــ)، مراجعة وتصحيح حسن أحمد مرعي ومحمـد الصـادق قمحـاوي، الجـزء الثالث، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، (د.ت)
- **التفسير البياني للقـرآن الكـريم**، د. عائشـة عبـد الـرحمن، الجـزء الأول، مطابع دار المعارف- بمصر، الطبعة الثالثة 1968م
- **تفسير القرآن الجليل المسمى بمـدارك التنزيـل وحقـائق التأويـل**، تـأليف الإمـام الجليـل العلاّمـة أبـي البركـات عبـد الله بـن أحمـد بـن محمـود النسفي(ت701هـ)، المجلد الأول، دار الكتـاب العربـي بـيروت- لبنـان، (د0ت)
- **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، للإمام فخر الدين محمـد بـن عمـر بـن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي(ت606هـ)،

منشورات محمد علي بيضوب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م

- **تفسير مجاهد**، للإمام أبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي المخزومي(ت400هـ)، قدم له وحققه وعلق حواشيه عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي، المجلد الثاني، مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد(باكستان)، المنشورات العلمية- بيروت، (د.ت)

- **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس**، تأليف حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية 1981م

- **التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، د. حميد أحمد عيسى العامري، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى 1996م

- **التلخيص في علوم البلاغة**، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب(ت739هـ)، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، الطبعة الثانية 1350هـ- 1932م

- **تلخيص البيان في مجازات القرآن**، تصنيف الشريف الرضي(ت406هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه محمد عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه – القاهرة، الطبعة الأولى 1374هـ- 1955م

- **التمهيد**، تأليف الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني(ت403هـ)، عني بتصحيحه ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت 1957م

- **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي**، وحققها وعلق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف- بمصر،(د0ت)

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن(تفسير الطبري)**، تـأليف الإمـام أبـي جعفر محمد بن جرير الطـبري(ت310هــ)، اعتنـى بتصـحيحه وفهرسـته مكتب التحقيق والإعداد العلمي في دار الأعلام، دار ابن حزم بـيروت- لبنان، دار الإعلام- الأردن، الطبعة الأولى 1423هـ- 2002م
- **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، تأليف ضـياء الـدين بن الأثير الجزري(ت637هـ)، تح: د. مصطفى جـواد ود. جميـل سـعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1375هـ- 1956
- **الجـامع لأحكـام القـرآن**، لأبـي عبـد الله محمـد بـن أحمـد الأنصـاري القرطبي(ت671هـ)، تـح: سـالم مصـطفى البـدري، دار الكتـب العلميـة بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ- 2000م
- **جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية**، د. عبـد العـال سـالم مكرم، بيروت 1409هـ- 1989م
- **جمال القُراء وكمال الإقراء**، لعلم الـدين السـخاوي علـي بـن محمـد(ت 643هـ)، تح: د. علي حسين البواب، الجزء الأول، مكتبة التراث- مكـة المكرمة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى 1408هـ- 1987م
- **الجمان في تشبيهات القرآن**، لابن ناقيا البغدادي(ت485هـ)، تح: د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، دار الجمهورية العراقية- بغـداد 1387هــ- 1968م
- **جنى الجناس**، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق ودراسة وشـرح د. محمد علي رزق الخفاجي، الدار الفنية للطباعة والنشر، المطبعـة الفنيـة 1986م

- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تأليف السيد أحمد الهاشمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية عشرة، (د. ت)
- **الحيوان**، لأبي بحر الجاحظ(ت255هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى 1356هـ- 1938م
- **خزانة الأدب وغاية الأرب**، للعالم الأديب واللوذعي الأريب الشيخ تقي الدين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي(ت837هـ)، دار القاموس الحديث للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)
- **الخصائص**، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، (د.ت)
- **دراسات في البلاغة العربية**، د. عبد العاطي غريب علاّم، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، الطبعة الأولى 1997م
- **دراسة في كتب ابن قتيبة**، د. عبد الله الجبوري، مستل من مجلة آداب المستنصرية، العدد الثالث القسم الثاني، مطبعة المعارف- بغداد 1978م
- **دروس في البلاغة وتطورها**، د. جميل سعيد، مطبعة المعارف- بغداد 1370هـ- 1951م
- **دفاع عن البلاغة**، د. أحمد حسن الزيات، (د.ت)
- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، شكّله وشرح غامضه وخرّج شواهده وقدم له ووضع فهارسه د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، المطبعة العصرية بيروت- صيدا، الطبعة الأولى 1422هـ- 2002م

- **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة- بغداد، الطبعة الأولى 1984م
- **الدين والدولة في إثبات نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم**، تأليف علي بن ربن الطبري، حققه وقدم له عادل نويهض، منشورات دار الأفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثانية 1977م
- **ديوان البحتري**، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، المجلد الثاني، مطابع دار المعارف- بمصر 1964م
- **سر الفصاحة**، للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي(ت466هـ)، صححه وعلق عليه عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1372هـ- 1953م
- **السيوطي النحوي**، د. عدنان محمد سلمان، دار الرسالة للطباعة- بغداد، الطبعة الأولى 1396هـ- 1976م
- **السيوطي وعلوم القرآن**، د. محمد يوسف الشربجي، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والستون، الجزء الرابع، مطبعة الصباح 1413هـ- 1992م
- **شرح ابن عقيل**، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت769هـ) على ألفية الإمام الحجة الثبت أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(ت672هـ) ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، الطبعة الثانية، (د.ت)
- **شرح الشِّفا**، للقاضي عيّاض(ت544هـ)، شرحه الإمام الملا علي القاري، الجزء الأول، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، (د. ت)

- **شـــرح عقـــود الجمـــان في علـــم المعـــاني والبيـــان**، لجـــلال الـــدين السيوطي(ت911هـ)، القاهرة 1358هـ- 1939م
- **شروح التلخيص** وهـي مختصـر العلامـة سـعد الـدين التفتـازاني علـى تلخيص المفتاح للخطيب القـزويني ومواهـب الفتـاح في شـرح تلخـيص المفتاح لابن يعقوب المغربي وعروس الأفراح في شـرح تلخـيص المفتـاح لبهاء الـدين السـبكي، وفي الهـامش كتـاب الإيضـاح لمؤلـف التلخـيص وحاشية الدسوقي على شرح السعد، طبع بمطبعـة عيسـى البـابي الحلـبي وشركائه بمصر 1937م
- **الصاحبي في فقه اللغة**، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البـابي الحلـبي وشـركاؤه - القـاهرة 1977م
- **صفحات من تأريخ مصر في عصر السـيوطي**، د. عبـد الوهـاب حمـودة، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة، (د0ت)
- **الصناعتين الكتابة والشعر**، تصنيف أبي هـلال الحسـن بـن عبـد الله بـن سهل العسكري(ت395هـ)، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضـل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الثانية، (د0ت)
- **صور البديع (فن الأسجاع) بلاغة - نقد- أدب**، د. علي الجندي، ملتزم الطبـع والنشـر دار الفكـر العربـي- القـاهرة، مطبعـة الاعتمـاد بمصـر 1370هـ- 1951م
- **الصور البيانية بين النظرية والتطبيق**، د. حفـني محمـد شـرف، دار نهضـة مصر للطبع والنشر، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى 1385هـ- 1965م

- **طبقات المفسرين**، تصنيف الحافظ شمس الدين محمد بن علـي بـن أحمـد الداوودي (ت945هـ)، الجزء الأول، دار الكتب العلمية بيروت- لبنـان، الطبعة الأولى 1403هـ- 1983م
- **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجـاز**، تـأليف السـيد الإمام يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلوي اليمني(ت749هـ)، طبع بمطبعة المقتطف- بمصر 1332هـ- 1914م
- **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، طبع آمون، الطبعة الأولى 1417هـ- 1996م
- **ظـاهرة الحـذف في الـدرس اللغـوي**، د. طـاهر سـليمان حمـودة، الـدار الجامعية للطباعة والنشر- الإسكندرية 1403هـ- 1982م
- **عبد القاهر الجرجاني حياته وآثاره**، د. أحمد مطلوب، (د0ت)
- **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، د. أحمد أحمـد بـدوي، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر 1381هـ- 1962م
- **عبد القاهر والبلاغة العربية**، د. محمد عبد المنعم الخفـاجي، مكتبـة الهـرم التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، (د0ت)
- **عصر سلاطين المماليك ونتاجـه العلمـي والأدبـي**، تـأليف محمـود رزق سليم، المجلد الثالث(القسم الأول من الجزء الثـاني)، المطبعـة النموذجيـة 1368هـ- 1949م
- **علم أسـاليب البيـان**، د. غـازي يمـوت، دار الأصـالة للطباعـة والنشـر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ- 1983م

- **علم البديع دراسة تأريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع**، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، القسم الثاني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1408هـ- 1987م
- **علم البيان**، د. بدوي أحمد طبانة، مطبعة الرسالة- مصر 1381هـ- 1962م
- **علم المعاني**، د. درويش الجندي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، مطبعة نهضة مصر، (د.ت)
- **علم المعاني**، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1970م
- **علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)**، أحمد مصطفى المراغي، ملتزم الطبع والنشر المكتبة المحمودية التجارية- بمصر، المطبعة العربية، الطبعة الخامسة، (د0ت)
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي(ت456هـ)، حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- بمصر، الطبعة الثالثة 1383هـ- 1963م
- **فتح المنان في نسخ القرآن**، لابن عاشر الأنصاري، مطبعة الخانجي1955م
- **فخر الدين الرازي بلاغياً**، د. ماهر مهدي هلال، بغداد 1395هـ- 1975م
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري(ت456هـ)، تح: د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، الجزء الثالث، دار الجيل- بيروت، (د0ت)

- **فن الاستعارة دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي**، د. أحمد عبد السيد الصاوي، الهيأة المصرية العامة للكتاب- دار بورسعيد للطباعة 1299هـ- 1979م
- **فن البديع**، د. عبد القادر حسين، دار الشروق، الطبعة الأولى 1403هـ- 1983م
- **فن التشبيه**، د. علي الجندي، القاهرة، الطبعة الثانية 1368هـ- 1966م
- **فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب**، د. فتحي عبد القادر فريد، منشورات دار اللواء للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى 1400هـ- 1980م
- **فنون بلاغية(البيان- البديع)**، د. أحمد مطلوب، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى 1395هـ- 1975م
- **الفهرست لابن النديم**، تأليف محمد بن إسحاق النديم(ت380هـ)، تح: د. ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الأولى 1985م
- **فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف**، الشيخ أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الاشبيلي(ت575هـ)، وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها على أصل محفوظ في خزانة الاسكوريال الشيخ فرنشكة قدارة زيدين وتلميذه خليان ربارة طرغوه، مؤسسة الخانجي القاهرة، مطبعة قومش بسر قسطة، الطبعة الثانية 1382هـ- 1963م
- **الفوائد في مُشْكل القرآن**، لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام(ت660هـ)، تح: د. سيد رضوان علي النّدّوي، مطبوعات وزارة

الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية، طباعـة المطبعـة العصـرية- بالكويـت 1387هـ- 1967م

- **في ظلال القرآن**، بقلم سيد قطب، المجلد السادس، دار الشـروق، الطبعـة الحادية عشرة 1405هـ- 1985م

- **القرآن الكريم** للإمامين جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجـلال الـدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي مذيلاً بكتاب لباب النقـول في أسـباب النزول للسيوطي، قدّم له وعلق عليه فضيلة العلامة محمد كريم بن سعيد راجح، مكتبة النهضة- بغداد، مطبعة الانتصار 1985م

- **القزويني وشروح التلخيص**، د. أحمد مطلـوب، مكتبـة النهضـة- بغـداد، الطبعة الأولى 1387هـ- 1967م

- **قطـف الأزهـار في كشـف الأسـرار**، للإمـام جـلال الـدين السـيوطي (ت911هـ)، تحقيق ودراسة د. أحمد بـن محمـد الحمـادي، الجـزء الأول، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- دولة قطر، المطبعة الأهليـة، الطبعة الأولى 1414هـ- 1994م

- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، عارضـه بأصـوله وعلق عليه محمد أبو الفضـل إبـراهيم، دار نهضـة مصـر للطبـع والنشـر الفجالة- القاهرة، مطبعة نهضة مصر 1977م

- **كتاب سيبويه**، تأليف أبي بشر عمـرو بـن عثمـان بـن قنـبر(ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبـة الخـانجي- بمصـر، مطـابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1977م

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجـوه التأويـل**، تـأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت538هـ)، صـححه:

د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، للعالم الأديب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة(ت1067هـ)، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين بالتقايا، المجلد الأول، أعادت طبعه بالأوفست، منشورات مكتبة المثنى- بغداد، استنبول 1360هـ- 1941م
- **لسان العرب**، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر بيروت للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2000م
- **اللغة الشاعرة مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية**، عباس محمود العقاد، المكتبة العصرية- بيروت، (د0ت)
- **مباحث في إعجاز القرآن**، د. أحمد جمال العمري، مكتبة الشباب، (د0ت)
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تأليف أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير(ت637هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1358هـ- 1939م
- **مجاز القرآن**، صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيميّ(ت210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1374هـ- 1954م
- **مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته العربية**، د. محمد حسين علي الصغير، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى 1994م

- **المجاز في البلاغة العربية**، د. مهدي صالح السامرائي، ملتزم الطبع والنشر مكتبة دار الدعوة سوريا- حلب، الطبعة الأولى 1394هـ- 1974م
- **محاضرات في علوم القرآن**، د. غانم قدوري حمـد، دار الكتابـة للطباعـة- بغداد، الطبعة الأولى 1401هـ- 1981م
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تح: علي الجنـدي ناصـف ود. عبـد الحلـيم نجار وآخرون، القاهرة 1386هـ- 1966م
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبـد الحـق بـن عطيـة الأندلسي(ت541هـ)، تـح: الرحـالي الفـاروق وعبـد الله بـن إبـراهيم الأنصـاري وآخـرون، وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية دولـة قطر(الدوحة)، طبع بمؤسسة دار العلوم، الدوحـة- قطـر، الطبعـة الأولى 1398هـ- 1977م
- **مختـار الصـحاح**، تـأليف محمـد بـن أبـي بكـر بـن عبـد القـادر الـرازي (ت666هـ)، دار الكتاب العربي بيروت- لبنان1401هـ -1981م
- **المختـار مـن كتـاب الإتقـان في علـوم القـرآن لجـلال الـدين السيوطي(ت911هـ)**، اختيار: عامر محمد بحيري مراجعـة عبـد الوهـاب حمودة، مطبعة الرسالة- مصر1379هـ - 1960م
- **المختصر في تأريخ البلاغة**، د. عبد القادر حسـين، دار الشـروق، الطبعـة الأولى 1402هـ - 1982م
- **المزهـر في علـوم اللغـة وأنواعهـا**، للعلامـة عبـد الـرحمن جـلال الـدين السيوطي (ت911هـ)، شـرحه وضـبطه وصـححه وعنـون موضـوعاته

وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وآخـرون، الجـزء الأول، دار إحيـاء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، (د. ت)

- **مصطلحات بلاغية**، د. أحمد مطلـوب، مطبعـة العـاني- بغـداد، الطبعـة الأولى 1392هـ- 1972م
- **معـــاني الحـــروف**، لأبـــي الحســـن علـــي بـــن عيســـى الرمـــاني النحوي(ت386هـ)، حققه وخرّج شواهده وعلق عليه وقدم وتـرجم لـه د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبـة الطالـب الجـامعي مكـة المكرمـة- العزيزية، الطبعة الثانية 1407هـ- 1986م
- **معاني القرآن**، صنفه الأخفـش الأوسـط الإمـام أبـو الحسـن سـعيد بـن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت215هـ)، تح: د. فائز فارس، الجزء الأول، الفنسطاس- الكويت، الطبعة الأولى 1400هـ- 1979م
- **معاني القرآن**، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفـراء (ت207هـــ)، تـح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة 1403هـ- 1983م
- **معاني النحو**، د. فاضل صالح السـامرائي، دار الفكـر للطباعـة والنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى 1420هـ- 2000م
- **المعاني في ضوء أساليب القرآن**، د. عبـد الفتـاح لاشـين، دار المعـارف- القاهرة، الطبعة الثالثة 1978م
- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، للشيخ الإمام العلامة أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميـة بـيروت- لبنـان، الطبعـة الأولى 1408هـ- 1988م

- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، تح: علي محمد البجاوي، القسم الأول، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية للطباعة، (د.ت)
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي (ت626هـ)، راجعته وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، مطبوعات دار المأمون، الطبعة الثانية 1355هـ- 1936م
- **معجم الدراسات القرآنية**، د. ابتسام مرهون الصفار، طبع بمطابع جامعة مديرية مطبعة الجامعة 1984م
- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، تأليف عمر رضا كحالة، الجزء السابع، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت- لبنان 1376هـ- 1957م
- **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1403هـ- 1983م
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني، الجزء الثاني، دار الفكر- بيروت، الطبعة الثالثة 1392هـ- 1972م
- **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (ت415هـ)، قوّم نصه أمين الخولي، الجزء السادس عشر، الجمهورية العراقية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولى 1380هـ- 1960م

- **مفتاح العلوم**، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت626هـ)، تح: أكرم عثمان يوسف، مطبعة الرسالة- بغداد، الطبعة الأولى 1402هـ- 1982م
- **المفردات في غريب القرآن**، تأليف الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت502هـ)، أعده للنشر وأشرف على نشره د. محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة 1970م
- **مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين(دراسة تأريخية فنية)**، د. أحمد عبد السيد الصاوي، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1399هـ- 1979م
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تأليف شيخ أهل السنة والجماعة الأمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري(ت330هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الأول، ملتزم الطبع والنشر مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1369هـ- 1950م
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت 1382هـ- 1963م
- **مقدمة تأريخ ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس الأستاذ خليل شحادة، مراجعة د. سهيل زكار، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1408هـ- 1988م
- **مقدمة في دراسة البيان العربي**، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 1986م

- **مكتبة الجلال السيوطي سجل يجمع ويصنف مؤلفات جلال الدين عبد الرحمن السيوطي**، تأليف أحمد الشرقاوي إقبال، مطبوعات دار المغرب- الرباط، مطبعة دار المغرب 1397هـ- 1977م
- **من أسرار التعبير في القرآن(الفاصلة القرآنية)**، د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ- الرياض، مطبعة نهضة مصر 1402هـ- 1982م
- **من أسرار العربية في البيان القرآني**، د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، جامعة بيروت العربية 1392هـ- 1972م
- **مناهج بلاغية**، د. أحمد مطلوب، بيروت، الطبعة الأولى 1393هـ- 1973م
- **من بلاغة القرآن**، د. أحمد أحمد بدوي، ملتزم الطبع والنشر مكتبة نهضة مصر- بالفجالة، الطبعة الثالثة 1370هـ- 1950م
- **من قضايا اللغة والنقد والبلاغة**، د. عبد الرؤوف مخلوف، مكتبة الفلاح- الكويت، الطبعة الأولى 1401هـ- 1981م
- **من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، د. عبد العزيز عبد المعطي عرفة، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ- 1984م
- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني(ت684هـ)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار العرب الإسلامي بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1986م
- **الموازنة بين أبي تمام والبحتري**، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370هـ)، تح: السيد أحمد صقر، الجزء الأول، دار المعارف- بمصر، الطبعة الثانية 1392هـ- 1972م

- **المواقـف في علـم الكـلام**، تـأليف القاضـي عبـد الـرحمن بـن أحمـد الأيجي(ت756هـ)، عالم الكتب- بيروت، (د.ت)
- **نظرية النظم تأريخ وتطور**، د. حـاتم صـالح الضـامن، منشـورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة- بغداد 1979م
- **نظرية عبد القاهر في النظم**، د. درويش الجندي، (د. ت)
- **النقد**، د. شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، الطبعة الثالثة 1974م
- **نقد الشعر**، لأبي الفرج قدامة بن جعفر(ت337هـ)، تـح: د. محمـد عبـد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د. ت)
- **نكت الانتصار لنقل القرآن**، للإمام أبي بكر الباقلاني(ت403هــ)، تـح: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، دار بورسعيد للطباعة، (د.ت)
- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تأليف فخر الدين الـرازي (ت606هــ)، تح: أ.د. إبراهيم السامرائي ود. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكـر للنشر والتوزيع- عمان 1985م
- **هدية العارفين أسماء المـؤلفين وآثـار المصـنفين**، لمؤلفـه إسماعيـل باشـا البغدادي، المجلد الأول، طبع بعنايـة وكالـة المعـارف الجليلـة في مطبعتهـا البهية- استنابول 1951م
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علـم العربيـة**، تـأليف الإمـام جـلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكـر السـيوطي(ت911هــ)، عـني بتصـحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ت)
- **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم عن هارون بـن موسـى (ت170هــ)**، تح: حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافـة والإعـلام، دار الحريـة للطباعـة 1409هـ- 1988م

- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت392هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه 1386هـ- 1966م

الرسائل الجامعية:

- **الإمام السيوطي وكتابه الإتقان في علوم القرآن**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية- قسم الدين جامعة بغداد- وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير من قبل الطالب عبد الوهاب إسماعيل عبد الرحمن الأعظمي، بإشراف أ. فرج توفيق الوليد الكبيسي 1414هـ- 1993م
- **الإنشاء غير الطلبي في القرآن الكريم**، رسالة تقدمت بها سعاد كريم بندر إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، بإشراف أ.د. كريم حسين ناصح 1418هـ- 1997م
- **البرهان في علوم القرآن للزركشي دراسة وتحليل**، دراسة تقدم بها شاكر شنيار بديوي إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية، بإشراف د. عدنان محمد سلمان 1986م
- **التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة لغوية وصفية تحليلية**، رسالة تقدم بها عز الدين محمد سلمان إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية (اللغة)، بإشراف أ.د. عبد الوهاب العدواني 1418هـ- 1997م

- **التوجه اللغوي في معترك الأقـران في إعجـاز القـرآن**، رسـالة تقـدم بهـا الطالب أحمد رجب الكبيسي إلى مجلس قسم اللغة وعلـوم القـرآن وهـي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية تخصـص علـم اللغـة، بإشراف أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي 1418هـ- 1997م
- **السيوطي بلاغياً**، رسالة تقدم بها يونس هاشم الـدوري إلى مجلـس كليـة الآداب في الجامعـة المستنصـرية وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الماجستير في اللغة العربية بإشراف أ.د. كامـل حسـن البصـير 1407هــ- 1987م
- **المسائل اللغوية والنحويـة في كتـاب معـترك الأقـران في إعجـاز القـرآن للسيوطي(911هـ)**، رسالة تقدم بها حيدر جبـار عيـدان إلى مجلـس كليـة الآداب- جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل درجـة الماجسـتير في اللغة العربية وآدابها، بإشراف أ. عبد الكاظم محسن الياسري 1421هــ- 2000م.